منهج الإجابة عن الشبهات
مع نماذج تطبيقية

(الجزء الأوّل)

أ. د. السيّد محمّد الحسيني القزويني
الأُستاذ في الحوزة العلمية قسم الدراسات العليا في قم المقدسة

هوية الكتاب

اسم الكتاب:..... منهج الإجابة عن الشبهات مع نماذج تطبيقية ج ١

تأليف:..... د. السيّد محمد الحسيني القزويني بمساعدة اللجنة العلمية

الناشر:..... مؤسسة وليّ العصر عجل الله تعالى فرجه الشريف للدراسات الإسلامية

رقم الإيداع الدولي(ق٢) (ISBN)..... ٩-٢٠-٨٦١٥-٩٦٤

رقم الإيداع الدولي للدورة (ISBN).....٧-١٨-٨٦١٥-٩٦٤

الطبعة:..... الأولى ١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م

عدد النسخ:..... ٥٠٠٠ نسخة

اللجنة العلمية

د. فلاح عبد الحسن الدوخي

د. حاتم البخاتي

د. حكمت جارح الرحمة

تحت إشراف

آية الله د. السيّد محمد الحسيني القزويني

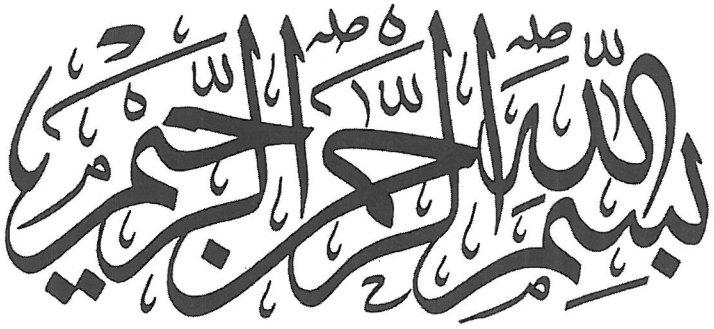
بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول
منهج الإجابة عن الشبهات

مقدمة

لم تنفكّ المجتمعات البشريّة منذ زمان نشوئها عن وجود رؤى وأيديولوجيّات تؤطر حياتها؛ فالإنسان بطبيعته الفكرية والعقلية، قد ينتج أحياناً أفكاراً وقناعات تتدخّل في صياغتها وتشكلها عوامل فطريّة تكوينيّة، أو بيئيّة أو وراثيّة.

بيد أنه في أحيان أُخرى؛ ونتيجة لإيمانه ببعض المعتقدات التي تقارب فطرته، يكون مطلوباً منه أن يتقبّل نظريّات وأفكاراً خارجة عن محيطه، تفرضها عليه مبادئ وتعاليم تلك المعتقدات، ولطالما كانت هذه الأفكار تتقاطع داخل المجتمع الإنساني لأسباب عدّة، مما يُدخل المجتمعات جرّاء ذلك في دوّامة من الاختلافات والصراعات، تتجاوز في بعض الأحيان حاجز الحوارات اللفظيّة إلى استخدام لغة القوّة والعنف.

وهذا ما يحصل عادةً عندما يحمل الأنبياءُ والمصلحون تعاليم إلهيّة؛ بهدف تغيير حياة الإنسان، والارتقاء بتفكيره إلى أعلى المراتب والمستويات؛ ممّا يستلزم ترك ما ألفه هذا الإنسان من نمطيّة الحياة التي عاشها آباؤه وأجداده بكلّ أطيافها، وما رافق ذلك من الظلم والتعدّي والانحراف. لكنَّ بعضاً من بني الإنسان ـ ممّن يرون أنّ الاعتراف بتلك التعاليم الجديدة يهدِّد مصالحهم الدنيويّة ـ قد مانع وقاوم ورفض تقبّلها، فأفضى ذلك إلى أن يدخل مع مجموعة المؤمنين بتلك التعاليم في مواجهة عنيفة، فأضحى يُحاجج ويُجادل بالباطل؛ ليتمكّن من تحقيق انتصاره عليهم وعلى المبادئ الحقّة ـ بحسب وصف القرآن لها ـ التي يؤمنون بها، قال تعالى في ذلك: ﴿وَيُجَادِلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالْبَاطِلِ

﴿لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ﴾[١].

وقد نقل لنا القرآن الكريم كثيراً من الأمثلة على محاجّة أقوام الأنبياء عليهم السلام لهم وعنادهم وكثرة مجادلتهم، كما حصل مع نبيّ الله إبراهيم عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِ﴾[٢].

والأمر ذاته قد واجهه النبيّ الخاتم محمّد صلى الله عليه وآله مع كفّار عصره ومشركي زمانه، فكذّبوه وعارضوه وحاربوه، واستخدموا معه شتّى الأساليب المتاحة لديهم؛ لدحض ما جاء به، ولعلّ من أهمّ هذه الوسائل ـ لا سيّما في بداية أمر الدعوة الإسلاميّة ـ هو المحاجّة والمجادلة وإلقاء الشبهات والإشكالات، فحينما جاءهم بعقيدة المعاد وطالبهم بأن يؤمنوا بالحياة بعد الموت، وأنّ الله تعالى سيبعثهم من مراقدهم ليُحاسبوا، قال قائلهم: ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[٣]، فأجابهم النبي صلى الله عليه وآله ـ بلسان القرآن ـ بجواب منطقي، حاصله: أن هذا الإشكال ناشئ من الغفلة عن أنّ الله تعالى قد خلق الإنسان من العدم ولم يكن شيئاً أصلاً، وأن ما غُفل عنه أسهل من إشكال كيفية إرجاع العظام الرميمة إلى حالتها الأولى، قال سبحانه: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ﴾[٤].

وعندما أرادوا إنكار النبوّة؛ روّجوا شبهة أنّ شخصاً معيّناً في المدينة، ليس بفصيح اللسان، هو من علّم النبي صلى الله عليه وآله هذه الكلمات، فدفع القرآن هذه الشبهة، بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ

---

(١) الكهف: ٥٦.

(٢) الأنعام: ٨٠.

(٣) يس: ٧٨.

(٤) يس: ٧٩.

﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾[1]، وغير ذلك من الشبهات المذكورة في القرآن الكريم، وفي أكثر من موضوع.

واستمرّ مسلسل إثارة الشبهات، واشتدّ بعد رحيل الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله؛ وذلك عندما كثرت الاختلافات وظهرت الفرق والمذاهب، وحدث ما أخبر به النبيّ صلى الله عليه وآله من حصول الفرقة والتفرّق في جسد الأُمّة الإسلاميّة، والذي خلقته الأهواء والنزاعات الدنيويّة، والنفوس الأمّارة بالسوء في إطار الوساوس الشيطانيّة، وزاد من شدته تدخُّل السلطات الحاكمة؛ خدمةً لأغراضها في إيجاد مثل هذا الاختلاف، فكل فرقة منهم تتهّم الأخرى، وتهاجم إحداهما الأخرى؛ فراجت صناعة الجدل والمناظرة، وكلّ واحدة تُلقي على الأخرى إشكالات أو ما تحسبه نقصاً أو خللاً في بنيانها الفكري والعقدي، وكلّ فرقة تسمّي ما يوجَّه لها شبهة، ولا تعترف به، بل تسارع لنفيه والإجابة عنه؛ فألّف علماءُ الفرق والمذاهب كثيراً من الكتب والمصنّفات في مجال الدفاع عن العقيدة وإسكات الخصم.

وقد كان لمذهب الحقّ، مذهب أهل البيت عليهم السلام، النصيب الأكبر والحصّة الأوفر من هذه الشبهات والتهم، وعلى مرّ التاريخ، وقد تصدّى أئمّة أهل البيت عليهم السلام لهذه الشبهات والافتراءات وأجابوا عن كثير منها، مرافقاً ذلك بعملية إعداد وتدريب لنخبة من أصحابهم؛ للدفاع عن المذهب متى أمكنهم ذلك، فكان لتلامذة أهل البيت عليهم السلام وعلماء الطائفة الحضور الفعّال في ميدان المناظرات والحوارات مع أتباع المذاهب الأخرى، وقد سجّل لنا التاريخ انتصاراتهم الباهرة في هذا الميدان؛ نظراً لاعتمادهم على قواعد ومبادئ أرساها

(١) النحل: ١٠٣.

وشيّدها الرسول صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام، ونظراً لأخذهم الإسلام من نبعه الصافي غير المختلط بالآراء والاجتهادات والميول الشخصيّة.

لكنّ سيل هذه الافتراءات لم ينقطع يوماً؛ لوجود من يغذّيها ويقف وراءها من جهات حكوميّة أو دوائر سياسيّة أو عصبيّات حاقدة أو أيديولوجيّات منافسة، ترى في التشيّع خطراً يهدّد وجودها وكيانها ومنظوماتها الفكريّة القائمة.

وفي السنوات الأخيرة، وبعد تنوّع وسائل الاتصال وسبل إيصال المعلومات، خُصّصت حقول كثيرة، ورُصدت أموال طائلة، وهُيّئت إمكانات واسعة لغرض النيل من مذهب أهل البيت عليهم السلام، وتشويه صورته في الذهنيّة العامّة، وإسقاطه في نظر المجتمع المسلم أوّلاً والمجتمع الإنساني بعد ذلك. وقد أدّى ذلك إلى انخداع بسطاء العقول وعوام الناس ببعض الشبهات والكذب والزور، ووقعوا تحت تأثير زيف تلك الشبهات، فحملوا كثيراً من الحقد والكراهية للمسلمين الشيعة، وربما تحوّل ذلك الحقد إلى التكفير وإباحة أموالهم وأعراضهم وانتهاك حرماتهم، بل والاعتقاد بضرورة قتلهم.

فكان لابدّ في ظلّ هذه الحرب المعلنة على العقيدة الشيعية ـ ومن منطلق الدفاع عن النفس؛ وبيان الحقّ والحقيقة ـ أن يتصدّى بعض النخب لدفع هذه الافتراءات ونفي هذه التهم؛ عملاً بالواجب الديني الذي يحتّم عليهم ذلك، بيد أنّ ذلك ليس بالأمر اليسير، بل لا بدّ أن تسبقه عمليّة إعداد وتهيئة فكريّة ذات كفاءة عالية، والتسلُّح بأدوات ووسائل معرفيّة تُحقّق الهدف المنشود، فالحال أشبه بالمعركة العسكريّة التي تحتاج إلى تدريب وتخطيط وإعداد سليم يحقّق الانتصار في المعركة، والنزاع الفكري لا يقلّ في أهمّيته وخطورته عن

العسكري.

ومن أهم الوسائل المعرفيّة التي ينبغي التسلُّح بها في هذا الميدان؛ هو فهم الطرق الصحيحة والكيفيّة العلميّة والمنهجيّة للإجابة عن الشبهات التي يُلقيها الخصم، والوقوف على قواعده وأُسسه ومستنداته ومصادر التلّقي عنده.

أربعة مباحث لبيان المنهج

في هذا القسم من دراسة المنهج، سوف نتعرض لأربعة مباحث مهمّة:

المبحث الأوّل: يتكفّل بإعطاء فكرة عن الشبهات وتعريفها وبيان أنواعها ومناشئها وما إلى ذلك.

فيما يختصّ المبحث الثاني في رصد شرائط المتصدّي للإجابة ومؤهّلاته الذاتيّة، وصفاته الواجب أن يتحلّى بها.

بينما جاء المبحث الثالث ليُعطي للمتصدّي فكرة عن المستلزمات النظريّة التي يحتاجها في الردّ، كمعرفة مصادر الخصم وبيان المعتمد منها، والاطلاع على القواعد والأُسس المتّبعة عند علمائه في التعامل مع القرآن والسنّة؛ ليكون الجواب وفق ما يتبنّاه الطرف الآخر فتكون الحجّة أبلغ.

وفي المبحث الرابع والأخير يتعرّف المناظر أو المُجيب عن الشبهات، على الآليّة العلميّة والخطوات العمليّة الصحيحة في كيفيّة الإجابة؛ من فهم الشبهة وتحديد مرتكزاتها ومواطن الخلل في دليلها ونقضها وغير ذلك. وهذا كلّه مع بيان بعض الأمثلة التطبيقيّة لتوضيح الصورة أكثر.

المبحث الأوّل: أفكار عامّة عن الشبهات

ألمحنا في المقدّمة إلى أنّ إثارة الشبهات وإلقاء التهم أمر مارسته البشريّة

منذ الأزل، وعانى منه الأنبياء والمصلحون في طريق الدعوة والإصلاح، بل يمكننا القول ـ وفقاً لما يخبرنا به القرآن ـ إنّ ممارسة الشبهة قد حصلت في مرحلة أبعد من العالم الأرضي للإنسان، وذلك في العالم السماوي؛ عندما خلق الله الإنسان في شخصية آدم وأمر الملائكة بالسجود له، فسجدوا غير إبليس الذي امتنع عن ذلك؛ زاعماً أن السجود إنما يكون للأفضل، وآدم ليس بأفضل منه، قال تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾، وهنا لكي يتخلّص إبليس من الأمر الإلهي، غروراً منه وتكبّراً، استعان بشبهة قائلاً: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾[1].

ثم إنّ القرآن الكريم قد تعرّض لذكر كثير من شبهات المشركين والكافرين وإشكالاتهم، وكانت إحدى مهامّ النبيّ الأكرمﷺ في مسيرته التبليغيّة هي الإجابة عن هذه الشبهات والردّ على افتراءاتهم وتخرُّصاتهم، وتفنيد ادعاءاتهم الباطلة، وتاريخهﷺ وسيرته حافلة بكثير من الردود والإجابات عن تلك الشبهات.

ومنها، مثلاً: ما أثاره اليهود عندما تحوّل المسلمون في صلاتهم إلى جهة المسجد الحرام، بعد ما كانوا يصلّون مدّة أربعة أعوام إلى بيت المقدس، فقالت اليهود: إن كان التوجُّه لبيت المقدس حقّاً، فأنت الآن قد تركته إلى باطل، فإنّ ما يخالف الحقّ باطل، أو كان التوجُّه لبيت المقدس باطلاً، فقد لبثت على الباطل مدّة طويلة، فما يؤمننا ألاّ تكون الآن على باطل؟

فأجابهم الرسولﷺ: بل ذلك التوجّه كان حقّاً، وهذا حقّ أيضاً، يقول

---

(١) الأعراف: ١٢.

تعالى: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّاهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[١].

أي: إنّ ذلك مرتبط بما يشاء الله تعالى من تشريف لأي جهة في الأرض في كلّ زمان على ما يعلمه من مصالح العباد، فقد يكون من الصلاح في زمن التوجّه لبيت المقدس، وقد يكون الصلاح في فترة لاحقة هو التوجُّه إلى جهة المسجد الحرام[٢].

وبعد رحيل النبي صلى الله عليه وآله وختم النبوة، اقتضت حكمة الله تعالى أن يجعل للدين حملةً وحفظةً وهم أهل البيت عليهم السلام، والذين كان من صميم وظائفهم أن يذبّوا عن هذا الدين اتهامات الملحدين والزنادقة وشبهات المخالفين والجهلة:

فقد روى الشيخ الصدوق بسنده عن أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام عن آبائه عليهم السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «**إنّ الله عزّ وجلّ... اختارني على جميع الأنبياء، واختار منّي عليّاً وفضّله على جميع الأوصياء، واختار من عليّ الحسن والحسين، واختار من الحسين الأوصياء من ولده، ينفون عن التنزيل تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل المضلّين، تاسعهم قائمهم**»[٣].

وفي رواية أُخرى عن الرسول صلى الله عليه وآله أيضاً، قال: «**في كلّ خلف من أمّتي عدول من أهل بيتي ينفون عن هذا الدين تحريف الضالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين**»[٤].

وعندما نرصد الواقع التاريخي نجد فعلاً أنّ أهل البيت عليهم السلام قد سعوا في

(١) البقرة ١٤٢.

(٢) أُنظر: الطبرسي ، تفسير مجمع البيان: ج ١ ص ٤٤.

(٣) الشيخ الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٢٨١.

(٤)محب الدين الطبري ، ذخائر العقبى: ج ١ ص ١٧، ينابيع المودة، القندوزي الحنفي: ج ٢ ص ٤٣٩.

تحقيق هذا الهدف، ووقفوا بوجه الإشكالات والشبهات بما يملكون من وسائل متاحة متنوعة، فكانت لهم مناظرات وحوارات واحتجاجات مع عدد من الزنادقة والدهريين والمنحرفين، وأصحاب الفرق الضالّة والمقالات الشاذّة، وقد سُطّرت كثير من مناظراتهم وأجوبتهم في المصادر الحديثيّة والكلاميّة والتاريخيّة، وفي كتب خاصّة أُلّفت لهذا الغرض، ككتاب الاحتجاج للعلاّمة الطبرسي.

ولم تنحصر وظيفة الأئمّة عليهم السلام في تصدّيهم للمناظرات والمحاورات، بل عمدوا إلى تهيئة نخبة من تلامذتهم وأصحابهم وحواريهم، وتربيتهم وتعليمهم أُصول هذه المحاورات وأُسسها؛ ليواصلوا نهج الدفاع عن الدين والذود عن حياض مبادئه السامية، ونصرة لمذهب أهل البيت عليهم السلام، كزرارة وأبي بصير ومحمد بن مسلم وبريد العجلي، الذين وصفهم الإمام الصادق عليه السلام بأنهم: نجوم شيعتي أحياءً وأمواتاً، وهم الذين أحيوا ذكر أبي عليه السلام، بهم يكشف الله كلّ بدعة، ينفون عن هذا الدين انتحال المبطلين، وتأويل الغالين، ثم بكى، وترحّم عليهم[١]. وكهشام بن الحكم الذي يقول عنه الإمام الصادق عليه السلام: «**ناصرنا بقلبه ولسانه ويده**»[٢]، ويقول عنه أيضاً: «**مثلك فليكلّم الناس، فاتّق الزلّة، والشفاعة من ورائها إن شاء الله**»[٣].

مذهب أهل البيت عليهم السلام وهجمات الخصوم

حيث لم يكن مذهب أهل البيت عليهم السلام ونهجهم الحقّ منسجماً مع أغراض

---

(١) الحر العاملي، وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ١٠٥.

(٢) الكليني، الكافي: ج ١ ص ١٧٢

(٣) المصدر نفسه: ج ١ ص ١٧٣.

الحاقدين والمبطلين من أعداء الدين، خصوصاً وأن علياً عليه السلام كان في طليعة الذين غرسوا أفكار التشيُّع وبلوروا رؤاه، وتاريخ هذا الرجل العظيم حافل بالبطولات والمعارك، ولولا سيفه لما أُرسيت أركان الدين الإسلامي وشُيّدت قواعده وأُسسه، بيد أن ذلك قد أورث عند بعضٍ ضغائن وأحقاداً لم يفتأوا ذكرها ولم يُبَرِّد غليلَ هذه الأحقاد اعتناقُ هؤلاء دين الإسلام وتشهُّد الشهادتين، فقد فُتح الباب على مصراعيه ـ خصوصا عندما اغتالت الأيادي الآثمة علياً عليه السلام ـ لإعلان الحرب على المذهب الشيعي وأتباعه، وبدأت فصول مآسي الشيعة الطويلة على يدي بني أُميّة الذين مارسوا أبشع أنواع التنكيل والاضطهاد بحقّ شيعة علي عليه السلام ومواليه، خصوصاً عندما تولّى الفاسق يزيد على مقدّرات الأمّة، ليرتكب أعظم جناية في التاريخ الإسلامي، تمثّلت بقتل الحسين بن علي عليهما السلام وأهل بيته وأصحابه وسبي عيالهم.

وبعد تلك الحادثة الأليمة لم ينفك شيعة أهل البيت عليهم السلام عن الاضطهاد والقتل والملاحقات طيلة مدّة تسلُّط الأمويين وتحكّمهم برقاب المسلمين، ولم يتغيَّر الحال كثيراً بعد زوال ملكهم ومجيء بني العباس.

واستمرّ حال الشيعة على هذه الوتيرة باستثناء بعض الفترات القصيرة، حين تضعف قوى الظلم والتسلّط، أو عندما يكونون في كنف حكومات تتعاطف معهم لأسباب معيّنة، كما حصل في الدولة البويهيّة أو الدولة الفاطميّة وغيرها من الدول، فيتنفسون حين ذلك نسيم الحريّة والاستقرار ولو بصورة مؤقّتة.

ولم يقتصر الاعتداء والتجاوز الذي طال المذهب الشيعي وأتباعه على مجرد الافتراءات واتهامهم بشتى التهم؛ والإفتاء بخروجهم عن الدين، بل كان الاعتداء يتّخذ أشكالاً وجوانب متعدِّدة ـ كما ألمحنا سابقاً ـ يصل في بعض

الموارد إلى التعدّي على الممتلكات والحرمات والمقدّسات والأنفس، والتاريخ الإسلامي زاخر بالشواهد على ذلك.

وهنا سوف نركز على الجانب الأوّل المتمثّل فيما تعرّض له مذهب أهل البيت عليهم السلام من تهم وافتراءات وشبهات، والتي بدأت مبكّرة منذ القرون الأولى، حتى أنّه قد نبزوهم بألقاب متنوّعة كالرافضة والسبئيّة وغيرها، فصار لفظ (شيعي) في الأدبيّات الإسلاميّة مورداً للقدح والتنقيص، بل أضحى آنذاك حبُّ أمير المؤمنين عليه السلام والميل نحوه جريرة يؤاخذ عليها صاحبها.

ومن الأمثلة على الأساليب العدائية ضدّ الشيعة؛ ما يرويه الكليني من أنّ رجلاً من الشيعة جاء إلى الإمام الصادق عليه السلام يشكوه ممّا يسمع من تهم ونبز بألقاب قادحة، قائلاً: «جُعلت فداك، فإنّا قد نُبزنا نبزاً انكسرت له ظهورنا وماتت له أفئدتنا، واستحلّتْ له الولاةُ دماءنا؛ في حديث رواه لهم فقهاؤهم، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: الرافضة؟ قال: قلت: نعم. قال: لا والله، ما هم سمّوكم ولكنّ الله سمّاكم به، أما علمت، يا أبا محمد، أنّ سبعين رجلاً من بني إسرائيل رفضوا فرعون وقومه لمّا استبان لهم ضلالهم فلحقوا بموسى عليه السلام لمّا استبان لهم هداه فسمّوا في عسكر موسى الرافضة؛ لأنّهم رفضوا فرعون، وكانوا أشدّ أهل ذلك العسكر عبادة وأشدّهم حبّاً لموسى وهارون وذريّتهما عليهم السلام، فأوحى الله عزّ وجلّ إلى موسى عليه السلام أن أثبت لهم هذا الاسم في التوراة...»[1].

مؤلّفات ومصنّفات تهاجم عقائد الشيعة

لم يضمحلّ حجم العداء وبغض الشيعة على طول التاريخ، فظهرت في هذا

(١) الكليني، الكافي: ج ٨ ص ٣٣ـ ٣٤.

السبيل كتبٌ ومؤلّفاتٌ كثيرةٌ مختصّةٌ بمهاجمة عقائد الشيعة، ومن الجدير بالملاحظة أنّ علماء الشيعة وأتباع أهل البيت عليهم السلام كانوا دائماً في موقع الدفاع في كلّ العصور السالفة، فلم يكد يخلو قرنٌ من الزمان ـ إلا نادراً ـ من وجود مؤلّفات ومصنّفات وضعها أصحابها لأجل النيل من مذهب أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، وهي كثيرة جداً، ومنها على سبيل المثال:

في النصف الأول من القرن الثالث ظهر كتاب يهاجم الشيعة عنوانه (العثمانيّة) للجاحظ، المتوفى سنة ٢٥٥هـ فأثار ذلك حفيظة جملة من العلماء، سواء كانوا من الشيعة أم من غيرهم، فكُتبت كثيرٌ من الردود عليه، في حياة المؤلّف وبعد مماته، ومن هذه الردود كتاب (نقض العثمانيّة) لأبي جعفر الإسكافي البغدادي المعتزلي المتوفى سنة ٢٤٠هـ و(نقض العثمانيّة) لأبي عيسى الورّاق محمّد بن هارون البغدادي المتوفى سنة ٢٤٧هـ و(نقض العثمانيّة) لثبيت بن محمّد أبي محمّد العسكري، و (نقض العثمانيّة) للمسعودي مؤلّف مروج الذهب، وكتاب بناء المقالة الفاطميّة (العلويّة) في الردّ على العثمانيّة للسيّد ابن طاووس جمال الدين أبي الفضائل أحمد بن موسى الحسني الحلّي، المتوفى سنة ٦٧٣هـ

وفي القرن الرابع والخامس كتب بعض علماء أهل السنّة حول عقائد الإماميّة، فردَّ الشيخ المفيد، المتوفّى سنة ٤١٣هـ على ذلك في كتاب أسماه (الفصول العشرة في الغيبة)، وله رسالة في النصّ على خلافة أمير المؤمنين عليه السلام، ناقش فيها أبا بكر الباقلاني رئيس الأشاعرة ببغداد، المتوفى سنة ٤٠٣هـ

وأيضاً كتاب (المغني في الإمامة) للقاضي عبد الجبار المعتزلي ٤١٥هـ الذي خصّصه لمناقشة آراء الشيعة الإماميّة في عقيدة الإمامة، وتصدّى وانبرى

للردّ عليه العلامة الشريف المرتضى، المتوفّى سنة ٤٣٦هـ في كتابة: (الشافي في الإمامة)، واختصره شيخ الطائفة الطوسي بعنوان (تلخيص الشافي).

في القرن السادس للهجرة كتب بعض الأحناف، في الرّي، ولم يصرّح باسمه كتاباً عنوانه: (بعض فضائح الروافض) هاجم فيه الشيعة وتحامل عليهم، فردّ عليه معاصره نصير الدين عبد الجليل القزويني الرازي بكتاب سمّاه: (بعض مثالب النواصب) نقض عليه كلّ ما جاء به وفنّده واشتهر باسم (النقض).

وفي القرن السابع مُنِيَ الناس بالغزو المغولي فذهلوا عن كلّ شيء.

وفي القرن الثامن ظهر ابن تيمية فألّف كتابه المعروف بـ (منهاج السنّة)، الذي أظهر فيه جهلاً فاضحاً بحقيقة التشيُّع، كما أظهر فيه بغضاً تجاه علي عليه السلام، فكتب بعض معاصريه كتاباً في الردّ عليه سمّاه: (الإنصاف والانتصاف لأهل الحقّ من الإسراف)، ألّفه سنة ٧٥٧هـ [1]

هناك أيضاً ردود أخرى مثل (إكمال السنة في نقض منهاج السنة) للسيد مهدي الكيشوان. وأيضاً (إكمال المنة في نقض منهاج السنة) للشيخ سراج الدين الهندي. وهكذا (الإمامة الكبرى والخلافة العظمى) وهو كتاب مطبوع للسيد محمد حسن القزويني.

كما أن علماء أهل السنة أيضا قد ألفوا في ردِّ ابن تيمية كتباً؛ منها: ما عن تقي الدين السبكي المتوفى ٧٥٦: (السيف الصقيل) و (الدرة المضية في الرد على ابن تيمية)

وعن التاج الدين الفاكهاني المتوفى ٧٣١ (التحفة المختارة في الرد على منكر

---

(١) هناك نسخة مكتوبة في حياة المؤلف، متوفرة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام، في مدينة مشهد المقدسة تحت رقم ٥٦٤٣.

الزيارة).

وعن ابن الزملكاني المتوفى ٧٢٧ الدرة المضية في الرد على ابن تيمية.

وفي القرن التاسع ألّف يوسف بن مخزوم الأعور الواسطي كتاباً هاجم فيه الشيعة، وسمّاه: (الرسالة المعارضة في الردّ على الرافضة)، فردّ عليه الشيخ نجم الدين خضر بن محمّد الحبلرودي، في سنة ٨٣٩ هجرية، في الحلّة بكتاب سمّاه: (التوضيح الأنور بالحجج الواردة لدفع شبه الأعور).

وفي القرن العاشر ألّف ابن حجر الهيتمي، المتوفى سنة ٩٧٣ هجرية، كتابه (الصواعق المحرقة) ألّفه سنة ٩٥٠ هجرية في مكّة المكرّمة، وقد أثارته كثرة الشيعة فيها، كما ذكر في خطبة الكتاب، فردّ عليه في الديار الهنديّة القاضي نور الله التستري، الشهيد سنة ١٠١٩هجرية، بكتاب سمّاه: (الصوارم المهرقة).

وألّف في هذا القرن الفضلُ بن روزبهان، المتوفّى سنة ٩١٩هـ كتاباً أسماه: (إبطال الباطل وإهمال كشف العاطل)، وكان قد ألّفه للردّ على كتاب العلامة الحلّي: (نهج الحقّ وكشف الصدق)، وقد فرغ من تأليفه سنة ٩٠٩هـ فقام القاضي نور الله التستري أيضاً بنقض كتاب ابن روزبهان بكتاب سمّاه: (إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل)، وكان تأليف هذا الكتاب من بواعث استشهاده، فقد زجّت به السلطات الهندية الظالمة في السجن وعُذّب وقتل سنة ١٠١٩هـ واشتهر بالشهيد الثالث (رضوان الله عليه)[1].

وفي القرن الحادي عشر، وفي ظلّ حكومة السلطان مراد الرابع العثماني (١٠٣٢ -١٠٤٩ هـ) أصدر أحد علماء أهل السنة -المعروف بـ نوح أفندي- فتوى

---

(١) فيض الإله في ترجمة القاضي نور الله، جلال الدين الحسيني: ص ٥٤. مكتبة العلامة الحلي، عبد العزيز الطباطبائي: ص ٢٦١.

تُكفّر الشيعة وتُبيح قتلهم بنحو صريح، ممّا أثارت كثيراً من الكراهية والبغض بين المسلمين، وراح ضحيّتها كثيرٌ من الأبرياء:

والفتوى بنصّها العربي مدرجة في كتاب (العقود الدُرِّيَّة في تنقيح الفتاوى الحامديَّة) ص ١٠٢ من الجزء الأول، والتي جاء فيها: «**ومن توقّف في كفرهم وإلحادهم ووجوب قتالهم وجواز قتلهم، فهو كافر مثلهم!**» إلى أن يقول في ص ١٠٣: «**فيجب قتل هؤلاء الأشرار الكفّار، تابوا أو لم يتوبوا... ولا يجوز تركهم عليه بإعطاء الجزية، ولا بأمان مؤقت ولا بأمان مؤبّد... ويجوز استرقاق نسائهم؛ لأن استرقاق المرتدّة بعد ما لحقت بدار الحرب جائز، وكل موضع خرج عن ولاية الإمام الحقّ! فهو بمنزلة دار الحرب، ويجوز استرقاق ذراريهم تبعاً لأمّهاتهم**».

فتصدّى علماء الشيعة لهذه الفتوى سيّئة الصيت، فألّف الشيخ عزّ الدين علي نقي الطغائي الكمري، قاضي شيراز، المتوفّى سنة ١٠٦٠هـ، في الردّ عليه وفي تفنيد مزاعمه وإبطال مفترياته كتاباً حافلاً سمّاه: (الجامع الصفوي).

كما خصّص العلامة السيّد عبد الحسين شرف الدين الفصل التاسع من كتابه: (الفصول المهمّة في تأليف الأمّة) لهذه الفتوى والردّ عليها فقرة فقرة، ومن ثم كتاب الغدير للأميني الذي أعطى جواباً وافياً على هذه الفتوى المشؤومة في الأجزاء غير المطبوعة من الكتاب سابقاً[1].

وفي القرن الثاني عشر ظهر كتاب يهاجم الشيعة وينال من عقيدتهم بعنوان: (الصواقع الموبقة) لمؤلّف مجهول يُدعى نصر الله الكابلي.

أمّا في القرن الثالث عشر فقد تطوّر وتوسّع الخلاف العقدي؛ الذي كان

---

(١) مؤخراً طبعت هذه الأجزاء بعنوان: تكملة الغدير ثمرات الأسفار إلى الأقطار، في أربعة مجلدات.

مقتصراً على أمر الخلافة والإمامة وما يدور من مباحث حولهما، فلم يقف على السجال في ذلك، بل تجاوز الإمامة إلى النبوّة، ثم لم يقف عندها حتى تعدّاها إلى الإلهيّات والمعاد والخلافات الفقهيّة وغيرها، فجاء المولوي عبد العزيز الدهلوي، ووضع كتاباً لهذا الغرض سمّاه بالفارسيّة: (تحفة اثني عشريّة) وجعله في اثني عشر باباً، جعل أوّلها في تاريخ الشيعة وفرقها، وختم تلك الأبواب في الولاء والبراء.

وقد أحدث ظهور هذا الكتاب ردّة فعل قويّة من علماء الشيعة؛ تمثّلت في مجموعة من المؤلّفات التي تفنّد وتنقض شبهات ذلك الكتاب وافتراءاته، وتنوّعت طريقة العلماء في هذه المؤلّفات بين من نقض الكتاب كلّه، ومن نقض منه باباً أو أكثر.

ومن الفريق الأول كان الشيخ جمال الدين الميرزا محمد بن عبد النبي النيسابوري الهندي، المقتول سنة ١٢٣٢ هـ، وسمّى كتابه: (سيف الله المسلول على مخربي دين الرسول)، ومن هذا الفريق أيضاً الميرزا محمد بن عناية أحمد خان الكشميري الدهلوي، المتوفى سنة ١٢٣٥ هـ، وسمّى كتابه: (نزهة الاثني عشريّة في الردّ على التحفة الاثني عشرية).

ومن الفريق الثاني، وهم الذين لم تسع أعمارهم لنقض الكتاب كلّه وإنّما نقضوا بعضه، فمنهم من استهدف منه باباً واحداً فركّز عليه اهتمامه، وكرّس فيه جهوده، وصبّ عليه ردوده، كالعلامة الكبير السيّد مير حامد حسين الهندي، وكتابه الموسوم بـ(عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار) الذي جاء رداً على خصوص باب الإمامة. ومنهم من طرق منه أكثر من باب، وعلى سبيل المثال، فقد أجاب عن الباب الأوّل، المخصّص لتاريخ الشيعة وفرقها، المحقق السيد

محمد قلي اللكنهوي الكنتوري، المتوفّى سنة ١٢٦٠ هـ، وهو والد السيد حامد حسين مؤلف كتاب (عبقات الأنوار)، بكتاب أسماه: (السيف الناصري)، كما أجاب أيضاً عن الباب الثاني المخصّص لبيان مكائد الشيعة، وكذلك الباب السابع المخصّص للإمامة، والباب العاشر المخصّص لذكر المطاعن، والباب الحادي عشر المخصّص للتعصّبات والهفوات، كلّ هذه الأبواب ألف فيها كُتباً ضخمة، وسمّى المجموع بـ(الأجناد الاثنا عشريّة المحمديّة).

أمّا الباب الثالث المخصّص للأسلاف؛ فقد ردّ عليه الميرزا محمد بن عناية أحمد خان الكشميري الدهلوي، وهو أحد أجزاء كتابه (نزهه اثنى عشريّه).

أمّا الباب الخامس في الإلهيّات فقد ردّ عليه المحقّق السيد دلدار علي بن محمد معين النقوي الهندي، الملقب بممتاز العلماء، المتوفى سنة ١٢٣٥هـ وسمّاه (الصوارم الإلهيّات في قطع شبهات عابد العزّى واللّات) وهكذا بقيّة الأبواب كان لها من دحضها وكشف زيفها، ونكتفي بما ذكرناه مراعاة للاختصار.

ثم جاء القرن الرابع عشر للهجرة بما يحمل من تطور حضاري ومعرفي، وتقدّم على كلّ الصعد والمجالات، فكنا نتصوّر أنّ حلوله قد أنهى القرون المظلمة وذهب بالعصبيّات العمياء والطائفيّات الممقوتة، لكن مع الأسف، كان الأمر على العكس من ذلك، فلئن كان ما يُكتب في القرون الغابرة في مهاجمة الشيعة غالباً ما يتّخذ طابع السجال العلمي والجدل الكلاميّ، بيد أنّه في القرن الرابع عشر اتخذ طابعاً آخر خلا تماماً من المعايير الموضوعيّة.

وقد خيّم على كثير من مؤلفات هذا القرن الانحطاط في الجهل، والإفراط في السباب المقذع والشتائم والأكاذيب والتهم والأباطيل، كما في كتاب

القصيمي: (الصراع بين الإسلام والوثنية)، وكتاب موسى جار الله: (الوشيعة في نقض عقائد الشيعة)، ومحب الدين الخطيب: (الخطوط العريضة لدين الشيعة)، والجبهان: (تبديد الظلام وتنبيه النيام)، ونحو ذلك، وقد انطلق علماء الشيعة من موقفهم الدفاعي فردّوا وزيّفوا تمويهاتهم، وفضحوا أكاذيبهم، منهم الشيخ الحجّة العلامة الأميني في الجزء الثالث من موسوعته القيّمة (الغدير)، والسيد محسن الأمين في مقدّمة كتابه (أعيان الشيعة)، وفي كتابه الآخر (نقض الوشيعة)، وغير ذلك.

أمّا في القرن الخامس عشر، فقد كثرت المؤلّفات التي تهدف للنيل من الشيعة ومعتقداتهم، وتشير إحدى الإحصائيّات إلى أنه في سنة واحدة قد صدر في دولة (باكستان) وحدها ستّون كتاباً تهاجم الشيعة، طبع منها ثلاثون مليون نسخة!![1].

وهكذا فقد تصاعدت وتيرة التأليف والتصنيف المعادي للشيعة في أجزاء واسعة من العالم العربي والإسلامي، وخصوصاً في السعوديّة، لا سيّما بعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران، فكانت هناك المئات، إن لم نقل الآلاف، من الكتب والرسائل العلميّة المُخصَّصة للنيل من الشيعة الإماميّة، ونخصُّ بالذكر منها كتاب (أُصول مذهب الشيعة) لمؤلّفة القفاري، ويقع في ثلاثة مجلّدات، وقد كان في الإساس أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، ويعدُّ من أوسع الكتب التي تعرَّضت لعقائد الشيعة ومبادئها، وقد تصدينا للإجابة عن أهمّ شبهات هذا الكتاب في مؤلّفنا: (نقد كتاب أُصول مذهب الشيعة) الذي صدرت منه ثلاثة

(١) أُنظر في أكثر ما نقلناه عن المؤلفات التي تهاجم عقائد الشيعة: مقالة بعنوان: موقف الشيعة من هجمات الخصوم، للسيد عبد العزيز الطباطبائي، مجلة تراثنا: ص٣٢-٦١.

مجلّدات لحدّ الآن.

وبالإضافة إلى الكتب والمؤلّفات والرسائل والدوريّات والنشريّات التي تُهاجم الشيعة، برز دور الأنترنت بنحو واسع، فخُصّصت فيه مئات الآلاف من الصفحات المعادية لشيعة أهل البيت عليهم السلام، والتي تكرِّر التهم والافتراءات ذاتها الموجودة في الكتب والمصنّفات.

وكذلك كان للفضائيّات والمحطّات التلفزيونيّة بعد تطوّر وسائل البثّ والاتصال سهمها الكبير في النيل من الشيعة، فأُنشئت محطّات وقنوات عديدة لمعاداة الشيعة وكيل التهم والأكاذيب لهم على مدار الساعة.

وهذا كلّه في واقعه مؤشّر واضح على أهميّة مذهب أهل البيت عليهم السلام، وعلى أحقيّته، وقوّة حجّته وأُسسه وأدلّته التي أصبحت مسوّغاً لانتشاره في أوساط المسلمين وغيرهم، ما أثار الذعر والخوف في نفوس أعداء أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم، فحشّدوا كلّ طاقاتهم وإمكاناتهم للحؤول دون توسعه وانتشاره، وأنّى لهم ذلك والله تعالى يقول: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ * هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[1].

وبعد هذه المقدمة والتي كانت بمثابة تمهيد، نشرع الآن في المبحث الأول والذي خصصناه لبيان تعريف الشبهة وأنواعها ومناشئها وأضرارها.

---

(١) التوبة: ٣٢-٣٣.

تعريف الشبهة لغةً واصطلاحا

أولاً: في اللغة

أصلها في اللغة من (الشبه) وهو ما يدلّ على تشابه الشيء وتشاكله لوناً ووصفاً، يقال: شبه وشبه وشبيه[١]، والشبهة: الالتباس، والمشتبهات من الأمور: المشكلات، والمتشابهات: المتماثلات[٢]، واشتبهت الأمور وتشابهت التبست؛ لإشباه بعضها بعضاً[٣]. فالشبهة من التشابه والتماثل والالتباس.

ثانيا: في الاصطلاح

أمّا في الاصطلاح فلا تعدو المعنى اللغوي، وقد قال الإمام علي عليه السلام: «**وإنّما سمّيت الشبهة شبهة؛ لأنّها تشبه الحقّ**»[٤].

ويمكن صياغة تعريف لها بأن يُقال: هي مسألة دينيّة اختلط أو التبس فيها الحقّ بالباطل بسبب المشابهة، بحيث يصعب على عوام الناس التمييز بينهما.

وجيء بقيد (الدينيّة) لكي تشمل الشبهات الفقهيّة والعقديّة ونحوهما ممّا يتعلّق بالشريعة، وبقيد (الحقّ) اقتصاراً على ما هو حقّ بنظر الشريعة، فيخرج الحقّ العرفي أو بنظر القانون الوضعي وغيره ممّا لا يتطابق ولا يتواءم مع الشرع، وبقيد (الباطل) اقتصاراً على ما كان باطلاً في الشرع أيضاً. وبقيد (عوام الناس)؛ لأن أكثر الناس يتقبّل حُسن الظاهر، بينما العلماء ينظرون إلى الحقّ ولو كان متخفيّاً بلباس الباطل.

---

(١) أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة: ج ٣ ص ٢٤٣.

(٢) الجوهري ، الصحاح: ج ٦ ص ٢٢٣٦.

(٣)الزمخشري ، أساس البلاغة: ص٤٧٧.

(٤) نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام: ج ١ ص ٨٩.

وإطلاق اصطلاح الشبهة على التساؤلات والإشكالات والأفكار المطروحة أمر نسبيّ، فقد تكون الفكرة أو التساؤل من وجهة نظر الملقي والمنشئ لها ليست شبهة، بل حقّ أبلج، في حين يعدّها من تتوجّه إليه لتنتقص من دينه أو معتقده شبهة أُلبست ثوب الحقّ، وهي ادّعاء لا حقيقة.

نعم، قد تكون في واقعها من هذا أو ذاك حسب الموازين العلميّة والمعايير المنطقيّة.

أنواع الشبهات

تتنوّع الشبهات بتنوّع لحاظ اعتبارات تقسيمها:

فأوّلاً: قد تنقسم إلى شبهات داخل الإطار الإسلاميّ، وشبهات خارج إطاره تمسّ الإسلام أو الدين عموماً، كالشبهات المُبرزة من قبل الملحدين والدهريين والزنادقة، أو أصحاب الديانات الأخرى من اليهود والنصارى وغيرهم، وتتنوّع هذه الشبهات بحسب موردها؛ فتارة تتعرّض لأصل الدين الإسلاميّ والتشكيك فيه، وتارة تتعرّض لنبيّ الإسلام وتطعن فيه، وثالثة تتعرّض لتراثه الدينيّ من القرآن والسنّة.

أمّا الشبهات في إطار الإسلام والدين فلها تقسيمات عديدة أيضاً، فقد تنقسم إلى شبهات داخل الطائفة الواحدة، وشبهات مذهبيّة خارج الطائفة الواحدة؛ كالشبهات الحاصلة من طائفة تجاه طائفة أُخرى، أو بين مذهب وآخر.

وثانياً: قد تنقسم الشبهات باعتبار منشئها وسبب تكونها إلى شبهات مغرضة، هدفها التشويش على عقائد الخصم ورؤاه ومتبنّياته، وتنفير الناس منه وإسقاطه

في أعينهم، بل إضعاف عقيدته وإيمانه بما لديه من أفكار، وإلى شبهات عفويّة سببها الجهل والقصور والتقصير في الفهم والإدراك، فتبرز على شكل تساؤلات واستفهامات تبحث عن جواب مقنع، ولا فرق في هذا النمط من الإشكالات أن يصدر من المخالف أو الموافق بهدف التعلّم ورفع الالتباس الحاصل، وهذه الشبهات ذات الطابع العفوي تعدُّ أقل ضرراً وخطورة من سابقتها، ويمكن تلافي آثارها لصدورها عادة عن حسن نيّة.

وثالثاً: تنقسم الشبهات بلحاظ موردها ومتعلّقها إلى شبهات فقهيّة وعقديّة، وقرآنيّة تفسيريّة وحديثيّة وتاريخيّة وغيرها.

ورابعاً: تنقسم وتتنوّع الشبهات أيضاً ـ بلحاظ توجّهها ـ إلى شبهات منصبّة على قضايا فكريّة نظريّة مكتوبة، وإلى شبهات متوجّهة إلى ممارسات عمليّة تطبيقيّة يقوم بها أفراد هذا الدين أو ذاك المذهب.

وخامساً: تنقسم وتتنوّع الشبهات أيضاً ببعض الاعتبارات إلى شبهات قديمة وتاريخيّة وإلى شبهات حديثة أو متجدِّدة.

وتتفاوت كلّ أنواع هذ الشبهات قوّة وضعفاً؛ فقد يوجد منها ما لا يستحقّ حتى الذكر فضلاً عن الإجابة والردِّ، وقد يستحقّ بعضها عناء الجواب والتوضيح، وهكذا تتكثّر الأنواع والأقسام بلحاظ الحيثيّات والدواعي، فتبرز لدينا أنواع متعدِّدة.

مناشئ الشبهات

إنّ الشبهات بوصفها أمراً طارئاً لا بدّ عندئذ من علّة ومنشأ لها يؤثّر في إيجادها وإحداثها.

ويمكن لنا أنْ نحصر الشبهات من حيث المنشأ في أمرين:

الأوّل: شبهات يوجدها المخالف ابتداءً ومن ثم يلقيها ويثيرها؛ لأغراض ودواع متنوّعة قائمة في نفسه، وهذا النوع يمكننا أن نصطلح عليه بالشبهات الإيجادية أو المُوجَدة؛ لأن صاحبها هو من يوجدها لغرض معيّن، وسوف نستعرض جملة من هذه الأغراض لاحقاً.

الثاني: هي شبهات تتولّد في ذهن الشخص؛ إمّا نتيجة لقراءة خاطئة أو فهم مغلوط لتراث الآخر، وإمّا نتيجة تأثره بالنوع الأوّل من الشبهات، من دون التفات أو شعور، وهذا النوع الثاني يمكن أنْ نصطلح عليه بالشبهات الناشئة والمتولدة.

المنشأ الأوّل

قلنا: إنّ منشأ الأوّل دواع وأهداف متنوّعة، يسعى المخالف لتحقيقها عبر صناعته للشبهة وإيجادها ومن ثم إثارتها، وهذه الدواعي يمكن تصوّرها في خمسة أمور:

١ـ تحجيم عقائد المذهب المخالف. ٢ـ الحقد والكراهية والحسد. ٣ـ منع امتداد المذهب المخالف. ٤ـ أهداف سياسيّة. ٥ـ تفريق كلمة المسلمين. وثمة أهداف أُخرى أقلّ أهميّة.

دواعي المنشأ الأول

١ـ تحجيم المذهب المخالف للخصم

من الواضح أنّ الخصم ـ ومن منطلقات مختلفة ـ يسعى إلى استغلال كلّ الطرق والوسائل المساعدة للنيل من خصمه وإضعافه، ولعلّ الطعن بقواعد الخصم وقيمه ومبادئه الفكريّة من أمضى الأسلحة وأكثرها تأثيراً، فإنّ إضعاف

إيمان المخالف بعقائده يهمّش من تأثيره ويحجّم دوره في الحياة الاجتماعيّة، وهذا يأتي ضمن عمل منظَّم ومدروس يتمّ عبر إلقاء الشبهات والافتراءات، واختلاق الأباطيل وإلباسها ثوب الحقّ والحقيقة؛ وذلك بعد دراسة التراث دراسة وافية من قبل الأعداء والمغرضين[١].

ومذهب أهل البيت عليهم السلام واجه هذا النوع من الشبهات والأراجيف، في محاولة من أعدائه لتحجيمه وإظهاره بمظهر الضعيف.

٢ـ الحسد والحقد والكراهية

قد لا يبعد أن يكون دافع إيجاد الشبهات وابتداعها هو الحسد والحقد والكراهيّة، وتكشف لنا بعض مضامين الروايات التي صدرت عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام أنّهم كانوا مرمى لسهام الحقد وحسد الحاسدين وكيد المبغضين،

وقد ورد عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام في قول الله تعالى: ﴿**أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ**﴾، قال: «**نحن المحسودون**»[٢]. وعن أبي الصباح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «**يا أبا الصباح، نحن الناس المحسودون، وأشار بيده إلى صدره**»[٣].

كما ورد أيضاً عن علي عليه السلام عندما سأله رجل كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحق به؟ فأجاب: «**أَمَّا الِاسْتِبْدَادُ عَلَيْنَا بِهَذَا الْمَقَامِ وَنَحْنُ الْأَعْلَوْنَ نَسَباً**

---

(١) لك أن تطالع كتاب أصول مذهب الشيعة لمؤلفه الدكتور ناصر القفاري؛ ليتضح لك مدى الالتفاف على النصوص الشيعية وكيفية التلاعب بالأدلة وطريقة عرضها ومقدار الزيف الذي فيها.

(٢)محمد بن الحسن الصفار، بصائر الدرجات: ص ٥٥.

(٣) المصدر نفسه.

وَالأَشَدُّونَ بِالرَّسُولِ ﷺ نَوْطاً فَإِنَّهَا كَانَتْ أَثَرَةً شَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ...»[1].

وقد ورث أتباعهم ومن سار على نهجهم هذا الأمر، وهذا الحسد يشتدّ ويتطوّر فيتحوّل إلى حقد وضغينة وكراهيّة؛ فالحقد شيمة الحسدة، كما في الحديث[2]، والحسود الحقود لا يستطيع تحمّل ما يعتمل في صدره من إحن وضغائن من دون أن ينفّس عنه، فيخرج على شكل اتهامات وأكاذيب وشبهات باطلة؛ خصوصاً عندما يرى أنّ المذهب الشيعي آخذ بقلوب الناس، وأنّه في تطوّر في كافّة الاتجاهات.

٣ـ منع انتشار وامتداد المذهب المخالف

حينما يشعر الخصم أن مذهب مخالفه ومبادؤه ورؤاه آخذة في الانتشار والامتداد، وأنها تحظى بتأييد واسع عند الناس؛ فإنّه قد يسعى جاهداً لإيقاف هذا الامتداد، من خلال السلاح الفكري المتمثّل بطرح الشبهات والإشكالات والاتهامات، وهو بهذا الأسلوب يُشغل مخالفه بنفي هذه التهم عنه، وينقله إلى موقف المدافع بدل المهاجم، بل يبقيه تحت ضغط التساؤلات الاستفسارات الموجّهة إليه من أتباعه، وكذلك من الذين يعمل على إقناعهم بوجهة نظره.

وهذه الطريقة استخدمها أتباع الديانات الأخرى بوجه انتشار الإسلام، فأُلقيت الشبهات وحُيكت الأكاذيب ودبِّرت المؤامرات، والشيء نفسه واجهه الدين المحمّدي الأصيل المتمثّل بمدرسة أهل البيت عليهم السلام، فعمدت المدارس الفكريّة الأخرى إلى بثّ الشبهات والتهم، فأُلّفت في ذلك الكتب، وقد أشرنا

---

(١) نهج البلاغة: الخطبة ١٦٢، شرح محمد عبده: ج٢ ص ٦٤، وأنظر كذلك: علل الشرائع، الصدوق: ج ١ ص ١٤٦.

(٢) علي بن محمد الليثي الواسطي ، عيون الحكم والمواعظ : ص ٣٣.

فيما تقدَّم إلى بعض هذه المصنَّفات.

وعلى سبيل المثال؛ نجد أن من دواعي تأليف كتاب (الصواعق المحرقة) لابن حجر الهيتمي هو كثرة الشيعة بمكّة المكرمة آنذاك، يقول في مقدّمة كتابه: «**أما بعد فإنّي سئلت قديماً في إقرائه في رمضان سنة خمسين وتسعمائة بالمسجد الحرام لكثرة الشيعة والرافضة ونحوهما الآن بمكة المشرفة أشرف بلاد الإسلام؛ فأجبت إلى ذلك**»[١].

وكذلك نجد أن الداعي لتأليف كتاب (التحفة الاثني عشريّة) لعبد العزيز الدهلوي، هو الحيلولة دون تطوّر المذهب الشيعي في زمان كان للشيعة نشاطٌ فكريٌّ واسعٌ ومؤثرٌ في بلاد الهند، وأسَّسوا فيها مراكز علميَّة جعلوها منطلقاً لترويج مذهبهم ونشر عقائدهم... حتى كادت أن تتشيّع سائر الفرق[٢].

ويصرّح ناصر القفاري مؤلّف كتاب (أُصول مذهب الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة) ـ الذي تقدَّم الحديث عنه ـ بأن أحد أسباب تقديم هذه الأطروحة ـ التي أصبحت كتاباً من ثلاث مجلّدات ـ أنّ الشيعة طائفة تهتمّ بنشر مذهبها وعندها دعاة متفرِّغون، ثمّ يُضيف: أنّه لا توجد طائفة تبلغ شأو[٣] الشيعة في العمل لنشر معتقدها والاهتمام بذلك، ويذكر أنّه تشيّع بسبب جهود الشيعة كثير من شباب أهل السنّة، ومن يطالع كتاب (عنوان المجد في تاريخ بغداد والبصرة ونجد) يهوله الأمر؛ إذ تشيّعت قبائل بأكملها[٤].

---

(١) أحمد بن حجر الهيتمي، الصواعق المحرقة: ص٣.

(٢) أُنظر: خلاصة عبقات الأنوار، السيد حامد النقوي: ج ١ ص ١١١.

(٣) الشأو: تأتي بمعنى الغاية والشأن والطموح والهمّة.

(٤) أُنظر: أُصول مذهب الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة، ناصر بن عبد الله القفاري: ج١ ص١٠.

ومن هذا المنطلق تجد أنّ الشيعة الإماميّة الاثني عشريّة أكثر المذاهب والطوائف عرضة للطعن والقدح واختلاق الشبهات، بسبب ما يلقى هذا الفكر الصحيح المطابق للفطرة والعقل السليم من إقبال كبير، وفي قبال ذلك بدأت كثير من التيارات والمذاهب تعاني انحساراً وتراجعاً بل ونفوراً منها؛ لعدم امتلاكها الأدلّة المنطقيّة الصحيحة والأسلوب العلميّ الرصين، بالإضافة إلى تصرُّفات أتباعها البعيدة عن تعاليم الدين الإسلاميّ القويم، وفي هذا الإطار نفهم أسباب الهجمة الشرسة على مذهب أهل البيت عليهم السلام في الكتابات والندوات والمؤتمرات والمحافل العلميّة والثقافيّة، والبرامج التلفزيونيّة في الفضائيّات المعادية.

٤ـ الأهداف السياسية

من بين المناشئ للشبهات والإشكالات ضدّ فئة أو طائفة أو جماعة معيّنة هو سياسة الأنظمة الحاكمة والمتسلّطة؛ التي ترى في تلك الجماعة أو الطائفة تهديداً لكيانها أو سلطتها، سيّما إذا كان لهذه الأنظمة نهج معادٍ لتلك الطائفة، وفي الوقت نفسه كانت هذه الجماعة على قدر كبير من الخطورة والتأثير، فتعمل السلطة حينئذٍ على حشد طاقاتها وإمكاناتها ضدَّها، ومن بين ذلك هو تسخير بعض العلماء والمفكّرين المرتبطين بها لخلق الشبهات وإيجاد التهم ضدّ تلك الجماعة، وتسفيه معتقداتها وأفكارها لتبدو في نظر الناس فئة شاذّة خارجة عن الطريق، فتفقد بذلك شعبيتها وتعاطف الجماهير معها، فيسهل القضاء عليها والتخلُّص منها.

وقد نال مذهب أهل البيت عليهم السلام النصيب الأكبر من هذا النوع من الشبهات؛

بسبب معاداة الحكومات والسلطات الظالمة له على مرّ التاريخ؛ لما كان يحمله هذا المذهب من روح الرفض والمقاومة لكلّ أشكال الظلم والاستبداد، ومواجهة الطغاة والمستبدّين وعدم الإذعان إليهم، استناداً لقوله تعالى: ﴿**وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لا تُنْصَرُونَ**﴾[١]، واستناداً لما ورد في الروايات عن أهل البيت عليهم السلام: فقد ورد عن علي عليه السلام في وصيته لابنيه الحسن والحسين عليهما السلام: «**أوصيكما بتقوى الله... وكونا للظالم خصماً وللمظلوم عوناً**»[٢]. وعن الحسين عليه السلام أنه قد خطب يوماً في أصحابه، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «**أيها الناس، إنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال: من رأى سلطاناً جائراً، مستحلاً لحرم الله، ناكثاً لعهد الله، مخالفاً لسنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغير عليه بفعل ولا قول، كان حقاً على الله إن يدخله مدخله**»[٣]. وأيضاً ورد عن الحسين عليه السلام أنه قال: «**لا أرى الموت إلا سعادة، والحياة مع الظالمين إلا برماً**»[٤].

وهذه الروح المقاومة للظالم والحاكم الجائر نجد حيالها في التراث السني ما يقف على النقيض منها، فثمة روايات تحُثّ المسلمين على السمع والطاعة للظالم والصبر على ظلمه، كما ورد عن عمر بن الخطاب: «**يا أبا أمية، لعلك إن تخلف بعدى، فأطع الإمام وإن كان عبداً حبشياً، إن ضربك فاصبر وإن أمرك بأمر فاصبر، وإن حرمك فاصبر، وإن ظلمك فاصبر، وإن أمرك بأمر ينقص دينك،**

---

(١) هود: ١١٣.

(٢) نهج البلاغة: ج ٣ ص ٧٦.

(٣) الطبري ، تاريخ الطبري: ج ٤ ص ٣٠٤. وأُنظر: المجلسي ، بحار الأنوار: ج ٤٤ ص ٣٨٢.

(٤) الطبري المعجم الكبير، الطبراني: ج ٣ ص ١١٥.

فقل: سمع وطاعة، دمي دون ديني»[١]. وفي كلام للنووي: « لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم... وأما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظالمين»[٢]. وغير ذلك مما يظهر منه خلاف النظرة الشيعية تجاه حكام الجور.

وعلى أيّ حال؛ انطلاقاً من النظرة الشيعيّة يرى المتأمِّل في الشبهات والأباطيل المثارة ضدّ شيعة أهل البيت عليهم السلام أنّها غالباً تصدر من المحسوبين والمرتبطين بالحكّام ووعّاظ السلاطين وعلماء البلاط، كما يصطلح عليهم، وقد نقلنا ما فعلهُ السلطانُ العثماني من استصدار فتوى بتكفير الشيعة، وهذه الفتوى لا يمكن رواجها إلا في ظلّ تسقيط مذهب الشيعة وإثارة الشبهات والأباطيل ضدّه.

وقد عانى الشيعة في عهد الدولة العثمانيّة المتعصّبة أشدّ المعاناة، فكانت تنظر إليهم بعين الريبة والشكّ، ولم تعتبرهم من مواطنيها أو رعاياها، بل استعملت ضدّهم أبشع الأساليب التي وصلت حدّ الإبادة الجماعيّة، خصوصاً وأنّها كانت تخوض صراعاً مريراً ضدّ الدولة الصفويّة التي اعتنقت المذهب الشيعي، حتى أفتى مشايخها بكفر الشيعة وجواز قتلهم، وأن من شك في كفرهم فهو كافر[٣]، وفي هذا السياق أيضاً يُذكر أنّ السلطان سليم العثماني أمر بحصر

(١) البيهقي، السنن الكبرى،: ج ٨ ص ١٥٩.

(٢)النووي ، شرح صحيح مسلم: ج ١٢ ص ٢٢٩.

(٣) ومن مشايخ الدولة العثمانية الشيخ أبو السعود أفندي الذي له فتوى معروفة بإباحة دم الشيعة، يقول ابن عابدين: «وممن أفتى بنحو ذلك فيهم المحقق المفسر أبو السعود أفندي العمادي... أجمع علماء الأعصار على إباحة قتلهم وأن من شك في كفرهم كان كافراً». ابن عابدين ، تنقيح الفتاوى الحامدية: ج ٢ ص ١٧٨.

عدد الشيعة المنتشرين في الولايات المتاخمة لبلاد العجم بطريقة سريّة، ثم أمر بقتلهم جميعاً، ويُقال إنّ عددهم كان يبلغ نحو الأربعين ألفاً[١].

٥ـ إيجاد الفرقة والاختلاف بين المسلمين

وأخيراً يمكن القول أيضاً إنّ المنشأ قد يكون إيجاد الفرقة والاختلاف بين طوائف المسلمين حتى يحدّ من قوتهم وتأثيرهم، فتسعى بعض الجهات المغرضة المعادية للإسلام والمسلمين عموماً على دقّ إسفين الفرقة والاختلاف بين المسلمين؛ بتحريك إحدى الطوائف والمذاهب الإسلاميّة ضد طائفة أو طوائف أُخرى؛ عبر تضخيم الخلافات وتعميق الفروقات الناتجة من اختلاف الأنظار والاجتهادات، التي تبدو طبيعيّة في كلّ دين ومذهب إذا ما فُهمت في جوّها العلميّ السليم، ولكن العدوّ لا يفتأ يعمل على إيجاد الخلافات والنزاعات، فيشجّع بعض الأطراف على أنّ تتهم غيرها بتهم وأباطيل وشبهات، ويقوم بنشرها وتسويقها خدمة لمصالحه، وقد كان هذا ديدن أعداء الإسلام عبر التاريخ، وفي عصرنا الراهن أمثلة واضحة على ذلك.

دواع أُخرى

هذا، وقد تكون هناك أهداف أُخرى وراء إيجاد الشبهات غير ما ذكر لكنها أقل أهميّة، كالحصول على الثواب والجزاء، سواء كان دنيويّاً يتمثّل في الحصول على المال والجاه وغير ذلك، أم أخرويّاً متمثّلاً بالثواب الأخروي وكسب رضا الله تعالى، وقد تنشأ الشبهات لغرض شخصي بحت بقصد التلذُّذ أو المتعة، أو البحث عن الشهرة وذيوع الصيت.

---

(١) محمد فريد (بك) ابن أحمد فريد (باشا)، تاريخ الدولة العليّة العثمانية: ج ١ ص ١٨٩.

دواعي المنشأ الثاني

وفيما يتعلّق بمناشئ النوع الثاني من الشبهات؛ وهي الشبهات التي اصطلحنا عليها بالشبهات الناشئة أو المتولّدة، وهي التي توجد وتحصل عند شخص ما، فقد يكون حصولها تارةً بفعل المُلقي؛ فيحصل له التباس بين الحقّ والباطل، بسبب المغالطات والكذب والتزييف المستعمل في إلقاء الشبهة، بحيث يصعب على مثله تمييز الحقّ فيها، وتارة تحصل الشبهة في ذهن السامع أو القارئ العادي نتيجة قصور في الفهم، أو مسبقات ذهنيّة خاطئة.

والأمر الأوّل كثيراً ما يكون سبباً ومنشأ لتولّد كثير من الشبهات في الذهن والفهم، وهو بحاجة إلى آليّات خاصّة لينتج فهماً صحيحاً؛ فلو اقتصر القارئ أو السامع على خصوص النصّ من دون ملاحظة سياقاته العامّة أو عناصره الزمانيّة والمكانيّة لا يمكن أن يحصل له فهم سليم، بل قد يوقعه ذلك في شبهات كثيرة.

وأمّا المُسبقات الذهنيّة، فلا شكّ في أنّ لها تأثيراً في الفهم والمعرفة، فحينما يحمل السامع أو القارئ مُسبقات ذهنيّة خاطئة ويوظّفها في تحليله لظاهرة ما أو نصّ معيّن، سوف يخرج بنتيجة خاضعة بشكل كبير لتلك المُسبقات التي قد تكون منشأ لشبهات متعدّدة.

أضرار الشبهات

لإثارة الشبهات وإلقائها في أوساط المجتمع الإسلاميّ أضرار فادحة، وتداعيات خطيرة على أكثر من جهة أو صعيد، فعلى الصعيد المجتمعيّ لا يمكننا إنكار ما لها من تخريب ودمار، فإنّ أوّل ما تستهدفه الشبهات المغرضة هو ضرب عرى الوحدة الإسلاميّة، وزلزلة تماسكها، وإضعاف النسيج

الاجتماعي المترابط للأمّة الإسلاميّة، التي أراد لها الله سبحانه أن تكون أمّة واحدة متماسكة متراصّة: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾[1].

فعندما تكون الشبهات مغرضة وتنم عن حقد وضغينة، ويراد بها تهديم متبنّيات الطرف الآخر وإسقاط ثوابته، ولو عن طريق الكذب والتدليس، ومن دون مراعاة لحرمته وكرامته باعتباره مسلماً محترماً؛ خصوصاً مع استخدام أحدث وسائل النشر والاتصال، وتداول هذه الشبهات وبثّها؛ فهذا اللون من الطرح والتعامل مع الآخرين يولّد حالة من العداء والتباغض، ويوجد حواجز نفسيّة واجتماعيّة بين أفراد كلّ طائفة من طوائف المسلمين، ويضعف حالة التوادّ والتراحم بينهم. وإذا ما فكّر الطرف الآخر المُستهدف بأن يردّ بالطريقة ذاتها وبالأسلوب نفسه؛ سنجد أنفسنا أمام فئات متناحرة متباغضة، يسهل على أعداء الأمّة النفوذ بينها، وإثارة هذه الخلافات لتتطوّر إلى صراعات ونزاعات وحروب داخليّة، فنقع بذلك فريسة لمثل هؤلاء الأعداء، ونظنّ أنّ ما يحدث اليوم في واقعنا الإسلاميّ خير شاهدٍ على ذلك.

وأمّا على الصعيد الدينيّ؛ فإنّ للشبهات تأثيرها البالغ على ثوابت الإسلام وتعاليمه الحقّة؛ فإنّ العمل على خلق الشبهات، وإبداء التشكيكات في عقائد طائفة من الطوائف الإسلاميّة، لها ثقل كبير وعمق تاريخي يسبّب ضرراً كبيراً؛ فيما لو قامت هذه الطائفة أو تلك بالردّ استناداً إلى مبدأ الدفاع عن النفس، ونفي ما يُلصق بها من تهم وأباطيل، وعمدت إلى إثارة شبهات مضادّة مشكّكة كذلك بعقائد ومسلّمات الطرف الثاني؛ فهذا يعني في المحصلّة عدم وجود ثوابت يتّفق عليها المسلمون، فيؤول الضّرر إلى الدين الإسلاميّ، ويخبو نوره في عقول

(١) الأنبياء: ٩٢.

وأذهان الناس.

فعلى سبيل المثال: لو تُتهم طائفة كبيرة جدّاً من المسلمين بأنّها تؤمن بأنّ القرآن محرّف، قد دخله النقص والتغيير والتبديل! وهذا بلا شك يفضي بشكل عفوي إلى أن تدافع هذه الطائفة عن نفسها وتردّ على من يتّهمها بذلك ـ بعد أن تنفي هذه التهمة الباطلة ـ بأنّ الطرف الآخر لديه روايات وأقوال تدلّ على وجود نقص كبير في القرآن؛ وهو أبشع أنواع التحريف، وهذا بذاته يحقق خدمة مجانيّة لأعداء الإسلام؛ فثمة اتفاق على أنّ قرآننا محرّف، وما نتّهم به الكتب السماويّة الأُخرى قد ابتُلينا به، ونكون كالذين: ﴿يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ﴾[1]، أو: ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾[2].

وعلى صعيد أفراد المسلمين وأبناء الدين أو المذهب، الذين تتعرّض معتقداتهم وديانتهم للشبهات والاتهامات فسيكون تأثير هذه الشبهات عليهم كبيراً، فهم غالباً لا يكونون من أهل الاختصاص في المجال الدينيّ، أو الباحثين في المجال العقديّ، وليس لديهم المعلومات الكافية المحصّنة لهم من الدعاوى والتشكيكات، فتُحدث هذه الشبهات في أنفسهم قلقاً واضطراباً يشوّش أجواءهم الدينيّة ويضعف تمسُّكهم باعتقادهم ومبادئهم، فعندما لا يجد المسلم جواباً شافياً ووافياً لما يسمعه أو يقرأه من شبهات؛ سيعيش حالة من الإرباك والحيرة قد تفضي به ـ مع كونه لا يؤمن بعقيدة دينية أُخرى ـ إلى ابتعاده عن الله تعالى مطلقاً، وقد جاء ذلك في بعض الروايات، التي عبّرت عن حال بعض أتباع أهل البيت عليهم السلام، حين يقع فريسة لبعض وساوس وأوهام الأعداء، فعن

(١) الحشر:٢.

(٢) النحل: ٩٢.

محمد بن علي الجواد عليهما السلام، قال: «**من تكفّل بأيتام آل محمّد المنقطعين عن إمامهم، المتحيّرين في جهلهم، الأسارى في أيدي شياطينهم وفي أيدي النواصب من أعدائنا، فاستنقذهم منهم... فضلهم على العباد كفضل القمر ليلة البدر...** »[١].

نعم، ربما أمكن القول أنّ الشبهات لا تخلو من فائدة أيضاً، فهي في واقعها وحقيقتها نوع من أنواع الفتن التي يتعرّض لها الفرد والمجتمع، والفتن إذا أقبلت شبّهت وإذا أدبرت نبّهت، على حدّ تعبير أمير المؤمنين عليه السلام [٢]، فهي وإن كانت في بدايتها يشتبه فيها الحقّ بالباطل، ولكن بعد انكشاف زيفها وضلال مدّعيها، يكون ذلك مدعاة للتمسُّك بالدين الحقّ أكثر، وهكذا يزداد الإيمان بهذا الدين رسوخاً كلما اشتدّت الهجمة عليه وظهر زيفها، علاوة على ذلك، فإنّ إثارة الشبهات على الدين والمذهب تكون باعثاً على التحقيق والدراسة والتأصيل من قبل العلماء والباحثين والمفكّرين؛ ففي مثل هذه الظروف على العالم أن يتصدّى لمثل هذه الأمور امتثالاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وآله بقوله: «**إذا ظهرت البدع في أمّتي فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله**»[٣].

وبهذه الحركة العلميّة والفكريّة تتحصّن العقيدة ويترسّخ المبدأ، وتعيش الأفكار والمبادئ ثراءً فكريّاً يُعزز التراث الديني ويقوي الجبهة الداخليّة.

---

(١) الشيخ الطبرسي، الاحتجاج: ج ١ ص ٩.

(٢) نهج البلاغة، خطب الإمام علي عليه السلام: ج ١ ص ١٨٣.

(٣) الكليني ، الكافي: ج ١، ص ٥٤.

أسئلة المبحث الأول

١ـ تكلم باختصار عن:

(ألف): السياق التاريخي لممارسة إلقاء الشبهات مع الأمثلة.

(ب): تعرض مذهب أهل البيت عليهم السلام للشبهات في بدايات الإسلام وانتهاء بالوقت الحاضر.

(ج): أضرار الشبهات على الفرد والمجتمع.

٢ـ عرف الشبهة لغة واصطلاحاً.

٣ـ وضح أهم أنواع الشبهات ومناشئها.

٤ـ ما هو الفارق بين الشبهات الإيجادية والشبهات الناشئة؟

٥ـ اذكر أهم دواعي الشبهات الإيجادية باختصار.

٦ـ اذكر أهم دواعي الشبهات الناشئة.

٧ـ تكلم باختصار عن أضرار الشبهات على الصعيد الديني.

المبحث الثاني

شرائط المتصدّي للإجابة عن الشبهات ومؤهّلاته الذاتيّة

مقدّمة

لا شكّ في أنّ التصدّي للإجابة عن الشبهات ودحض الافتراءات مهمّة دينيّة عظيمة ووظيفة جليلة، وهي نوع من أنواع الجهاد، لا يقلّ في أهميّته عن حمل السلاح دفاعاً عن حياض الدولة الإسلاميّة، أو المرابطة في الثغور لصدّ هجمات الأعداء، فخطر الشبهات على الناس عظيم وأثرها جسيم، فهي - كما أشرنا في بحث الأضرار - تُضعف إيمان الشخص بدينه وعقيدته، وتزرع بذور الشكّ في وجدانه، فتُمرض نفسه كما يمرضُ الجسد حينما يُصاب باختلال في وظائف أحد أعضائه، إلى غير ذلك من الآثار والأضرار التي تقدّم الحديث عنها.

ثواب المتصدّي للإجابة عن الشبهات

لقد أثنى أئمّة أهل البيت عليهم السلام على أولئك المنخرطين في مجال الإجابة عن الشبهات والدفاع عن الدين، وعدّوهم من أفضل عباد الله سبحانه، ولهم ثواب جزيل وجزاء عظيم، ومن ذلك ما روي عن أبي محمد الحسن بن علي العسكري عليه السلام، أنّه قال: «**قال جعفر بن محمد عليه السلام: علماء شيعتنا مرابطون في الثغر الذي يلي إبليس وعفاريته، يمنعونهم عن الخروج على ضعفاء شيعتنا، وعن أن يتسلّط عليهم إبليس وشيعته النواصب، ألا فمن انتصب لذلك من شيعتنا كان أفضل ممّن جاهد الروم والترك والخزر ألف ألف مرّة؛ لأنّه يدفع عن أديان**

محبينا، وذلك يدفع عن أبدانهم»[١].

وأيضاً ـ وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك ـ عنه عليه السلام أنّه قال: «قال محمّد بن علي الجواد عليه السلام: من تكفّل بأيتام آل محمّد، المنقطعين عن إمامهم، المتحيّرين في جهلهم، الأسارى في أيدي شياطينهم، وفي أيدي النواصب من أعدائنا، فاستنقذهم منهم، وأخرجهم من حيرتهم، وقهر الشياطين بردّ وساوسهم، وقهر الناصبين بحجج ربّهم، ودلائل أئمّتهم؛ ليحفظوا عهد الله على العباد بأفضل الموانع، أكثر من فضل السماء على الأرض والعرش والكرسي والحجب على السماء، وفضّلهم على العباد كفضل القمر ليلة البدر على أخفى كوكب في السماء»[٢].

وعنه عليه السلام قال: «قال علي بن محمّد عليهما السلام: لولا من يبقى بعد غيبة قائمكم عليه السلام من العلماء الداعين إليه، والدالّين عليه، والذابّين عن دينه بحُجج الله، والمنقذين لضعفاء عباد الله من شباك إبليس ومردته، ومن فخاخ النواصب؛ لما بقي أحد إلا ارتد عن دين الله، ولكنّهم الذين يمسكون أزمّة قلوب ضعفاء الشيعة كما يُمسك صاحب السفينة سكّانها، أولئك هم الأفضلون عند الله عزّ وجلّ»[٣].

وقريب من هذا المعنى ما في الكافي عن معاوية بن عمار، قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل راوية لحديثكم يبثّ ذلك في الناس، ويشدّده في قلوبهم وقلوب شيعتكم، ولعلّ عابداً من شيعتكم ليست له هذه الرواية، أيُّهما أفضل؟ قال: الرواية لحديثنا يشدّ به قلوب شيعتنا أفضل من ألف عابد»[٤].

---

(١) الشيخ الطبرسي، الاحتجاج: ج ٢ ص ١٥٥.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٩.

(٣) المصدر السابق: ج ١ ص ٩-١٠.

(٤) الكليني، الكافي، ج ١ ص ٣٣.

ومن الواضح أنّ تبليغ الدين وتشييد بنيانه وترسيخه في القلوب لا ينفك عن إزالة ما يعلق به من شبهات وأوهام، ودفع ما يوجَّه إليه من طعون وانتقادات، فهذا جزء حيوي منه وبدونه لا يتقوّى الدين ويتماسك في نفوس أتباعه ومعتنقيه.

وهذه المهمّة الخطيرة، بطبيعة الحال، لا ينبغي أن ينبري كلّ أحد للقيام بها وحمل أعبائها، فكما لا يصح لأي شخص التصدي للجهاد وحمل السلاح دفاعاً عن الدين والوطن بلا مؤهّلات بدنيّة وفنيّة وعسكريّة، ولو توفّرت عنده مميّزات جسديّة ومعنويّة، كالقوّة والرغبة والشجاعة والإقدام، فهذه لن تكفي بذاتها، فكذلك الحال في الشبهات؛ إذ لا بدّ للمتصدّي لها من حصوله على خصائص وشروط وميزات تؤهّله لذلك، وفي هذا السياق، نجد أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام قد نهوا بعضاً عن مجادلة المخالفين، والدخول معهم في حوار وكلام في المسائل الخلافيّة، بينما أمروا بعضاً آخر ورغّبوهم في التصدّي لهذه المهمّة، بل أثنوا عليهم وقرّبوهم.

فالإمام الصادق عليه السلام مثلاً ـ في بعض الروايات ـ لم يأذن ليونس بن يعقوب في مناظرة الشاميّ وجداله حين قال له: «**يا يونس، لو كنت تُحسن الكلام كلّمته، قال يونس: فيالها من حسرة**». وفي الوقت ذاته، عندما تصل القضيّة إلى هشام بن الحكم تتغيّر الأمور؛ فنجده عليه السلام ـ في قصّة الشامي ـ يستبشر بمجيئه، ويوسِّع له، ويقول عنه: ناصرنا بقلبه ولسانه ويده، وفي نهاية المناظرة يثني عليه، ويجيز له مواصلة الحوار والجدال، فيقول: «**يا هشام، لا تكاد تقع تلوي رجليك، إذا هممت بالأرض طرت، مثلك فليكلّم الناس، فاتق الزلّة، والشفاعة من ورائها إن**

شاء الله»[١].

كما قال الإمام أبو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام لمحمّد بن حكيم: «كلّم الناس، وبيّن لهم الحقّ الذي أنت عليه، وبيّن لهم الضلالة التي هم عليها»[٢].

وروي عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه نهى رجلاً عن الكلام وأمر آخر به، فقال له بعض أصحابه: جعلت فداك، نهيت فلاناً عن الكلام وأمرت هذا به؟ فقال: «هذا أبصر بالحجج، وأرفق منه»[٣].

مؤهلات المجيب عن الشبهات

وعطفاً على ما تقدّم؛ بات واضحاً أنّ يتّسم من يتقلّد مهمّة الإجابة عن الشبهات ببعض الصفات والمؤهّلات والقابليّات الضروريّة التي تجعل منه شخصاً ناجحاً في عمله وظاهراً على خصمه؛ لا أن يكون شخصاً مغلوباً فيوجب ذلك تقوية عقيدة المخالف، بل وتضعيف ضعفاء العقيدة من الشيعة، وعندئذ يكون ذلك حراماً على المجيب، وقد أشار لذلك الإمام الصادق عليه السلام؛ عندما قيل له: «يا بن رسول الله فما الجدال بالتي هي أحسن وبالتي ليست بأحسن؟ قال: أما الجدال بغير التي هي أحسن فأن تجادل به مُبطلاً فيورد عليك باطلاً فلا ترده بحجة قد نصبها الله، ولكن تجحد قوله أو تجحد حقاً يريد بذلك المبطل أن يُعين به باطله؛ فتجحد ذلك الحق؛ مخافة أن يكون له عليك فيه حجة؛ لأنك لا تدري كيف المخلص منه؛ فذلك حرام على شيعتنا أن يصيروا فتنة على ضعفاء

---

(١) الشيخ الكليني، الكافي: ج ١ ص ١٧١-١٧٣.

(٢) الشيخ المفيد، تصحيح اعتقادات الإمامية،: ص ٧١.

(٣) المصدر نفسه: ص ٧١.

إخوانهم وعلى المبطلين»[١].

نوعان من الصفات والمؤهلات

ويمكن لنا أن نقسم هذه المؤهّلات والصفات إلى نوعين: مؤهّلات ذاتيّة، ومؤهّلات مكتسبة.

النوع الأوّل: الصفات والمؤهّلات الذاتيّة

الأوّل: ما نصطلح عليه بالمؤهّلات والصفات الذاتيّة، بمعنى تلك القابليّات التي يتمتّع بها الشخص في طبيعته وتركيبته، وهذه تارة تكون ظاهرة وواضحة في شخصيّة المتصدّي، وتارة تحتاج في ظهورها إلى حث وصقل وتنمية ليتحقّق وجودها وتنعكس على تصرّفاته وأفعاله، وهذه الصفات تتمثّل في أمور، وهي:

١ـ الرغبة وحبُّ العمل

من أولى بوادر نجاح الشخص المتقدّم للسير في هذا الطريق؛ أن تكون لديه رغبة قويّة وحبّ وشغف لأيّ عمل وجهد في مجال دفع الشبهات، فهذا يبعث، بلا شكّ، على روح المثابرة والاجتهاد، ويشجع علي الإبداع والابتكار، فمن أحبّ شيئاً كان هذا الشيء شغله الشاغل، فلا يفتأ ذاكراً له أينما حلّ، قال أمير المؤمنين عليه السلام: «من أحبّ شيئاً لهج بذكره»[٢].

فعندما تواجه المتصدّي أيّ شبهة مهما كان نوعها ـ ومع تحقُّق الرغبة الشديدة ـ فسوف تعيش معه هذه الشبهة، ولن يهدأ له بال حتى يجد لها ما

(١) الشيخ الطبرسي، الاحتجاج، ج ١ ص ١٤.

(٢) محمد الريشهري، ميزان الحكمة: ج ١ ص ٤٩٨.

تطمئن له نفسه من جواب.

٢ـ الإخلاص وقصد القربة

إنَّ معنى الإخلاص من منظور إلهيّ هو: الإتيان بالفعل خالصاً لله وحده، من غير رياء أو سمعة، طالباً فيه رضا الله سبحانه، فيصبح العمل في الإجابة عن الشبهات مع هذه الصفة وبهذا القصد عبادة وطاعة وقربة لله تعالى، ولن يتأثّر العامل ـ مع هذا القصد ـ بأيّ مديح أو إطراء، بل سيستمر قدماً في تحقيق أهدافه وطموحاته في كسب رضا لله تعالى، وسوف يلقى العامل في هذا المجال بهذا النمط من الإخلاص توفيقاً ربّانياً وآثاراً إيجابيّة تنعكس على مجمل حياته. بينما على العكس من ذلك، عندما يكون الباعث الحقيقي له وراء هذا العمل هو السمعة والشهرة والرياء، فسوف يتعثّر ويتلكّأ في عمله؛ انسياقاً وراء لذة الشهرة والسمعة، وحصيلة ذلك أن العمل لن يكون تاماً، بل ناقصاً مبتوراً غير مبارك، فقد ورد عنهم عليهم السلام أنّه: «**من كان للّه، كان اللّه له**»[١]، وعن أمير المؤمنين عليه السلام، قال: «**ضاع من كان له مقصد غير الله**»[٢].

وجدير بالذكر هنا الإشارة إلى أنّ العمل بالوازع الإلهيّ والإخلاص سيترتب عليه نتائج مرضية في هذا النوع من العمل على صعيد الدقّة والإتقان فيه؛ فالعامل حينما يضع رضا الله نصب عينيه ويستشعر وجوده لا يهمل عمله ولا يتهاون فيه، ويحاول جهد إمكانه أن يكون محكماً ومتقناً وفي أعلى درجات الجودة.

٣ـ الاستعانة بالله والتوكّل عليه

---

(١) المجلسي ، بحار الأنوار: ج ٧٩ ص ١٩٧.

(٢) علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ: ص ٣٠٩.

ومن الصفات الأساسيّة في عمل المسلم هو أن يستحضر في نفسه حاجته وفقره إلى طلب العون والمساعدة من الله سبحانه، والتضرّع إليه بأن يأخذ بيده إلى ما فيه الخير والصلاح، قال عزّ وجلّ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[١]، وعن رسول الله صلى الله عليه وآله، قال: «**إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله عز وجل**»[٢].

والاستعانة بالله مطلوبة في كلّ فعل أو عمل يريد الإنسان القيام به وإنجازه على وجهه الصحيح، لعلم الإنسان المؤمن بأنّ الله سبحانه هو الأعلم بالمصالح والمفاسد، فيجب عليه أن يكون دائم التعلّق بالله سبحانه، مستمدّاً منه المساعدة في أن يكون عمله صائباً صحيحاً.

وينبغي أن يترافق طلب الاستعانة بالله سبحانه، التوكّل عليه والثقة به وحسن الظنّ به تعالى، قال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ...﴾[٣]، وعن النبي صلى الله عليه وآله قال: «**من أحبَّ أن يكون أعزّ الناس فليتّق الله، ومن أحبّ أن يكون أقوى الناس فليتوكّل على الله**»[٤]، وورد عن الإمام الباقر عليه السلام أيضاً في هذا المعنى قوله: «**من توكّل على الله لا يُغلب، ومن اعتصم بالله لا يُهزم**»[٥].

وما أحوج العامل في حقل الإجابة عن الشبهات ودحض الافتراءات إلى طلب العون والمساعدة من الله سبحانه والتوكّل عليه، وهو يخوض غمار

---

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) الشيخ الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٤١٣.

(٣) الطلاق: ٣.

(٤) ابن شعبة الحراني، تحف العقول: ص ٢٧.

(٥) الفتال النيسابوري ، روضة الواعظين: ص ٤٢٥.

المواجهة ضد الخصوم، الذين يتربّصون بالدين والمذهب، ويتصيّدون كلّ سقطة أو هفوة هنا أو هناك، فعليه أن يكون في أعلى درجات الحيطة والحذر من أن يصدر منه شيء لا يكون في صالحه، وصالح ما يدافع عنه.

٤ـ التوسل بأنبياء الله والأئمة والصالحين

كما يمكنه التوسل بالنبيﷺ وأهل بيتهعليهم السلام والصالحين، والتوسل عبارة عن التوجه لله ودعاؤه مترافقاً بالاعتراف بالذنب والخطأ والتقصير المانع من استجابة الدعاء؛ راجياً الاستجابة بوجاهة النبيﷺ ودرجته العالية عند الله تعالى وكذلك الأئمة والصالحين، مع ما يتيحه هذا الأسلوب من الدعاء من توثيق وتعزيز الرابطة الروحية بين الداعي والمتوسل به.

٥ـ الصدق والإنصاف

إنّ الصدق من صفات الفطرة البشريّة، التي أكّدتها الديانات السماويّة ومن بينها الإسلام، الذي أفرز للصدق مساحته الواسعة في القرآن الكريم والسنة المطهرّة، قال تعالى: ﴿**قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ**﴾[1]، وقوله أيضاً: ﴿**لِيَجْزِيَ اللَّهُ الصَّادِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ الْمُنَافِقِينَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا**﴾[2]. وفي المقابل فقد شدد الإسلام على حرمة الكذب، ولم يسمح به إلاّ في حدود ضيّقة جدّاً ولمصالح عليا؛ فلذا فقد ورد عن أمير المؤمنينعليه السلام، أنّه قال: «**الإيمان أن تؤثر الصدق حيث يضرُّك**

---

(١) المائدة: ١٩.

(٢) الأحزاب: ٢٤.

على الكذب حيث ينفعُك»[١].

والمجيب عن الشبهات، عندما يحمل هذا الهمّ، ويحاول أن يُميط عن وجه الحقيقة والدين لثام الأكاذيب والافتراءات؛ فهو يحمل أمانة ومسؤوليّة عظيمة، أمام الله تعالى وأمام الناس، فلا يجدر به أن يغفل عن هذا ويواجه الكذب والافتراء بكذب وافتراء آخر، فكما في الحديث: «الصدق أمانة، والكذب خيانة»[٢]، ولا ينسى أن حبل الكذب قصير كما يُقال، فتحرّي الصدق في الإجابة هو الأسلوب الأفضل المتوافق مع مبادئ الدين، ولعلّ هذا المعنى هو ما جاء في قول الإمام الصادق عليه السلام للأحول وقيس بن الماصر في مناظرتهما للشاميّ، والتي أشرنا إليها سابقاً، فقد خاطب الأوّل بأنّك: «قيّاس روّاغ، تكسر باطلاً بباطل إلاّ أنّ باطلك أظهر، ثم التفت إلى قيس بن الماصر، فقال: أنك...، تمزج الحق مع الباطل، وقليل الحقّ يكفي عن كثير الباطل، أنت والأحول قفّازان حاذقان»[٣]، والباطل الذي جاء في كلام الإمام عليه السلام يحمل في دلالاته التدليس والتعمية على الطرف الآخر، فعلى الرغم أنّه ينتصر به صاحبه في بعض الأحيان، لكنّه غير مطلوب، فنبّههم الإمام إلى ذلك.

ورديف الصدق في هذا المضمار والمكمّل له هو الإنصاف، وهو قولك الحقّ ولو كان على نفسك، وأن تحكم على الآخر بما تُحبّ أن يُحكم لك، وأن كان بينك وبينه خصومة، قال تعالى في ذلك: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا

(١) نهج البلاغة، خطب الإمام علي: ج ٤ ص ١٠٥.
(٢) الشيخ الصدوق، الخصال: ص ٥٠٥.
(٣) الكليني، الكافي: ج ١ ص ١٧٣.

﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى...﴾[١]، وعن أبي جعفر عليه السلام قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام في كلام له: ألا إنّه من ينصف الناس من نفسه لم يزده الله إلا عزّاً»[٢].

فمن محاسن الخُلق الرفيع، وأمارات الثقة بالله، وما عليه المؤمن من الحقّ أن ينصف خصمه ويعترف له بما كان محقّاً فيه، وهذا لن يؤثّر في موقفه ولا يعدّ ذلك ضعفاً، وسيكسب ثقة الناس به وبكلامه، وهذا أمر في غاية الأهميّة.

هذه كانت أهمّ الصفات والمؤهّلات التي عبّرنا عنها بالذاتيّة، الواجب توفّرها عند المتصدّي للإجابة عن الشبهات والدفاع عن الدين، فينبغي لمن يفتقد هذه المزايا والخصائص ألاّ يُقحم نفسه في هذا المعترك الخطير والحسّاس؛ لأنّه في الحقيقة لا يمثّل نفسه، بل يمثّل مذهباً بكامله، وأخطاؤه وجهله وسوء تصرّفه يعمّمه الخصوم على باقي أتباع المذهب، وقد نقلنا سابقاً عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه أجاز لبعض أصحابه المناظرة والمحاورة مع المخالفين ونهى آخرين عن ذلك، وليس ذلك إلاّ لاختلاف القابليّات وتفاوت السمات بينهم.

نعم، لا يفوتنا أن ننوّه إلى أنّ أكثر هذه الصفات تختصّ بمن يتصدّى للإجابة عن الشبهات في طريقة التأليف والكتابة والبحوث، وإلاّ قد تحتاج بعض صور الحوار والمناظرات التي يقف المتناظرين وجهاً لوجه، أو عبر وسائط الاتصال الحيّة، أن يتحلّى المناظر بصفات إضافيّة أُخرى كالشجاعة والإقدام وقوّة الشخصيّة والهدوء ورباطة الجأش، مع سرعة البديهة وحضور

---

(١) المائدة: ٨

(٢) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ١٤٤.

الحجّة والقدرة على المناورة، وقوّة الفراسة وفهم الخصم واستيعابه، وغيرها من الصفات.

٦ ـ الثقة بالنفس

ونقصد بالثقة بالنفس المعنى الإيجابي منها لا المذموم، فإنه إلى جانب ما ينبغي أن يكون عليه المتصدّي للشبهات من الاستعانة بالله والثقة به والتوكّل عليه؛ لا بدّ له أن يثق بقدراته وقابلياته وخبرته في التعامل مع الشبهات والتشكيكات، وأن يحفز باطن عقله دائماً على أن ما عنده من مبادئ وعقيدة هو الحقّ، وما يواجهه من شبهات ليست إلاّ تخرُّصات وأباطيل زائفة، مهما بدت في الوهلة الأولى مستعصية على كشف الزيف فيها؛ فالشخصيّة الانهزاميّة والعقليّة الاستسلاميّة لا تقوى على المقاومة في معترك الشبهات وميدانها.

ونحن في سياق تأكيدنا على التحلّي بهذه الخصلة، في هذا المجال، لا ينبغي الإفراط في الثقة بالنفس فيخرج الشخص عن حد الاعتدال، ويقع في رذيلة الغرور والإعجاب بها، مما يفضي إلى عدم الاستعانة بكلّ ما من شأنه الإفادة في الإجابة عن الشبهة، ولعلّ هذا المعنى المذموم من الثقة بالنفس هو الذي قصدته بعض الروايات، فقد ورد عن أمير المؤمنين عليه السلام، أنّه قال: «**الثقة بالنفس من أوثق فرص الشيطان**»[1]. وهذا المعنى توضحه بعض الروايات بصورة جليّة، كما ما جاء عن أمير المؤمنين عليه السلام أيضاً، قال: «**إيّاك والإعجاب بنفسك والثقة بما يعجبك منها وحبُّ الإطراء؛ فإنّ ذلك من أوثق فرص الشيطان في نفسه؛ ليمحق ما يكون من إحسان المحسن**»[2].

---

(١) محمد الريشهري، ميزان الحكمة: ج ٤ ص ٣٦٦٥.

(٢) ابن شعبة الحراني ، تحف العقول عن آل الرسول: ص ١٤٧.

٧ ـ الصبر وسعة الصدر

قلّما تجد خصلة أخذت حيّزاً كبيراً في التعاليم الإسلاميّة مثلما أخذته خصلة الصبر، فقد تحدث القرآن كثيراً على الصبر وأثنى على الصابرين ووعدهم جزيل الثواب، ومعه يصل الإنسان إلى برّ الأمان والفلاح والنجاح، يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[١].

وقد عدّ الصبر في بعض الروايات بأنّه قوام الإيمان وعماده، وإذا فُقد الصبر فُقد الإيمان، ففي الكافي عن العلاء بن فضيل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «**الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، فإذا ذهب الرأس ذهب الجسد، كذلك إذا ذهب الصبر ذهب الإيمان**»[٢].

وهذا الإصرار والتأكيد من الشريعة على صفة الصبر يسوّغه ما يكابده الإنسان المؤمن في طريق الإيمان بالإسلام والثبات على العقيدة الحقّة من الأهوال والمصاعب والعقبات والمغريات، وتتفاوت صعوبة الطرق بحسب مراتب الناس، فطريق الأنبياء والأئمّة والأولياء المصلحين أشدّ وعورة؛ لعظم مهمّتهم وصعوبة تكليفهم، ولهذا فهم بحاجة إلى تحمّل جرعات أكثر من الصبر، فكان كثيراً ما يوصي الله سبحانه رسله وأنبياءه بالصبر، قال سبحانه: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَقِبْهُمْ وَاصْطَبِرْ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿وَاصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلا بِاللَّهِ وَلا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ﴾[٤].

وميدان الشبهات، في واقع الأمر، هو نوع من أنواع الصراع ومقارعة العقول

---

(١) آل عمران: ٢٠٠.

(٢) الكليني، الكافي: ج ٢ ص ٨٧.

(٣) القمر: ٢٧.

(٤) النحل: ١٢٧.

والأفكار الباطلة، فلا ينفكّ العمل فيه دون التدرّع بالصبر والتحمّل والتجلّد، وهذا الصبر تتمثّل منفعته في أكثر من مورد، فقد ينفع المتصدّي للإجابة في عدم تعجُّله في الإجابة من دون أن يستكمل جوانب الشبهة والإحاطة بها، كما ينفعه أيضاً في تحمّل عناء البحث عن الجواب؛ فقد يستلزم منه أحياناً وقتاً طويلاً لكي يصل إلى الجواب الصحيح والمقنع. وأيضاً قد يكون الصبر جُنة واقية له مما يلاقيه من خصمه من كلام جارح وتهم باطلة، بل وكذب صريح في بعض المواطن، بل ربما سبّ وشتم وتبديع وتكفير وإخراج من الدين من دون وجه حقّ، قال سبحانه: ﴿وَاصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ﴾[1]. وقال: ﴿وَاصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾[2]؛ فعلى المؤمن العامل في هذا المسلك أن يصبّر نفسه ويتحمّل ما يلاقيه من أذى، ويتأسّى بالأنبياء والأولياء الذين رُموا بمختلف التهم والأباطيل وتسفيه الأحلام والسخريّة.

وممّا يكمّل الصبر الجميل؛ التحلّي برحابة الصدر وانشراح النفس في مثل هذه المواقف، فانشراح الصدر من سمات الأنبياء عليهم السلام، قد تفضّل الله سبحانه به عليهم؛ ليستعينوا به على إداء مهامهم الجسام في الدعوة والتبليغ والدفاع عن الحقّ، كقوله تعالى في النبيّ محمّد صلى الله عليه وآله: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾[3]، وقوله تعالى بلسان حال موسى عليه السلام: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ * وَيَضِيقُ صَدْرِي وَلَا يَنْطَلِقُ لِسَانِي فَأَرْسِلْ إِلَى هَارُونَ﴾[4]، وفي موضع آخر: ﴿قَالَ رَبِّ

(١) المزمل: ١٠.
(٢) هود: ١١٥.
(٣) الشرح: ١.
(٤) الشعراء: ١٢-١٣.

﴿اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾[١].

فالصبر وسعة الصدر يضفيان على من يمارس وظيفة الإجابة عن الشبهات نوعاً من السكون والاستقرار والتركيز في الإجابة، متخليّاً بذلك عن أسلوب الانفعال والحدّة، الذي يضعف البرهان، بل يمنح الخصم حجّة مجّانية يوظّفها في ردوده، فيكون الضرر أكثر ممّا يرجوه من النفع. مضافاً إلى أن أسلوب الانفعال ينفّر المتابع، سواء السامع أم القارئ؛ فإنّ قضيّة الإجابة عن الشبهات، في الحقيقة، لا يتوخّى منها إسكات الخصم وإفحامه بقدر هداية الناس ممّن ضلّت بهم السبل عن سبيل الاستقامة، وهذه هي روح الأبوّة المطلوبة من رجال الإصلاح وحملة قبس الهداية.

٨ـ الجدّ والمثابرة وعلوّ الهمّة

بات ظاهراً للعيان في وقتنا المعاصر حجم التصعيد الخطير والهجمة العنيفة ضدّ نهج أهل البيت عليهم السلام، وسيل التهم والافتراءات الجارف الموجّه ضدّهم، وفي جميع الاتجاهات، بأهداف وغايات واضحة تتمثّل في إضعاف عقيدة الشيعة بالشبهات والأباطيل وتزييف الحقائق ونحو ذلك، ومن ثم استئصال هذه العقيدة والقضاء عليها وعلى أتباعها، مما يتطلّب ـ لا سيّما من فضلاء وعلماء ومفكّري وقادة الشيعة ـ إيقاف هذا التصعيد من خلال تضافر جهودهم لردّ هذه الشبهات، وألاّ يدّخروا جهداً في ذلك، وإن لا يتسلّل إلى نفوسهم اليأس والضعف، فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال: «**من بذل جهد طاقته بلغ كنه إرادته**»[٢].

---

(١) طه: ٢٥.

(٢)علي بن محمد الليثي الواسطي، عيون الحكم والمواعظ: ص ٤٦٢.

والجد والمثابرة عامل مهم ينبغي أن يتمتّع به المتصدّي للإجابة عن الشبهات، والمدافع عن ثوابت الدين والمذهب، وكما ورد عن علي عليه السلام قوله: «من كبرت همّته كبر اهتمامه»[١]. فمن دنت همّته وتصاغرت عزيمته لا يقوى على مواصلة طريق الدفاع عن الدين والمذهب ورد كيد أعدائه، فلا يصلح أن يرابط في هذا الثغر.

٩ـ الذكاء والفطنة والقدرة على التحليل

اختلف في تفسير وتعريف الذكاء، ونحن نعني به هنا القدرة الذهنيّة على التفكير المعمّق وجمع الأفكار وتنسيقها، مترافقاً مع سرعة في الفطنة والبداهة والنباهة، وهو بلا شكّ موهبة فطريّة تولد مع الإنسان وتستمرّ معه، ولها قابليّة التنمية والترشيد، ومن يعمل في مجال الإجابة عن الشبهات والإشكالات لا بدّ أن يتمتّع بقدر كافٍ من الذكاء والفطنة وسرعة البديهة؛ فكثير من الشبهات هي نتاج عقول وأذهان، ويفترض أن هذه العقول سعت جاهدة لمعالجة ثغراتها وتقويم أيّ نقص فيها، وربّما طورت شبهات قديمة وألبسوها ثوباً جديداً، كما أنّ بعض الشبهات شارك في صياغتها مجموعة من المختصّين في هذا المجال، والمطّلعين على أفكار وتراث المخالف لهم، مع ما يمتلكه قسم منهم من ذكاء وفطنة، بيد أنّهم مهما جهدوا سعيهم لا بدّ أن يتركوا ثغرات لم يتفطّنوا لها، لا سيّما وأنّ كثيراً منهم يوظّف كلّ وسيلة حتى المكر والخديعة، وقد قال أمير المؤمنين عليه السلام: «آفة الذكاء المكر»[٢].

١٠ ـ قوّة الذاكرة وسعة الحافظة

---

(١) محمد الريشهري، ميزان الحكمة: ج ٤ ص ٣٤٧٠.

(٢) محمد الريشهري، ميزان الحكمة: ج ١ ص ٨٤.

ومن المواهب الإلهيّة التي يتفاضل بها الناس بعضهم عن بعض هي القابليّة على حفظ المعلومات، وسرعة استحضار المخزون منها في الذهن، واستذكاره عند الحاجة، وكانت هذه الخصوصية من دواعي الثناء على بعض العلماء وتقديمهم على غيرهم، فتجد في سيرهم وتراجمهم يذكرون أنّ فلاناً كانت له حافظة قويّة أو ما شابه من التعابير، ومن هنا تجد في التراث الإسلاميّ أدعية ووصفات لتقوية الذاكرة وتنشيط الحافظة، وبالرغم من اختراع وانتشار وسائل الضبط والتقييد في زماننا لكنّه لا تزال خصلة الحفظ الجيد والاستذكار من السمات المهمّة التي يحتاجها طالب العلم؛ فرأس ماله الأهمّ في البحث والتأليف والتصنيف هو ما يمتلكه من معلومات كان قد أخذها من مصادر شتّى.

وعمليّة الإجابة عن الشبهات، كما لا يخفى، عمليّة شائكة وصعبة جدّاً، تعتمد على كثرة المعلومات المخزونة في ذهن المُجيب وغزارتها، وقد عُرف عن أغلب من اشتهر في مجال المناظرات والمحاججات والإجابة عن التساؤلات والإشكالات من أتباع أهل البيت عليهم السلام قوّة الحافظة عندهم وحدّة الذاكرة، فينبغي على المتصدّي لممارسة الإجابة عن الشبهات أن ينمّي قدرته على الحفظ، بأيّ نحو يحقّق ذلك، سواء بكثرة القراءة والمطالعة، أم بما كان يفعله العلماء السابقون، أم بغير ذلك.

النوع الثاني: المؤهّلات الاكتسابيّة

ثاني الصفات والمؤهّلات التي ينبغي توفّرها في المُجيب عن الشبهات، هي الصفات والقدرات الاكتسابيّة، ونعني بها: بعض الصفات التي تأتي نتيجة الاكتساب، وحيازتها عن طريق التحصيل العلميّ والتعلُّم والمطالعة؛ بنحو يتأهّل

معها ـ من الناحية العلميّة ـ المجيب للتعاطي الإيجابيّ مع جميع الإشكالات والتساؤلات الخاصّة بتعاليم الدين والمذهب، فيتمكّن من وضع الحلول الصحيحة، وتقديم الإجابات العلميّة والمنطقيّة لها.

ويمكن تقسيمها إلى ستة أقسام:

الأوّل: تحصيل العلوم الدينيّة والشرعيّة

في طليعة هذه المؤهّلات هي أن يتسلّح بقدر كافٍ من التحصيل والتعليم في حقل العلوم الشرعيّة والدينيّة بمختلف أقسامها وتفرّعاتها، فيكون للمُجيب دراسة وتحصيل في مجال العقيدة الصحيحة، وفهم قواعد ومرتكزات مذهب أهل البيت عليهم السلام في خصوص ذلك، ومعرفة أشهر علمائه ومصادره، كما لا بدّ له من إلمام وإتقان في بعض العلوم التي يصطلح عليها بالمقدمات؛ كعلم النحو والصرف والبلاغة والعروض والمنطق ونحو ذلك، ومن ثَمَّ لا بد له من تحقّق اطلاع معتدّ به في خارطة فقه مذهب أهل البيت عليهم السلام ومميّزاته، ومعنى الاجتهاد وطريقته، ومعرفة المدارس الفقهيّة ومباني الفقهاء، كما لابدّ من حصيلة علميّة عن علم الحديث والرجال والتفسير والسيرة والتاريخ الإسلامي وغيرها، ويحبّذ أن يكون ذلك برعاية الحوزات العلميّة وعلى يد علمائها وفضلائها؛ فهي المراكز العلميّة الأنسب لتلقّي هذه العلوم؛ لأصالتها وعراقتها في بثّ هذه العلوم وتدريسها، وللعمق العلميّ والقابليّة الذهنيّة التي يحصل عليها الدارس في هذه الحوزات.

الثاني: سعة الاطلاع والثقافة العامّة

لا شكّ في أنّ وظيفة الإجابة عن الشبهات وتفنيدها وإبطال أثرها الملوِّث

للأذهان والعقول تفتقر ـ بالإضافة إلى ما ذُكر في النقطة الأولى ـ إلى أن يكون المتصدّي متسماً بأفق ذهني واسع غنيّ بالمعلومات العامّة، وأن يكون عارفاً بما يجري في زمانه من أحداث سياسيّة وتقلّبات اجتماعيّة، خبيراً بخباياها وأسرارها، فالعارف بزمانه يكون أكثر حصانة من غيره في الفتن كما ورد عن الإمام الصادق عليه السلام: «أنّ الْعَالِمُ بِزَمَانِهِ لَا تَهْجُمُ عَلَيْهِ اللَّوَابِس»[1].

كما ينبغي أن تكون له مطالعات، ولو إجماليّة، في بعض فروع العلوم الإنسانيّة، كعلم النفس والاجتماع والسياسة والتاريخ المعاصر؛ لدخلها، سواء المباشر أو غير المباشر، بما يُفتعل من تشكيكات وإثارات، كما أنّها تُثري الجانب المعرفي والخزين العلميّ للمُجيب، والذي يُساهم قطعاً في إنضاج الجواب وتكميله، وعليه أن يعمل على تقوية أسلوبه الأدبيّ واللغويّ، واستخدام أساليب البلاغة والبيان والبديع، وذلك عبر مطالعة الكتب المتخصّصة في ذلك.

الثالث: تعلّم فنّ الإقناع والتأثير

في صناعة الجدل والحوار والمناظرة تبرز أهميّة معرفة تعلّم فنّ الإقناع والتأثير، التي تعني عمليّة تغيير الأفكار والقناعات، أو تعزيز الرؤى والمواقف، عبر الاطلاع على المهارات والآليّات التي تمكّن الشخص العامل في هذا الميدان من التأثير في المقابل عقلاً ووجداناً؛ وذلك: إمّا عن طريق الدخول في دورات معدّة لهذا الغرض، أو قراءة ومطالعة الكتب والمصادر الخاصّة بهذا الأمر، وينبغي كذلك دراسة وفهم الأساليب التي استخدمها القرآن في مجال الحوار والمحاججة، وكذلك سيرة الأنبياء والأئمّة عليهم السلام ومواقفهم الغنيّة جدّاً؛

---

(١) الكليني، الكافي: ج١، ص: ٢٧

فهم واجهوا في سبيل الدعوة إلى الحقّ ألواناً متعدّدة من العقبات والعوائق، وأشكالاً متنوّعة من أصناف البشر وأفكارهم ومستوياتهم ومدركاتهم، فللعديد منهم فتوحات هائلة في تغيير النفوس والعقول، وأحدثوا تحوّلات كبيرة في أممهم وأقوامهم. نعم نحن لا ننكر أنّ بعض جوانب عمليّة القدرة على الإقناع والتأثير تعود إلى صفات ذاتيّة موهوبة ولكن هناك مساحة لا بأس بها للتدريب والتعلُّم.

الرابع: تنمية الحسّ النقدي وإعماله

إنّ حاسة النقد ليست أمراً فطريّاً تفرزه الطبيعة البشريّة، بل لابدّ من توليدها وتنميتها وتنشئتها، وامتلاك آلياتها التي تحقّق الفحص والنفوذ إلى أعماق الحجج والمقولات والمدّعيات، وعدم الانقياد والخضوع إلى ما يُقال وما يُثار مهما كان شهيراً وذائعاً، ومهما كان منشؤه ومصدره.

ومعنى أن يتّسم الشخص بالتفكير النقدي: أن تكون له القدرة على التحقّق واستجلاء المسألة وإبداء التساؤلات والافتراضات، واستجماع الأدلّة والشواهد وفحصها والتأمل فيها.

واعتماد نزعة النقد والتدقيق عند المحاور والمناظر تستوجب أن يكون دائماً متوثّباً يقظاً، ولا يغفل عن مرامي خصمه، وأن يأخذ كلامه بشيء من الريبة قبل أن يخضعه للتحليل، وتقوية هذا الحسّ يأتي عبر التمرين والتدريب، ومطالعة كتب المنطق، وتعليم طرق الحجاج ودراسته، والتأمّل فيما حدث من مناظرات وحوارات وجدل في الكتب المعنية بذلك.

الخامس: معرفة آليات البحث وأصوله

الإجابة عن الشبهات من القضايا البحثيّة، فهي تخضع بذلك لكلّ معايير البحث العلميّ وأساليبه، من حيث معرفة مناهجه وآلياته وطرق الوصول إلى المعلومة بالسرعة والدقّة الكافية، وكيفيّة الإفادة منها وتوظيفها في خدمة القضيّة المبحوث عنها، مع اتباع المنهج الصحيح في التعامل مع المصادر والمراجع العلميّة، ومعرفة قيمتها ومكانتها ومشارب أصحابها وما إلى ذلك، وذلك يحصل من خلال مطالعة الكتب المؤلّفة في هذا المضمار، أو الدخول في دورات عملية علميّة لتعلّم أسلوب البحث، كما هو الأمر المتّبع مع طلبة الدراسات العليا.

وينبغي التنبيه هنا والتشديد على أهميّة دراسة علم المنطق دراسة معمّقة؛ لأهميّته الكبيرة في عمليّة الحوار والمناظرات والإجابة عن الشبهات؛ لكونها - كما لا يخفى - قائمة على كيفيّة التعامل مع الأدلّة والبراهين بهيئاتها المنطقيّة وقياساتها الصحيحة، وكشف أنواع الخلل فيها من مغالطة أو مصادرة أو غيرها، وكذلك نتعرّف من خلال المنطق على مباحث الصناعات الخمس المشتملة على تحصيل مبادي الجدل والبرهان والخطابة والشعر وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك؛ يحبّذ كثيراً أن يكون المُجيب متمكّناً من استخدام وسائل البحث الحديثة كجهاز الحاسوب؛ ما يجعله قادراً على الإفادة من البرامج الإلكترونية، التي تسّهل الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات وبسرعة عالية جدّاً، ولديه قدرة أيضاً على استعمال شبكة الأنترنت، التي أصبحت اليوم أحد مصادر البحث المهمّة جداً، خصوصاً في مجال الإجابة عن الشبهات؛ فهناك اليوم مواقع ومنتديات عديدة متخصّصة في إلقاء الشبهات والإجابة عنها، وتوجد غرف ومنتديات تحصل فيها مناظرات وحوارات بين مختلف

الاتجاهات، وتعرض فيها مسائل متعدِّدة على طاولة البحث والمناقشة، كما توجد بحوث ودراسات ومقالات جاهزة تُعين الباحث كثيراً، كما احتوى الأنترنت على أحد أهم المكتبات التي تحوي عشرات الآلاف من الكتب والدوريّات المصوّرة وغير المصوّرة، وفي مختلف الاختصاصات، وبعضها يصعب على الباحث الحصول عليها في محيطه ومجال تحركه.

وسوف نتطرّق بنحو أوسع لهذه النقطة لاحقاً، وفي الخطوات العمليّة للإجابة عن الشبهات.

السادس: المعرفة الكافية لتراث الخصم

ومن الأساسيّات المهمّة للمتصدّي للإجابة عن الشبهة، والتي تمثّل عصب الحياة لهذه العمليّة هو معرفته واطلاعه على تراث المخالف، من حيث الإلمام بمصادره الأساسيّة والمهمّة في علم العقيدة والتفسير والحديث والتاريخ، ومدارسه المختلفة في هذه المعارف، ومباني العلماء ومشاربهم، وكلّ ما يُساهم في القدرة على الجواب بصورة علميّة وصحيحة، ولأهميّة هذا الجانب من مؤهّلات المُجيب عن الشبهات من جهة، ولعدم اطلاع أكثر طلبة العلم والدارسين على هذا التراث بشكل دقيق، خصصنا المبحث الرابع للحديث عنه بشيء من التفصيل والإسهاب؛ بغية جعل العامل في الإجابة واقفاً على أرضيّة صلبة متمكّناً من إدارة دفّة هذا النزاع بحِرَفية وإتقان.

أسئلة المبحث الثاني

١ـ ما المقصود من المؤهلات الذاتية والاكتسابية التي ينبغي توفرها في المجيب عن الشبهات؟

٢ـ عدد المؤهلات الذاتية وتكلم عن اثنين منها باختصار.

٣ـ تكلم عن الثقة بالنفس ودورها في تعزيز قدرة المجيب عن الشبهات ودحضها.

٤ـ عدد الأقسام الأربعة للمؤهلات المكتسبة، وتكلم عن واحدة منها باختصار.

٥ـ كيف تشكل معرفة آليات البحث وأصوله عنصراً فاعلاً من عناصر المؤهلات المكتسبة؟

المبحث الثالث: المستلزمات النظريّة للإجابة عن الشبهات

وفي هذا المبحث عدة مطالب:

المطلب الأول: التعرف على الفرق العقدية والمذاهب الفقهية عند أهل السنة. ويهدف هذا المطلب إلى:

(ألف): تعريف الطالب على أهم الفرق العقدية كالأشاعرة والماتريدية والسلفية، وخلق تصورات واضحة عن أهم مرتكزات تلك العقائد، خصوصاً عقيدة السلفية والوهابية، والفرق بينهما، وكذلك بيان الفارق بين الفرقة والمذهب اصطلاحاً.

(ب): إيجاد تصور عام عن أهم المذاهب الفقهية ومناهجها، وكيفية توظيف ذلك في الإجابة عن الشبهات.

(ج): ذكر أهم الكتب الفقهية إجمالاً لكل مذهب، والتي يحتاجها الطالب للنقض والحل.

المطلب الثاني: التعرف على مصادر أهل السنة في التفسير، وذكر أهم المناهج التفسيرية. والهدف منه: تعليم الطالب على كيفية الاستفادة من المصادر المهمة المعتمدة عند أهل السنة وكيفية توظيفها في الإجابة عن الشبهات.

المطلب الثالث: التعرف على أهم مصادر أهل السنة في التاريخ وكيفية التعامل مع الروايات التاريخية.

المطلب الرابع: وينقسم إلى قسمين: الأول: يركز على التعرف على مصادر الحديث عند أهل السنة. والهدف منه واضح. والقسم الثاني: يرتكز على معرفة طرق التصحيح والتضعيف عندهم، وبيان أهم المصطلحات والمفاهيم في علم

مصطلح الحديث. والهدف من هذا المطلب: تعليم الطالب أهم أدواته في الإجابة عن الشبهات، والأخذ بيده وإرشاده إلى الطرق المعتمدة في التصحيح والتضعيف، وبيان بعض أهم المصطلحات الحديثية عند أهل السنة، وتعليمه أهم القواعد الرجالية التي يستفيد منها في الإجابة عن الشبهات.

المطلب الأول/الفرق العقَديّة والمذاهب الفقهيّة عند أهل السنّة

من الضروريّ أن يتعرّف الطالب، ولو إجمالاً، على الفرق العقديّة عند أهل السنّة، وكذلك التعرُّف على مذاهبهم الفقهيّة المعروفة؛ فهذا يساهم بنحو ما في فهم الشبهات ومبانيها وركائزها، ومن ثمّ سهولة الإجابة عنها، فنتكلّم أولاً عن الفرق العقديّة، ثم بعد ذلك عن المذاهب الفقهيّة[١].

أولاً: الفرق العقديّة

فارق الشيء مفارقة وفراقاً: باينه، والاسم: الفرقة. والفرق والفرقة والفريق: الطائفة من الشيء المتفرِّق[٢].

والفِرْقة: بكسر الفاء وسكون الراء جمع فِرَقْ، وهي الجماعة المتميِّزة من الناس، والفرقة الدينيَّة هي: الجماعة المتميِّزة بشيء من عقائدها عمَّن تشترك معه بنفس الدين؛ تمييزاً لا يُخرجها إلى الكفر؛ ومنه فرقة الشيعة وفرقة

---

(١) من المتعارف أنّ جميع الفرق السنيّة ومذاهبهم تتميّز عن الفرقة الشيعيّة بمسألة فارقة وهي المرجعيّة السياسيّة والدينيّة بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله، فيذهب أهل السنّة إلى أنّ ذلك ينحصر في الصحابة والتابعين، بينما يرى الشيعة ـ وفق أدلّة يعتقدون بصحّتها ـ أنّها منحصرة في أهل البيت عليهم السلام، ولعدم الحاجة إلى التطرُّق لهذا الخلاف هنا، سوف نقتصر على المنهج السنّي بالخصوص.

(٢) ابن منظور، لسان العرب: ج١٠ ص ٣٠٠.

الخوارج... فإن كان الافتراق والتميُّز في غير العقائد فهو المذهب؛ ومنه مذهب الحنفيّة ومذهب الشافعيّة...[١].

وبهذا يُمكن تعريف الفرقة اصطلاحاً على أنّها: طائفةٌ من الناس تميَّزت بمجموعة من الآراء الاعتقاديّة، جعلتها تفارق الآخرين نتيجة ذلك الاختلاف. وهذا قد يستلزم أن تكون الفرقة مختلفة أيضاً بمذاهبها بناءً على أنّ التفرُّق ناشئ عن الاختلاف في المذاهب والآراء[٢].

وفي الدين الإسلاميّ ظهرت أولى بذور الخلاف العقديّ في بداية عصر النبيّ صلى الله عليه وآله حول مسألة القدر، ثم بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله، وفي عصر الخلفاء، تطوّر الخلاف قليلاً وتشكلت بعض معالمه في عهد عليّ عليه السلام، في مسألة مرتكب الكبيرة؛ التي أثارها الخوارج بعد مسألة التحكيم المعروفة، حيث حكموا بكفر من رضي بالتحكيم[٣]؛ باعتباره كبيرة في نظرهم، وجرَّ هذا إلى السجال والنقاش في شأن مرتكب الكبيرة: هل هو مؤمن فعلاً أم لا؟ وهل هو مخلّد في النار أم لا؟ ومن ثمّ أخذ الخلاف فيها ينمو ويزيد رويداً رويداً حتى بات الخلاف فيها اختلافاً كبيراً، ويعدُّ بعض العلماء أنَّ هذه المسألة هي أهمّ مسائل المعتزلة التي اعتنوا فيها، وكانت السبب في تسميتهم بالمعتزلة[٤].

وقد ابتدأت في العصر الأمويّ الآراء الفلسفيّة والكلاميّة بالانتشار بين المسلمين؛ نتيجة اختلاطهم بالفرس واليونان والروم، الذين كانوا معروفين بنزعتهم وتأثّرهم بالعلوم الفلسفيّة، وبدخول هذه العلوم تولّدت بحوث مماثلة

(١) محمد قلعجي، معجم لغة الفقهاء: ص ٣٤٤.

(٢)الشاطبي، الاعتصام: ج٢ ص٦٦٩.

(٣)محمّد أبو زهرة:، تاريخ المذاهب الإسلاميّة ص٩٦- ١٠٠.

(٤) المصدر نفسه.

كثيرة حول العقيدة، فتكلّم بعض العلماء في كون صفات الله تعالى: هل هي ذاتيّة أزليّة أم حادثة، وهل القرآن مخلوق، ونحو ذلك، وهكذا تكاثرت الموضوعات الخلافيّة وتسلسلت الآراء حولها، حتى صار لكلّ جماعة من العلماء مجموعة من الآراء العلميّة، جعلتها ذات اتجاه علميّ خاصّ، وعلى إثْر ذلك تكوّنت الاتجاهات والفرق الاعتقاديّة.

وجدير بالذكر أنّ الاختلاف العقدي عند أهل السنة لم يكن في الأُصول التي تُخرج الشخص عن دائرة الدين الإسلاميّ؛ كأصل التوحيد والإيمان بالله ورسله وملائكته واليوم الآخر، بل فيما يتفرّع من مثل هذه الأُصول، كالجبر والاختيار، ومرتكب الكبيرة، وما شابه هذا.

وقد انقسم أهل السنَّة قديماً وحاضراً إلى فرق متعدِّدة، نقتصر على الأهمّ منها، وما كان باقياً لم ينقرض، ومن أبرزها ثلاثة فرق كبرى: المعتزلة والأشاعرة والماتريديّة، مضافاً لأهل الحديث (الحنابلة) والتي تسمى بالفرقة السلفية، وكذلك الفرقة الوهابيّة الحديثة.

المعتزلة

تعدُّ فرقة المعتزلة من أهمّ الفرق الكلاميّة، وكانوا من الأوائل الذين وظّفوا العقل في دائرة المعارف الدينيّة، بل قدموه على النصّ عند التعارض، وكان لهم دور مؤثّر في انتعاش الحركة العقليّة ورواج المنطق والجدل والبرهان، فأوّلوا المتشابه من الآيات القرآنيّة، ورفضوا الأحاديث التي تتعارض مع العقل، وقالوا بوجوب معرفة الله بالعقل حتى لو لم يرد بذلك شرع، وأنّ الحسن والقبح

عقليان[١].

لقد نشأ الفكر الاعتزالي في العصر الأمويّ، وتحديداً في أوائل القرن الثاني للهجرة، في مدينة البصرة، وسرعان ما انتشر في العراق، واعتنقه بعض خلفاء بني أميّة، وفي العصر العباسيّ تكوّنت للاعتزال مدرستان كبيرتان: مدرسة البصرة ومدرسة بغداد، وكان بين المدرستين خلافٌ في كثير من المسائل العقديّة[٢].

أمّا التسمية بالمعتزلة؛ فقد اختُلف فيها، فقيل: إنّ ذلك بسبب اعتزالهم الناس في بيوتهم ومساجدهم؛ طلباً للعلم والعبادة. وقيل: لاعتزالهم قول الأمّة في دعواها أنّ الفاسق من أمّة الإسلام لا مؤمن ولا كافر[٣]. وقيل: لاعتزالهم حروب علي عليه السلام[٤]، وقيل: إنّ ثمّة فرقةً كانت ضمن الدين اليهوديّ يُقال لها: الفروشيم، قد ذكرها المقريزي في خططه[٥]، وهؤلاء كانوا يتكلّمون في القدر، وأنّ الأفعال مخلوقة، فلا يبعُد أن يكون اللفظ قد أطلقه على المعتزلة قومٌ أسلموا من اليهود؛ لما رأوه من التشابه بين الفرقتين[٦].

أمّا السبب التقليدي للتسمية فهو: أنّ واصل بن عطاء(٨٠ـ ١٣١هـ)ـ مؤسِّس

---

(١) أُنظر: الفرق الكلاميّة، د. علي عبد الفتّاح المغربي: ص١٩٨.

(٢) أُنظر: فجر الإسلام، أحمد أمين: ص٢٩٩.

(٣) أُنظر: عبد القاهر البغدادي، الفرق بين الفرق: ص٢٨.

(٤) أُنظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، أبو قاسم البلخي؛ القاضي عبد الجبار؛ الحاكم الجشمي، ص١٣.

(٥) أُنظر: أحمد المقريزي، خطط المقريزي: ج٣ ص٧٢٧.

(٦) أُنظر: أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص١٢٥.

الاعتزال[١] ـ قد أوجد حلاً لإشكاليّة مرتكب الكبيرة الصادرة من المؤمن، بقوله: إنَّه في منزلة بين منزلتين، أي بين الكفر والإيمان، وحيث كان هذا الكلام جديداً لم يتقبّله الحسن البصري وبعض أتباعه؛ فانعزل واصل وتبعه جماعة[٢].

ولم تكن المعتزلة طائفة واحدة، بل انقسمت إلى عشرين فرقة، كما نقل ذلك المقريزي في خططه، ابتداءً بفرقة الواصليّة وانتهاءً بالشيطانيّة[٣]، وأكثر هذه الطوائف تجمعهم أُصول خمسة معروفة.

أصولهم الخمسة

امتاز المعتزلة باعتقادهم بأصول خمسة؛ تمثّل روح الاعتزال وحقيقته، وهذه الأُصول، كما ينقلها الخيّاط المعتزلي، في القرن الرابع الهجري: «**التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين منزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**»[٤].

وقد فرَّعوا من هذه الأُصول مجموعة من الآراء والاعتقادات: أوّلاً: فرّعوا على أصل التوحيد وما يتعلّق بصفاته تعالى: استحالة رؤيته يوم القيامة؛ لاقتضائه الجسميّة، المفضي لكونه في جهة دون أُخرى، كما فرَّعوا عليه: أنّ صفات الله تعالى الأزليّة؛ من قدرة وعلم وحياة، لا تكون خارجة عن الذات، بل صفاته

---

(١) يعتقد كثيرٌ من المعتزلة ـ في كتبهم ـ أنّ مذهبهم أقدم من حيث التأسيس من واصل بن عطاء، وأنّ في رجال مذهبهم كثيراً من آل البيت، بل يعتقد بعضٌ أنّ أصل الاعتزال هو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام. أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص١٢٤، وأُنظر: طبقات المعتزلة: أحمد بن المرتضى: ص٩.

(٢) أُنظر : د. ألبير نصري نادر ، فلسفة المعتزلة: ج١ ص٤،

(٣) المقريزي، الخطط: ج٣ ص٣٩٤ـ ٤٠١.

(٤)عبد الرحيم بن عثمان الخيّاط، الانتصار: ص١٢٦.

عين ذاته[١]، كما أنّ القرآن مخلوق لله تعالى لا مُحدَث؛ بسبب امتناع تعدد القديم[٢]. وهذا النفي للصفات وتأويلها بنحو يرجع إلى الذات يفسِّره بعض علماء أهل السنَّة بتعطيل الصفات[٣].

ثانياً: فرّعوا على أصل العدل: أنّ الله تعالى لا يخلق أفعال العباد، بل هم الخالقون لها؛ ولهذا يُثابون على الطاعات ويُعاقبون على المعاصي، وبهذا استحقّ الله تعالى أن يوصف بالعادل[٤].

كما فرَّعوا على العدل: نظريّة الصالح والأصلح؛ منطلقين في ذلك من أنَّ الله تعالى يفعل الخير ولا يفعل الشرّ، وهذا يعني أنّه تعالى يفعل الصالح لعباده، بل يجب عليه أن يفعل ما هو الأصلح، وإذا فعل ما يضرّهم، فهذا يستتبع ظلمهم المنفي بأصل العدالة[٥].

وأيضاً، ممّا تفرّع على العدالة: مسألة التحسين والتقبيح العقليّين؛ فقد ذهب المعتزلة إلى سلطة العقل، وقدرته على معرفة الحسن والقبح ولو لم يرد بهما شرع، فالشيء فيه صفة ذاتيّة تجعل منه حسناً أو قبيحاً، ولا يتوقّف إدراك ذلك على وجود رأي أو حكم للشرع يكشف عن الحسن والقبح[٦].

ثالثاً: الأصل الثالث؛ المقصود بالوعد هو المدح والثواب على الطاعات، ومن الوعيد الذمّ والعقاب على المعاصي، فقد رتّبوا على ذلك ـ ويعدُّ مما انفردوا

(١) المعتزلة بين القديم والحديث، محمد العبده، طارق عبد الحليم: ص٤٨.

(٢) أُنظر: الفَرْقُ بين الفِرَق، عبد القاهر البغدادي: ص١٠٤، وأُنظر: شرح الأُصول الخمسة، عبد الجبار القاضي: ص١٥١ـ١٨٢.

(٣) أُنظر على سبيل المثال: الصواعق المرسلة، ابن قيّم الجوزيّة: ج١ ص٢٩٣.

(٤) الشهرستاني، الملل والنحل،: ج١ ص٣٩.

(٥) الشهرستاني، الملل والنحل: ج١ ص٣٩. المعتزلة بين القديم والحديث، محمد العبده: ص٦٨.

(٦) الشهرستاني، الملل والنحل: ج١ ص٣٩. المعتزلة بين القديم والحديث: ص٦٩.

به ـ تخليد الفاسق في العذاب، لاعتقادهم بكفر مرتكب الكبيرة إذا مات بلا توبة. فالخلود عندهم لا يختصّ بالكفّار والمشركين، وهذا يترتّب عليه تخصيص الشفاعة بالتائبين من المؤمنين، ويتّضح أثرها عندهم في كونه ترفيع المقام لا الإنقاذ من العذاب، أو الخروج منه، كما رتّبوا على ذلك مبدأ الإحباط، وأنّ المؤمن لو خلط عملاً صالحاً أولاً بعمل سيّئ لاحقاً؛ فقد حبط ثواب عمله السابق؛ لأنّ السيّئات يُذهبن الحسنات، على تفصيل عندهم في ذلك[١].

رابعاً: الأصل الرابع، يستلزم عندهم أنّ صاحب الكبيرة لا يسمّى مؤمناً ـ كما عليه أغلب المسلمين ـ ولا يسمّى كافراً، كما تزعم الخوارج، بل له حكم ثالث وهو الفاسق، فهو في منزلة بين منزلتين[٢]، وهكذا أخرجوه عن عنوان الإيمان.

خامساً: الأصل الخامس؛ وهو النهي عن المنكر، فلم يُخالفوا فيه جمهور المسلمين، الذين يعتقدون بوجوبه، لكنّ المعتزلة قد جعلوه من أُصول الدين لا من فروعه[٣]، كما وقع خلاف عندهم في أن وجوبه عقليّ أم سمعيّ[٤].

الأشاعرة

بسبب موقف المعتزلة غير الودّي من الفقهاء والمحدّثين؛ فقد أحدث ذلك فجوة بينهم وبين عامة الناس، حتى جاء المتوكّل العباسيّ وأبعدهم عن حظيرته، وفي الوقت ذاته قام بتقريب خصومهم.

وتعتبر شخصيّة أبي الحسن الأشعريّ، في آخر القرن الثالث الهجري(٢٧٠ـ

---

(١) أُنظر: السبحاني ، بحوث في الملل والنحل: ج٣ ص٣٩٢ـ ٤٠٩.

(٢) أُنظر: القاضي عبد الجبّار ، شرح الأُصول الخمسة: ص٦٩٧.

(٣)د. فالح الربيعي ، تاريخ المعتزلة: ص٤٥.

(٤) المصدر نفسه: ص ٧٤١ـ ٧٤٢.

٣٢٤هـ) ـ الذي يعدُّ أحد تلامذة أبرز الشخصيّات الاعتزاليّة وهو أبو علي الجبائي المعتزلي (٢٣٥ـ٣٠٣هـ) ـ هي الشخصية المؤسسة للمذهب الأشعري، ومع أنّه تغذّى على موائد الاعتزال إلا أنّه كان ذا نزعة أقرب إلى آراء الفقهاء والمحدِّثين[١].

وقد ذكرت كتب التاريخ وغيرها[٢] أنّه قد غاب فترة من الزمان؛ ليوازن بين أدلّة المعتزلة وأدلّة الفقهاء والمحدِّثين[٣]، ثم خرج بعد ذلك بفساد عقيدة المعتزلة؛ رافضاً فكرة خلق القرآن، ورافضاً أنّ الله تعالى لا يُرى بالبصر، وتأويل القرآن، وما دلّ على أنّ لله تعالى يداً وعيناً، بل إنّه تعالى يُمكن رؤيته[٤].

---

(١)أبو زهرة ، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص١٦٣.

(٢) انظر على سبيل المثال: ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج ٣ ص ٢٨٥. وانظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج٢٤، ص١٥٥. قال: (صعد يوم الجمعة كرسياً بجامع البصرة ونادى بأعلى صوته: من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا فلان بن فلان، كنت أقول بخلق القرآن ، وأن الله لا يرى بالأبصار ، وأن أفعال الشر أنا أفعلها ، وأنا تائب معتقد الرد على المعتزلة ، مبين لفضائحهم).

(٣) انظر: تبيين كذب المفتري، ابن عساكر، ص ٣٩.

(٤) هنا أمور ينبغي التنبيه عليها:

أولاً: لا شك في أن الأشعري ترك الاعتزال؛ وهذا ظاهر في كتاب الإبانة، وهذا الكتاب نحن نرجح أنه آخر ما دونه الأشعري؛ خلافاً لمن يعتقد أن كتاب اللمع هو الأخير، ويتفق معنا كثير من علماء أهل السنة على أن الإبانة هو آخر كتاب له.

قال ابن تيمية: (قال أبو الحسن الأشعري في كتابه الذي سماه الإبانة في أصول الديانة وقد ذكر أصحابه أنه آخر كتاب صنفه، وعليه يعتمدون في الذب عنه عند من يطعن عليه). ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج٥، ص٩٣.

وقال ابن درباس: (كتاب الإبانة عن أصول الديانة الذي ألفه الإمام أبو الحسن على بن إسماعيل الأشعري هو الذي استقر عليه أمره فيما كان يعتقده وبما كان يدين الله سبحانه وتعالى بعد رجوعه عن الاعتزال. رسالة في الذب عن الأشعري، ابن درباس، ص١.

والأشاعرة مدرسة سنيّة اتبع منهجَها كثيرٌ من كبار فقهاء أهل السنّة ومحدِّثيهم، منهم: الباقلاني(ت٣٠٣هـ)، والبيهقي(ت٤٥٨هـ)، والغزالي (ت٥٠٥هـ)، وابن عساكر(ت٥٧١هـ)، والعزّ بن عبد السلام(ت٦٦٠هـ)، والقرطبي(ت٦٧١هـ)، والبيضاوي (ت٦٨٥هـ)، والنووي (ت٦٧٦هـ)، والسبكي (ت٧٥٦هـ)، وابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، والسيوطي(ت٩١١هـ) وغيرهم. ويمكن للقارئ مراجعة كتاب (تبيين المفتري) لابن عساكر للاطلاع على طبقات الأشاعرة، والتعرُّف على كثير من علمائهم.

ويعدُّ الانتساب للمذهب الأشعريّ - خلافاً لمن يزعم أن الأشعرية ليس من أهل السنة - بمنزلة الانتساب للمذاهب الفقهيّة الأربعة المعروفة، وأنّ الأشعري هو المقرِّر لمذاهب السلف - كما يقول السبكيّ - وأنه قد ناضل ودافع عمّا كان عليه صحابة رسول الله ﷺ، فالانتساب له إنَّما هو باعتباره قد عقد على طريق السلف نطاقاً وتمسّك به، وأقام الحجج والبراهين عليه، فصار المقتدي به في

ثانياً: إن رفض الأشعري للقول بخلق القرآن هو صريح كتاب الإبانة واللمع، وقد برهن على قدم القرآن في كلا الكتابين.

ثالثاً: قد اشتهر عن الأشعري قوله بالكلام النفسي، أي المعنى القائم بالنفس الذي يتم التعبير عنه بالكلام اللفظي، والاعتقاد بالقدم إنما للنفسي دون الألفاظ الدالة عليه. هذه الشهرة لا يمكن لنا التحقق من صحتها، فلا وجود لها في جميع كتبه.

رابعاً: أما اعتقاده بأن الله تعالى يُرى بالعين الباصرة، فهذا أيضاً صريح كتاب الإبانة واللمع، نعم ثمة تفسير للرؤية بالعين مفادها أنها تتحقق بغير الكيفية المتعارفة فلا يشترط فيها ارتسام الصورة في العين ولا المقابلة، بل بكيفية أخرى يتحقق معها النظر المتعارف. انظر: التحقيق التام في علم الكلام، محمد الظواهري، ص٩٧.

خامساً: أما اعتقاده بالتأويل فقد سلك مسلكاً وسطاً فهو من ناحية يثبت الصفات الخبرية فيقول إن لله تعالى وجهاً وعيناً ويداً وقدماً، ومن ناحية أخرى يعتقد أن ذلك بلا كيف فهو نحو من التأويل.

ذلك، السالك سبيله في الدلائل يسمّى أشعريّاً، وأنّ عقيدة الأشعري هذه، قد اجتمع عليها الشافعية والمالكية والحنفية وفضلاء الحنابلة[١].

ولعل السبب في ذلك أن الأشعري كما قال البيهقي: «لم يُحدث في دين الله حَدَثاً، ولم يأت فيه ببدعة، بل أخذ أقاويل الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمّة في أُصول الدين، فنصرها بزيادة شرح وتبيين»[٢].

وقال الحافظ ابن عساكر: «... وهم ـ يعني الأشاعرة ـ المتمسِّكون بالكتاب والسنّة، التاركون للأسباب الجالبة للفتنة، الصابرون على دينهم عند الابتلاء والمحنة، الظاهرون على عدوّهم مع اطّراح الانتصار والإحنّة، لا يتركون التمسُّك بالقرآن...»[٣].

ويعتقد الأشعريّ نفسه أنَّه مجدّد لآراء أحمد بن حنبل؛ الذي يحظى عنده بقدسية كبيرة، كما يظهر من كلامه في كتابه الإبانة؛ إذ قال: «إنْ قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدريّة والجهميّة والحروريّة والرافعة والمرجئة، فعرِّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون؟

قيل له: قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين بها: التمسُّك بكتاب الله ربّنا عزّ وجلّ، وبسنّة نبيّنا محمّد (صلى الله عليه وسلم)، وما روى عن السادة الصحابة والتابعين وأئمّة الحديث، ونحن بذلك معتصمون، وبما كان يقول به أبو عبد الله

---

(١) السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج٣ ص٣٦٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٣٩٧.

(٣) السبكي ، تبيين كذب المفتري: ج١ ص٣٦٠، ٣٩٧.

أحمد بن محمّد بن حنبل قائلون[١]، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنّه الإمام الفاضل، والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحقّ، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين»[٢].

بل ويعتقد علماء أهل السنة أنه مجدد القرن الرابع الهجري، ومعنى التجديد عندهم أنه ردّ على أئمة المبتدعة ونصر مذهب أهل السنة؛ و «لأنه القائم في أصل الدين المناضل عن عقيدة الموحدين السيف المسلول على المعتزلة المارقين»[٣]؛ و«لأنّ قيامه بنصرة السنة إلى تجديد الدين أقرب؛ فهو الذي انتدب للرد على المعتزلة وسائر أصناف المبتدعة»[٤].

جدير بالتنبيه هنا: أن الأشعري وإن كنا نعتقد أن ثمة بعضاً من آرائه قد خالف فيها السلف، بيد أننا -عندما نقلنا أقوال بعض العلماء كالسبكي وابن عساكر الذين اعتقدوا أن مذهبه مذهب أهل السنة جميعاً-لا نريد محاكمة ونقد كلماتهم بقدر إثبات أهمية الفكر الأشعري عند أهل السنة والجماعة.

مجمل اعتقادات الأشاعرة

يعتقد الأشعريّ أنّه قد سلك مسلكاً وسطاً بين المعتزلة وإفراطهم في العقليّات، وبين الحشويّة والمجسّمة، الذين أفرطوا في التشبيه والجمود على

---

(١) في الواقع أن الأشعري قد خالف في بعض آراء ابن حنبل من ناحية عملية، ولكن ذلك لا يعدو المخالفات السطحية غير المؤثرة. انظر: سبحاني، فرهنگ عقايد ومذاهب اسلامى، ج٢، ص٣٣. نشر: انتشارات توحيد، ط ١٣٧١هـ ش.

(٢) الأشعري، الإبانة: ص ٢٠.

(٣) انظر: عبد الوهاب بن علي السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج ١ ص ٢٠١.

(٤) انظر: عثمان بن عبد الرحمن ، فتاوى ابن الصلاح: ج ١ ص ١٣١.

النصوص، فهو كما تخلّص من نزعة الجمود على حرفيّة النصوص، لم يتنازل أيضاً بنحو مطلق عن الأدلّة العقليّة والمنطقيّة والفلسفيّة، بل وظّفها في طريق التأكيد على المنقول، فباتت تلك الأدلة وسيلة يستدلّ بها على صدق ما جاء من القرآن والسنّة، وهو بهذا لم يترك العقل مطلقاً، لكن يتركه عندما يُراد له أن ينفرد بنتائجه دون أن يسنده دليل نقلي[1]. ومجمل آراء الأشاعرة:

أوّلاً: فيما يتعلّق بالصفات: لم يتّجه الأشعريّ لرفض مُطلق لظاهر النصوص، التي دلّت على الصفات، كصفة اليد والعين والوجه، ولا تأويلها مُطلقاً، كما يفعل المعتزلة، أو بإرجاع صفات السمع والبصر ونحو ذلك إلى الذات المقدّسة، بل يعتقد أنّ الله تعالى له يد وله عين وله وجه وغير ذلك من الأوصاف، كالاستواء والعلو التي نسبها القرآن لله تعالى، لكن لا كالأجزاء الماديّة، بل هي صفات تليق بشأنه تعالى، وإن لم يتمكّن العقل من معرفة حقيقتها[2].

يقول الأشعري في هذا المورد: «**أتقولون: إنّ لله سبحانه وجهاً؟ قيل له: نقول ذلك؛ خلافاً لما قاله المبتدعون، وقد دلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالإِكْرَامِ﴾...وقد سُئلنا: أتقولون إنّ لله يدين؟ قيل: نقول ذلك بلا كيف، وقد دلّ عليه قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾**»[3].

ويقول في الاستواء والعلوّ: «**إنّ الله عزّ وجلّ يستوي على عرشه استواء يليق**

---

(١) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ١٧٠- ١٧١.

(٢) قد تقدم الكلام عن ذلك في ص٧٥ هامش رقم ٢ فراجع.

(٣) الأشعري، الإبانة: ص ١٢٤- ١٢٥.

به، من غير طول استقرار»[١].

ومع أنّ هذا هو رأي الأشعري؛ إلاّ أنّ المتأخّرين من الأشاعرة اتجهوا إلى التأويل العقليّ لبعض هذه الصفات، كصفة اليد وأوّلوها بالقدرة، قال الأيجي: «وقال الأكثر إنّها مجاز عن القدرة، فإنّه شائع: وخلقته بيدي، أي: بقدرة كاملة»[٢].

وهناك كلام طويل جدّاً في الصفات ـ سواء كانت صفات كماليّة ذاتيّة كالعلم والقدرة والحياة والسمع والبصر، أو صفات خبريّة كالتي دلّت عليها ظواهر الآيات والأحاديث، كالعلوّ والوجه واليدين والرجل ـ يتطلّب التفصيل فيها الخروج عن الإيجاز.

ثانياً: القرآن ليس بمخلوق ولا حادث، بخلاف المعتزلة الذين يعتقدون بخلقه وحدوثه[٣].

ثالثاً: مرتكب الكبيرة ـ على خلاف المعتزلة، فيما لو لم يتب ـ مستحقّ لشفاعة النبيّ صلى الله عليه وآله، فشفاعته تعمّ كلّ مؤمن ولو كان مرتكباً للكبائر.

الماتُريديّة

وهي أيضاً فرقة عقديّة، ومدرسة فكريّة، تتمثّل في منهج أبي منصور الماتريدي، المنتسب إلى منطقة (ماتريد)، والتي تقع في سمرقند، والمتوفّى سنة ٣٣٣هـ.

ولا تختلف هذه الفرقة عن سابقتها (الأشاعرة) إلاّ في مسائل محدَّدة وفروع

---

(١) المصدر نفسه: ج١ ص١٠٥.

(٢) الأيجي، المواقف: ج٣ ص١٤٥.

(٣) تكلمنا عن ذلك سابقاً، انظر: ص٧٥ وما بعدها.

قليلة، حتى حصرها بعضٌ باثنتي عشرة مسألة[١]، فهي امتداد لها في أغلب الأُصول وكلّيّات المسائل العقديّة.

ويعتبر المذهب الحنفي أبرز من اعتنق الفكر العقديّ الماتريديّ، بخلاف المذهب الشافعيّ الذي يعتنق الفكر الأشعري[٢].

وقد كان الماتريديّ متّبعاً لمذهب أبي حنيفة، وقيل إنّه بلغ في علم العقيدة مبلغاً يُشار إليه بالبنان، لكنّ أكثر ما توصّل له من نتائج على مستوى العقيدة كان متطابقاً مع آراء أبي حنيفة، ولهذا تعدّ آراؤه ـ كما يقرُّر العلماء ـ هي الأصل الذي تفرّعت عليه آراء أبي منصور الماتريدي، فقد أقام نظريّاته في العقيدة على المأثور من أبي حنيفة؛ مستعيناً في إثبات القضايا الشرعيّة بجملة من الأدلة العقليّة والبراهين المنطقيّة اليقينيّة[٣].

معتقدات الماتريديّة

١ـ كما أشرنا إلى أنّه ليس ثمّة فروق جوهريّة بين الفرقة الأشعريّة والماتريديّة، فكلّ من الأشعري والماتريدي حاولا إثبات العقائد ـ التي اشتمل عليها القرآن ـ بالعقل والبراهين المنطقيّة، مع فارق: أنّ الماتريدي وسَّع من سلطة العقل أكثر من الأشعري، ويتّضح ذلك في بعض المسائل:

أ ـ يعتبر الماتريدي أنّ معرفة الله تعالى واجبة الإدراك بالعقل، بخلاف الأشعري الذي حصرها بالشرع.

---

(١) أُنظر: رسالة في الاختلاف بين الأشاعرة والماتريديّة المطبوع ضمن كتاب خمس رسائل في الفرق والمذاهب، للشيخ ابن كمال باشا: ص٦٨.

(٢) أُنظر: المصدر السابق: ص٦٦ـ٦٧.

(٣) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص ١٧٦ـ ١٧٨.

ب ـ يعترف الماتريديّ بقدرة العقل على إدراك الحسن والقبح الذاتيّين، بينما يُنكر الأشعريّ ذلك الإدراك عقلاً ويقصره على الشرع فقط، كما هو معروف، بيد أنّ الماتريديّ لا يظهر من آرائه أنّه يعتقد بالملازمة بين العقل والشرع، بل لا يمكن استنباط حكم شرعي اعتماداً على حكم العقل منفرداً[١]. ومن هذا يمكن القول: إنّ الأشاعرة خطّ وسط بين المعتزلة وأهل الفقه والحديث، أمّا الماتريديّة فهم خطّ وسط بين المعتزلة والأشاعرة. فالماتريديّ يستعين بحكم العقل فيما لا يُخالف الشرع، أمّا مع المخالفة فلا بدّ من الرجوع للشارع وترجيحه.

هذا، ويظهر من بعض متأخّري علمائهم (كالزبيديّ الحنفي) أنّ العقل دليل قطعيّ بينما أغلب أدلّة العقيدة ظنيّة، وعندئذٍ لو تعارض العقل القطعيّ مع النقل الظنيّ فلا شكّ بتقديم ما هو قطعيّ، ومن ثم يؤوّل كلّ ما هو ظنيّ[٢].

وبهذا يكون المبدأ عند الماتريديّة هو وجوب النظر العقليّ أوّلاً في أغلب العقيدة، وأنّه ـ أي العقل ـ مصدرٌ من مصادر المعرفة، وهذا المبدأ هو الرائد والمرشد في تفسير القرآن، وقد أدى ذلك إلى موافقة الماتريديّة لكثير من آراء المعتزلة ومناهجهم العقليّة؛ مخالفين بذلك منهج الفقهاء والمحدّثين[٣].

٢ـ أفعال الله تعالى ليست معلّلة عند الأشاعرة؛ انطلاقاً من عدم إيمانهم بالحسن والقبح العقليين، بل الحسنُ عندهم ما حسّنه الشارع والقبح ما قبّحه كذلك؛ فيجوز لله تعالى ـ من حيثيّة إمكانيّة ـ أن يخلف وعده، كما له أن يُعاقب

---

(١) أُنظر: المصدر نفسه: ص ١٧٩. وأُنظر: ص ١٨٢.

(٢) أُنظر: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس ، منهج الماتريديّة في العقيدة: ص ١٤ـ١٥.

(٣) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص ١٨١.

المطيع ويثيب العاصي، بينما يخالفهم في ذلك الماتريديّة[١]، فإنّ الله تعالى منزّه عن العبثيّة، وأنّ أفعاله تعالى على مقتضى الحكمة، فهو الحكيم العليم، فلا يُخلف وعده، وثواب المطيع ومُعاقبة العاصي تكون لحكمة وعلّة، فيستحيل العكس، بيد أنّهم يختلفون مع المعتزلة في أنّه تعالى، وإن كانت أفعاله معلّلة وذات أغراض، لكنّه غير مُلزم بفعلها ولا مجبور عليها؛ لأنّه مُختار مُريد، فعّال لما يُريد، وعندئذٍ لا يُقال ـ كما ترى المعتزلة ـ: إنّه يجب عليه فعل الأصلح؛ لأنّ الوجوب عليه ينافي الاختيار والإرادة الإلهيّتين[٢].

٣ـ في مسألة أفعال الإنسان؛ هل هو خالقها أم الله تعالى؟ تذهب الأشاعرة إلى الاعتقاد بنظريّة الكسب، وأنّ الله تعالى هو الخالق ذاتاً لأفعال العبد، والأخير مكتسب لها، والكسب من المفاهيم الغامضة؛ حتى صارت مضرباً للمثل في الصعوبة والدقّة، فيُقال: هذا أدقّ من كسب الأشعري[٣].

وأصل الكسب في اللغة هو الفعل المفضي إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرر[٤]،

---

(١) ثمة عدم تطابق تام في وجهة النظر بين الماتريدية والأشاعرة في إنكار مسألة الحسن والقبح مطلقاً، بل يعترفون بالتحسين والتقبيح ببعض مراتبهما. انظر كتاب التوحيد للماتريدي، ص٢٩٣، ص٢٣-٢٢٤، وانظر: الملل والنحل، السبحاني، ج٣، ص ٤٠. قال: وأما الماتريدية فيعترفون بالتحسين والتقبيح العقليين ببعض مراتبهما.

(٢) أُنظر: التوحيد، أبو منصور، ص١٢٤. وأُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص١٨٢ـ ١٨٣.

(٣) أُنظر: الروضة البهيّة فيما بين الأشاعرة والماتريديّة، الحسن أبو عذبة: ص ٢٦.

(٤) أُنظر: مفردات غريب القرآن، الراغب الأصفهاني: ص ٤٣٠. والكسب في استعمال المتكلمين ـ كما هو الظاهر ـ جذره من قوله تعالى: ﴿ويعلم ما تكسبون﴾ قال الرازي: «الآية تدل على كون الإنسان مكتسباً للفعل، والكسب هو الفعل المفضي إلى اجتلاب نفع أو دفع ضرّ، ولهذا السبب لا يوصف فعل الله بأنّه كسب؛ لكونه تعالى منزّهاً عن جلب النفع ودفع الضرر» أُنظر: الرازي، تفسير الرازي: ج ١٢ ص ١٥٦.

ومعنى اكتساب العبد للفعل ـ كما يفسِّره صاحب المواقف ـ: «مقارنته لقدرته وإرادته، من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له، وهذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري»[١]. وبتعبير أوضح، ينقله لنا صاحب الروضة البهيّة، يقول إنّ: «أصحاب الأشعري قد فسَّروا الكسب: بأنّ العبد إذا صمّم عزمه ـ والعزم أيضاً فعل يكون واقعاً بقدرة الله تعالى ـ فالله تعالى يخلق الفعل عنده، فلا يكون للعبد في الفعل مدخلٌ على سبيل التأثير، وإن كان له مدخل على سبيل الكسب، فالكسب: تعلّق القدرة الحادثة بالمقدور في محلّها من غير تأثير»[٢].

أمّا الماتريديّة فتذهب أيضاً للكسب، ولكن لم يتّضح بنحو دقيق مرادهم منه، إلاّ أنّ المقصود ربّما يفهم من كلام أبي حنيفة ـ لما ذكرناه من منهج الماتريدي الفكري في الكلام والعقيدة لا يختلف كثيراً عن أبي حنيفة[٣] ـ والأخير يعتقد أن: «جميع أفعال العباد من الحركة والسكون، كسبهم على الحقيقة، والله تعالى خالقها، وهي كلّها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره»[٤]، وذلك لتأثير قدرتهم في الاتّصاف بها، والله تعالى خالقها؛ لتأثير قدرته في إيجادها[٥].

ويوضح الكسب أبو عذبة، نقلاً عن النسفي، بأنّه: «صرف القدرة إلى أحد

---

(١) الأيجي، المواقف: ج ٣ ص ٢١٥.

(٢)الحسن أبو عذبة الروضة البهيّة فيما بين الأشاعرة والماتريديّة: ص ٢٦.

(٣) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص١٧٦ـ ١٧٨. وأُنظر: رسائل ومقالات، الشيخ السبحاني: ص ٤٨٢.

(٤) أُنظر: آل خميس محمد بن عبد الرحمن، الفقه الأكبر: ص٣٣.

(٥) البياضي، إشارات المرام: ص٢١٩.

المقدوريّن[١]، وهو غير مخلوق»، مضيفاً: أنّ ذات الأفعال من حيث إنّها حركات فهي منسوبة إلى الله تعالى، ومن حيث العناوين والأوصاف ـ كعنوان الصلاة والزنا ـ هي منسوبة إلى العبد؛ لأنّها الصفة التي باعتبارها جزم العبد المصمِّم، وعندئذٍ يُقال: إنّ قدرة الله تعالى تتعلّق بأصل الفعل، وقدرة العبد تتعلّق بوصفه من كونه طاعة أو معصية[٢].

وهذا يشبه ما ذكره الباقلاني من تفسير ـ وهو من أئمّة الأشاعرة ـ وذلك بأن: «**تتعلّق قدرة الله بأصل الفعل، وقدرة العبد بصفته، أعني بكونه طاعة ومعصية، إلى غير ذلك من الأوصاف التي لا توصف بها أفعاله تعالى، كما في لطم اليتيم؛ تأديباً أو إيذاءً، فإنّ ذات اللطم واقعة بقدرة الله وتأثيره، وكونه طاعة على الأول ومعصية على الثاني بقدرة العبد وتأثيره**»[٣].

وعلى أيّة حال؛ ثمة غموض في تفسير نظرية الكسب، وهي بحاجة إلى دراسة معمقة للوقوف على حقيقة هذه النظرية.

٤ـ ما يتعلّق بالصفات: صفة القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر وغيرها، فقد ذهبت الأشاعرة إلى أنّها صفات مستقلّة وقائمة بذاتها، وهي غير صفة الذات المقدّسة، بينما تعتقد المعتزلة أن الصفات هي عين الذات لا تنفك عنها ولا تستقلّ بذاتها، في حين نجد أن للماتريدية رأيا ثالثاً مخالفاً للأشاعرة والمعتزلة؛ فهم يعتقدون أن تلك الصفات لا هي عين الذات ولا هي غيرها؛ إذ لو كانت الصفات عين الذات لكانت ذاتاً، ولو كانت غيراً لزم تعدد القدماء[٤].

---

(١) كما في أكل الجائع أحد الرغيفين دون الآخر المقدور له، وكذا سلوك الهارب أحد الطريقين.

(٢) أبو عذبة، الروضة البهيّة: ص ٢٦-٢٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) انظر: النسفي، التمهيد في أصول الدين، ص٤٢.

أمّا صفة الكلام؛ فكما أنكر الأشاعرة أن يكون كلام الله تعالى مخلوقاً كما مر سابقاً، وقد ذكرنا أنهم يعتقدون بالكلام النفسي كما هو مشهور عنهم - وإن لم نعثر على ما يؤيد ذلك في كتب الأشعري إلا على كتب أتباعه- كذلك اتجهت الماتريدية إلى أن واقع الكلام صفة ذاتيّة أزلية لله تعالى؛ ليست من جنس الحروف والأصوات، ، فيكون الله تعالى متصفاً بصفة الكلام، والعبارات في القرآن إنما هي دالّة على هذه الصفة[١]. نعم قد وقع خلاف بينهما في أن كلام الله هل هو مسموع أم لا، فقد نفت الماتريدية إمكان سمع كلام الله بينما اتجهت الأشاعرة إلى جوازه[٢].

٥ـ ما يتعلّق برؤية الله، ومرتكب الكبيرة: تعتقد الماتريديّة برؤية الله تعالى يوم القيامة، لكن رؤية لا يُعلم طبيعتها، وهي من مُختصّات يوم القيامة وأحوالها، يقول أبو منصور الماتريديّ: «القَوْل فِي رؤْية الربّ عزّ وجلّ عندنا لازم وحقّ من غير إِدْراك ولا تفسِير»[٣].

أما مرتكب الكبيرة عندهم ـ على خلاف المعتزلة ـ لا يخلّد في النار ولو لم يتب من معصيته[٤]، متّفقين بذلك مع الأشاعرة في هذه المسألة.

العقيدة السلفيّة

السَّلَفيّة من (سَلَف)، بمعنى تقدّم ومضى، والأمم السالفة: الماضية[٥]، تُقرأ

---

(١) أُنظر: أبو المعين النسفي، تبصرة الأدلة في أُصول الدين: ص ٣٣٩.

(٢) انظر: الأشعري، الإبانة، ص ١١٠. وانظر: أبو منصور الماتريدي، التوحيد، ص٥٩.

(٣)أبو منصور الماتريدي ، التوحيد: ص٧٧.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٣٠.

(٥) ابن منظور، لسان العرب: ج ٩ ص ١٥٨.

بفتح السين واللام. ويُقال سلفيّ؛ انتحالاً لمذهب السلف وطريقتهم[١].

والسلف في معناه الاصطلاحي ـ كما عن كشّاف الاصطلاحات ـ هو اسم لكلّ من يُقلِّدُ مذهبهُ في الدين ويُتَّبعُ أثرهُ[٢].

فالسلفيّة على هذا ـ اصطلاحاً ـ هم الذين يعتقدون معتقد السلف وينتهجون منهجهم، ويحتذون حذو السلف بالمعنى المتقدّم[٣].

لكنّ هذا التعريف لا يرفع الغموض عن المعنى الدقيق للسلفيّة، بسبب الإبهام والتعدد في معنى السلف، الذي يشكلّ العنصر الأساس في تعريفهم.

فالسلف المُتَّبع ـ والذي يعني كلّ ما هو ماض ومتقدّم ـ تارة يراد به هنا: خصوص الكتاب والسنّة، وتارة أُخرى: مذاهب المتقدّمين، وثالثة: المأثور من خصوص الصحابة، ورابعة: المأثور بما يشمل الصحابة والتابعين ومن تابعهم[٤].

ويرى بعض[٥] أنّ السلف اصطلاح قد استقرّ على خصوص الصحابة والتابعين وتابعيهم، والتحديد بهؤلاء ناشئ مما ورد عن النبيّ ﷺ: «**إنّ خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»[٦].

وعلى أيّة حال؛ لو أُريد بالسلف خصوص نصوص الكتاب والسنّة، فإنّ الجميع سيكون سلفيّاً بهذا المعنى؛ لأن ثمّة إجماعاً على أنّ المسلمين قاطبة

---

(١) أُنظر: الأنساب، السمعاني: ج ٣ ص ٢٧٣.

(٢) كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ج١ ص ٩٦٨.

(٣) أُنظر: د. أحمد فريد، السلفيّة قواعد وأصول: ص٧. وأُنظر: محمد عمارة، السلفيّة: ص٨

(٤) أُنظر: محمد عمارة، السلفيّة: ص٨

(٥) د. أحمد فريد، السلفيّة قواعد وأصول: ص٧. وأُنظر: محمّد سعيد البوطي، السلفيّة مرحلة زمنيّه لا مذهب إسلامي: ص٩.

(٦) البخاري، صحيح البخاري: ج ٣ ص ١٥١، أُنظر: السلفيّة قواعد وأصول، أحمد فريد: ص٦.

مصدرهم الأساس هو ذلك، هذا أوّلاً، وثانياً: كيف يتحقّق معنى السلفيّة بهذا المعنى مع وجود اختلاف الرؤى والتفسيرات لهذه النصوص؟! وكذلك فيما يتعلّق بالمأثور من الصحابة والتابعين، فهذا أيضاً متضارب ومتهافت في كثير منه، فأيٌّ منه يكون هو المتَّبع؟ وكذلك الحال فيما لو كان المقصود مذاهب المتقدّمين وآراءهم الاجتهاديّة.

إذن، تعدُّد الرؤية للموروث الإسلاميّ يُفضي إلى الغموض في اصطلاح السلفيّة، وهذا يستلزم بحثاً تاريخياً لجذور هذه الكلمة؛ لكي تتضح معالمها بنحو دقيق.

جذور السلفيّة

في ظلّ تعقيد نمط الحياة من جيل إلى جيل آخر، وظهور نظريّات كلاميّة فرضها واقع هذا التعقيد؛ سعياً وراء إيجاد الحلول للمشاكل العقديّة، زعم بعضٌ أن ثمّة إهمالاً ـ في ظل هذا الواقع ـ للنصوص الإسلاميّة، وثمة غضٌ للطرف عمّا هو مأثور من تراث الصحابة والتابعين، ومن هنا برز تيارٌ إسلاميٌّ ـ في دائرة المذهب السني بالخصوص ـ يدعي غربة الإسلام في ظلّ تلك النظريّات؛ بما تحمله من تعقيدات في باطنها وعدم يُسر لفهمها، فطفق مجموعة من العلماء ينادون بالعودة إلى إسلام السلف، بعيداً عن مناخ الفلسفة والكلام، وبعيداً عن سلطة العقل في تقديم براهينه على النصوص والمأثور.

وكان على رأس هؤلاء العلماء المنادين بذلك أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، الذي يُعتبر من الذين وضعوا الخطوط والمبادئ العامّة للاتجاه السلفيّ، في مواجهة ما كان يعتقده من البدع والمحدثات التي أوجدت ـ في نظره ـ الغربة

في الإسلام[١]. ومن هذه المبادئ التي أسَّس لها أحمد بن حنبل:

١ـ الإيمان قول وعمل. ٢ـ كلام الله تعالى ليس بمخلوق، كما أنّه ليس شريكاً للذات الإلهيّة في القِدَم. ٣ـ كلّ ما وَصف الله تعالى ذاته من أوصاف فينبغي وصفه بها، فلا تعطيل ولا تأويل. ٤ـ رؤية أهل الجنّة لله تعالى عقيدة حقّ يجب الاعتقاد بها دونما أيّ تأويل أو تمثيل. ٥ـ علم الكلام علم مُنكرٌ ولا يجوز استلهام العقائد منه. ٦ـ الاعتقاد بالقضاء والقدر ممّا يكتمل بهما الإيمان، وهما من الله تعالى. ٧ـ الكبائر لا تجعل المؤمن كافراً. ٨ـ خلافات الصحابة يجب العدول عن التعرّض لها والاقتصار على ذكر محاسنهم. ٩ـ أفضليّة الخلفاء الأربعة بحسب تسلسلهم في تسلّم الخلافة. ١٠ـ طاعة وليّ الأمر واجبة حتى لو كان فاسقاً فاجراً[٢].

هذه هي مجمل أفكار أحمد بن حنبل، والتي ظهرت بوادرها في زمن الدولة العباسيّة، ولم يكن لها حظّ من الاهتمام، إلى أن جاء المتوكّل العباسيّ(٢٣٢هـ)، فاستبدل المعتزلة بأصحاب الحديث، فانتعش آنذاك الفكر السلفيّ وساد منهجه، وأصبح علماء الحديث أبرز أعلام الحركة السلفيّة وروّادها، ومن أبرز أولئك العلماء:

يحيى بن الحنظلي(ت٢٢٦هـ)، أبو عبد الله حمّاد المروزي(ت٢٢٨هـ)، البخاري(ت٢٥٦هـ)، أبو داود السجستاني(ت٢٧٥هـ)، عبد الله بن قتيبة (ت٢١٣هـ)، عثمان بن سعيد الدرامي(ت٢٨٠هـ)، عبد الله بن أحمد بن

---

(١) محمد عمارة، السلفيّة: ص١٣.

(٢) أُنظر: هبة الله اللالكائي ، أُصول السنّة: ص ١٥٦ـ ١٦٤. وأُنظر: أحمد بن حنبل، أُصول السنّة: ص١٤ وما بعدها. وأُنظر: أبو يعلى ، الأحكام السلطانيّة: ص١٢.

حنبل(ت٢٩٠هـ)، ابن عبد البرّ القرطبي(ت٤٦٣هـ)، أبو الوفاء بن عقيل(ت٤٣١هـ)، وغيرهم[١].

وقد تمكّن الحنابلة من إقناع الخليفة العباسيّ القادر بالله سنة (٤٠٨هـ) بعقائدهم وآرائهم، فأمر باستتابة كلّ من خرج عنها من المعتزلة والشيعة والخوارج، وقد ورد ذلك في وثيقة عُرفت بالوثيقة القادريّة، جاء فيها: «**كان ربّنا عزّ وجلّ، وحده لا شيء معه ولا مكان يحويه، فخلق كلّ شيء بقدرته، وخلق العرش لا لحاجة إليه، فاستوى عليه استواء استقرار، كيف شاء وأراد...**»[٢].

واستمرّ الفكر السلفيّ بذات المبادئ العامّة، وعلى نفس النهج الذي خطّه ابن حنبل إلى القرن السابع الهجري، إلى أن ظهرت شخصيّة ابن تيميّة وابن قيّم الجوزيّة، اللذين زعما أنّ ثمّة بدعاً وخرافات تُشكّل خطراً على التوحيد بالخصوص وعلى عموم العقيدة، ممّا يستلزم إعادة صياغة العقيدة السلفيّة وإلباسها ثوباً جديداً.

وكان التجديد يتحرّك في دائرة أصلين هما: حصر العبوديّة بالله تعالى ورفض الشرك، والاقتصار في العبوديّة على ما علم جوازه ورفض البدع، قال ابن تيميَّة: «**جماع الدين أصلان: ألاّ نعبد إلاّ الله، ولا نعبده إلاّ بما شرَّع، لا نعبده بالبدع**»[٣].

وفي الحقيقة؛ لم يكن ثمّة جديد في تجديد ابن تيميّة غير التركيز على الدعوة، وبقوّة، إلى أفكار ورؤى أحمد بن حنبل، بعد مرور أكثر من ثلاثة قرون

---

(١) أُنظر: محمد عمارة، السلفيّة: ص١٨-٢١.

(٢) أُنظر: الذهبي ،كتاب العلو: ص٥٤٢.

(٣) ابن تيميّة، مجموع الفتاوى: ج١٠ ص٢٣٤.

عليها، وتشديد الخناق على مناخ الجدال بأدوات الفلسفة والمنطق، التي اعتقدوا أنّها قد زعزعت الأفكار الأصيلة للإسلام، ومنحت وثوقاً كبيراً في أحكام العقل؛ فأفضى ذلك إلى تأثُّر وتحمُّس كثير له، وفيهم من العلماء، فابتَعَدوا ـ بحسب اعتقاد ابن تيميّة ـ عن المنبع الأصيل: كتاب الله وسنَّة نبيِّه[١].

مضافاً إلى ذلك؛ فقد انفرد ابن تيميّة ببعض المعتقدات، التي اعتبرها بعضٌ خرقاً للإجماع، من قبيل اعتقاده ـ كما هو الظاهر من كلامه ـ بالقدم النوعي للعالم:

يقول في ذلك: «**لكن فرق بين حدوث الشيء المعّين وبين حدوث الحوادث شيئاً بعد شيء**»، وفي مورد آخر يقول: « **ولكن النوع أزليّ، بمعنى وجوده شيئاً فشيئاً**»، فهو بهذا يؤسِّس إلى أنّ الأشياء حادثة بالعين والجزئيّات ولكنّها قديمة بالنوع[٢]، وغير ذلك ممّا انفرد به من مسائل.

قال عنه الصفدي (٧٦٤هـ): «**انفرد بمسائل غريبة، ورجَّح فيها أقوالاً ضعيفة عند الجمهورُ مَعيبة؛ كاد منها يقع في هُوَّة... وما دمَّر عليه شيء كمسألة الزيارة**»[٣].

وقد ذكر الحافظ العلائي(٦٩٤هـ) أنّ ابن تيميّة قد خرق الإجماع في مسائل

---

(١) أُنظر: كتاب ابن تيمية، االردّ على المنطقيّين، قال في ص٣٢١: «إنّ ما عند أئمة النظّار، أهل الكلام والفلسفة، من الدلائل العقليّة على المطالب الإلهيّة، فقد جاء القرآن بما فيها من الحقّ وما هو أكمل وأبلغ منها على أحسن وجه، مع تنزهّه عن الأغاليط الكبيرة الموجودة عند هؤلاء، فإنّ خطأهم فيها كثير جدّاً، ولعلّ ضلالهم أكثر من هداهم، وجهلهم أكثر من علمهم».

(٢) أُنظر: السلفيّة مرحلة محمّد سعيد البوطي، زمنيّه لا مذهب إسلامي،: ص١٦٥-١٦٦. وأُنظر: نقد مراتب الإجماع، ابن تيميّة: ص١٧٢. وأُنظر: الصفديّة، ابن تيميّة: ج٢: ص١٤٤.

(٣) أيبك الصفدي ، أعيان العصر وأعوان النصر: ج١ ص٢٣٥.

كثيرة، قيل: تبلغ ستّين مسألة بعضها في الأُصول، منها: «إنّ الله سبحانه محلٌّ الحوادث، تعالى الله عما يقول علواً كبيراً، وأنّه مركبٌ مفتقرٌ إلى ذاته افتقار الكلّ إلى الجزء. وأن القرآن مُحدث في ذاته تعالى، وأنّ العالم قديم بالنوع ولم يزل مع الله مخلوق دائماً، فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار ـ سبحانه ما أحلمه ـ ومنها: قوله بالجسميّة والجهة والانتقال»[1].

وقال السبكي (٧٥٦هـ): «لمّا أحدث ابن تيميّة ما أحدث في أُصول العقائد، ونقض من دعائم الإسلام والأركان والمعاقد، بعد أن كان متستراً بتبعيّة الكتاب والسنّة؛ مظهراً أنّه داع إلى الحقّ هاد إلى الجنّة، فخرج بذلك عن الاتّباع إلى الابتداع، وشذّ عن جماعة المسلمين بمخالفة الإجماع، وقال بما يقتضي الجسميّة والتركيب في الذات المقدسة، وأنّ الافتقار إلى الجزء ليس بمحال، وقال بحلول الحوادث بذات الله تعالى، وأنّ القرآن مُحدث، تكلّم الله به بعد أن لم يكن...وتعدى في ذلك إلى قدم العالم، والتزامه بالقول بأنّه لا أوّل للمخلوقات، فقال بحوادث لا أوّل لها، فأثبت الصفة القديمة حادثة والمخلوق الحادث قديماً، ولم يجمع أحد هذين القولين في ملّة من الملل ولا نحلة من النحل» ثم رأى السبكي أن ابن تيمية لم يدخل في فرقة من الفرق الثلاثة والسبعين التي افترقت عليها الأمة؛ وأنَّ ما تقدم ذِكرهُ كلُّه كفرٌ شنيعٌ ومما تَقُل جُملتُهُ[2].

وهكذا أيضاً ينقل ابن حجر الهيتمي (٩٧٤هـ) بأنّ من اعتقادات ابن تيميّة: «أنّ العالم قديم بالنوع، ولم يزل مع الله مخلوقاً دائماً، فجعله موجباً بالذات لا فاعلاً بالاختيار، تعالى الله عن ذلك، وقوله بالجِسْميّة والجهة والانتقال، وأنّه بقَدَر

---

(١) أُنظر كتاب: الحافظ المؤرّخ شمس الدين بن طولان، ذخائر القصر في نبلاء العصر،: ص٦٩ـ ٧٠.

(٢) أُنظر: الدرّة المضيّة في الردّ على ابن تيميّة، السبكي: ص٦ـ٧.

العرش لا أصْغَرَ ولا أكبر، تعالى الله عن هذا الافتراء الشنيع القبيح، والكفر البواح الصريح، وخذل مُتَّبعيه وشتت شَمْل معتقديه، وقال: إنّ النار تفنى، وأنّ الأنبياء غير معصومين، وأنّ رسول الله (صلى الله عليه وسلم) لا جاه له ولا يُتوسَّل به، وأنَّ إنشاء السفر إليه بسبب الزيارة معصية لا تُقصر الصلاة فيه»[١].

ولا نريد الاستغراق في عقائد ابن تيميّة، بقدر ما نُريد توضيح أهم المعالم لمدرسته، والتي تُعدُّ نبراساً للفكر السلفي، ويمكن أن نوجز أهمّ سمات هذا الفكر في عصر ابن تيميّة بما يلي:

١ـ التشديد في محاربة علم الكلام والفلسفة والمنطق[٢].

٢ـ التشديد على مقولة عدم تعطيل الصفات، فالله تعالى ينزل ويصعد، وله يدٌ ووجهٌ ـ كما هو ظاهر الآيات القرآنيّة ـ لكن من غير كيف، زاعماً أنّ ذلك هو مذهب السلف، وهو بهذا يجمع بين التفويض والتفسير، فمن جهة يفسِّر بالمعنى الظاهر وينزّه عن الحوادث، ومن جهة أُخرى يفوّض في الكيف والوصف؛ بزعم أن بعض الصحابة كان يفوض معنى الذات ولا يصرّ على معرفة حقيقتها[٣].

٣ـ التشديد على توحيد العبادة، وحصر الوسائل المفضية لها فيما هو مشروع؛ طبقاً للأدلة التي يزعمون انحصار المشروعية فيها، ورفض كلّ ما هو غير ذلك، ورمي القائل به بالبدعة والشرك، وعلى هذا يتفرّع: أنّ دعاء الله تعالى **«من جملة العبادات، فمن دعا المخلوقين من الموتى والغائبين [أيّاً كانوا]**

---

(١) ابن حجر الهيتمي، االفتاوى الحديثيّة: ص٨٥.

(٢) أُنظر: ابن تيمية، االردّ على المنطقيّين: ص٣٢١.

(٣) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص١٩٨ـ١٩٩.

واستغاث بهم... كان مبتدعاً في الدين مشركاً بربّ العالمين، ومن سأل الله تعالى بالمخلوقين، أو أقسم عليه بالمخلوقين؛ كان مبتدعاً بدعة ما أنزل الله بها من سلطان»[١].

وحاصل هذا الاعتقاد: أ- منع التقرّب لله تعالى بالصالحين والأولياء. ب: منع الاستغاثة والتوسُّل بالموتى وغيرهم. ج: منع زيارة قبور الصالحين والأنبياء للتبرُّك والتقديس[٢].

٤- التوسُّع في التكفير، ومن ثمَّ جواز قتل المخالف المقدور عليه؛ يقول ابن تيميّة: **«فأمّا قتل الواحد المقدور عليه من الخوارج، كالحروريّة والرافضة ونحوهم، فهذا فيه قولان للفقهاء؛ هما روايتان عن الإمام أحمد، والصحيح: أنّه يجوز قتل الواحد منهم، كالداعية إلى مذهبه، ونحو ذلك ممّن فيه فساد»**[٣].

الوهابيّة

لم تظهر في الفترة التي تلت القرن الثامن الهجري أيّة محاولة تدعو للتجديد في مجال العقيدة أو الفقه -في دائرة المذهب السني- بل ساد الركود والجمود، ولم يكن ثمّة جديدٌ سوى العمل ببعض آراء الفرق القديمة وترجيح بعض الآراء على بعض، كترجيح رأي المعتزلة على حساب رأي الأشاعرة مثلاً، أو اختيار رأي الأشعريّ دون الماتريديّ، وهكذا.

واستمرّ هذا الحال حتى منتصف القرن الثاني عشر الهجري، إلى أن ظهر شخص في الجزيرة العربيّة- من مدينة نجد بالخصوص - يُدعى محمّد بن عبد

---

(١) أُنظر: ابن تيميّة، قاعدة جليلة في التوسّل والوسيلة: ص٢٥٦.

(٢) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٢٠٥.

(٣) ابن تيميّة، مجموع الفتاوى: ج٢٨ ص٤٩٩.

الوهاب(ت١٢٠٦هـ)، حنبلي المذهب، اعتقد أتباعه أنّه حمل لواء التجديد في الفكر الدينيّ، بذريعة أنّ غربة الإسلام قد بلغت ذروتها؛ من خلال مُمارسة طقوس يزعمون أنّها وثنيّة، ومجموعة من الخرافات والبدع شلّت الفكر الإسلاميّ، وأنّ ثمّة حاجة كانت وضرورة لإزالة هذا الاغتراب، والعودة بالإسلام إلى سابق عهده، في إطار ما يؤمنون به من الآراء الحنبليّة، وآراء ابن تيميّة ومعتقداته التي قاربت من الاندثار والاضمحلال[١].

ولم تكن الحركة الوهابيّة مقتصرة على تجديد الدين فقط، وتخليصه ممّا يزعمون، بل كانت في الوقت ذاته حركة سياسيّة، تهدف إلى قيام إمارة إسلاميّة في الجزيرة العربيّة، تستمدّ قوانينها ممّا يؤمن به ابن عبد الوهاب، من أفكار دينيّة بجذورها الحنبليّة وصبغتها التيميّة المتطرفة.

وقد ساعد في تحقيق هذا الهدف التحالفُ والاتفاق المعروف تاريخيّاً بين محمّد بن عبد الوهاب وبين محمّد بن سعود، مؤسِّس الدولة السعوديّة الأولى، والذي أفضى لإنشاء دولة مذهبيّة بقيادة الأخير، وكان من بنود ذلك الاتفاق أن يُبايع محمّد عبد الوهاب الشيخ محمّد بن سعود ليمكنّه من الحكم في مقابل ترويج أفكار وآراء الأوّل، بقوله: «**أرجو أن تكون إماماً يجتمع عليه المسلمون وذريّتك بعدك**»، وهكذا تتمّ البيعة تحت شعار: «**الدم بالدم والهدم بالهدم**»[٢]،

---

(١) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص١٩٠، ص٢١١. وأُنظر: الدعوة الوهابيّة وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث، د. محمد كامل ضاهر: ص٨-١٩. وأُنظر: الوهابيّون والحجاز: محمّد رشيد رضا: ص٦، ص٤٧.

(٢) هذا جزء من حديث ورد عن النبيّ ﷺ في بيعة العقبة، وقد اُختلف في معناه وتأويله، فقال بعضهم: كانت قريش في الجاهليّة إذا تحالفت مع غيرها: تقول: (الدم الدم والهدم الهدم) يريدون:

وأنّ الشيخ لا يتركه إن أظهره الله، ولا يتعرّضه فيما يأخذه من أهل الدرعيّة مثل الذي كان يأخذه رؤساء البلدان على رعاياهم، فأجابه على ذلك[١].

والهدف السياسيّ كان له الأثر البالغ في امتياز الأفكار الوهابيّة؛ إذ ساهم ذلك في السعي لتطبيق الشريعة في مجالها العمليّ - من خلال شعار الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر- وعدم البقاء على مستوى التنظير، وهذه الممارسات العمليّة قد اختلطت مع الجانب النظريّ للعقيدة وأصبحت جزءاً منها، فلو وقفنا على أفكار ابن تيميّة لم نجد أنّه سعى إلى تهديم القبور عملاً بقدر ما أفتى بحرمة الاستغاثة بالميِّت، في حين نجد أنّ محمّد بن عبد الوهاب أوّل ما عمد إلى قبّة زيد بن الخطّاب قاصداً هدمها - وقد هدمها فعلاً بيديه - مدّعياً أنّها وضعت على الباطل، وأنّها منطلقٌ للضلال والزيغ عن الهدى[٢]، بل تعدّى ذلك إلى التفكير في هدم قبور الأنبياء وسائر الأئمّة عليهم السلام؛ انطلاقاً من تفسيرهم للأحاديث التي تنهى عن اتخاذ القبور مساجد، مضافاً لتحريمهم الاستغاثة بصاحب القبر، حتى لو كان نبيّاً، مثل نبيّنا محمد صلى الله عليه وآله، متجاهلاً أنه قد ثبت بدليل صحيح أنّه حيٌّ يسمع السلام ويردّه[٣]، وبهذا فهو قد أسَّس شريعة وجوب تهديم القبور بعمله هذا، فأصبح فيما بعد شعاراً يُنادي به أتباعه، وممارسة عباديّة ينبغي فعلها.

تطلب بدمي وأطلب بدمك، وما هدمتَ من الدماء هدمتُ، أي ما عفوت عنه وهدرته عفوت عنه وهدرته. أُنظر: غريب الحديث، ابن قتيبة: ج ١ ص ٩١.

(١) أُنظر: عنوان المجد في تاريخ نجد، ابن بشر: ج١ ص٤٢.

(٢) أُنظر: المصدر السابق: ج١ ص٣٨-٤٢.

(٣) أُنظر: ابن بشر، تاريخ نجد: ص٣٦، وأُنظر: تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، الألباني: ص٩ وما بعدها.

كما نُلاحظ أنّ فريضة الجهاد يراها ضرورة ومُلزمة ضدّ المسلمين، الذين يزعم أنّهم لا يوحّدون الله، وكأنّ الإسلام قد اندثر وعاد الناس إلى الجاهليّة الأولى، وأنّ محمّد بن عبد الوهاب قد بعثه الله تعالى لإنقاذهم من الكفر والضلال:

يقول ابن بشر في كتابه عنوان المجد: «**ولما منّ الله سبحانه بظهور هذه الدعوة، وهذا الدين، واجتماع شمل المسلمين، وإشراق شمس التوحيد على أيدي الموحّدين، أمر الشيخ بالجهاد لمن أنكر التوحيد من أهل الإلحاد**»[1].

وهكذا فقد اصطبغت دعوة ابن عبد الوهاب بالدماء، وما انفكّ يحصد رؤوس المسلمين بذريعة الشرك والإلحاد، وبرزت للواجهة مصطلح الغزوات والوقائع وتقسيم الغنائم والبيعة، وقد وقع كثيرٌ من الضحايا الأبرياء؛ نتيجة تلك الغزوات الهمجيّة والدمويّة، التي وقعت تحت ستار مخالفة الدين، والارتداد عن التوحيد؛ بحسب ما يُفسِّره محمّد بن عبد الوهاب، ذلك التفسير الذي أضحى مُبرّراً لقتل كلّ المُخالفين والرافضين له ووصمهم بالمشركين، فهتك أعراضهم، ونهب أموالهم، وسبى نساءهم، تحت عنوان الغنائم، وكان محمّد عبد الوهاب في كثير من الأحيان يشرف بنفسه على تقسيمها[2].

وأخذ يقرر حياة الناس أو موتهم، وفقاً لما يراه من سلطة دينية تخوله فعل ذلك، فكلّ «**من غلا في نبيٍّ أو رجل صالح أو غير صالح، وجعل فيه نوعاً من الإلهيّة، مثل أن يقول: يا سيّدي فلان، أغثني وأجبرني وانصرني، أو اقض دَيني، أو أنا فقير إليك، أو أنا في حسبك، أو متوكّل عليك، أو يذبح له، أو ينذر له، أو**

(١) المصدر نفسه: ص ٤٨.

(٢) أُنظر: حسين غنّام، تاريخ نجد: ص٩٥ ـ ١٠٩.

يرجوه أو يخافه، فهذا كلّه شرك وضلال وجنون وخبال، يُستتاب صاحبه وتُقام عليه الحجّة؛ فإن تاب وإلا ضُربت عنقه... وكلّ من قصد قبراً أو حجراً أو شجرة، حيّاً أو ميّتاً، وعظّمه ودعاه، واستغاث به، وتبرّك به، وعكف عليه؛ فقد اتّخذه إلهاً مع الله»[١].

أهم منطلقات الفكر الوهابي

وأهمّ ما اتّسم به فكر ابن عبد الوهاب هو المُبالغة والإيغال في التكفير، ولك أن تُراجع كتاب الدرر السنيّة لتجد أنّه قد كفّر كثيراً، ابتداءً بعلماء نجد وقُضاتها؛ الذين يتّهمهم بعدم معرفة الإسلام، ومروراً ببعض علماء الحنابلة، وغيرهم؛ الذين اعتبرهم مشركين شركاً أكبر ينقل من الملّة، كما كفّر مسلمي نجد والحجاز؛ الذين اعتقد أنّهم ينكرون البعث والمعاد، بل وكفّر كلّ أهل بلد لم يكن تحت طاعته، حتى الحرمين الشريفين، وكفّر الشيعة الإماميّة، وكل من سبَّ الصحابة، وأهل مكّة والمدينة، وكفّر البدو، وكفّر كلّ من يتحرّج من تكفير أهل لا إله إلاّ الله، وكفّر أهل الوشم، وكفّر علماء الكلام، وكفر بعض علماء التفسير كالفخر الرازي، وغير ذلك[٢].

وينطلق محمّد بن عبد الوهاب في هذه الرؤية التكفيريّة ـ إذا ما استثنيا العناصر الذاتيّة في شخصيّته ـ من نظرته للتوحيد؛ وأنّه ينقسم عنده إلى قسمين: توحيد الربوبيّة وتوحيد الإلوهيّة، وأنّ الأوّل لو ثبت عند شخص فلن يكون له نافعاً ولا يحصن دمه وعرضه وماله ما لم يثبت الثاني، أعني: توحيد الإلوهية:

---

(١) المصدر نفسه: ص٤٧ـ٥٠.

(٢) راجع: كتاب محمّد بن عبد الوهاب داعية وليس نبيّاً، حسن فرحان المالكي: ص٨١ وما بعدها.

يقول في رسائله: «الكفّار الذين قاتلهم رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وقتلهم، وأباح أموالهم، واستحلّ نساءهم؛ كانوا مقرّين لله سبحانه بتوحيد الربوبيّة، وهو أنّه لا يخلق، ولا يرزق، ولا يُحيي، ولا يُميت، ولا يُدبر الأمور إلاّ الله وحده. كما قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾... ومع هذا لم يدخلهم ذلك في الإسلام، ولم يحرّم دماءهم ولا أموالهم...فهناك إذن أمر آخر هو الذي كفّرهم، وهو: أنّهم لم يشهدوا لله بتوحيد الألوهيّة، وتوحيد الإلهيّة هو ألاّ يُدعي ولا يُرجى إلاّ الله وحده لا شريك له، ولا يُستغاث بغيره، ولا يُذبح لغيره، ولا يُنذر لغيره... وهذا هو الكفر الذي قاتلهم عليه رسول الله (صلى الله عليه وسلم)»[1]. وهكذا يبقى الإنسان كافراً حتى مع تشهُّده ونطقه الشهادتين، ما دام لم يحقّق هذا المعنى من توحيد الإلوهيّة، وما دام يتوسَّل بنبيّ أو رجل صالح.

ولم يبيّن ابن عبد الوهاب دليله في أن التوحيد الحقيقي منحصرٌ في فرع الإلوهيّة، وأنّ الاستغاثة بالنبيّ ﷺ شرك بالله تعالى، بل ترك ذلك لفهمه الساذج، منطلقاً فيه من مسبّقات ذهنيّة، اختزلها من آراء سلفه أمثال ابن تيميّة وغيره، ممّن أصّل لهذه الرؤية، التي لم تصل إلى حدّ العلم والضرورة، التي ربّما أمكن أن يبرّر معها قتل الإنسان وهتك حرمته، كما أنّه تغافل عن أنّ النطق بالشهادتين، للصنف الأوّل من الكفّار الذين ذكرهم، ممّن كانوا يقرّون بروبيّة الله تعالى؛ سيكون عاصماً لهم من القتل وانتهاك أعراضهم وأموالهم، كما هو

(١) محمّد عبد الوهاب ، مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان: ص٣٦٥ ـ ٣٦٦.

الحال في أكثر المنافقين في زمن النبي صلى الله عليه وآله[١].

نكتفي بهذا المقدار من البحث في شخصيّة محمّد عبد الوهاب، مؤسِّس الفكر الوهابيّ، وبهذا الموجز يتّضح أبرز سمات هذا الفكر، ويُمكن تلخيص ذلك بجملة من النقاط:

أبرز سمات الفكر الوهابي

١ـ التوسُّع والإفراط والغلو في التكفير، وهم بهذا يخالفون حتى منهج أحمد بن حنبل، الذي يزعمون أنّهم يسيرون عليه، وهذا الإفراط يعد صفة خطيرة أدّت إلى تشويه الدين الإسلامي، وقضت على كلّ عناصر فضائله الأساسيّة؛ من التسامح والمحبّة والعطف، وفعلاً عاد الإسلام بهذا الفكر غريباً عشرات المرّات لا مرّة واحدة.

وهذا الغلو قد أضحى منهجاً سار عليه أتباعه، الذين بالغوا في تقليده، وتعصّبوا لكلّ آرائه وفتاواه، حتى اعتبروا كلّ من ينتقده فهو ينتقد الإسلام، وقد تجلّى ذلك فيما شهده العالم الإسلاميّ من عنف وقتل تحت مسمّى الجهاد، وتحولّت آراؤه من نظريّة إلى تطبيق وفتاوى تُجيز قتل الإنسان المُخالف، أو من يُعتقد أنّه لا يسير على الخطّ التوحيديّ الذي رسمه ابن عبد الوهاب بمعتقداته، التي أنتجت تكفير أغلب أفراد الأمّة الإسلاميّة[٢].

والملفت أن أكثر عنصر ركّز عليه الفكر الوهابيّ في التكفير هو التوسُّل والاستغاثة بالأنبياء والأئمّة والصالحين، ولهذا نجد أنّ ابن عبد الوهاب يعتقد

---

(١) يمكن مراجعة: كتاب نقد كتاب أُصول مذهب الشيعة: ج٢ / بحث التوسّل؛ للاطلاع على ضعف هذه الاستدلالات، وأنّ التوسّل هو عمل عبادي يقع في سلّم التوحيد، ولا يتعارض معه.

(٢) أُنظر: محمّد بن عبد الوهاب داعية وليس نبيّاً، حسن فرحان المالكي: ص١٤ـ ١٥.

أنّ منشأ هذا الشرك أشدّ من الكفر في الجاهليّة، يقول: «إنّ مشركي زماننا أغلظ شركاً من الأوّلين؛ لأنّ الأوّلين يُشركون في الرخاء ويُخلصون في الشدّة، ومشركو زماننا شركهم دائم؛ في الرخاء والشدّة. والدليل قوله تعالى: ﴿فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾»[١].

فانطلقوا من ذلك في تهديم الأضرحة وقبور الصحابة والصالحين وسوّوها مع الأرض، حتى أنّهم استحقّوا بذلك وصف: هدّامي المعابد[٢].

٢ـ فيما يتعلّق بالصفات؛ لم يختلف الوهابيّة عن الاتجاه الذي يرفض أيّ نحو من التأويل فيها، مع فارق أنهم تشدّدوا كثيراً في هذه المسألة، وعطّلوا أيّ دور للعقل فيها، وفاحت رائحة التجسيم بنحوٍ قويّ، وزعموا أنّ هذه العقيدة مورد إجماع سلف الأمّة:

يقول ابن عبد الوهاب: «الذي نعتقد وندين الله به، وهو مذهب سلف الأمّة، وأئمّتها من الصحابة والتابعين، والتابعين لهم بإحسان من الأئمّة الأربعة وأصحابهم (رضي الله عنهم)، وهو الإيمان بآيات الصفات وأحاديثها، والإقرار بها، وإمرارها كما جاءت، من غير تشبيه ولا تمثيل لها ولا تعطيل... فيُقال في النّزول: النّزول معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وهكذا يُقال في سائر الصفات، إذ هي بمثابة الاستواء الوارد به الكتاب والسنّة»[٣].

فهم يعتقدون أنّ لله تعالى جسماً محدوداً، وأنّ له صورة ووجهاً وعينين وفمّاً

---

(١) رسائل محمّد بن عبد الوهاب، الرسالة الثانية والعشرون تحت عنوان: مؤلّفات الشيخ محمّد عبد الوهاب: ص١٥٢.

(٢) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٢١٣.

(٣) الدرر السنيّة على الأجوبة النجدية، (مجموعة من علماء نجد): ج٣ ص٣٣ـ٣٦.

وأضراساً، ولوجهه أضواء، وأنّ له يدين وكفّاً وخُنصراً وإبهاماً وأصابع وصدراً وجنباً وساقين ورجلين وقدمين، وأنّه جالس على العرش، وأنّه ينتقل من مكان إلى مكان، فينزل في النصف الثاني من اللّيل إلى السماء الدنيا، ويُنادي ثم يصعد[١].

وهم بهذا يقتدون بآراء ابن تيميّة، الذي يصرِّح بأنّ الله تعالى له جسم، لكن ليس كالأجسام التي نشعر بها ونراها[٢]، وهذا المبدأ يؤصّل ويؤسِّس لطبيعة الاعتقاد بسائر الصفات الخبريّة، كاليد والعين ونحوهما، فهو القائل إنّه: «**ليس في كتاب الله ولا سنّة رسوله ولا قول أحد من سلف الأمّة وأئمّتها أنّه تعالى ليس بجسم، وأنّ صفاته ليست أجساماً وأعراضاً، فنفيُ المعاني الثابتة بالشرع والعقل بنفي ألفاظ لم ينفِ معناها شرع ولا عقل، جهلٌ وضلالٌ**»[٣].

ونُلاحظ هنا إقصاءٌ للعقل ودوره في المعرفة الدينيّة، والجمود على الظواهر، ولهذا أفرطوا في الاعتماد على الروايات، وأقوال الرجاليّين في السعي لسدّ الفراغ الذي يتركه العقل[٤].

٣ـ التوسُّع في معنى البدعة توسُّعاً فضفاضاً غريباً، حتى أنّهم يعتقدون بأنّ وضع ستائر على روضة الكعبة المشرَّفة أمرٌ بدعيّ، ولهذا منعوا تجديد الستائر التي كانت عليها، وأنكروا التصوير الفوتوغرافي؛ بذريعة أنّه لم يكن في زمن النبيﷺ، بل كانوا شطراً من الزمان يحرِّمون القهوة وما يُماثلها على

---

(١) أُنظر: السقّاف، السلفيّة الوهابيّة: ص٥٨.

(٢) أُنظر: ابن تيميّة ، بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة: ج١ ص١٠١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) السقّاف، السلفيّة الوهابيّة: ص٨٦

أنفسهم[١].

٤ـ ومن الخطوط العامّة للوهابيّة أنّهم يُفرطون في محاربة الشيعة الإماميّة وكذا الصوفيّة، وهذا ساقهم إلى الانتقاص من أهل البيت عليهم السلام، وعدم احترامهم بما ينسجم مع مكانتهم العظيمة التي منحها الله تعالى لهم، كلّ ذلك؛ انسياقاً وراء آراء ابن تيميّة؛ التي لم يخفِ فيها عدم حفظه لمقام علي عليه السلام وفاطمة وأهل البيت عليهم السلام بنحو عام، فهو الذي يجعل فاطمة عليها السلام في مجموعة المنافقين، ويجعل عليّاً عليه السلام منافقاً ومخذولاً ومحبّاً للسلطان، وأنّ فضيلة كونه أوّل من أسلم لا تصحّ؛ لأنّه بزعمه قد أسلم صبيّاً، وأنّ حديث: من كنت مولاه فهذا عليّ مولاه لم يصح[٢]. بل يعتقد أنّ بغض عليّ أمرٌ طبيعيّ، فإنّ كثيراً من الصحابة كانوا يسبّونه ويبغضونه على خلاف الشيخين، اللذين جعل الله تعالى لهم مودّة في قلب كلّ مسلم، قال: «معلوم أنّ الله قد جعل للصحابة مودّة في قلب كلّ مسلم، لا سيّما الخلفاء (رضي الله عنهم)، لا سيّما أبو بكر وعمر؛ فإنّ عامّة الصحابة والتابعين كانوا يودّونهما، وكانوا خير القرون، ولم يكن كذلك عليّ؛ فإنّ كثيراً من الصحابة والتابعين كانوا يُبغضونه ويسبّونه ويُقاتلونه»[٣]، وينسب له شرب الخمر ـ مع اتفاق المسلمين على أنّه عليه السلام ممّن طهّرهم الله تعالى من الرجس تطهيراً ـ وأنّ آية: لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى قد نزلت فيه عليه السلام، فيقول: «وقد أنزل الله تعالى في عليّ: يا أيّها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم

---

(١) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٢١٣ـ٢١٤.

(٢) أُنظر: ابن تيمية، منهاج السنّة: ج٤ ص١٣١. وأُنظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني: ص١٨١.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنّة: ج٧ ص٩٩.

سكارى حتى تعلموا ما تقولون؛ لمّا صلّى فقرأ وخلّط»[١].

ولم ينفك ابن عبد الوهاب عن هذا النهج، بل أضاف وزاد فيه، فقد نقل بعض العلماء أنّه كان ينهى عن الصلاة على محمّد وآل محمّد، ويتأذّى من سماعها، وينهى عن الإتيان بها ليلة الجمعة، وعن الجهر بها على المنائر، ويؤذي من يفعل ذلك، ويعاقبه أشدّ العقاب وربما قتله، ويزعم أنّ الربابة في بيت الزانية أقلّ إثماً ممّن ينادي بالصلاة على النبيّ وآله[٢].

٥ـ وأخيراً، زعمهم أنّ دخول الجنة مقصور عليهم حصراً، وأنّ سائر المسلمين ـ من ليس على عقيدتهم ـ مستقرهم في النار؛ متّبعين في ذلك حديث: تفترق أُمّتي إلى ثلاث وسبعين فرقة، فرقة واحدة في الجنّة وسائر الفرق في النار. ومفسِّرين الفرقة الناجية في هذا الحديث بهم بالخصوص، وفق أدلّة لا تسلم من النقاش، ولا تورث الظنّ بنتائجها فضلاً عن العلم والجزم، وهذا قد أثرّ كثيراً في إيجاد نزعة الاعتقاد بأنّهم على صواب مطلق لا يقبل الخطأ، وفي آراء غيرهم الخطأ الذي يقبل التصويب[٣].

الفرق بين السلفيّة والوهابيّة في العصر الراهن

بما تقدّم يتّضح أنّ السلفيّة مرّت بثلاث مراحل، مرحلة التأسيس للأفكار والرؤى، التي كان رائدها أحمد بن حنبل، والمرحلة الثانية: مرحلة التجديد والتطوير، وكان رائدها ابن تيميّة، والثالثة: مرحلة التجديد والتطبيق، وكان

---

(١) المصدر نفسه: ص١٧٢.

(٢) أُنظر: الدرر السنيّة في الردّ على الوهابيّة، أحمد زيني دحلان: ص١٠٨، وأُنظر: السقّاف، الوهابيّة: ص٧٦.

(٣) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٢١٤.

رائدها محمّد بن عبد الوهاب، وفي هذه المراحل الثلاث لم يختلف النهج العامّ للسلفيّة إلاّ في جزيّئات لا تصل إلى حدّ الكثرة، بل أغلب ما ميّزها هو مقدار التشدُّد في هذه الأفكار ومستوى تطبيقها خارجاً، إلاّ أنّ جميعها ذات صبغة واحدة، وتتحرّك في إطار فكري واحد.

وثمّة من يرى فرقاً طفيفاً بينهما؛ بأنّ الوهابيّة هي تلك الجماعة التي تقودها إدارة هيئة البحوث والدعوة والإرشاد في المملكة العربيّة السعوديّة، والتي تدعو إلى أفكار أحمد بن حنبل وابن تيميّة، وتدعو إلى أفكار هيئة كبار علمائهم المعاصرين في الجزيرة العربيّة. أمّا السلفيّة بقول مطلق؛ فهم أتباع فكر ابن حنبل وابن تيميّة خارج الجزيرة العربيّة، وليس تحت قيادة تلك الإدارة[1].

وعلى هذا يُمكن أن يدّعي شخصٌ أنّه سلفيّ لكنّه يرفض كونه وهابيّاً، والمصحِّح لهذا هو الفرق المذكور.

(١) أُنظر: السقّاف، السلفيّة الوهابيّة: ص ٢٠.

أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الأول/ الفرق العقدية

١ـ اذكر الأُصول الخمسة في الفكر الاعتزالي وأهم ما تفرّع عليه من اعتقادات، باختصار؟

٢ـ اذكر شاهدين يؤكدان أن العقيدة الأشعرية هي عقيدة غالب أهل السنة.

٣ـ تكلم باختصار عن أهم معتقدات الأشاعرة.

٤ـ ما هو الفرق بين العقيدة الأشعرية والماتريدية؟ وأي المذاهب السنية اعتنق الفكر الماتريدي؟

٥ـ تكلم عن نظرية الكسب في الفكر الأشعري والماتريدي.

٦ـ بين معنى السلفية اصطلاحاً، وماذا يردُ عليه من إشكال؟

٧ـ وضح أهم المبادئ السلفية القديمة التي أسس لها أحمد بن حنبل.

٨ـ ما هما الأصلان اللذان استند عليهما التجديد في العقيدة الإسلامية الذي زعمه ابن تيمية؟

٩ـ اذكر أهم سمات الفكر السلفي في عهد ابن تيمية.

١٠ـ ما هو الفارق العملي بين الفكر السلفي التيمي والفكر الوهابي المعاصر؟

١١ـ اذكر أهم منطلقات الفكر الوهابي المعاصر.

١٢ـ عدد أهم سمات الفكر الوهابي المعاصر.

١٣ـ ما هو الفرق بين السلفية والوهابية المعاصرة؟

ثانيا: المذاهب الفقهيّة عند أهل السنّة

المذهب في اللغة مصدر ميمي من (ذَهَبَ): وتعني الطريقة والمسلك ومحلّ الذهاب والأصل، وذهب مذهب فلان: قصد قصده وطريقته[1].

وفي الاصطلاح: الطريقة التي تُستنبط بها الأحكام الشرعيّة العمليّة من أدلّتها التفصيليّة، والاختلاف في طريقة الاستنباط هو منشأ الاختلاف في المذاهب الفقهيّة[2].

قال الحطّاب الرعيني: «**المذهب عند الفقهاء حقيقة عرفيّة فيما ذهب إليه إمام من الأئمّة، من الأحكام الاجتهاديّة**»[3].

وعلى هذا يكون معنى مذهب مالك، مثلاً: عبارة عمّا ذهب إليه من الأقوال والفتاوى والأحكام الاجتهاديّة التي بذل وسعه في تحصيلها[4]، أو: «**ما اختصّ به من الأحكام الشرعيّة الفرعيّة الاجتهاديّة، وما اختصّ به من أسباب الأحكام، والشروط والموانع والحجج المثبتة لها**»[5]. وهذا التعريف الأخير يقتصر فقط على آراء مالك مثلاً دون أقوال أصحابه، ولهذا وسَّع بعضٌ في التعريف ليكون شاملاً لأقوال وفتاوى أصحابه، قائلاً: «**مذهب فلان: هو ما قاله هو وأصحابه على طريقته، ونُسب إليه مذهباً؛ لكونه يجري على قواعده وأصله الذي بنى عليه**

---

(١) أُنظر: ابن منظور، لسان العرب: ج ١ ص ٣٩٥، وأُنظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي: ج١ ص٨٦ وأُنظر: الفيّومي ، المصباح المنير: ج١ ص٢١١.

(٢) محمّد قلعجي، امعجم لغة الفقهاء: ص ٤١٩.

(٣) أُنظر: محمّد أمين الشنقيطي ، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: ج٧ ص٣٠٥.

(٤) محمّد الدسوقي، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: ج١ ص١٩.

(٥) القرافي، الإحكام في تمييز الفتاوى: ص١٩٥.

مذهبه، وليس المراد ما ذهب إليه وحده دون غيره من أهل مذهبه»[١].

وكيفما كان؛ سواء اقتصرنا في تعريف المذهب الفقهيّ على أقوال صاحب المذهب أم يشمل أقوال أصحابه أيضاً، فإنّه لا يعدو مجموعة من الأفكار والرؤى المتناسقة والقواعد والضوابط المحكمة[٢]، تشكّل بمجموعها منهجاً علميّاً متميّزاً؛ بهدف فهم النصوص الشرعيّة، واستنباط الأحكام العمليّة التي يحتاجها المسلمون. وبهذا يختلف المذهب عن الفرقة التي مرّ بيانها سابقاً.

مذاهب فقهيّة منقرضة

بعد وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله، نشأت وتكوّنت مذاهب فقهيّة كثيرة لأهل السنّة، اندثر أكثرها ولم يبق منها إلاّ أربعة، وثمّة أسباب عديدة ساهمت في ذلك الاضمحلال؛ أبرزها: أنّها لم تحمها وتتبنّاها حكومة من الحكومات التي تعاقبت على الحكم الإسلامي، ولم يقُم بأمرها أتباعٌ نشيطون، كما أنّ أحد عوامل اندثارها عداء المذاهب الأربعة لها، فلم يكُن يُولّى قاضٍ من غير أتباع الأئمّة الأربعة، ولا يُقَدّم أحدٌ للخطابة والإمامة والتدريس، ولا تُقبَل شهادته إلاّ إذا كان من أتباع أحد تلك المذاهب[٣].

أهم وأشهر المذاهب المنقرضة

كثيرة هي المذاهب المندثرة التي لم يتحْ لها البقاء والاستمرار؛ لعوامل عديدة: إمّا ذاتيّة أو سياسيّة، كان لها دورٌ في ذلك الاندثار.

---

(١) أُنظر: حاشية العدوي على شرح مختصر خليل للخرشي: ج١ ص٣٥.

(٢) أُنظر: المُعجم الوسيط، مجموعة من المؤلّفين: ج١ ص٣١٧.

(٣) أُنظر: محمّد عيد عبّاسي، بدعة التعصّب المذهبي: ص٢٢٢.

ونحن نقتصر هنا على بعض منها:

١ـ مذهب عبد الرحمن الأوزاعي (ت ١٥٧هـ)

هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، يعدُّ في نظر كثير من علماء أهل السنّة إمام أهل الشام وفقيههم، ولد سنة٨٨ هـ في بعلبك، عاصر العهد الأمويّ والعباسيّ معاً، فترعرع في فترة تميّزت بالعلم والعلماء، وازدهرت فيها الحركة العلميّة.

أجمع العلماء على علمه، وكمال فضله، وكثرة حديثه وجلالته، فقد كان عندهم ثقة مأموناً صدوقاً خيّراً، كثير الحديث والعلم والفقه[١]؛ حتى قيل إنّه لم يكن بالشام أحدٌ أعلم بالسنّة من الأوزاعي، ونُقل: أنّه تصدّى للفتيا فأجاب عن سبعين ألف مسألة[٢].

لقد كان الأوزاعيّ فقيهاً من الطبقة الأولى، وصاحب مذهب؛ وتبعاً لانتشار مذهبه في الشام انتشر في الأندلس أيضاً، ويقال: إنّ أهل الشام لبثوا يعملون بمذهب الأوزاعيّ في الفقه ما يُقارب من مائتين وعشرين سنة، إلى أن غلب عليهم مذهب الشافعيّ، وأنّ أهل الأندلس لبثوا يعملون به أربعين سنة[٣]، وفي هذا السياق يقول الذهبي: «**اشتهر مذهب الأوزاعي مدّة، وتلاشى أصحابه**»[٤].

كان الأوزاعيّ في منهجه الفقهيّ يميلُ نحو مدرسة الحديث، وقيل: إنّه كان

---

(١) أُنظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٧ ص ٤٨٨. تاريخ مدينة دمشق، ابن عساكر: ج ٣٥ ص ١٥٠.

(٢) أُنظر: الذهبي، تذكرة الحفّاظ: ج ١ ص ١٧٩. صحيح مسلم بشرح النووي، النووي: ج ١ ص ٨٤

(٣) أُنظر: خطط الشام، كُرْد عَلي: ج٤: ص٢٣. وأُنظر: نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب: أحمد التلمساني: ج٢ ص٤٥.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٨ ص ٩٢.

يكره توظيف القياس، ويكره الاعتماد على الرأي في الاجتهاد[١].

٢ـ مذهب داود الظاهري (ت٢٧٠هـ)

هو داود بن علي الأصبهاني، المعروف بالظاهري، أثنى عليه كثيرٌ من العلماء، يقول الذهبي: «**الامام، البحر، الحافظ، العلامة، عالم الوقت، أبو سليمان البغدادي، المعروف بالأصبهاني، رئيس أهل الظاهر... ولد سنة ٢٠٢هـ وتوفّي سنة ٢٧٠هـ**»[٢].

يعدُّ داود المؤسِّس الأوّل للمذهب الظاهري، كما أنّ ابن حزم الأندلسي المؤسِّس الثاني له، أو هو الموضّح والمبيِّن لمرتكزات ومباني المذهب الظاهري[٣].

لقد انتشر مذهب داود الظاهري في القرنين الثالث والرابع الهجري؛ بفضل جهود تلامذته؛ الذين سعوا بقوّة ونشاط لترسيخ مبادئ مذهبهم، حتى عدّ بعضٌ أن المذهب الظاهري رابع مذهب في القرن الرابع الهجري في الشرق، بعد مذهب أبي حنيفة والشافعي ومالك، فكان أكثر انتشاراً من مذهب أحمد، الذي كان إمام أهل السنّة في ذلك القرن[٤].

أمّا منهجه؛ فكان قائماً على العمل بظاهر الكتاب والسنّة، فإن لم يوجد نصّ خاصّ، وكان هناك إجماع عُمل به، وإذا لم يكن هناك إجماع تمسَّك بالإباحة

---

(١) أُنظر: الخضري، تاريخ التشريع الإسلامي: ص٢٢٧.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٣ ص ٩٨.

(٣) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٥١٤.

(٤) أُنظر: المصدر نفسه: ص٥١١.

الأصليّة المستفادة من قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾[١].

كما أنَّه يرفض القياس رفضاً باتّاً، معتقداً أنّ ما في عمومات النصوص من الكتاب والسنّة يكفي للجواب، فليس في هذا المذهب قياس، ولا استحسان، ولا سدّ للذرائع، ولا مصالح مُرسلة[٢].

ويختزل ابن حزم المنهج؛ قائلاً: «**دين الإسلام اللازم لكلّ أحد لا يؤخذ إلاّ من القرآن، أو ممّا صحّ عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم): إمّا برواية جميع علماء الأمّة عنه (عليه الصلاة والسلام)، وهو الإجماع، وإمّا بنقل جماعة عنه (عليه الصلاة والسلام)، وهو نقل الكافّة، وإمّا برواية الثقات واحداً عن واحد حتى يبلغ إليه (عليه الصلاة والسلام)**»[٣].

وقد استمرّ مذهب أبي داود مُتّبعاً حتى منتصف القرن الخامس، وقيل في القرن الثامن الهجري، ثمّ اضمحلّ واندثر[٤].

٣ـ مذهب الليث بن سعد (ت١٧٥هـ)

قال صاحب تاريخ بغداد: «**فقيه أهل مصر، أهل بيته يقولون: نحن من الفرس، من أهل أصبهان. والمشهور أنّه فهميّ، ولد في قرية من أسفل أرض مصر، وسمع علماء المصريّين والحجازيّين... ولد سنة أربع وتسعين، وتوفّي سنة خمس**

---

(١) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص ٥٠٦ـ ٥٠٧. وأُنظر: تاريخ التشريع الإسلامي، الخضري: ٢٢٧.

(٢) أُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٣ ص ١٠٥. وأُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٥٠٦ـ٥٠٧.

(٣) ابن حزم، المحلّى: ج ١ ص ٥٠.

(٤) الخضري، تاريخ التشريع: ص٢٢٩. وأُنظر: مدخل إلى الفقه الإسلامي، د. مصطفى الشلبي: ص٢٠٦.

وسبعين ومائة»[١].

ونقل الذهبي؛ أنّه: «الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، وعالم الديار المصريّة، فقيهها، ومحدّثها ومحتشمها، ورئيسها، ومن يفتخر بوجوده الإقليم...استقلّ الليث بالفتوى، وكان ثقة، كثير الحديث»[٢].

ونقل أيضاً أنّه كان أفقه من مالك، لكن ـ كما يقال ـ الحظّ لم يخدمه كما خدم مالكاً: «عن أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، سمعت الشافعيّ يقول: الليث أفقه من مالك، إلاّ أنّ أصحابه لم يقوموا به. وقال أبو زرعة الرازي: سمعت يحيى بن بكير يقول: الليث أفقه من مالك، ولكن الحظوة لمالك (رحمه الله)»[٣].

أمّا منهجه؛ فلم يترك الليث كُتباً يُمكن كشف منهجه من خلالها، بل الذي يُمكن التقاطه من بعض ما ورد عنه: أنّه كان ميّالاً للأثر؛ متمسِّكاً به، لم يكن في فقهه من أهل الرأي[٤]، بيد أنّه لم يكن يُجانب العقل مطلقاً في استنباطاته، بل كان له عنده مقدار من الحظّ، وبهذا يُمكن القول: إنّه اتخذ الوسطيّة بين أهل الحديث وأهل الرأي والقياس.

وقد يُستشهد لذلك بما نقله أبو نعيم: «من أنّ الشافعي ممّن يعتقد أنّ الليث كان أتبعَ للأثر من مالك، وأنّه في أحد الأيّام تكلّم في مسألة، فقال له رجل: يا أبا الحارث، في كتابك غير هذا! قال الليث: في كتابي أو في كتبنا ما إذا مرّ بنا هذّبناه بعقولنا وألسنتنا»[٥].

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٤ـ ١٥.

(٢) أُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٨ ص١٣٦ـ١٤٨.

(٣) المصدر نفسه: ج٨ ص١٣٦ـ١٤٨.

(٤) أُنظر في ذلك ما كتبه: د. عبد الحليم محمود في كتابه: الليث بن سعد إمام العصر: ص٥٠.

(٥) أُنظر: أبو نعيم ، حلية الأولياء: ج٧ ص٣١٩.

٤ـ مذهب سفيان الثوري (ت١٦١هـ)

قال الذهبي: «هو ابن سعيد بن مسروق بن حبيب بن ثور التيمي، شيخ الإسلام، إمام الحفّاظ، سيّد العلماء العاملين في زمانه، مصنّف كتاب الجامع، أبو عبد الله الثوري الكوفي المجتهد، المحدِّث الصادق، مات سنة ست وعشرين ومئة[١]... أمير المؤمنين في الحديث، وكان يحيى بن معين لا يقدِّم على سُفيان أحداً في زمانه، في الفقه والحديث والزهد وكلّ شيء... ولم يكن أحدٌ أشبه بالتابعين من سُفيان الثوري»[٢].

وقد بالغوا في الثناء عليه؛ حتى نُقل عن ابن عُيينة أنّه قال: «أئمّة الناس ثلاثة بعد أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وسلم): ابن عبّاس في زمانه، والشعبي في زمانه، وسُفيان الثوري في زمانه»[٣]. وأنّه بلغ من العلم مرتبةً فاق بها أبا حنيفة[٤].

ويظهر أنّ مذهبه ظلّ متبوعاً إلى زمن متأخّر، حتى أنّ ابن الصلاح (ت٦٤٣هـ) في مقدّمته يقول: «أصحاب المذاهب الخمسة المتبوعة (رضي الله عنهم)، فسُفيان بن سعيد الثوري...»، ثم تلا ذلك بمذهب مالك بن أنس، ثم ذكر أبا حنيفة والشافعيّ وابن حنبل[٥].

وذكر ابن تيميّة: «أنّ الثوري إمام أهل العراق، وهو عند أكثرهم أجلُّ من

---

(١) الصحيح أنّه توفّي سنة إحدى وستّين ومائة. أُنظر: الذهبي، تذكرة الحفّاظ: ج ١ ص ٢٠٦.

(٢) أُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٧ ص ٢٢٩ـ٢٣٨.

(٣) أُنظر: ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص ٢١٧.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء: ج٦ ص٣٥٦.

(٥) المصدر نفسه: ص٣٥٨.

أقرانه، كابن أبى ليلى والحسن بن صالح بن حي وأبى حنيفة وغيره، وله مذهب باقٍ إلى اليوم بأرض خراسان»[١].

أمّا منهجه؛ فلم يترك الثوري كُتُباً فقهيّة مُدوّنة ليُعرف منهجه الفقهيّ في الاستنباط، وقد روي أنّه قبل موته أوصى عمّار بن سيف الضبّي بحرق جميع كتبه، فمحاها وأحرقها[٢]. ولكن يظهر من بعض فتاواه المنقولة عنه أنّه قد تأثّر بمدرسة الرأي والقياس التي كانت في العراق، على الرّغم من أنّه يُصنَّف على مدرسة الحديث، وهذا ما يكشف عنه بعض فتاواه[٣].

وكان ينزع دائماً نحو اليسر والسهولة في التشريعات، فكان يقول: «إذا بلغكم عن موضع رخص فارتحلوا إليه؛ فإنّه أسلم لدينكم وأقلّ لتُهمتكم»[٤].

٥ـ مذهب ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)

هو محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير، اشتهر بمؤلّفاته القيّمة المتنوّعة، أشهرها: كتاب تاريخ الأمم والملوك، وتفسيره، جامع القرآن، يقول الذهبي عنه: «الإمام العلم المجتهد، عالم العصر، أبو جعفر الطبري، صاحب التصانيف البديعة، مولده سنة أربع وعشرين ومئتين، وكان من أفراد الدهر علماً وذكاءً، وكثرة تصانيف، قلّ أن ترى العيون مثله»[٥].

لم يكن الطبري مقلِّداً، بل كان مجتهداً يتّبع رأيه، كما ينقل البغدادي أنّه:

---

(١) المصدر نفسه: ج٦ ص٣٥٦.

(٢) محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٦ ص ٣٨٨. وأُنظر: الرازي ، الجرح والتعديل: ج ١ ص ١١٦.

(٣) أُنظر مثلاً: فتواه بوقوع طلاق المكره، بدليل الحديث: لا طلاق ولا عتاق في إغلاق. راجع كتاب: أثر الاختلاف في القواعد الأصوليّة في اختلاف الفقهاء، مصطفى سعيد الخن: ص١٦٣.

(٤) أبو نعيم، حلية الأولياء: ج ٧ ص١٧.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٦٧.

«كان أحد أئمّة العلماء، يُحكَم بقوله، ويُرجَع إلى رأيه؛ لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يُشاركه فيه أحدٌ من أهل عصره، وكان حافظاً لكتاب الله، عارفاً بالقراءات، بصيراً بالمعاني، فقيهاً في أحكام القرآن، عالماً بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفاً بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم، من المخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام... توفّي سنة عشر وثلاثمائة»[١].

وقد استمرّ مذهبه معروفاً معمولاً به إلى منتصف القرن الخامس الهجري[٢].

أمّا منهجه؛ فيُمكن للمُطالع أن يتعرّف على الخطوط العامّة لمنهجه الفقهيّ من خلال تأويله لآيات الأحكام في تفسيره، ومن بعض ما وصل من كتبه الفقهيّة، ككتاب تهذيب الآثار واختلاف الفقهاء؛ أنّه لم يختلف كثيراً عن بقيّة الفقهاء، فقد كان يعتمد الكتاب والسنّة ويجعلهما المصدرين الأوليّين في الاستنباط، ثمّ يُضيف لهما الإجماع ثمّ القياس[٣].

هذه أشهر المذاهب التي عُمل بها زمناً ثمّ انقرضت وتلاشت لعوامل كثيرة، أشرنا لبعض منها في مقدّمة البحث، وهناك أيضاً مذاهب أُخرى أقلّ شأناً من سابقتها، غضضنا النظر عنها؛ من قبيل مذهب: الحسن البصري، وعامر بن شراحيل الشعبي، وإسحاق بن راهويه، وسُفيان بن عيينة، ومُجاهد بن جبر،

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٢ ص ١٦٠، ص١٦٣.

(٢) الخضري، تاريخ التشريع: ص٢٣٢.

(٣) أُنظر: فقه الإمام ابن جرير الطبري في العبادات، عبد العزيز بن سعد الحلاف (رسالة دكتوراه): ص٦٩. ط١، ١٤٠٥هـ ويمكن مراجعة كتاب: فقه محمّد بن جرير الطبري، محمّد روّاس قلعه جي. وأيضاً كتاب الطبري فقيهاً ومجتهداً وإماماً للدكتور الزحيلي، وكتاب الجانب الفقهي في تفسير الطبري للدسوقي.

وغيرهم.

المذاهب الفقهيّة الأربعة

الأوّل: مذهب أبو حنيفة النعمان (ت١٤٠هـ)

يقول الذهبي: هو الإمام، فقيه الملّة، عالم العراق، أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى التيمي، الكوفي، إمام أهل الرأي[١].

ويعتبر أبو حنيفة أوّل الأئمّة الأربعة عند أهل السنّة، مؤسِّس المذهب الحنفي، اشتهر بعلمه وفقهه عندهم، ونقل عن الشافعي أنّه قال فيه: «**من أراد أن يتبحَّر في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة**»[٢].

نشأ أبو حنيفة في بيئة كانت غزيرة بالعلم والعلماء، فقد ولد وترعرع في الكوفة، التي كانت آنذاك ملتقى مذاهب ومعتقدات كثيرة.

منهجه:

لقد كان أبو حنيفة مستقلاً في تفكيره الفقهي؛ ولهذا فقد اشتهر بالقياس والرأي، بل يعتبر إمام أهل القياس[٣]، وقد روي عنه قوله: «**آخذ بكتاب الله، فما لم أجد فبسنّة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فإن لم أجد في كتاب الله ولا سنّة رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، أخذت بقول أصحابه؛ آخذ بقول من شئت منهم وأدع من شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فأمّا إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم، والشعبي، وابن سيرين، والحسن، وعطاء، وسعيد بن المسيب**

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج٦ ص٣٩٠.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفّاظ: ج١ ص١٦٨.

(٣) أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٤٢٤.

ـ وعدّد رجالاً ـ فقوم اجتهدوا فأجتهد كما اجتهدوا»[١].

وباختصار؛ يقوم منهجه في الاستنباط الفقهيّ على سبعة أُصول: ١ـ الكتاب. ٢ـ السنّة. ٣ـ أقوال الصحابة. ٤ـ القياس. ٥ـ الاستحسان. ٦ـ الإجماع. ٧ـ العرف[٢].

أسباب انتشار المذهب الحنفي وبقائه:

أوّلاً: أنّه المذهب الرسمي للدولة العباسيّة. ثانياً: كثرة تلاميذ أبي حنيفة واعتنائهم بنشر آرائه، وبيان الأُسس التي قام عليها فقهه. ثالثاً: مجيء طائفة أُخرى بعد طبقة تلاميذه عنيت باستنباط علل الأحكام وتطبيقها على المستحدثات. رابعاً: انتشار مذهبه في مواطن كثيرة، ذات أعراف مختلفة، تستلزم تخريجات وتفريعات كثيرة، أفضت إلى نموّ وتطوّر الاستنباط الفقهي في إطار المذهب الحنفي[٣].

أهمّ وأشهر كتب المذهب الحنفي:

١ـ مختصر القدّوري، لأحمد بن محمد القدّوري(ت٤٢٨هـ). ٢ـ المبسوط للسرخسي(ت ٤٩٠هـ). ٣ـ بدائع الصنائع للكاساني(ت٥٨٧هـ) وهو شرح لكتاب تحفة الفقهاء للسمرقندي (ت٥٣٩هـ). ٤ـ بداية المبتدئ للمرغيناني(ت٥٩٣هـ). ٥ـ الهداية شرح البداية للمرغيناني. ٦ـ وقاية الراوي للمحبوبي(ت٦٧٣هـ) وهو شرح للهداية. ٧ـ مجمع البحرين مع شرحه للساعاتي(ت٦٩٤هـ). ٨ـ فتح القدير لابن همّام(ت٨٦١هـ). ٩ـ كنز الدقائق للنسفي(ت ٧١٠هـ). ١٠ـ البحر الرائق لابن نجيم (ت ٩٧٠هـ). ١١ـ رد المحتار على الدر المختار، المشهور بحاشية ابن

---

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ١٣ ص ٣٦٥.

(٢) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص ٣٧١ـ ٣٧٣.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٨١.

عابدين (ت١١٩٨هـ).

الثاني: مذهب مالك بن أنس (١٧٩هـ)

مالك بن أنس بن مالك، قال فيه الذهبي: الإمام الحافظ، فقيه الأمّة، شيخ الإسلام... وأثنى عليه تلميذه الشافعي قائلاً: إذا ذكر العلماء فمالك النجمُ» وقال أيضاً: «لولا مالك وابن عُيينة لذهب علم الحجاز... وهو صاحب كتاب الموطّأ، الذي ـ وصفه الشافعي أيضاً بأنّه ـ ما في الأرض كتابٌ ـ بعد كتاب الله ـ أكثر صواباً من موطّأ مالك... توفّي سنة تسع وسبعين ومائة [١].

وقال ابن سعد: «كان ثقة، مأموناً، عالياً، رفيعاً، فقيهاً، إماماً، كثير العلم، ورعاً»[٢]. ترعرع مالك في بيئة علميّة في المدينة المنورة، وقد تلقّى علمه من كثير من العلماء؛ كابن هرمز وأبي الزياد وابن شهاب الأنصاري وربيعة الرأي وغيرهم، وكان الإمام الصادق عليه السلام أيضاً أحد الذين رفدوا مالكاً بالعلم[٣].

منهجه:

لقد أوضح مالك منهجه في كتابه الموطّأ، ويمكن القول إنّه يتمثّل في اعتماده الكتاب والسنّة في الاستنباط، ومن ثمّ عَمْل أهل المدينة من الصحابة والتابعين، مع الاجتهاد الشخصيّ برأيه في إطار تقيُّده بمبادئه التي وضّحها في الكتاب، فهو يجمع بين النظر والأثر، لكنّه بمراعاة الأثر أعلق ـ كما يوصف ـ على أنّ تلك الآراء الشخصيّة هي عرضة للخطأ والصواب، كما يعترف هو

---

(١) أُنظر: الذهبي، تذكرة الحفّاظ: ج ١ ص ٢٠٧ـ٢١٣.

(٢) محمّد بن سعد، الطبقات الكبرى: ج ٧ ص ١٩٣.

(٣) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص ٣٩٠.

بذلك، فينبغي مراجعة النظر فيها لمن يريد الأخذ بها، فما وافق الكتاب والسنّة منها فيؤخذ به وإلاّ فيجب تركه[١].

ويتميّز الفقه المالكي باعتماده الاستحسان وسد الذرائع في صياغة الفتوى، فالأصول التي بنى عليها مالك مذهبه ستّة عشر: «نصُّ الكتاب، وظاهر الكتاب وهو العموم، ودليل الكتاب وهو مفهوم المخالفة، ومفهوم الكتاب وهو باب آخر، وتنبيه الكتاب وهو التنبيه على العلّة، كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾، ومن السنّة أيضاً مثل هذه الخمسة، فهذه عشرة، والحادي عشر الإجماع، والثاني عشر القياس، والثالث عشر: عمْل أهل المدينة، والرابع عشر: قول الصحابي، والخامس عشر: الاستحسان، والسادس عشر: الحكم بسد الذرائع»[٢].

نشأ المذهب المالكي في المدينة موطن مالك، وانتشر في الحجاز ثم البصرة ومصر وإفريقيا وبلاد الأندلس والمغرب الأقصى، ثمّ انحسر، وعاد للظهور مجدّداً بفضل الدولة الأيّوبيّة[٣].

أهمّ الكتب الفقهيّة:

١ـ موطّأ مالك بن أنس(ت١٧٩هـ). ٢ـ المدوّنة، سُحمون بن سعد(ت٢٤٠هـ). ٣ـ الرسالة والنوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني(ت٣٨٦هـ). ٤ـ كتاب التمهيد وكتاب الاستذكار لابن عبد البرّ(ت٤٦٣هـ). ٥ـ المنتقى للباجي(ت٤٧٤هـ). ٦ـ البيان والتحصيل لابن رشد القرطبي(ت٥٢٠هـ). ٧ـ المسالك في شرح موطّأ مالك لأبي بكر بن العربي(ت٥٤٣ هـ). ٨ـ بداية المجتهد

(١) أُنظر: د. محمّد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكيّة: ص٥٠ـ٥٢.

(٢) التسولي ،البهجة في شرح التحفة: ج٢ ص٢١٩.

(٣) أُنظر: أحمد تيمور باشا ، المذاهب الفقهيّة الأربعة: ص٦٤ـ٦٦.

ونهاية المقتصد، لابن رشد، حفيد القرطبي(٥٩٥هـ). ٩ـ كتاب الذخيرة في فروع المالكيّة، وكتاب الفروق للقرافي(ت٦٨٤هـ). ١٠ـ إرشاد السالك إلى أشرف المسالك لابن عسكر البغدادي(ت٧٣٢هـ). ١١ـ جامع الأمّهات لابن الحاجب، وشرحه خليل بن أسحاق(ت٧٧٦هـ) واختصره واشتهر بكتاب (مختصر خليل). ١٢ـ مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطّاب(ت٩٥٤هـ). ١٣ـ شرح الخِرشي على مختصر خليل(ت ١١٠١هـ). ١٤ـ أقرب المسالك للدردير(ت١٢٠١هـ). ١٥ـ حاشية الدسوقي(ت١٢٣٠هـ) شرح لكتاب العدوي.

الثالث: مذهب محمّد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)

هو أبو عبد الله، محمّد بن إدريس الشافعي، قيل: إنّ نسبه يتّصل برسول الله ﷺ من جهة بني المطّلب بن عبد مناف، تلقّى العلم في الفقه والحديث من الفقهاء والمحدّثين في مكّة، فبرع فيه وأصبح يُشار إليه، ونُقل إنّه كان يفتي وعمره دون العشرين سنة[١]، وأنّه أخذ العلم عن مالك، مُعترفاً بفضله قائلاً: **«مالك بن أنس مُعلّمي، منه تعلّمنا العلم، وما أحد أمنّ عليّ من مالك، وقد جعلت مالكاً حجّة فيما بيني وبين الله»**[٢].

أكثرَ العلماءُ من الثناء عليه، حتى قال فيه أحمد بن حنبل: **«كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس»**[٣].

ويرى بعضٌ أنّ مذهب الشافعي راجحٌ ومقدّمٌ على بقيّة المذاهب؛ إمّا بسبب

---

(١) أُنظر: الفخر الرازي، مناقب الشافعي: ص٢٣، ص٣٧، ص٤٥، ص٢٧١.

(٢) أُنظر: عبد الغني الدقر ، الشافعي فقيه السنّة الأكبر: ص١٥٨.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٢ ص ٦٤.

نسبه القرشي، أو بسبب علمه، أو رعايته للاحتياط، وغير ذلك[١].

منهجه:

يتّضح منهجه بما ذكره مجملاً فيما نقله عنه تلميذه يونس بن عبد الأعلى: «**الأصل قرآن وسنّة، فإن لم يكن فقياس عليهما، وإذا اتصل الحديث عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وصحّ الإسناد به فهو المنتهى، والإجماع أكبر من الخبر المفرد، والحديث على ظاهره، وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهره أولاها به، وإذا تكافأت الأحاديث فأصحّها إسناداً أولاها**»[٢].

فهو يمزج بين مدرستي الحديث ومدرسة الرأي، فيتمسّك بما يعتقده من صحيح السنّة، كما لا يهمل ما يعتقده من صحيح القياس الذي يتفرّع على النصّ، وقد أكّد ذلك أحمد بن حنبل بقوله: «**ما زلنا نلعن أهل الرأي ويلعنوننا حتى جاء الشافعيّ فمزج بينهما**»[٣]. ويعتبر الشافعي واضع أُصول وضوابط القياس، وكان يعتبر الاجتهاد هو ذات القياس[٤].

ومما تميّز به فقه الشافعي أنّه أنكر الاحتجاج بالاستحسان، وصنّفه على أنّه نوعٌ من التشريع المحرّم، على خلاف شيخه مالك، الذي كان يرى أنّ تسعة أعشار العلم في الاستحسان[٥]، كما رفض ما ذهب إليه مالك من الاحتجاج

---

(١) أُنظر: الفخر الرازي، مناقب الشافعي: ص ٤١١ وما بعدها.

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ص ٤٧٧.

(٣) عبد الغني الدقر ، الشافعي فقيه السنّة الأكبر: ص٢٢٥.

(٤) الرسالة، الإمام الشافعي: ص ٤٧٧. وأُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٤٥٨.

(٥) كتاب الأمّ، الإمام الشافعي: ج ٧ ص ٣١٣. وأُنظر: أبو زهرة تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٤٥٨.

مطلقاً بعمل أهل المدينة[١].

كما تميّز أيضاً بدورين من الاجتهاد والفتوى، الأوّل كان في بغداد، رواه عنه الزعفراني، والثاني متأخّرٌ زماناً كان في مصر، رواه عنه سليمان المرادي، وقد تراجع الشافعي في الدور الثاني عن كثير من فتاواه وآرائه التي اعتمدها في الدور الأوّل[٢].

استمرّ المذهب الشافعي؛ بفضل عوامل ذاتيّة، أبرزها تمثّلت في مؤلّفاته المهمّة، والتي دوّنها بنفسه، وأسباب سياسيّة تمثّلت في تبنّي السلطة الحاكمة آنذاك للمذهب الشافعيّ، ونصرة رجال الحكم له، خصوصاً وزير الدولة السلجوقيّة المعروف بنظام الملك[٣]، واستمرّ سلطان المذهب الشافعيّ إلى عصر المماليك، إلى أن حدثت فكرة أن يكون هناك قضاة لكلّ مذهبٍ من المذاهب الأربعة يفتي بما يوجبه مذهبه، وجُعلت للمذهب الشافعي المرتبة الأولى[٤].

أهمّ الكتب الفقهيّة:

١-كتاب الأمّ للشافعي(٢٠٤هـ). ٢- مختصر المزني(ت٢٦٤هـ). ٣- كتاب المهذّب وكتاب التنبيه للشيرازي(ت٤٦٧هـ). ٤- نهاية المطلب للجويني(ت٤٧٨هـ). ٥- الوجيز في فقه الإمام الشافعي للغزالي(ت٥٠٥هـ). ٦- فتح العزيز شرح الوجيز للرافعي(ت٥٠٥هـ). ٧- الغاية والتقريب لأبي شجاع الأصبهاني(ت٥٩٣هـ). ٨- قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعزّ بن عبد السلام(ت٦٦٠هـ). ٩- كتاب المجموع، وكتاب روضة الطالبين، وكتاب منهج

(١) مصطفى الخن، أثر الاختلاف في القواعد الأصوليّة: ص٤٦٠-٤٦١.

(٢) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٤٦٢.

(٣) أُنظر: مدخل إلى الفقه الشافعي، د. أكرم القواسمي: ص٢٩٨- ٣٥١.

(٤) أُنظر: أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلاميّة: ص٤٦٦.

الطالبين للنووي(ت٦٧٦هـ). ١٠- تحفة المحتاج إلى أدلّة المنهاج لابن الملقّن(ت٨٠٤هـ). ١١- أسنى المطالب شرح روض الطالب لزكريا الأنصاري(ت٩٢٦هـ). ١٢- مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج، وكتاب: الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لمحمّد الشربيني(ت٩٧٧هـ). ١٣- نهاية المحتاج للرملي(ت١٠٠٤هـ). ١٤-إعانة الطالبين للبكري الدمياطي(ت١٣١٠هـ).

الرابع: مذهب أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)

هو أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل الشيباني الذهلي، رابع أئمّة أهل السنّة، ذكره الخطيب بأنّه: «**إمام المحدِّثين، الناصر للدين، والمناضل عن السنّة، ولد في بغداد ونشأ بها، وطلب العلم وسمع الحديث من شيوخها، ثمّ رحل إلى الكوفة والبصرة ومكّة والمدينة واليمن والشام والجزيرة، فكتب عن علماء ذلك العصر**»[(١)]، وقال الذهبي: هو «**شيخ الإسلام، وسيّد المسلمين في عصره، الحافظ، الحجّة**»[(٢)].

امتدحه كثيرٌ من العلماء وأثنوا عليه، وبالغ الشافعيّ في ذلك، حيث قال: «**خرجتُ من بغداد، وما خلّفت بها أحداً أتقى ولا أورع ولا أفقه ولا أعلم من أحمد ابن حنبل**»[(٣)].

منهجه:

أمّا منهجه الفقهيّ؛ فقد اتّفق العلماء على أنّ ابن حنبل كان محدِّثاً بالدرجة الأولى، حتى أنّ ابن جرير الطبري رفض أن يكون فقيهاً، فقد كان يؤثر الرواية

(١) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٥ ص ١٧٨.
(٢) الذهبي، تذكرة الحفّاظ: ج ٢ ص ٤٣١.
(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٥ ص ١٨٥.

على الفتوى، وكان يمنع كتابة فتواه، وكان لا يسمح لنفسه أن يرجِّح بين أقوال الصحابة فيما لو تضاربت بينها، وشكّك بعضٌ في نسبة بعض المسائل الفقهيّة له.

ومهما يكن؛ فإنّ السمة البارزة في فقهه أنّه متقيّدٌ بالمأثور ولا يخرج عنه، خصوصاً في العبادات، ولهذا فقد ابتعد فقهه، في حدود ما، عن الفرضيّات، وعُرف أحمد ـ وهذه نقطة جديرة بالاهتمام ـ بأنّه كثير التغيُّر في الفتوى، كما تميَّز بقوله: إنّ الإباحة هي الأصل في المعاملات، وبهذا فقد فتح الباب واسعاً فيها، وأصبح أوسع المذاهب في إطلاق حريّة التعاقد[١].

ولا تفوتنا الإشارة إلى أنّه رائد فتوى وجوب طاعة الأمير المتغلِّب بالقوَّة ولو كان فاجراً، وأنّه أمير المؤمنين، وتجوز الصلاة خلفه، ودفع الصدقات له، ومن أنكر ذلك فهو شاقّ لعصا المسلمين، ولو مات فميتته جاهليّة[٢]. وهو صاحب نظريّة الإمساك عمّا شجر بين الصحابة، وجعلها صفة للمؤمن من أهل السنّة[٣].

وينقل ابن الجوزيّة: أنّ منهج ابن حنبل يرتكز على خمسة أُصول: الأوّل: النصّ، والثاني: فتاوى الأصحاب، والثالث: التخيير في أقول الصحابة عند الاختلاف، فيما لو وافق الكتاب والسنّة، وإلا أمسك عن الفتوى، والرابع: الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه، والأصل

---

(١) ابن حنبل؛ حياته وعصره آراؤه وفقهه، أبو زهرة: ص٢٣٢ـ٢٣٥.

(٢) أُنظر: هبة الله اللالكائي ، أُصول السنّة: ص ١٠٦ـ ١٠٧.

(٣) مناقب أحمد، ابن الجوزي: ص٢٢٢ـ٢٢٣.

الخامس: القياس عند الضرورة[١].

أسباب بقاء المذهب الحنبلي:

لم يكن مذهب أحمد بن حنبل يُكتب له البقاء والاستمرار لولا العوامل السياسيّة، فإنّ مذهبه جاء متأخّراً، ولم يحظ بقبول كبير عند عامّة الناس، وفي هذا السياق يقول ابن خلدون: «**فأمّا أحمد بن حنبل فمقلّده قليل؛ لبعد مذهبه عن الاجتهاد وأصالته في معاضدة الرواية والأخبار بعضها ببعض، وأكثرهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها**»[٢].

كما أنّ شدّة تعصُّب مقلّديه، وكثرة خلافهم مع غيرهم، ساهمت في إحجام كثير عن اعتناق مذهبه، فكانوا كلّما قويت شوكتهم اشتدّوا على الناس، ومارسوا بطشهم، بذريعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يقول ابن الأثير: «**وفي سنة ٣٢٣هـ عظم أمر الحنابلة وقويت شوكتهم، وصاروا يكبسون دور القواعد والعامّة... واعترضوا في البيع والشراء، ومشي الرجال مع النساء والصبيان، فإذا رأوا ذلك سألوه عن الذي معه من هو؟ فإن أخبرهم وإلا ضربوه وحملوه إلى صاحب الشرطة، وشهدوا عليه بالفاحشة فأزعجوا بغداد...**»[٣].

ومع ذلك، فقد كُتب له الاستمرار والبقاء بفعل العامل السياسيّ كما ذكرنا، فقد مرّ سابقاً أنّ أفكار ابن حنبل شاعت وراجت في زمن المتوكّل العباسي، الذي قرّب أحمد بن حنبل كثيرًا، فكان ذلك منطلقاً له لإبداء آرائه، التّي تتوافق في كثير منها مع طبيعة الحكم العباسي آنذاك، خصوصاً فيما يتعلّق بطاعة

(١) ابن قيّم الجوزيّة، إعلام الموقّعين: ج١ ص٢٩ وما بعدها.

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٤٤٨.

(٣) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ٨ ص ٣٠٧.

الخليفة.

كما أنّ تبني الدولة السعوديّة الحديثة لفكره في عهودها الثلاثة، من خلال محمّد بن عبد الوهاب ـ كما مرّ سابقاً ـ كان له الفضل في انتشار المذهب ونشاطه، بيد أنّه يبقى عدد أتباع هذا المذهب دون بقيّة المذاهب في العالم الإسلاميّ.

الكتب المعتمدة في المذهب الحنبليّ:

١ـ المختصر للخرقي(ت٣٣٤هـ) وهو من أمّهات الكتب، وقد شرحه كثيرٌ من العلماء. ٢ـ كُتب ابن قدامة(ت٦٢٠هـ): المُغني، المُقنع، الكافي، العُمدة. ٣ـ الشرح الكبير على متن المُقنع، لأبي الفرج عبد الرحمن بن قُدامة(ت٦٨٢هـ). ٤ـ الفروع، محمّد بن مفلح(ت٧٦٣هـ). ٥ـ تقرير القواعد، ابن رجب الحنبلي(ت٧٩٥هـ). ٦ـ المُبدع في شرح المُقنع، إبراهيم ابن مُفلح(ت٨٨٤هـ). ٧ـ الإنصاف للمرداوي(ت٨٨٥هـ).٨ـ الإقناع لطالب الانتفاع، للحجّاوي(ت٩٦٨هـ).٩ـ منتهى الإرادات، لابن النجّار(ت٩٧٢هـ). ١٠ـ كتب البهوتي(ت١٠٥١هـ): شرح منتهى الإرادات، كشف القناع من متن الإقناع، الروض المُربّع. ١١ـ مطالب أولي النهى شرح غاية المنتهى لمصطفى السيوطي الرحيباني(ت١٢٤٣هـ).

وبهذا ننهي البحث في الفرق العقديّة والمذاهب الفقهيّة لأهل السنّة، وقد بيّنا فيه أهم ما يُمكن أن يحتاجه الطالب عند تصديه للإجابة عن الشبهات.

أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الأول/ المذاهب الفقهية

١ـ ما هي أهم أسباب اندثار المذاهب الفقهية عند أهل السنة؟

٢ـ اذكر ثلاثاً من المذهب الفقهية المنقرضة عند أهل السنة مع بيان منهج كلّ واحد منها.

٣ـ تكلم باختصار عن مذهب أبي حنيفية؛ موضحاً منهج مذهبه الفقهي وأسباب انتشاره.

٤ـ اذكر عشراً من أهم الكتب المعتمدة في المذهب الحنفي.

٥ـ بماذا تميز الفقه المالكي عن سائر المذاهب الأخرى؟ وما هي أصوله الستة عشر؟

٦ـ اذكر عشراً من أهم الكتب المعتمدة في الفقه المالكي.

٧ـ هناك من يرى ترجيح وتقديم المذهب الشافعي على بقية المذاهب، ما أسباب ذلك؟

٨ـ تكلم عن منهج المذهب الشافعي واذكر عشراً من أهم الكتب المعتمدة فيه.

٩ـ لماذا رفض ابن جرير الطبري الاعتراف بفقاهة ابن حنبل؟

١٠ـ اذكر الأُصول الخمسة التي يرتكز عليها المذهب الحنبلي، وبين أسباب بقائه.

١١ـ اذكر عشراً من أهم الكتب المعتمدة في المذهب الحنبلي.

المبحث الثالث/ المطلب الثاني:

التعرف على أهم المصادر التفسيرية عند أهل السنة

التفسير لغة:

هو مصدر فسّر، مأخوذ من الفسْر، والفسْر: هو البيان. فسّر الشيء يفسره، بالكسر، وتُفسره، بالضم، فسراً وفسّره: أبانه، والتفسير مثله[1]. وعن ابن الأعرابي: الفسر: كشف ما غُطي. وقال الليث: كلّ شيء يُعْرَف به تفسير الشيء ومعناه فهو تَفسرَته. وقوله عز وجل: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيراً﴾ الفَسرُ: كشف المغطَّى[2].

ومنه يتّضح أنّ التفسير لغة مأخوذ من الفسْر، وهو بيان الشيء وكشف معناه، كما أنّه غير مختص بالقرآن، لكنه شاع واشتهر فيه، فإذا أطلق يكون المراد بيان المعنى القرآني.

التفسير في الاصطلاح

لقد اختلفت كلمات العلماء في المراد منه، وقد نقل السيوطي نحواً منها[3]، ونحن هنا نقتصر على ذكر تعريف الزركشي، قال: «**التفسير: علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمّد (صلّى الله عليه وسلّم)، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان**

---

(١) ابن منظور، لسان العرب: ج٥ ص٥٥.

(٢) أُنظر: الأزهري، تهذيب اللغة: ج١٢ ص٢٨٣.

(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ج٢ ص٤٦٢.

وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ..»[١].

وقد نقل الدكتور الذهبي عدّة من تعاريف التفسير، وانتهى إلى أنّها تتفق على أنّ علم التفسير هو علم يبحث عن مراد الله تعالى بقدر الطاقة البشريّة، فهو شامل لكلّ ما يتوقّف عليه فهم المعنى وبيان المراد[٢].

نشوء علم التفسير وبيان طرق ومناهج التفسير

نزل القرآن على النبيﷺ بلغة قومه، وهي اللغة العربيّة، وجرى على أساليبهم في كلامه، فما كانت تغيب عن العرب - وهم الفصحاء - معانيه أو تخفى عليهم مقاصده، بل كانوا يفهمون كثيراً منه إلاّ ما كان مجملاً ومتشابهاً ومشكلاً أو مقيّداً أو منسوخاً، ولذا كان الصحابة يرجعون للنبيّﷺ فيما خفي عليهم من القرآن، ويستفهمون منه دقائقه وغرائبه وغوامضه، وغير ذلك ممّا قد يغيب عن أذهانهم، وطبيعي أنّ السليقة اللغوية كانت سليمة عندهم لم تختلط بها بقية اللغات، كما أنّهم عايشوا عصر النزول، وعاينوا كثيراً من الأحداث التي نزلت بها آيات قرآنيّة بأنفسهم؛ ممّا يُسهم في فهم النصّ القرآنيّ المرتبط بتلك الوقائع، لكن ذلك لا يعني أنّهم فهموا جميع القرآن؛ ولذا نرى ابن عبّاس يقسّم التفسير على أربعة أوجه فيقول: «التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلاّ الله»[٣].

ثمّ جاء عصر التابعين وبدأت اللغات الأخرى تختلط مع العربيّة، نتيجة توسّع

---

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ج١ ص١٣.

(٢) الدكتور الذهبي ، التفسير والمفسرون: ج١ ص١٤.

(٣) الطبري ، جامع البيان (تفسير الطبري): ج١ ص٥٤.

الدولة الإسلامية ودخول كثير من الأعاجم في الإسلام، فلم يبق ذلك الصفاء والاستئناس باللغة كما في عصر الصحابة، كما أنّ التابعين لم يعيشوا فترة الوحي، ولم يقفوا على أسباب النزول وملابسات الأحداث، فكان جلّهم يعتمد في التفسير على نقل الرواية من الصحابة، والصحابة ـ بحسب ما وصلنا من تفاسيرهم للآيات ـ كانوا يفسرون القرآن تارة بالرجوع لنفس القرآن وأخرى بالرجوع إلى السنّة أو عن طريق فهم اللغة أو شرح الألفاظ الغريبة، كما أنّ بعضهم كان يرجع لأهل الكتاب الأمر الذي أسهم في دخول كثير من الإسرائيليات في التفسير.

والتفسير في هذه الفترة كان يروى كجزء من الحديث لا غير، ولم يكن له طابع استقلالي.

ومن خلال ذلك يتّضح ـ إذا ما استثنينا مدرسة أهل البيت عليهم السلام، باعتبار أن كلامنا عن التفاسير عند أهل السنّة ـ أنّ أوّل مدرسة تفسيريّة هي مدرسة الصحابة، حيث كان يرجع من جاء بعدهم من أبنائهم أو ممّن دخل الإسلام لاحقاً من الأعاجم، إليهم.

وقد اشتهر بالتفسير من الصحابة عشرة ـ كما يقول السيوطي ـ وهم: الخلفاء الأربعة وابن مسعود وابن عباس وأُبيّ بن كعب وزيد بن ثابت وأبو موسى الأشعري وعبد الله بن الزبير.

أمّا الخلفاء فأكثر من روي عنه منهم هو الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام والرواية عن الثلاثة الباقين قليلة جدّاً. وأمّا الإمام علي عليه السلام فقد روى عنه كثيرٌ، ولذا قال وهب بن عبد الله عن أبي الطفيل: شهدت علياً يخطب وهو يقول: «**سلوني، فو الله لا تسألوني عن شيء إلاّ أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله، فو**

الله ما من آية إلاّ وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار أم في سهل أم في جبل».

وأخرج أبو نعيم في الحلية عن ابن مسعود، قال: «**إنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف، ما منها حرف إلاّ وله ظهر وبطن، وإنّ علي بن أبي طالب عنده منه الظاهر والباطن**».

وأخرج أيضاً عن طريق أبي بكر بن عياش عن نصير بن سليمان الأحمسي عن أبيه عن علي عليه السلام، قال: «**والله ما نزلت آية إلاّ وقد علمت فيم أُنزلت، وأين أُنزلت؛ إنّ ربّي وهب لي قلباً عقولاً ولساناً سؤولاً**»[1].

كذلك كثرت الرواية في التفسير عن عبد الله بن عباس، وعبد الله بن مسعود، وأُبَيّ بن كعب[2].

وبالرغم ممّا ذكرناه من معرفة الإمام عليّ عليه السلام لدقائق القرآن، وإحاطته بظاهره وباطنه، إلاّ أنّ ما وصل من التراث التفسيري لابن عبّاس، وما ورد عن ابن مسعود يفوق ما ورد عن علي عليه السلام! ولذا يرتب أهل السنّة المفسّرين من الصحابة بحسب كثرة ما روي عنهم بالشكل التالي: عبد الله بن عباس، عبد الله بن مسعود، علي بن أبي طالب، أُبي بن كعب.

لكن ـ مع هذه المكانة العالية من العلم والإحاطة بالقرآن والتفسير ـ يتجاهل ابن تيميّة علياً عليه السلام حين يتكلم عن أعلم الناس بالتفسير، فيقول: «**وأمّا التفسير، فإنّ أعلم الناس به أهل مكّة؛ لأنّهم أصحاب ابن عباس، كمجاهد وعطاء بن أبي رباح وعكرمة مولى ابن عبّاس وغيرهم من أصحاب ابن عباس كطاووس وأبي الشعثاء وسعيد بن جبير وأمثالهم، وكذلك أهل الكوفة من أصحاب ابن مسعود،**

---

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ج٢ ص٤٩٣.

(٢) الدكتور الذهبي ، التفسير والمفسرون: ج١ ص٤٩.

ومن ذلك ما تميّزوا به على غيرهم، وعلماء أهل المدينة في التفسير مثل زيد بن أسلم الذى أخذ عنه مالك التفسير وأخذه عنه أيضاً ابنه عبد الرحمن وأخذه عن عبد الرحمن عبد الله بن وهب...»[1].

وكيف كان؛ فقد تلمّذ على أيدي الصحابة العديد من التابعين، وكانوا بالدرجة الأساس يأخذون التفسير منهم، إلاّ أنّهم من الطبيعي كانوا يعتمدون ـ فيما لا يجدون فيه قولاً للصحابي ـ على تفسير القرآن من القرآن نفسه أو يجتهدون فيه، خصوصاً مع ازدياد الغموض في فهم القرآن، كما أنّهم كانوا يأخذون تفسير بعض الآيات التي تتحدث عن الظواهر الكونية أو بدء الخلقة أو عن قصص الأنبياء والأمم السابقة مما وجد عند أهل الكتاب من روايات بهذا الشأن.

وقد اشتهرت عدّة مدارس تفسيرية في ذلك الوقت، وهي مدرسة مكّة ومدرسة الكوفة ومدرسة المدينة، وقد نقلنا قبل قليل قول ابن تيميّة في ذلك.

ثمّ جاء بعد ذلك دور أتباع التابعين، فحملوا تراث من كان قبلهم وأضافوا إليه كثيراً مما توصلوا إليه من فهم للآيات أو ما وجدوا من روايات تتعلق بالتفسير وعلوم القرآن، فتدرج التوسّع فيه، وتنوّعت المدارس وتعددت المناهج. كما بدأ تدوين الحديث في هذه الفترة، وكُتب التفسير ضمن أبواب الحديث، ولم يكتب بصورة مستقلة، كما هو واضح لمن يراجع كتب الحديث حيث تضمنت أبواباً متعلقة بتفسير القرآن.

ثمّ بعد ذلك أخذ التفسير طابعاً استقلالياً، وكتبت فيه الكتب والمؤلفات، وممن قام بذلك من العلماء، ابن ماجه (ت: ٢٧٣هـ) والطبري (٣١٠هـ) وأبو بكر

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج١٣ ص٣٤٧.

بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ) وابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ) وغيرهم.

وطبيعي أنّه كلّما ابتعدنا عن زمن الوحي، وازدادت صعوبات الحياة، وكثرت المسائل المعقّدة فيها، واختلطت اللغة العربية الفصحى بلغة الأعاجم، صار فهم القرآن أصعب من السابق، خصوصاً مع محاولة استنطاقه للإجابة عن كثير من المسائل التي برزت لاحقاً.

كما أنّ نشوء المدارس العقدية وتنوعها له دور كبير في ظهور أنواع مختلفة للتفسير، فأصحاب الصيغة العقلية اعتمدوا على العقل كثيراً في تفسير القرآن، بينما تميل المدرسة السلفية إلى الاعتماد على الروايات في التفسير، وهكذا تعدّدت وتنوعت المدارس التفسيرية.

ومن هنا يتجلّى واضحاً أنّ تشخيص أهمّ التفاسير وأفضلها وأجودها هو أمر تختلف فيه الآراء؛ تبعاً للاختلاف في الانتماءات العقدية، فلا يمكن أنْ نتوقع من السلفية مثلاً أنْ تعتقد بأن أفضل التفاسير هو تفسير الزمخشري أو الفخر الرازي؛ لوضوح الجنبة العقلية في تفسيريهما، وهكذا بقية التفاسير، وعليه لا بدّ أنْ نلحظ عقيدة المفسّر، وكذلك عقيدة المادح، لذا لا بد للطالب أنْ يلتفت إلى هذه المسألة.

طرق التفسير عند أهل السنّة

قبل الدخول في بيان خصائص أهمّ التفاسير، لا بدّ أنْ نشير بنحو من الاختصار إلى أنّ التفسير عند أهل السنة ينقسم إلى قسمين أساسيين:

١ـ التفسير بالمأثور: والمراد به تفسير القرآن بالآثار المبيّنة لمعناه، سواء ما ورد في القرآن نفسه من آيات مبيّنة ومفسِّرة للآيات الأخرى، أو ما ورد عن

النبيﷺ أو الصحابة والتابعين في ذلك.

إلاّ أنّه في عدّ تفسير التابعين من التفسير بالمأثور خلاف، فقد يُعدُّ من التفسير بالرأي، لكن حيث إنّ كتب التفسير بالمأثور كالطبري وابن أبي حاتم ذكرت أقوال التابعين في التفسير، فقد عُدّ من ضمن التفسير بالمأثور[١].

وحكم التفسير بالمأثور يختلف باختلاف موارده، فما صحّ عن النبيّﷺ يجب الأخذ به، وأمّا ما صحّ عن الصحابي فقد وقع فيه كلام، فبعضهم أوجب الأخذ به، وبعضهم قيّده بما إذا كان متعلّقاً بأسباب النزول ولا مجال للرأي والاجتهاد فيه، وأمّا ما صحّ عن التابعي فبعضهم قبله وبعضهم ردّه، وبعضهم قيّده بما إذا كان لا يُقال فيه بالرأي[٢].

٢ـ التفسير بالرأي: وهو عبارة عن تفسير القرآن بالاجتهاد، وينقسم إلى قسمين:

الأول: التفسير بالرأي المحمود، وهو التفسير المستمد من القرآن والسنّة، وكان صاحبه عالماً باللغة العربية خبيراً بأساليبها، عالماً بقواعد الشريعة وأُصولها.

والمفسِّر هنا يبذل جهده ووسعه في فهم النصّ القرآني وإدراك معناه مستنداً إلى اللغة، والنصوص والأدلة الشرعية.

وهذا النوع من التفسير جائز عند أهل السنّة.

الثاني: وهو التفسير غير المستند إلى القرآن والسنّة، بل مستند إلى الهوى والرأي، وهو الذي يقوم به أصحاب المذاهب الباطلة؛ إذ يحاولون الاستدلال

---

(١) أُنظر: الدكتور الذهبي، التفسير والمفسرون: ج١ ص١١٢.

(٢) أُنظر: المصدر نفسه: ج١ ص٧١، ٩٦. وأُنظر: مناهج المفسرين من العصر الأول إلى العصر الحديث، د. محمود النقراشي: ج١ ص٢٩، ٣٤.

على عقائدهم غير المستندة إلى دليل بالقرآن، فيحمّلون نصوصه ما لا تحتمل، وهذا النوع من التفسير محرم شرعاً[١].

هذا، ويبدو أنّ جماعة من العلماء لم يجيزوا التفسير بالرأي مطلقاً، فقالوا: لا يجوز لأحد تفسير شيء من القرآن وإن كان عالماً أديباً متسعاً في معرفة الأدلة، والفقه، والنحو، والأخبار، والآثار، وإنّما له أن ينتهى إلى ما روى عن النبي ﷺ، وعن الذين شهدوا التنزيل من الصحابة، أو عن الذين أخذوا عنهم من التابعين[٢].

وقد ذكر الدكتور الذهبي أدلّة الفريقين وانتهى إلى أنّ النزاع لفظي لا غير، وأنّ التفسير بالرأي الممدوح جائز[٣].

وثمّة إشكال أحببنا التنويه إليه يتعلّق بتعريف التفسير بالمأثور وكذا بأصل التقسيم، أمّا ما يتعلّق بأصل التقسيم، فبعضهم لا يرى صحّته؛ لأسباب عدّة: منها: أنّ الصحابة وكذا التابعين كثيراً ما كانوا يفسّرون القرآن برأيهم بعد بذل الجهد والوسع، فتفسيرهم يكون حينئذٍ من التفسير بالرأي المحمود، مع أنّ تعريف التفسير بالمأثور يُدخل كلّ ما ورد عن الصحابة والتابعين من تفسير، فسيكون تفسير الصحابة والتابعين برأيهم داخل ضمن التفسير بالمأثور، وأمّا ما يتعلّق بالتعريف فلأنّ تفسير القرآن بالقرآن ليس من التفسير المأثور بشيء، بل هو تفسير من فسّر به، وهو يدخل ضمن التفسير بالرأي، وقد يكون في بعض

(١) أُنظر: بحوث في أُصول التفسير ومناهجه، أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي: ص٧٨- ٨١.
(٢) الدكتور الذهبي، التفسير والمفسرون: ج١ ص١٨٣.
(٣) المصدر نفسه: ج١ ص١٨٣- ١٨٩.

الأحيان مرجوحاً وغير صحيح[١].

هذا، وقد قسّم بعضهم طرق التفسير إلى ستّة أقسام، وهي:

١ـ تفسير القرآن بالقرآن. ٢ـ تفسير القرآن بالسنّة. ٣ـ تفسير القرآن بأقوال الصحابة. ٤ـ تفسير القرآن بأقوال التابعين. ٥ـ تفسير القرآن باللغة. ٦ـ تفسير القرآن بالرأي والاجتهاد[٢].

كما أنّ بعضهم قسّم مناهج التفسير إلى عدّة أقسام، هي:

١ـ منهج التفسير بالمأثور.

٢ـ منهج التفسير الفقهي.

٣ـ منهج التفسير العلمي.

٤ـ منهج التفسير العقلي.

٥ـ منهج التفسير الاجتماعي.

٦ـ منهج التفسير البياني.

٧ـ منهج التذوق الأدبي[٣].

كما أنّ من مناهج التفسير هو التفسير الإشاري، وهو المنهج الذي اتخذه أهل العرفان والتصوّف، كما أنّ من مناهج التفسير ما يسمّى بالتفسير الكامل، وهو الذي يعتمد على كلّ الطرق المتقدّمة في التفسير.

هذا، والدخول في تفاصيل مناهج التفسير خارج عن محلّ البحث، ولتراجع تفاصيله في مظانّها.

---

(١) أُنظر تفصيل ذلك في: مقال في نقد مصطلح التفسير بالمأثور، للدكتور مساعد الطيار، مجلة البيان، العدد ٧٦، ذو الحجّة: ١٤١٤هـ. وأُنظر: فصول في أُصول التفسير، الدكتور مساعد الطيّار: ص٥٣ـ٥٤.

(٢) أُنظر: مساعد الطيار، فصول في أُصول التفسير: ص٢٢.

(٣) أُنظر: فهد بن عبد الرحمن، بحوث في أُصول التفسير ومناهجه: ص٨٢ـ ١١٢.

أهمّ التفاسير عند أهل السنّة

بعد أنْ قدّمنا نبذة عن نشوء التفسير وبيان أقسامه، نتكلّم الآن عن أهمّ التفاسير المعتمدة عند أهل السنّة، مع مراعاة الإيجاز والاختصار في ذلك:

١ـ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)

لمؤلّفه محمّد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ)

وهو من كبار المؤرّخين والمفسِّرين ومن الفقهاء المعروفين، يُصنّف سلفياً بحسب العقيدة[١]، وبحسب الفقه فقد كان شافعيّاً، ثمّ استقلّ بمذهب خاصّ سمِّي بالجريري[٢].

يعدّ تفسيره من أهمّ وأجلّ تفاسير القرآن عند أهل السنّة، وهو من التفسير بالمأثور، أي يتّبع في تفسير القرآن بالقرآن والأحاديث النبويّة، والآثار الواردة عن السلف من أقوال الصحابة والتابعين وبأسانيده إليهم، إلاّ أنّه غالباً لا يتعقّبها بتصحيح أو تضعيف، وكذلك استعان ـ مضافاً للمأثور ـ بما عُرف في عصره من نحو ولغة وشعر، كما رجع إلى القراءات وتخيّر منها، ورجّح ما يرتضيه منها، كما أنّه يتعرَّض لآيات الأحكام ويناقشها وينتهي إلى ما يستصوبه من رأي.

يقول ابن حجر: «**وقد أضاف الطبري إلى النقل المستوعب أشياء، كاستيعاب القراءات والإعراب والكلام في أكثر الآيات على المعاني والتصدي لترجيح بعض الأقوال على بعض**»[٣].

---

(١) أُنظر: محمّد الحمود النجدي، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين،: ص١٠.

(٢) أُنظر: الدكتور الذهبي، التفسير والمفسرون: ج١ ص١٤٨. وأُنظر: ما ذكرناه في بحث المذاهب الفقهية.

(٣)فهد بن عبد الرحمن، العجاب في بيان الأسباب: ج١ ص٢٠٩.

وأهمّ مميّزاته هو نقله للروايات والآثار والأقوال بأسانيدها، ثمّ يدرس هذه الأقوال، ويبيّن الراجح منها عنده، أي أنّه ليس ناقلاً للآثار فقط، بل مجتهدٌ في استخلاص النتيجة منها، لذا سمّى بعضٌ تفسيره بالتفسير بالأثر المخلوط بالرأي[١]، أو التفسير الأثري النظري[٢].

وقد أثنى كثيرٌ من العلماء على تفسيره هذا، قال الخطيب البغدادي: «**وله الكتاب المشهور في تاريخ الأمم والملوك، وكتاب في التفسير لم يصنّف أحد مثله**»[٣].

وقال ابن تيميّة: «**وهو من أجلِّ التفاسير وأعظمها قدراً**»[٤].

وقال كذلك: «**أمّا التفاسير التي في أيدي الناس فأصحّها تفسير محمّد بن جرير الطبري، فإنّه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة، وليس فيه بدعة ولا ينقل عن المتّهمين...**»[٥].

وقال أبو حامد الاسفرائيني: «**لو سافر رجل إلى الصين، حتى يحصل له كتاب تفسير ابن جرير، لم يكن ذلك كثيراً**»[٦].

وقال ابن خزيمة: «**قد نظرت فيه من أوّله إلى آخره، وما أعلم على أديم الأرض أعلم من محمّد بن جرير**»[٧].

---

(١) أُنظر: مناهج التفسير من العصر الأول إلى العصر الحديث، د. محمود النقراشي: ج١ ص١١٥.

(٢) أُنظر: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، الدكتور: صلاح عبد الفتاح الخالدي: ص٣٠٢، ٣٥٨.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٢ ص١٦١.

(٤) مقدمة أُصول التفسير، ابن تيمية: ص٩٠.

(٥) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج١٣ ص٣٨٥.

(٦) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٢ ص١٦١.

(٧) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١ ص١٣٣.

وقال السيوطي: «وكتابه ـ أي تفسير الطبري ـ أجلّ التفاسير وأعظمها... يتعرّض لتوجيه الأقوال وترجيح بعضها على بعض والإعراب والاستنباط»[١].

وقال أيضاً: «فإن قلت: فأيّ التفاسير ترشد إليه وتأمر الناظر أن يعوّل عليه؟ قلت: تفسير الإمام أبي جعفر بن جرير الطبري، الذي أجمع العلماء المعتبرون على أنّه لم يُؤلَّف في التفسير مثله»[٢].

٢ـ تفسير ابن أبي حاتم: (تفسير القرآن العظيم)

لمؤلّفه عبد الرحمن بن محمّد بن إدريس الرازي (ت: ٣٢٧هـ)

ويعدُّ تفسيره ثاني أهمّ كتب التفسير بالمأثور عند أغلب أهل السنة، حيث ذكر فيه أصحّ الأسانيد لما ورد عن النبيّ صلى الله عليه وآله أو الصحابة أو التابعين أو أتباعهم، وله في ذلك منهج خاصّ، حيث يبتدأ بما ورد عن النبيّ إنْ وجده، ومعه لا يذكر ما ورد عن الصحابي إنْ كان مثل ذلك، وإنْ كان التفسير قد ورد عن الصحابة، فإنْ كانوا متفقين ذكر طريقه إلى أعلاهم درجة بأصحّ الأسانيد، ثم يذكر البقية بحذف الإسناد، وإن كانوا مختلفين ذكر اختلافهم وذكر لكلّ منهم إسناداً، وذكر موافقيهم بحذف الأسانيد، وإن ورد عن أتباعهم اتّبع فيه عين ما تقدّم في الصحابة، وكذا في أتباع التابعين.

وقد أوضح منهجه هذا في مقدّمته، فقال: «سألني جماعة من إخواني إخراج تفسير القرآن؛ مختصراً بأصحّ الأسانيد، وحذف الطرق والشواهد والحروف والروايات، وتنزيل السور، وإن نقصد لإخراج التفسير مجرداً دون غيره، متقصٍ

---

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ج٢ ص٥٠٠

(٢) المصدر نفسه: ج٢ ص٥٠١.

تفسير الآي حتى لا نترك حرفاً من القرآن يوجد له تفسير إلاّ أُخرج ذلك، فأجبتهم إلى ملتمسهم، وبالله التوفيق، وإياه نستعين، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله، فتحرَّيت إخراج ذلك بأصحّ الأخبار إسناداً، وأشبهها متناً، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) لم أذكر معه أحداً من الصحابة ممّن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا متّفقين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصحّ الأسانيد، وسمَّيت موافقيهم بحذف الإسناد. وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم، وذكرت لكلّ واحد منهم إسناداً، وسمَّيت موافقيهم بحذف الإسناد، فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ما ذكرته من المثال في الصحابة، وكذا أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم، جعل الله ذلك لوجهه خالصاً، ونفع به»[(١)].

كما أنّه ذكر في المقدّمة طريقه إلى بعض أهل التفسير الذين كثرت الرواية عنهم، ولم يذكر سنده إليهم عند ذكر مرويّاتهم في الكتاب وهم: أبو العالية والسّدّي والربيع بن أنس ومقاتل[(٢)].

ويُلاحظ على تفسيره أنّه لا يرجِّح بين الآراء المختلفة، كما يفعل الطبري، بل يقتصر على ذكر الأخبار في المسألة فقط، كما أنّه لا يتعقَّب السند بتصحيح أو تضعيف مع أنّه من علماء هذا الفنّ، ولعلّه اكتفى بتصريحه في المقدّمة بأنّه يذكر أصحّ الأسانيد.

ويتميَّز تفسير ابن أبي حاتم أيضاً بأنّه انفرد في كثير من الأخبار؛ إذ يعدّ هو مصدرها الوحيد؛ ولذا فقد اعتمد كثيرٌ من العلماء على تفسيره وأخذوا منه،

---

(١) أبو حاتم، تفسير ابن أبي حاتم: ج١ ص١٤.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص١٤ـ ١٥.

كالبغوي في معالم التنزيل، وابن تيميّة في مجموع الفتاوى، وابن حجر في فتح الباري، وابن كثير في تفسيره، والشوكاني في فتح القدير، والسيوطي في الدرّ المنثور.

٣ـ تفسير معالم التنزيل (تفسير البغوي)

لمؤلّفه الحسين بن مسعود الفرّاء البغوي (ت: ٥١٠ أو ٥١٦هـ)، أحد أئمّة أهل السنّة المعروفين، وكان يلقّب بمُحيي السنّة، وركن الدين[١]. وهو شافعيّ المذهب في الفقه[٢]، وسلفيّ من حيث العقيدة، يثبت لله تعالى ما أثبته لنفسه من الأسماء والصفات[٣]. قال الذهبي: «**وكان مقتصداً في لباسه، له ثوب خام، وعمامة صغيرة على منهاج السلف حالاً وعقداً**»[٤].

ويعدُّ تفسيره من التفاسير المهمّة عند أهل السنّة، وهو تفسير وسط لا هو بالطويل الممل ولا بالقصير المخلّ، كما وصفه مؤلّفه[٥].

وقد سُئل ابن تيميّة في فتاواه عن أيّ التفاسير أقرب إلى الكتاب والسنّة: الزمخشري أم القرطبي أم البغوي؟ فأجاب: «**وأمّا التفاسير الثلاثة المسؤول عنها فأسلمها من البدعة والأحاديث الضعيفة (البغوي)، لكنّه مختصر من (تفسير الثعلبي)، وحذف منه الأحاديث الموضوعة والبدع التي فيه، وحذف أشياء غير ذلك**»[٦].

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٩ ص٤٤١.

(٢) المصدر نفسه: ج١٩ ص٤٣٩ـ ٤٤٠.

(٣)أبو حاتم ، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين: ص١٤ـ ١٥.

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٩ ص٤٤١.

(٥) البغوي، تفسير البغوي: ج١ ص٣٤.

(٦) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج١٣ ص٣٨٦.

وقد وصفه الخازن في مقدّمة تفسيره بأنّه: «من أجَلِ المصنّفات فى علم التفسير وأعلاها، وأنبلها وأسناها، جامع للصحيح من الأقاويل، عار عن الشبُهِ والتصحيف والتبديل، محلًّى بالأحاديث النبويّة، مطرَّز بالأحكام الشرعيّة، موشًّى بالقصص الغريبة، وأخبار الماضيين العجيبة، مرصَّع بأحسن الإشارات، مُخرَّج بأوضح العبارات، مُفرَّغ في قالب الجمال بأفصح مقال»[1].

وقد اعتمد البغوي في تفسيره على القرآن والسنّة وأقوال الصحابة والتابعين، وقد ذكر في مقدّمته طرقه وأسانيده إلى من يروي عنهم، لذا جاء التفسير في الغالب خالياً من ذكر الأسانيد، إلاّ أذا أتى بطريق جديد أو روى عن غير من ذكر أسانيده إليهم في المقدّمة، وكان يتحرّى الصحّة في تفسيره ويُعرض عن المناكير وما لا علاقة له بالتفسير، ويتعرّض للقراءات دون إسهاب، كما أنّه يتحاشى مباحث الإعراب، ونكت البلاغة، والاستطراد إلى علوم أُخرى لا صلة لها بعلم التفسير، وإن كان في بعض الأحيان يتطرّق إلى الصناعة النحويّة لضرورة الكشف عن المعنى، ولكنّه مُقلّ لا يُكثر، كما أنّه يتعرّض للآية بلفظ سهل موجز.

وقد لوحظ على تفسيره نقله عن الكلبي وغيره من الضعفاء، ونقله بعض الإسرائيليّات دون التعقيب عليها، وإيراده الخلاف عن السلف وذكر رواياتهم دون تصحيح بعضها وتضعيف الآخر، ودون ترجيح بعضها على بعض.

كما أنّه يتعرّض ويهتمّ للآراء الفقهيّة وينقل الخلاف دون توسُّع، وكثيراً ما

(١) الخازن، تفسير الخازن: ج١ ص٣ـ ٤.

ينتصر لمذهبه الشافعيّ[١].

٤ـ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز

لمؤلّفه عبد الحق بن غالب بن عطيّة الأندلسيّ (ت: ٥٤١هـ)، ويعدُّ ابن عطيّة من العلماء الموصوفين بالذكاء وحسن الفهم، وكان عالماً بالأحكام والتفسير والحديث واللغة والشعر. وقد وصفه أبو حيّان بأنّه أجلّ من صنّف في علم التفسير، وأفضل من تعرّض للتنقيح فيه والتحرير، وأثنى على كتابه في التفسير ثناء جميلاً[٢]، وقد عدَّه ابن فرحون من أعيان المذهب المالكي[٣]، كما عدَّه السيوطي من شيوخ النحو واللغة[٤].

وكان أشعريّاً في العقيدة[٥]، لذا نرى ابن تيميّة يغمزه؛ باعتبار نزعته السلفية تجاه الأشاعرة، فيقول: «**وتفسير ابن عطيّة وأمثاله: أتبع للسنّة والجماعة، وأسلم من البدعة من تفسير الزمخشري، ولو ذكر كلام السلف الموجود في التفاسير المأثورة عنهم على وجهه لكان أحسن وأجمل، فإنّه كثيراً ما ينقل تفسير محمّد بن جرير الطبري، وهو من أجلّ التفاسير المأثورة، وأعظمها قدراً، ثم إنّه يدع ما نقله ابن جرير عن السلف، ولا يحكيه بحال، ويذكر ما يزعم أنّه قول المحقّقين،**

---

(١) أُنظر: الدكتور الذهبي، التفسير والمفسّرون: ج١ ص١٦٩ـ ١٧٠. وأُنظر: النجدي، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين: ص١٤ـ ١٥. وأُنظر: مقدمة تحقيق تفسير البغوي لجمع من المؤلفين (محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش): ص٨ـ ١١.

(٢) أُنظر: أبو حيان ، تفسير أبي حيّان: ج١ ص١١٢.

(٣) ابن فرحون ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ج٢ ص٥٧.

(٤)السيوطي ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ج٢ ص٧٣.

(٥)النجدي، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين: ص١٩.

وإنّما يعني بهم طائفة من أهل الكلام، الذين قرّروا أصولهم بطرق من جنس ما قرّرت به المعتزلة أُصولهم، وإن كانوا أقرب إلى السنّة من المعتزلة»[١].

نعم، قال في موضع آخر، حينما سُئل عن أقرب التفاسير للقرآن والسنّة، الزمخشري أم القرطبي أم البغوي أم غير هؤلاء: «... تفسير ابن عطيّة خير من تفسير الزمخشري، وأصحّ نقلاً وبحثاً وأبعد عن البدع وإن اشتمل على بعضها، بل هو خير منه بكثير، بل لعلّه أرجح هذه التفاسير، لكن تفسير ابن جرير أصحّ من هذه كلّها»[٢].

وهذا التفسير لخّصه مؤلّفه من جميع التفاسير بالمنقول، وتحرّى فيه ما هو أقرب للصحّة، وطريقته أنْ يفسِّر الآية بعبارة عذبة سهلة، وينقل عن ابن جرير الطبري كثيراً، كما أنّه ينقل عن غيره، وفي بعض الأحيان يناقش ما ينقله، ويتعرّض للمسائل الفقهيّة، وينقل فيها أقوال السلف، ويختار منها ما يراه صواباً من غير تطويل، ويذكر الإجماع إنْ وجد، كما أنّه كثير الاستشهاد بالشعر العربي، ويحتكم إلى اللغة العربيّة عندما يُوجِّه بعض المعاني، وهو كثير الاهتمام بالصناعة النحويّة، كما أنّه يتعرّض كثيراً للقراءات ويُنزل عليها المعاني المختلفة، وينقل بعض الإسرائيليّات ويتعقّب بعضها بالتضعيف[٣].

وحيث إنّ تفسير ابن عطيّة جامع بين نقل الأقوال والآثار من جهة والترجيح

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج١٣ ص٣٦١، مقدمة في أُصول التفسير، ابن تيمية: ص٩٠

(٢) ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج١٣ ص٣٨٨.

(٣) أُنظر: الدكتور الذهبي، التفسير والمفسرون: ج١ ص١٧٠- ١٧١. وأُنظر: النجدي، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين: ص١٨-٢٠.

والاجتهاد من جهة أُخرى؛ فقد عدّه بعضهم من التفسير الأثري النظري[١].

٥ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)

لمؤلّفه محمّد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري القرطبي (ت: ٦٧١هـ)، وهو من كبار العلماء، وقد وصفه الذهبي بالإمام المتقن المتبحِّر في العلم[٢].

وهو مالكيّ المذهب في الفقه[٣]، وأشعريٌّ مؤوّلٌ للصفات في العقيدة[٤].

ويعدُّ تفسيره من التفاسير المهمة عند أهل السنّة، خصوصاً مع عنايته التامّة بآيات الأحكام، وقد اشترط في كتابه أنْ يعزو الأقوال إلى قائليها والروايات إلى مصنّفيها، وعدم الاعتناء بالقصص والأساطير، والاستعاضة عنها بالتركيز على آيات الأحكام، وقد أوضح منهجه مختصراً، فقال: «وشرطي في هذا الكتاب: إضافة الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مصنّفيها، فإنّه يُقال: من بركة العلم أن يضاف القول إلى قائله. وكثيراً ما يجيء الحديث في كتب الفقه والتفسير مبهما، لا يعرف من أخرجه إلاّ من اطّلع على كتب الحديث، فيبقى من لا خبرة له بذلك حائراً، لا يعرف الصحيح من السقيم، ومعرفة ذلك علم جسيم، فلا يقبل منه الاحتجاج به، ولا الاستدلال حتى يُضيفه إلى من خرّجه من الأئمّة الأعلام، والثقات المشاهير من علماء الإسلام. ونحن نشير إلى جمل من ذلك في هذا الكتاب، والله الموفّق للصواب. وأضرب عن كثير من قصص المفسّرين، وأخبار المؤرّخين، إلاّ ما لا بدّ منه ولا غنى عنه للتبيين، واعتضت من ذلك تبيين آي

---

(١) أُنظر: تعريف الدارسين بمناهج المفسرين، الخالدي: ص٣٠٢، ص٣٢٠.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٥٠ ص٧٥.

(٣) السيوطي، طبقات المفسرين: ص٧٩.

(٤) النجدي، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين: ص٢٤.

الأحكام، بمسائل تفسير عن معناها، وتُرشد الطالب إلى مقتضاها، فضمّنت كلّ آية تتضمّن حكماً أو حكمين فما زاد، مسائل نبيِّن فيها ما تحتوي عليه من أسباب النزول والتفسير الغريب والحكم، فإن لم تتضمّن حُكماً ذكرت ما فيها من التفسير والتأويل، هكذا إلى آخر الكتاب»[1].

ويمكن تلخيص منهجه بما يأتي:

١ـ أنّه يضيف الأقوال إلى قائليها، والأحاديث إلى مخرِّجيها من مصنّفي كتب الحديث، كما يتبيّن من خلال الكتاب أنّه يُصحّح ويُضعّف في بعض الأحيان.

٢ـ أنّه ترك كثيراً من قصص المفسِّرين وأخبار المؤرّخين، إلاّ ما لا بدّ منه، ولا غنى عنه.

٣ـ أنّه يعتني بآيات الأحكام ويوضحها ضمن مسائل متعدّدة، يُبيّن من خلالها أسباب النزول والتفسير الغريب والحكم.

٤ـ الآية التي لا تتضمّن حكماً يذكر ما فيها من التفسير والتأويل.

٥ـ يتعرّض في تفسيره إلى الإعراب واللغة ويستشهد بالشعر كثيراً.

٦ـ يبيّن الخلاف في المسائل الفقهيّة، ويذكر أدلّة كلّ قول، ويختار ما يمليه عليه الدليل من دون تعصُّب إلى مذهبه المالكي.

وقد أثنى عدّة من العلماء على تفسيره:

قال ابن فرحون عن تفسيره: **«وهو من أجلِّ التفاسير وأعظمها نفعاً، أسقط منه القصص والتواريخ، وأثبت عوضها أحكام القرآن واستنباط الأدلّة، وذكر**

---

(١) تفسير القرطبي، القرطبي: ج١ ص٣.

القراءات والإعراب، والناسخ والمنسوخ»[١].

وقال الذهبي: «وقد سارت بتفسيره العظيم الشأن الركبان، وهو كامل في معناه»[٢].

وقال عنه السيوطي: «مصنِّف التفسير المشهور، الذي سارت به الركبان»[٣].

٦ـ تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)

لمؤلّفه إسماعيل بن عمرو بن كثير الدمشقي (ت: ٧٤٤هـ)، المؤرِّخ والفقيه والمحدِّث والمفسّر المعروف. قال عنه شيخه الذهبي: «الإِمَام الْمُفْتِي، الْمُحدِّث البارع، فَقِيه متفنن، مُحدِّث متقن، مُفَسِّر نقّال»[٤]. ويعدُّ سلفيّ العقيدة، فهو من تلامذة ابن تيميّة، وله رسالة في العقائد بيّن فيها عقيدة السلف من إثبات الصفات، كالسمع والبصر والعين والوجه والعلم والكلام والرضا والسخط والحبّ والبغض والفرح والضحك من غير تكييف ولا تشبيه[٥]. وأمّا في الفقه فهو شافعيّ المذهب، وله مصنّف في طبقات الشافعية[٦].

ويأتي تفسيره بالمرتبة الثانية من حيث الأهميّة والشهرة ـ بعد تفسير الطبري ـ عند كثير من علماء أهل السنّة، خصوصاً السلفية، فهو يجمع بين تفسير القرآن بالقرآن وتفسيره بالآثار الواردة عن الرسول ﷺ وعن السلف من الصحابة والتابعين وعلماء الأمّة، ويتميّز بذكر الأسانيد والاعتناء بالرجال في بعض

(١)ابن فرحون ، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب: ج٢ ص٣٠٩.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج٥٠ ص٧٥.

(٣) السيوطي، طبقات المفسرين: ص٧٩.

(٤) أُنظر: ابن حجر، الدرر الكامنة: ج١ ص٤٤٦.

(٥) أُنظر: النجدي المختصر المبين في مناهج المفسرين: ص٣٩ـ ٤٠.

(٦) أُنظر: ابن حجر ، الدرر الكامنة: ج١ ص٤٤٥.

الأحيان توثيقاً وتضعيفاً، والحكم على الأسانيد أحياناً تصحيحاً وتضعيفاً، ويقوم بالترجيح بين الآراء المختلفة، كما يتعقّب الإسرائيليّات بالنقد ويبيّن نكارتها.

كما أنّه يتعرّض للأحكام الفقهيّة والنقاشات فيها وأقوال العلماء دون إطالة، ويُحيل من يريد الاستزادة إلى كتب الفقه.

ومن مزاياه أنّه أكثر كتب التفسير جمعاً للآيات المتناسبة في المعنى، ثمّ بعد ذلك يذكر الأحاديث المرفوعة المتعلّقة بالآية، ثم آثار الصحابة والتابعين ومن بعدهم من العلماء، وقد قدّم لتفسيره بمقدّمة طويلة، لكنّ أكثرها مأخوذ من كتاب (مقدّمة في أُصول التفسير) لابن تيميّة[١].

وتفسير ابن كثير محلّ ثناء وإعجاب من قبل العلماء، قال السيوطي: «**التفسير الذي لم يؤلَّف على نمطه مثله**»[٢].

وقال الشوكاني: «**وله تصانيف مفيدة منها: التفسير المشهور، وهو في مجلّدات، وقد جمع فيه فأوعى، ونقل المذاهب والأخبار والآثار، وتكلّم بأحسن كلام وأنفسه، وهو من أحسن التفاسير، إنْ لم يكن أحسنها**»[٣].

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر: «**تفسير الحافظ ابن كثير أحسن التفاسير التي رأينا، وأجودها وأدقّها بعد تفسير إمام المفسِّرين أبي جعفر الطبري، ولسنا نوازن بينهما وبين أيّ تفسير آخر ممّا بأيدينا، فما رأينا مثلهما ولا ما يقاربهما**»[٤].

---

(١) أُنظر: الدكتور الذهبي، التفسير والمفسرون: ج١ ص١٧٣- ١٧٦. وأُنظر: النجدي، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين: ص٣٩- ٤٠.

(٢) ذيل طبقات الحفاظ، السيوطي: ص٣٦١.

(٣) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: ج١ ص١٥٣.

(٤) أحمد شاكر، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (مختصر تفسير ابن كثير): ج١ ص٩.

وكما عرفنا؛ فإنّ ابن كثير يناقش الآراء ويرجِّح بعضها على بعض، لذا فهو ليس من التفسير بالمأثور المحض، بل من التفسير الأثريّ النظريّ[١].

تفاسير أُخرى

حيث إنّ كتب التفسير كثيرة جدّاً، لذا نكتفي بما بيّناه من مناهج مختصرة لأهمّ التفاسير، وسنشير فقط إلى كتب أُخرى، لا تقلّ أهميّة عن سابقاتها، ومن هذه الكتب:

١ـ تفسير الزمخشري، وهو معتزليّ.٢ـ تفسير الفخر الرازي، وهو أشعريّ العقيدة، ولم يتمّ تفسيره، بل أكمله غيره، على خلاف بينهم فيمن أتمّه، وإلى أيّ موضع وصل فيه الفخر الرازي. ٣ـ تفسير ابن الجوزي، قيل: بأنّه أشعريّ العقيدة، وقيل: أنّه متأرجح بين إثبات الصفات ونفيها.٤ـ تفسير السمرقندي، وهو مؤوّل أشعريّ. ٥ـ تفسير البيضاوي، وهو مؤوّل أشعريّ. ٦ـ تفسير الثعلبي، ويبدو أنّه أشعريّ يقول بالتأويل أيضاً. ٧ـ تفسير الثعالبي، وهو مؤوّل أشعريّ. ٨ـ الدرّ المنثور للسيوطي، وهو أشعريّ العقيدة، وتفسيره هذا عبارة عن جمع للروايات التفسيريّة مع العزو إلى مخرِّجيها من دون ذكر الأسانيد. ٩ـ تفسير النسفي، وهو أشعريّ العقيدة. ١٠ـ تفسير البحر المحيط لأبي حيّان، وهو اشعريّ العقيدة. ١١ـ تفسير أبي السعود، وهو أشعريّ العقيدة. ١٢ـ تفسير روح المعاني للآلوسي، ومؤلّفه يميل إلى التصوّف، واختلف في عقيدته، فقيل: هو مؤوّل أشعريّ، وقيل أنّه يتّبع عقيدة السلف. ١٣ـ تفسير الشوكاني، كان زيديّاً، ثم تحوّل وأصبح صاحب مذهب، وعقيدته متأرجحة بين نفي الصفات وإثباتها. ١٤ـ تفسير

---

(١) أُنظر: الخالدي ، تعريف الدارسين بمناهج المحدثين: ص٣٠٢، ص٣٩٤.

الماوردي (النكت والعيون)، وهو أشعريّ مؤوّل للصفات. ١٥ـ تفسير أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن للشنقيطي، وهو سلفيّ العقيدة. ١٦ـ تفسير المنار لرشيد رضا، وهو سلفي العقيدة، كما صرّح هو بنفسه.

أهم كتب مناهج التفسير

هذا، ويمكن للطالب التعرُّف على شيء من كتب المناهج التفسيريّة، بالرجوع إلى الكتب التالية:

١ـ التفسير والمفسِّرون للدكتور الذهبي.

٢ـ القول المختصر المبين في مناهج المفسِّرين، لمحمّد الحمود النجدي.

٣ـ تعريف الدارسين بمناهج المفسِّرين، للدكتور صلاح عبد الفتاح الخالدي.

٤ـ بحوث في أُصول التفسير ومناهجه، أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي.

٥ـ مناهج المفسِّرين، الدكتور مساعد مسلم، ومحيي هلال السرحان.

٦ـ مناهج المفسِّرين، للدكتور مصطفى مسلم.

٧ـ مناهج المفسِّرين من العصر الأوّل إلى العصر الحديث، للدكتور محمود النقراشي.

أهم كتب أسباب النزول

رأينا من الضرورة ـ قبل أنْ نختم الكلام عن التفسير ـ الإشارة إلى أهمّ ما كُتب في أسباب النزول، فمن هذه الكتب:

١ـ أسباب نزول القرآن الكريم، علي بن أحمد الواحدي (ت٤٦٨هـ)، وهو من أشهر الكتب في أسباب النزول وعُرف مؤلفه به، بل قد يُستَشف من مُقدّمته

صحّة الكتاب بنظره؛ إذ قال: «وأمّا الْيوْم فكلّ أحدٍ يخْترع شيْئاً ويخْتلق إفْكًا وكذبًا. مُلْقيًا زمامه إلى الجهالة، غيْر مفكّرٍ في الوعيد للْجاهل بسبب [نزول] الآية. وذلك الّذي حدا بي إلى إمْلاء هذا الْكتاب، الجامع للْأسْباب، لينْتهي إليْه طالبوا هذا الشّأن والمتكلّمون في نزول [هذا] القرْآن، فيعْرفوا الصّدْق، ويسْتغْنوا عن التّمْويه والْكذب، ويجدّوا في تَحَفُّظِهِ بعْد السّماع والطّلب»[1].

٢ـ العُجابُ في بيان الأسباب، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، وهو كتاب غير مكتمل.

٣ـ لباب النقول في أسباب النزول لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، وقد استوعب فيه ما ذكره الواحدي وزاد عليه قليلاً.

---

(١)الواحدي ، أسباب نزول القران: ص١١.

أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الثاني/ التفسير عند أهل السنة

١ـ وضح لماذا لا يمكن الجزم بوجود أفضل تفسير مطلقاً في مدرسة أهل السنة؟

٢- ما المقصود من التفسير بالمأثور عند أهل السنة وما هو حكمه عندهم؟

٣-ما المقصود من التفسير بالرأي عند أهل السنة؟ وما المقصود بالتفسير بالرأي المحمود؟

٤- اذكر ـ مرتباً ـ خمسة من أهم التفاسير التي يُعوّل عليها أهل السنة.

٥-اذكر أهم مميزات تفسير الطبري؛ مستشهداً بقولين من ثناء العلماء عليه.

٦- لماذا يعتبر تفسير ابن أبي حاتم ثاني أهم تفسير ـ بالمأثور ـ عند أكثر أهل السنة؟ وما هي أهم مميزاته؟

٧-وضح كيف يمكنك أن تستفيد من تفسير ابن أبي حاتم في تصحيح بعض الروايات؟

٨-ما منهج البغوي في تفسيره، وما هو نص قول ابن تيمية فيه؟ وما هي أهم الانتقادات عليه؟

٩- اذكر منهج تفسير الأندلسي، ولماذا عده بعض العلماء من التفسير النظري الأثري؟

١٠- لماذا أصبح تفسير ابن كثير من حيث الأهمية والشهرة في المرتبة الثانية عند أهل السنة؟ استشهد بقولين من علمائهم على أهميته.

١١- بين خلاصة منهج القرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن) مع ذكر قولين للعلماء في ا لثناء عليه.

١٢-اذكر أهم كتب أسباب النزول عند أهل السنة.

المبحث الثالث/ المطلب الثالث

التعرف على أهم المصادر التاريخية ومنهج التعامل مع مروياتها

التاريخ لغة:

يقول ابن منظور: التَّأْريخُ: تعريف الوقت، والتَّوْريخُ مثله[1]. فهو الإعلام بالوقت؛ يقال: أرّختُ الكتاب وورّخته، أي: بيّنتُ وقت كتابته.

التاريخ اصطلاحا

عرف العلماء التاريخ أو علم التاريخ بتعاريف قد تختلف في ألفاظها لكنها تكاد تكون متقاربة في مضمونها.

يقول السخاوي: التاريخ: «**فنٌّ يُبحث فيه عن وقائعَ من حيثية التعيين والتوقيت، بل عما كان في العالم**»[2].

ويعرفه الكافيجي: «**علم يبحث فيه عن الزمان وأحواله وعن أحوال ما يتعلق به من حيث تعيين ذلك وتوقيته**»[3].

والفرق بين المعنى اللغوي والاصطلاحي ـ كما يقول الكافيجي ـ بالعموم والخصوص، فاللغوي أعم من التاريخ الاصطلاحي عموم الحيوان من الإنسان[4].

---

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج ٣، ص ٣. وأُنظر: الصحاح، الجوهري: ج ١، ص ٤١٨.

(٢) السخاوي ،الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: ص١٩.

(٣) الكافيجي، المختصر في علم التاريخ: ص٥٥.

(٤) المصدر نفسه: ص٥٥.

وعرفه صاحب كشف الظنون: «معرفة أحوال الطوائف وبلدانهم ورسومهم وعاداتهم وصنائع أشخاصهم وأنسابهم ووفياتهم، إلى غير ذلك»[١].

ويعرفه ابن خلدون بنحو أدق: «هو في ظاهره لا يزيد على أخبار عن الأيام والدول والسوابق من القرون الأُول... وفي باطنه نظر وتحقيق، وتعليل دقيق للكائنات ومبادئها، وعلم عميق بكيفيات الوقائع وأسبابها» [٢].

ونرى أن ابن خلدون هنا قد جمع بين تعريف التاريخ وفلسفة علم التاريخ، التي تعني التأمل والتعمق في الأخبار والوقائع التاريخية بعد التثبت من صحتها من أجل الوقوف على أسبابها ومُسَبَّبَاتها، بغرض استنباط السنن الحاكمة في مسيرة تاريخ الأمم والشعوب"[٣]

وأفضل تعريف للتأريخ: أنه «وصف أدبي لأيّ نشاط إنساني ثابت، سواء قام به الأفراد أو الجماعات، والذي يتجلى في تطور أي جماعة أو فرد، ويؤثر على تطورها»[٤].

والخلاصة أن التاريخ له معان متفاوتة، فتارة يطلق ويراد به الوقت والزمن، وثانية يراد به واقع الأحداث الماضية، وثالثة يراد به تسجيل وتوثيق تلك الأحداث، والمعنى الأخير هو المقصود هنا.

---

(١)حاجي خليفة ، كشف الظنون: ج ١، ص ٢٧١

(٢) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١، ص ٤.

(٣) أنظر: د. أحمد خليل الشال ، التاريخ في الإسلام: ص١٣.

(٤)فرانز روزنثال ، التأريخ عند المسلمين: ص١٨.

موضوع التاريخ

وفقا لما مرّ من تعريف للتاريخ فإنّ «موضوعه (الإنسان والزمان) وتكون مسائله أحوال الإنسان والزمان المفصّلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة في الإنسان والزمان»[١].

وقال في كشف الظنون أن "موضوعه أحوال الأشخاص الماضية من الأنبياء والأولياء والعلماء والحكماء والملوك والشعراء"[٢].

أصناف كتب التاريخ

هناك نزعة تاريخية تميزت بها الحضارة الإسلامية، وساهم في ذلك أن الإسلام تاريخي، فهو يحمل في ذاته فكرة تاريخية عميقة[٣]، ويمكن القول إنه ليس من أمة في الأرض قبل العصور الحديثة قد كتبت في التاريخ وألفت فيه المؤلفات الضخمة والفروعات والتفصيلات الدقيقة من أحداث مثل ما كتب في العهد الإسلامي، وقد تجلت هذه النزعة التاريخية الواضحة في ظهور حوالي خمسة آلاف مؤرخ وما يزيد على ١٠ إلى ١٢ ألف كتاب في أقل التقادير[٤].

والكتب التاريخية عند المسلمين لم تقتصر على الكتب التي يوضع على عنوانها كلمة "تاريخ" بل شملت كثير من الموضوعات والجوانب المختلفة للنشاط الإنساني.

يقول السخاوي: «وأما التصانيف في التاريخ فكثيرة جداً، لا تدخل تحت

---

(١) الكافيجي، المختصر في علم التاريخ: ص١٩.

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون: ج ١ ص ٢٧١.

(٣) أُنظر: شاكر مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١، ص٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ج١، ص٧.

الحصر...». ثم قال: «رأيت بخط المؤرخ العمدة أبي عبد الله الذهبي ما نصه: فنون التواريخ التي تدخل في تاريخي الكبير المحيط، ولم أنهض له، ولو عملته لجاء في ستمائة مجلد:١ـ سيرة نبينا ﷺ.٢ـ قصص الأنبياء عليهم السلام. ٣ـ تاريخ الصحابة (رض) ٤ـ تاريخ الخلفاء من الصحابة وغيرهم. ٥ـ تاريخ الملوك والدول والأكاسرة والقياصرة ومعهم ملوك الإسلام.٦ـ تاريخ الوزراء منهم أبو بكر وعمر، وطائفة. ٧ـ تاريخ الأمراء، والأكابر. ٨ـ تاريخ الفقهاء وأصحاب المذاهب.٩ـ تاريخ القراء. ١٠ـ تاريخ الحفاظ. ١١ـ تاريخ مشيخة المحدثين وأئمتهم. ١٢ـ تاريخ المؤرخين. ١٣ـ تاريخ العباد، والزهاد، والأولياء، والصوفية، والنساك... ١٨ـ تاريخ الأشراف...٢٠ـ تاريخ المتكلمين، والجهمية، والمعتزلة، والأشعرية. ٢١ـ تاريخ أنواع الشيعة... ٤٠ـ تاريخ الكهان وأولي الخوارق»[(١)].

ويقول الذهبي في تاريخه:«واستخرجته من عدة تصانيف يعرف به الإنسان مهم ما مضى من التاريخ من أول تاريخ الإسلام إلى عصرنا هذا من: وفيات الكبار من الخلفاء والقراء والزهاد والفقهاء والمحدثين والعلماء والسلاطين والوزراء والنحاة والشعراء ومعرفة طبقاتهم وأوقاته وشيوخهم وبعض أخبارهم بأخصر عبارة وألخص لفظ، وما تم من الفتوحات المشهورة والملاحم المذكورة، والعجائب المسطورة...»[(٢)].

ولهذا تصنّف كتب التاريخ بحسب المحتوى، إلى أصناف كثيرة تندرج فيها كتب النسب والتراجم والفلك والفلسفة والسياسة، التواريخ العامة،

---

(١) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: ص١٣٩ـ١٤٣.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ١ ص ١٢.

والمحلية، والمذكرات، وغير ذلك[١].

فائدة التاريخ العامة

ليس من شك في أن التاريخ ودراسته والتبصر به له فائدة عظيمة، وفي أقل التقادير فهو ينفع في العظة والعبرة، فمن يدرس تواريخ الدول والملوك، ليتعلم، ومن يدرس سير الأنبياء والصالحين؛ ليتأسى بهم، ومن يدرس تجارب الأمم والأفراد؛ ليرَ ما وقعوا فيه من أخطاء لتحصين النفس عن المزلات ومواطن الضرر[٢]؛ وعلى حدّ تعبير ابن خلدون تتجلى فائدته في أنه: «**يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في سيرهم والملوك في دولهم وسياستهم؛ حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه في أحوال الدين والدنيا**»[٣]. بل يعتبره بعضٌ بأنه أحد رؤوس المعارف؛ "لأنه باب يدل على أعلام أهل كلّ زمن، ويبين عما حدث فيه من حدث، وتجدد من خبر، وعرض من سبب"[٤].

وهذه الفائدة التاريخية كما هو واضح لا تختص بحقبة زمانية دون حقبة أخرى، ولا يمكن إغماض النظر عن جماعة في زمن تاريخي محدد؛ سواء كان ذلك الإغماض بذريعة حسنة أم سيئة.

---

(١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، السخاوي، مقدمة المترجم: ص٥.

(٢) أُنظر: د. حسين مؤنس ، التاريخ والمؤرخون: ص١٤.

(٣) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٩.

(٤) السخاوي، الإعلان بالتوبيخ: ص٧٠.

الهدف من التعرّف على المصادر التاريخية

وفقاً لطبيعة هدفنا الأساس من هذا الكتاب المتمثلة في تعليم الطالب على كيفية التعامل الشبهات التي يسعى مروجوها للنيل من الدين والمعتقدات وإضعافها، عندئذ سوف يكون الهدف الفرعي من التعرف على المصادر التاريخية يدور أيضاً ضمن ذلك الهدف الأصلي، ولهذا سوف نركز على خصوص الكتب التاريخية التي لها ارتباط بهدفنا هذا، فلا نتعرض مثلاً لذكر الكتب التي تناولت الشعراء أو النحاة أو الكهان والمنجمين ونحو ذلك، فهذه لا تمتُّ بصلة قوية لما نسعى لتحقيقه من هدف، بل نتعرض للكتب التي تذكر بعض الأمور المرتبطة بالمسائل الخلافية كالإمامة والعصمة، وغيرها؛ مما نستفيد منها في دفع الشبهات والإجابة عنها.

وعلى هذا سوف نقتصر على أصناف محدودة من الكتب التاريخية بما له مساس شديد بالوقائع التاريخية، تتمثل في:

١ـ كتب سيرة الأنبياء وسيرة النبي محمد عليهم السلام ٢ـ كتب المغازي[١] ٣ـ كتب التراجم ٤ـ كتب الحوليات[٢]. ٥ـ كتب الأنساب.

وهنا سوف نذكر بعض النماذج والأمثلة لبعض المصادر التاريخية التي

---

(١) الفرق بين المغازي والسير: إذا اقتصر المصنف على حروب النبي فقط فهي المغازي، وإلا فالسيرة أعم من المغازي؛ فالسيرة تهتم بأحوال النبي وشمائله ودلائل نبوته وغزواته. أنظر: علم التاريخ عند المسلمين، د. الشال: ص١٠٠.

(٢) الحوليات: الكتب التاريخية التي يكون فيها التاريخ مرتباً على السنين؛ فهي تاريخ للأحداث سنة بعد سنة؛ بحيث تجمع مختلف الحوادث في كلّ سنة تحت عناوين متعددة كان يقال: في سنة كذا أو ثم جاء في سنة كذا، ومما يؤخذ على الحوليات أنها تقطّع الحوادث بحيث لا تفهم الحادثة إلا بعد إمعان النظر.

نحتاج لمطالعتها وتتبعها، والتي تقع في طريق هدفنا في ردّ الشبهات في بحث أهم المصادر التاريخية.

أهمّ المصادر التاريخية مع نبذة مختصرة عنها

أوصاف أهمية الكتاب التاريخي

تتمثل أهمية الكتاب التاريخي في أمور:

أولها: أن يكون المصنف ممن عرف بالدقة في النقل وممن عرف بالوثاقة. وهذا لا شك يعدّ في طليعة الأمور المهمة التي تُضفي على الكتاب مصداقية وقبولاً.

ثانيها: أن تكون الروايات مسندة وغير مرسلة. وهذا واضح ومن أهم نقاط الاعتماد على الكتاب التاريخي.

ثالثها: قدم الكتاب التاريخي، وهذا من الشروط المهمة للباحث في كتب التاريخ؛ ذلك أن قدم الكتاب يعني قربه من الحدث والواقعة التاريخية التي يحكيها ويصفها، وهو بالتالي يعني مقاربة الباحث للحقيقة التي هي ضالته المنشودة، فينبغي على الباحث أن يتعرف على سنة وفاة المؤرخ؛ ليحرز قدمه وقربه ومعاصرته.

رابعها: استخدام الكتاب لكتب مفقودة أو قديمة أو قريبة من المعاصرة[1].

هذا أيضاً من العوامل المهمة التي تضفي أهمية على الكتاب التاريخي، فإن اعتماد المصنف على كتب قديمة أو مفقودة يكشف عن أن الواقعة التاريخية الموصوفة أكثر صدقاً واقتراباً للحقيقة.

---

(١) أُنظر: فرانز روزنثال، علم التاريخ عند المسلمين: ص١٤.

هذه مجموعة من الأوصاف التي تجعل الكتاب التاريخي مهماً ومقدماً عل سائر الكتب الفاقدة لها، وليس بالضرورة توفر جميع هذه المواصفات في الكتاب لتتحقق أهميته، فقد يكون الكتاب قديماً بمؤرخه لكنه لم يكن مسنداً، وهذا يفقده خصوصية القدم فيقدم عليه كتاباً مسنداً وإن كان أبعد تاريخاً عن وقوع الحادثة.

وبعد هذا، سوف نتعرض لذكر جملة من المصادر التاريخية التي نراها مهمة في مسائل الشبهات، وينبغي على الطالب الاهتمام بها، بيد أن ذكر هذه المصادر فقط لا يعني أن غيرها أقل أهمية منها أو ليس بمهم، بل هناك كثير من المصنفات التاريخية التي لم نذكرها تمتاز بأهمية بالغة لكننا مع ذلك تركنا التعرض لها؛ مراعاة للاختصار.

١ـ السير والمغازي لابن إسحاق (١٥١هـ)

كتاب السير والمغازي، من أهم وأشهر ما صنّف في مجال السيرة، ومؤلفه: المحدث والمؤرخ محمد بن إسحاق بن يسار بن خيار أبو بكر القرشي المدني المطلبي، به بدأت الكتابة التاريخية؛ فهو أقدم سيرة نبوية تم تدوينها [١]. كما أنه أول مؤرخ أطلق تسمية سيرة النبي على كتابه.

اتفق جمهور العلماء والمحدثين على توثيق ابن إسحاق: قال الزهري: «**لا يزال بالمدينة علم جم ما دام فيهم ابن إسحاق**»[٢]. وقال الزهري أيضاً: «**وسُئل**

---

(١) شاكر مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١، ص١٦٠

(٢) الرازي، الجرح والتعديل: ج ٧ ص ١٩١.

عن مغازيه، فقال: هذا أعلم الناس بهذا»[١]. وقال شعبة: «هو أمير المؤمنين في الحديث»[٢] وقال ابن المديني: «حديث ابن إسحاق صحيح»[٣]. وقال أبو زرعة: «أجمع الكبراء من أهل العلم على الأخذ به»[٤].

منهجه ومصادره

تناول ابن إسحاق في كتابه ثلاث موضوعات: أخبار الخليقة من آدم وحتى إسماعيل، ثمّ من إسماعيل حتى النبي محمد، ثم حياة النبي محمد وأعماله قبل البعثة وبعدها، واعتمد في القسم الأول على مادة الإسرائيليات، واعتمد في القسم الثاني على مادة تتحدث عن أخبار العرب قبل الإسلام وأنسابهم وكان الغرض من القسم الثاني إثبات صحة أصول نبوّة محمد صلى الله عليه وعلى آله وارتباطها بغيرها من النبوات. وبعد الفراغ من هذين القسمين بدأ بسرد الوقائع التي حدثت في حياة النبي محمد صلى الله عليه وعلى آله، بعضها وقت للنبي محمد بالذات، وبعض آخر منها وقعت لغيره ولها مساس قريب أو بعيد به، وقد أولى الفترة المكية من حياة النبي اهتماما أكبر من الفترة المدنية[٥].

لقد جمع ابن إسحاق بين منهج المحدثين، والإخباريين الذي لا يعيرون اهتماماً للسند، فيورد بعض الأخبار بالأسانيد التي وصلت إليه، في حين أن

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٧ ص ٣٦.

(٢) المصدر نفسه: ص٤٧.

(٣) المصدر نفسه: ص٤٤.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٩ ص ٣٧.

(٥) أُنظر: السير والمغازي لابن إسحاق، تحقيق سهيل زكار، مقدمة التحقيق: ص١٧.

بعضها يوردها بدون إسناد[١].

أما مصادر مادته التاريخية: فقد كانت غنية للغاية، تكاد تكون حاوية لجميع ما تجمع لدى المسلمين من أخبار، وهذه فضيلة لابن إسحاق سبق بها، وتعدُّ مادة ابن إسحاق كبيرة الفائدة قد اعتمدها غالبية الذين كتبوا أو اهتموا بسيرة النبي بعده، وكانت دائماً موضع دراسة وعناية[٢]؛ وقد قاربت مصادر معلوماته التاريخية المتنوعة ١١٤ شيخاً[٣].

سيرة ابن هشام تلخيصٌ لسيرة ابن إسحاق

ومن أبرز من عُني بهذا الكتاب هو عبد الملك بن هشام، المتوفى ٢١٨هـ؛ فقد هذب الكتاب واختصره وفقاً لما يراه من مآخذ على ابن إسحاق، فكان له فضل كبير في جمع سيرة ابن إسحاق وتدوينها، مضافاً إلى أنه قد تعقب ابن إسحاق في بعض ما أورده إما باختصاره أو نقده أو بذكر رواية أخرى فات ابن إسحاق ذكرها[٤].

قال ابن هشام: «**وتارك بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب مما ليس لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ذكرٌ، ولا نزل فيه من القرآن شيء، وليس سببًا لشيء من هذا الكتاب، ولا تفسيرًا له ولا شاهدًا عليه لما ذكرت من الاختصار، وأشياء بعضها يشنع الحديث به، وبعض يسوء بعض الناس ذكره**»[٥].

---

(١) أُنظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١، ص١٦١.

(٢) السير والمغازي لابن إسحاق، تحقيق: سهيل زكار، مقدمة التحقيق: ص١٦-١٧.

(٣) شاكر مصطفى ، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١، ص١٦٠.

(٤) أُنظر: السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق السقا، مقدمة التحقيق: ص١١.

(٥) ابن هشام الحميري ، السيرة النبوية: ج ١ ص ٣.

وفي الجملة فإن سيرة ابن هشام هي تلخيص لكتاب سيرة ابن إسحاق، وليست هي سيرة منفصلة تفرد بها ابن هشام وإن كانت السيرة تنسب له، وبهذا الصدد يقول ابن خلكان عند تعرضه لترجمة ابن هشام: « **قلت: وهذا ابن هشام هو الذي جمع سيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم من المغازي والسير لابن إسحاق، وهذبها ولخصها، وهي الموجودة بأيدي الناس المعروفة بسيرة ابن هشام** »[١].

القدح في ابن إسحاق

اتهم المحدثون ابن إسحاق في أنه يدلس الأحاديث، ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من مراتب المدلسين، وقال: «**صدوق مشهور بالتدليس عن الضعفاء والمجهولين وعن شر منهم وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما**»[٢].

وتدليس ابن إسحاق تدليس الشيوخ، وقد عرفوه: أن يروي المحدث عن شيخ سمع منه حديثاً يغير فيه اسمه أو كنيته أو نسبه أو حاله المشهور من أمره لئلا يعرف[٣].وهذا النوع من التدليس لا يعتبر قادحاً في حديثه؛ وهو ليس ناقضاً للوثاقة والعدالة؛ إلا إذا ثبت أنه دلس بهدف التغطية على راوٍ متفق عند الجميع على ضعفه.

قال ابن عدي: «**وقد فتشت أحاديثه كثيراً، فلم أجد من أحاديثه ما يتهيأ أن يقطع عليه بالضعف، وربما أخطأ، أو يهمّ في الشيء بعد الشيء، كما يخطئ**

---

(١)ابن خلكان ، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ج ٣ ص ١٧٧.

(٢) ابن حجر ، طبقات المدلسين: ص ٥٢.

(٣) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ص ٤٠٣.

غيره، ولم يتخلف في الرواية عنه الثقات والأئمة، وهو لا بأس به»[١].

بالإضافة إلى ذلك فقد اتُّهم أيضاً بالتشيّع، وكانت تلك تهمة تنال أكثر الذين يعملون في مجال السيرة النبوية، لما فيها من تقديم لبني هاشم وللأنصار[٢]؛ على أن سيرته لا تكشف عن تشيعه بالمعنى المعروف للشيعة، إلا بمعنى أنه كان يميل لبني هاشم دون بني أمية[٣].

٢ـ مغازي الواقدي ٢٠٧هـ

مؤلفه أبو عبد الله محمد بن عمر بن واقد المدني، أحد الكبار في سعة العلم بالمغازي والسير، وهو صاحب أشهر كتاب في مغازي النبي صلى الله عليه وعلى آله. قال تلميذه ابن سعد صاحب الطبقات: «كان عالماً بالمغازي، والسيرة والفتوح والأحكام واختلاف الناس واجتماعهم على ما اجتمعوا عليه»[٤].

وقال الذهبي: «هو رأس في المغازي والسير ويروي عن كلّ ضرب... ولي قضاء بغداد، وكان له رئاسة وجلالة وصورة عظيمة». وقال: «محمد بن عمر بن واقد الواقدي المديني، صاحب التصانيف والمغازي، العلامة الإمام أبو عبد الله، أحد أوعية العلم»[٥].

وقال في مورد آخر؛ واصفاً إيّاه بأنه إمام المؤرخين، عند تعرضه للاختلاف في وفاة زيد بن ثابت: «قد اختلفوا في وفاة زيد رضي الله عنه على أقوال: فقال

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٧ ص ٤٩.

(٢) أُنظر: السير والمغازي لابن إسحاق، تحقيق سهيل زكار، مقدمة التحقيق: ص١٢.

(٣) أُنظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١، ص١٦٠.

(٤) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٩، ص ٣٢٤.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٩، ص ٤٥٤

الواقدي، وهو إمام المؤرخين...»[١].

وقال الخطيب البغدادي: «وهو ممن طبق شرق الأرض وغربها ذكره، ولم يخف على أحد، عرف أخبار الناس، أمره، وسارت الركبان بكتبه في فنون العلم من المغازي والسير، والطبقات، وأخبار النبي صلى الله عليه وسلم، والأحداث التي كانت في وقته»[٢].

كان مولعاً بالاهتمام بالمغازي وجمع الأخبار والتعرف على التفاصيل، حيث يقول: «ما أدركت رجلاً من أبناء الصحابة وأبناء الشهداء ولا مولى لهم إلا سألته: هل سمعت أحداً من أهلك يخبرك عن مشهده وأين قتل؟ فإذا أعلمني مضيت إلى الموضع فأعاينه، وما علمتُ غزاة إلا مضيت إلى الموضع حتى أعاينه»[٣].

وقد حظي بكثير من توثيق العلماء: منها: قال الحافظ الدراوردي ومحمد بن الحسن الشيباني: الواقدي أمير المؤمنين في الحديث. وقال إبراهيم الحربي: الواقدي أمين الناس على الإسلام، وقال محمد بن إسحاق: والله لولا أنه عندي ثقة ما حدثت عنه. وقال مصعب بن الزبير: والله ما رأينا مثل الواقدي. وقال أيضاً: الواقدي ثقة مأمون. وقال الإمام إبراهيم الحربي: من قال إن مسائل مالك وابن أبي ذئب تؤخذ من أوثق من الواقدي فلا تصدقه. وعن إبراهيم الحربي، قال: كان الواقدي أعلم الناس بأمر الإسلام [٤].

---

(١) المصدر نفسه، الذهبي: ج ٢، ص ٤٤١.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٣ ص ٢١٣

(٣) المصدر نفسه: ص ٢١٦.

(٤) أُنظر: تاريخ بغداد: ج ٣ ص ٢١٣. وأُنظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج ٩ ص ٣٢٤.

منهجه ومصادره

ومن أهم السمات التي جعلت كتاب مغازي الواقدي يتميز بمنزلة خاصة بين أصحاب السير والمغازي؛ تطبيقه المنهج التاريخي العلمي؛ من خلال ترتيبه المنطقي للتفاصيل المختلفة للحوادث؛ فهو مثلاً يبدأ مغازيه بذكر قائمة طويلة من الرجال الذين نقل عنهم تلك الأخبار، ثم يذكر المغازي متعاقبة، مع تأريخ محدد للغزوة بدقة، وغالباً ما يذكر تفاصيل مكان موقع الغزوة، ثم يذكر المغازي التي غزاها النبي بنفسه، وأسماء الذين استخلفهم على المدينة أثناء غزواته.

كلّ ذلك بالإضافة إلى وصفه لكل غزوة بأسلوب موحد، فيذكر أولاً اسم الغزوة وتأريخها وأميرها، ويكرر في بعضها اسم المستخلف على المدينة، وفى أماكن كثيرة يقدم لنا الواقدي قصة الواقعة بإسناد جامع؛ يجمع فيه الرجال والأسانيد في متن واحد لكي يستطيع استيفاء التفاصيل. وإذا كانت الغزوة قد نزل فيها آيات كثيرة من القرآن، فإنّ الواقدي يفردها وحدها مع تفسيرها، ويضعها في نهاية أخبار الغزوة؛ أما في المغازي الهامة فإنه يذكر أسماء الذين شهدوا الغزوة وأسماء الذين استشهدوا أو قتلوا فيها[1]. وهو في أسلوبه أكثر دقةً من ابن إسحاق في استعمال الإسناد، لم يهتم بالفترات السابقة على الإسلام، بل كان تركيزه على السيرة النبوية خاصة.

ذكر مصادره الأساسية وهي ٢٥ شيخاً ممن حدّث عنهم، وهو يدقق في تحديد التواريخ ويبحث عن نصوص الوثائق ويستعمل الإسناد بدقة على نهج

---

(١) المغازي للواقدي، تحقيق جونس، المقدمة: ص٣١.

المحدثين، وكان أكثر دقة في تحقيق الحوادث، وفي نظرته النقدية في زيارته لمواقع المعارك ليكمل منها مادته، وفي تمحيصه للمواد التي وصلته[١].

مضافاً لذلك؛ الإسهاب في التفصيل والدقة في الترتيب عند سرده للحوادث المشهورة، مثل معركة أحد، والطائف، بأكثر وأحسن مما هو مذكور في المراجع الأخرى للسيرة؛ ولا بد من الاعتراف بأن مغازي الواقدي أكمل وأتم مصدر محايد، لتاريخ حياة النبي ﷺ في المدينة[٢].

القدح في الواقدي

أكثر النقاد من المحدثين الأوائل كانوا يضعّفون الواقدي في الحديث، فقد قال البخاري، والرازي، والنسائي، والدارقطني: إنه متروك الحديث. وهناك من اتهمه بالوضع أيضاً. لكن ثمة من دافع عنه ورد جميع تلك التضعيفات، وأثبت وثاقته مطلقاً[٣].

وعلى أيّ حال، فمع أن أغلب العلماء ينكرونه في الحديث، فإنه بغير شك، يبقى إماماً في المغازي، وثقة فيما ينقل. قال الحموي: «**وهو مع ذلك ضعَّفه طائفة من المحدثين كابن معين وابن أبي حاتم والنسائي وابن عدي وابن راهويه والدارقطني. أما في أخبار الناس والسير والفقه وسائر الفنون فهو ثقة بإجماع**»[٤].

ويقول ابن كثير: «**والواقدي عنده زيادات حسنة، وتاريخ محرر غالباً، فإنه**

---

(١) دراسات تحليلية في مصادر التاريخ العربي، أنور الزناتي: ص٢٥. وأُنظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١ ص١٦٥-١٦٦.

(٢) أُنظر: المغازي للواقدي، تحقيق مارسدن جونس، مقدمة التحقيق: ص٣٢-٣٣.

(٣) أُنظر مثلاً: ابن سيد الناس ، عيون الأثر: ج١ ص٢٦ وما بعدها.

(٤) ياقوت الحموي، معجم الأدباء: ج ١٨ ص ٢٧٩.

من أئمة هذا الشأن الكبار، وهو صدوق في نفسه مكثار»[١] ويقول الذهبي: «والواقدي وإن كان لا نزاع في ضعفه فهو صادق اللسان كبير القدر...وقد تقرر أن الواقدي ضعيف؛ يحتاج إليه في الغزوات والتاريخ»[٢].

تهمة التشيّع

ذكر ابن النديم، منفرداً بهذا الرأى دون غيره: « وكان يتشيع، حسن المذهب، يلزم التقية، وهو الذي روى أنّ علياً عليه السلام كان من معجزات النبي صلى الله عليه وسلم كالعصا لموسى عليه السلام، وإحياء الموتى لعيسى بن مريم عليه السلام، وغير ذلك من الأخبار »[٣].

بيد أن عبارة ابن النديم هذه قاصرة عن أن تشكل دليلاً قويّاً على تشيعه، ولعل ميله للعلويين، ووجود كتابين للواقدي، أحدهما في مولد الحسن والحسين ومقتل الحسين، والآخر في مقتل الحسين خاصة، يوهم أنه كان شيعياً؛ على أن الشيخ الطوسي المعاصر لابن النديم، لم يذكر الواقدي في كتابه "الفهرست" ولم يذكر كتاباً من كتبه حتى ما يتعلق بمولد الحسن والحسين ومقتل الحسين، على أهمية هذه الكتب عنده. ولو صحّ أن الواقدي كان يلزم التقية، فإن تشيّعه كان لا بد أن يظهر على نحو مّا، عند الحديث عن على عليه السلام أو في الرواية عنه، ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث، بل على العكس من ذلك

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ٣ ص ٢٨٨.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٧ ص ١٤٢؛ ج٩، ص٤٦٩.

(٣) ابن النديم البغدادي، فهرست ابن النديم: ص ١٢٨.

نرى الواقدي يذكر أحاديث قد تحطُّ من قدر وشأن على عليه السلام[١].

٣ـ تاريخ خليفة بن خياط ٢٤٠ هـ

مؤلف الكتاب هو أبو عمر خليفة بن خياط بن أبي هبيرة العصفري، يلقب بـ"شباب". وهو نسابة أخباري، صنف كتاب التاريخ والطبقات.

حظي بمنزلة عند أئمة الحديث، حتى كاد يجمع عندهم على أن خليفة كان من الثقات. قال يحيى بن معين: «خليفة بن خياط ثقة»[٢].

وقال الذهبي: «خليفة بن خياط الإمام الحافظ العلامة الإخباري، أبو عمرو العصفري البصري، ويلقب بشباب، صاحب التاريخ... حدث عنه: البخاري بسبعة أحاديث أو أزيد في صحيحه...وكان صدوقاً نسابةً، عالماً بالسير والأيام والرجال»[٣]

وقال ابن خلكان عنه: «صاحب الطبقات كان حافظاً عارفاً بالتواريخ وأيام الناس، غزير الفضل، روى عنه محمد بن إسماعيل البخاري في صحيحه وتاريخه، وعبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل وأبو يعلى الموصلي»[٤].

---

(١) أُنظر: المغازي للواقدي، تحقيق مارسدن جونس، مقدمة التحقيق: ص١٦ـ١٧. وقد تعرض المحقق لذكر بعض الأمثلة التي توهّن علياً عليه السلام في بعض نصوصه، على سبيل المثال: عندما رجع النبي صلى الله عليه وآله من معركة أحد، يذكر الواقدي أن فاطمة مسحت الدم عن وجهه، وذهب علي عليه السلام إلى المهراس ليأتي بماء، وقبل أن يمشي ترك سيفه، وقال لفاطمة: أمسكي هذا السيف غير ذميم. وعقب النبي صلى الله عليه وآله على ذلك، قال: «إن كنت أحسنت القتال فقد أحسن عاصم بن ثابت، والحارث بن الصمة، وسهل بن حنيف، وسيف أبي دجانة غير مذموم». وانظر: المغازي، ج١، ص٢٤٩.

(٢) ابن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل: ج ٣، ص ٣٧٨.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ١١ ص ٤٧٢ـ٤٧٣.

(٤)ابن خلكان ، وفيات الأعيان: ج ٢ ص ٢٤٣.

منهجه ومصادره

يعتبر تاريخ خليفة أقدم ما انتهى إلينا، حتى اليوم، من كتب التاريخ التي تنهج منهج الحوليات، وهو يتناول تأريخ فترة من تاريخ الاسلام تمتد حتى سنة ٢٣٢هـ.

وقد استهل الكتاب بحديث عن وضع التأريخ وميلاد الرسول ﷺ، ثم أخذ يسوق أخبار كلّ سنة على حدة؛ ابتداء من السنة الأولى للهجرة؛ باسطاً ما جرى فيها من أحداث ومغاز وثورات، حتى إذا فرغ من ذلك ذكر من أدركتهم الوفاة في تلك السنة، وإذا ما استوفى الحديث عن عهد خليفة من الخلفاء أتبع ذلك ذكر من ولّوا كلّ إقليم من أقاليم الدولة على عهده، ثم من ولوا القضاء، ويصل ذلك بذكر من تولّوا حجابة الخليفة، والشرطة، والكتابة، وغير ذلك. كما أنه عقيب الحديث عن كلّ معركة كبيرة هامة، كبدر، وأحد، والحرة، يورد أسماء الذين قُتلوا في هذه المعارك.

وقد أولى الأحداث الداخلية التي ترتبت عليها أمور تتعلق بالعقيدة عناية فائقة (مقتل عثمان. ويوم الحرة. وثورة ابن الأشعث، وحركات الخوارج زمن مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية...)، حيث بجد تفصيلات بالرواية لا نجدها عند غيره مما يلقي أضواء تكشف كثيراً من المعضلات، ولا سيما في أمر مقتل عثمان وواقعة التحكيم. وقد أولى خليفة أخبار الدولة الأموية عناية خاصة، بخلاف بني العباس، ولعل تفسير هذا الأمر أن خليفة كان ذا ميول عثمانية؛ تبعاً لشيخه يزيد بن زريع المعروف بهواه العثماني[1].

كما أبدى خليفة اهتماماً بوضع جداول بأسماء الولاة والموظفين وغيرهم

(١) أُنظر: تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق سهيل زكار، المقدمة: ص ١٠-١٢.

فهو مصدر من هذه الناحية، كما اهتم بذكر الشهداء في الغزوات والفتن الداخلية، وتظهر أهميته في دقته وحسن انتقاء مؤلفه لرواياته التي تتقدمها الأسانيد وفق منهج المحدثين الذين ينتمي خليفة إلى مدرستهم.[١].

وكانت مصادر معلوماته تحوي أسماء محمد ين اسحاق ووهب بن جرير، وهشام بن محمد الكلبي في الأنساب، كما تحوي اسم المدائني الذي اعتمده ابن الخياط على نطاق واسع، واسم أبي يقظان سحيم النسابة، وغيرهم مما يقارب ١٠٣ من الرواة[٢].

٤ـ أنساب الأشراف للبلاذُري ٢٧٩هـ

مؤلف الكتاب أحمد بن يحيى بن جابر بن داود البغدادي، مؤرخ وراوية نسابة وشاعر، ترجم له كثيرٌ من المؤرخين من أمثال ابن النديم في الفهرست وابن عساكر والذهبي وابن حجر وغيرهم.

قال عنه الذهبي: «**العلامة، الأديب، المصنف، أبو بكر، أحمد بن يحيى بن جابر البغدادي البلاذري، الكاتب، صاحب " التاريخ الكبير**»[٣]. وفي مورد آخر قال: «**حافظ أخباري علامة، يعد من طبقة أبي داود صاحب السنن**»[٤].

وقال الحموي: «**كان أحمد بن يحيى بن جابر عالماً فاضلاً شاعراً راويةً نسابةً متقناً**»[٥]

---

(١) تاريخ خلفية بن خياط، مقدمة التحقيق، د. أكرم عمري: ص٣.

(٢) شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١، ص٢٣٤.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٣ ص ١٦٢

(٤) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٦ ص ٣٦

(٥) ياقوت الحموي، معجم الأدباء: ج ٥ ص ٩٢

ويعدُّ البلاذري واحداً من أبرز مؤرخي القرن الثالث الهجري، وهو بحق من أشهر مؤرخي الفتوحات، وقد تتلمذ على يد عدد من مشاهير العلماء والمحدثين في بغداد، أمثال عفان بن مسلم والدورقي والنرسي وغيرهم العشرات[١].

وأثنى على كتابه العلماء، يقول حاجي خليفة: «**أنساب الأشراف لأبي الحسن أحمد بن يحيى البلاذري وهو كتاب كبير كثير الفائدة كتب منه عشرين مجلداً ولم يتم**» [٢].

ويعدُّ أنساب الأشراف من أهم كتبه، وهو موسوعة ضخمة ما يزال في معظمه مخطوطاً، وقد كتب التاريخ فيه على أساس عمود الأنساب لا الزمن التاريخي، ثم جعل لكل موضوع عنواناً فرعياً خاصاً به كأنه وحدة مستقلة تماماً؛ فهو ليس مؤلَّفاً تاريخياً متصل الحلقات؛ ولكنه مجموع روايات في إطار الأنساب توسعت حتى احتوت الأخبار والشعر والتراجم[٣].

وبالرغم من كونه عباسيَّ الهوى إلا أنّ أخباره محايدة وتتسم بالموضوعية، ومتزنة تكاد تخلو من الاستطراد والهوى. وقد نقل عن البلاذري كثيرون جداً، وإن امتنع عن الأخذ به بعض رجال الحديث؛ لارتيابهم في ثقته وثقة أصحاب الأخبار، كالمدائني والواقدي وغيرهم[٤].

---

(١) أنساب الأشراف، تحقيق سهيل زكار، مقدمة التحقيق: ص: (ج).

(٢) حاجي خليفة، كشف الظنون، ج ١ ص ١٧٩.

(٣) شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١، ص٢٤٤.

(٤) المصدر نفسه: ج١: ص٢٤٣-٢٤٥.

منهجه ومصادره

بدأ البلاذري كتابه بالحديث عن أنساب القبائل العدنانية ويبدو انه كان ينوي بعد استيفاء انساب هذه القبائل الحديث عن القبائل القحطانية لكن الأجل حال بينه وبين ذلك؛ وبما أن النبي هو سيد بني عدنان فقد جاء الجزء الأول من الكتاب مصنفاً بالسيرة النبوية مع مقدماتها حول عرب ما قبل الإسلام مع شيء من أخبار مكة المكرمة. وبعدما فرغ من السيرة النبوية تابع التأريخ لأشراف بني هاشم بن عبد مناف (أي الإمام علي عليه السلام وآل أبي طالب) ثم انتقل لتأريخ آل عباس، بعد ذلك شرع لتأريخ بني عبد شمس (الدولة الأموية) وقد استحوذ تاريخهم الجزء الأكبر من كتاب البلاذري؛ وبات بذلك أفضل مصدر متوفر للتاريخ للدولة الأموية فيه من المواد الإخبارية ما لا نجده في مصدر آخر.

استخدم البلاذري طريقة الأسانيد على قاعدة المحدثين؛ لكنه قام كما فعل بعض معاصريه بدمج بعض الأسانيد والروايات بشكل متوازن.

ومادة البلاذري التاريخية: حجازية وعراقية وشامية، وفيها عن مصر إشارات عابرة وليس لديه ما يقوله عن بلدان المغرب والأندلس؛ واعتمد في على ابن الكلبي في جمهرة الأنساب، الذي كان من بين أهم مصادره، لكن مواد البلاذري جاءت أوسع وأكمل من المواد الموجودة لدى ابن الكلبي في جمهرته ولدى غيره من النسابين؛ وعلى هذا قدم لنا البلاذري أخباراً عن أيام العرب قبل الإسلام هامة جداً[1].

ومصادره في الكتاب تعتمد على المؤلفات المكتوبة وعلى الروايات الشفهية؛ فهو يوائم بين هذين المصدرين حسب الحاجة، لكن منهجه في كلّ

(١) أنساب الأشراف، تحقيق سهيل زكار، مقدمة التحقيق: ص: (ط)، (ض).

الأحوال هو أن يختار الروايات التي يعتمدها، وإن كان ينقدها أحياناً، لكنه يوردها دوماً مع ذكر الأسانيد، ويكتب أحياناً: قالوا... وكأنه بذلك ينبه على أن نوعاً من الإجماع قد تحقق في قبول بعض الروايات والرواة[١].

٥ـ تاريخ الطبري ٣١٠هـ

تاريخ الطبري يحمل اسم "تاريخ الرسل والملوك" ويسميه بعضهم "تاريخ الأمم والملوك" لمؤلفه محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، وهو كتاب غني عن التعريف.

يعتبر كتاب تاريخ الطبري من أهم كتب التاريخ الإسلامي؛ نظراً لما يتمتع هذا الكتاب من خصائص مهمة على رأسها الكم الكبير من الأخبار؛ فقد جمع مؤلفه فيه أغلب المواد المودعة في كتب الحديث والتفسير واللغة والأدب والسير والمغازي وتاريخ الأحداث والرجال ونصوص الشعر والخطب والعهود، ونسّق بينها تنسيقاً مناسباً وعرضها عرضاً جيداً؛ ناسباً كلّ رواية إلى صاحبها، وكلّ رأي إلى قائله، كما أنه كما أنه تعرض لذكر أقوال العلماء ما لا نجده إلا في هذا الكتاب[٢].

وكذلك ترجع أهميته لأسلوبه في سرد هذه الأخبار الذي ربما يعدُّ أسلوباً جديداً، فقد أسبغ الطبري على الكتاب دقة المتكلمين وطول نَفَسهم، وحبّ الفقهاء والعلماء للنظام، وتبصر السياسيين، وقد أعطت هذه الخصائص قيمة معنوية للكتاب، ومكانة مرموقة؛ دفعت بالمؤرخين والدارسين لاعتباره المثال

---

(١) أُنظر: مصطفى شاكر، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١، ص٢٤٣-٢٤٥.

(٢) أُنظر: تاريخ الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مقدمة التحقيق: ص٢١.

الذي يحتذى به في الكتابة التاريخية[١]، فهو بلا شك يعتبر أحد المصادر الأساسية ولا يمكن الاستغناء عنه لأيّ باحث في التاريخ عامة، والتاريخ الإسلامي خاصة.

وقد أثنى كثير من العلماء على مؤلف هذا الكتاب، عندما يتعرضون لترجمة حياته، يقول الذهبي: «الإمام العلم المجتهد، عالم العصر، وكان من أفراد الدهر علماً وذكاءً، قلّ أن ترى العيون مثله... كان ثقة صادقا حافظاً رأساً في التفسير إماماً في الفقه علامةً في التاريخ وأيام الناس»[٢]. ويقول الخطيب البغدادي: «وكان أحد أئمة العلماء؛ يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله. وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور في "تاريخ الأمم والملوك»[٣] ويقول ابن خلكان: «وهو من ثقات المؤرخين، قال ابن الأثير: أبو جعفر أوثق من نقل التاريخ»[٤]. ويقول في مقدمة الكامل في التاريخ: «فابتدأت بالتاريخ الكبير الذي صنفه الإمام أبو جعفر الطبري إذ هو الكتاب المعول عند الكافة عليه والمرجوع عند الاختلاف إليه»[٥].

منهجه ومصادره

الكتاب يمكن تقسيمه إلى قسمين: ما قبل الإسلام وما بعده، وفي القسم

---

(١) المؤرخون والتاريخ عند العرب، د. محمد ترحيني: ص١٤٧.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٤ ص ٢٦٧-٢٧٠.

(٣) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج ٢ ص ١٦١.

(٤) خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٦ ص ٦٩.

(٥) ابن الأثير، الكامل في التاريخ: ج ١ ص ٣.

الأول بحث الطبري في الخليقة والبدء وهبوط آدم وقصة قابيل وهابيل، ثم عرض للأنبياء؛ نوح وإبراهيم ولوط وإسماعيل وأيوب وشعيب ويعقوب ويوسف وموسى وإلياس وداود وسليمان وهود وصالح ويونس وعيسى ومحمد سلام الله عليهم جميعاً.

وأرّخ بعد ذلك لمجموعة من الأمم؛ فذكر تاريخ الفرس ثم تحدّث عن بني إسرائيل ثم ملوك الروم ثم ملوك اليمن ثم تحدث عن أجداد الرسول؛ تمهيداً لعهد الرسالة. ولم يتبع في هذا القسم نظام ترتيب السنين، بل على أساس الموضوعات؛ أما القسم الثاني؛ فقد تناول التاريخ الإسلامي منذ عهد الرسول حتى سنة ٣٠٢ هـ وفرغ من التاليف سنة ٣٠٣ هـ

والطريقة التي سار عليها الطبري في كتابه هي طريقة المحدثين بأن يذكر الحوادث مروية بمقدار ما عنده من الطرق، ويذكر السند حتى يتصل بصاحبه، ولا يبدي في ذلك رأياً في معظم الأحيان، وهذه الطريقة هي التي سلكها في معظم الكتاب، ويعتمد فيما عدا ذلك على مجموعة من الكتب؛ فيصرح باسم الكتاب أحياناً أو ينقل عن المؤلفين من غير تعيين الكتاب الذي نقل عنه[1].

يقول الطبري في مقدمة كتابه: «**وليعلم الناظر في كتابنا هذا أن اعتمادي في كلّ ما أحضرت ذكره فيه؛ مما شرطت أنى راسمه فيه؛ إنما هو على ما رويت من الأخبار التي أنا ذاكرها فيه، والآثار التي أنا مُسندها إلى رواتها فيه، دون ما أدرك بحجج العقول، وأُستُنبطَ بفكر النفوس، إلا اليسير القليل منه**»[2].

أما مصادر الطبري في هذا الكتاب، فهي واضحة؛ لأنه سجلها في إسناد

---

(١) تاريخ الطبري، تحقيق: أبو الفضل، مقدمة التحقيق: ص٢٤-٢٥.

(٢) تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري: ج ١ ص ٥.

أخباره، وأهمها:

في تاريخ الرسل والأنبياء، كان مصدره كتب التفسير وسيرة ابن اسحاق وكتب وهب بن منبه. وفي تاريخ الفرس ترجمات بعض كتبهم.وفي تاريخ الروم كتاب النصارى بما نقلوه من كتب إلى العربية. وفي تاريخ اليهود كتبهم وقصصهم التوراتية. وفي تاريخ العرب قبل الإسلام على ما كتب عبيد بين شرية، ومحمد بن كعب القرظي، ووهب بن منبه، وخاصة هشام الكلبي وابن اسحاق. وأما في السيرة النبوية فقد استند إلى مؤلفات أبان بن عثمان، وعروة بن الزبير، وشرحبيل بن سعد، وموسى بن عقبة، وعاصم بن عمر، وابن شهاب الزهري، وابن اسحاق. أما حروب الردة والفتوح فاعتمد فيها على سيف بن عمر الاسدي والمدائني. واعتمد في واقعة الجمل وصفين على أبي مخنف والمدائني وسيف بن عمر.

أما تاريخ الأمويين فاعتمد فيه على ابن عوانة وأبي مخنف والمدائني والواقدي وعمر بن شبة وهشام الكلبي. وفي العهد العباسي اعتمد على أحمد بن أبي خيثمة وأحمد بن زهير والمدائني وعمر بن راشد والهيثم بن عدي والواقدي وابن طيفور.

ويمكن إيجاز أهم النقاط في تاريخ الطبري في ثلاثة نقاط:

١ـ إنّ المادة التاريخية التي أتى بها الطبري في تاريخه تعتبر من أوثق المواد؛ لأنه كمحدث دقيق حاول انتقاءها جهد طاقته، وأوردها دوماً بالنصوص عن أصحابها الرواة الأولين.

٢ـ كان الطبري حيادياً في إيراد الاخبار التاريخية الإسلامية، ولم يمارس النقد في مضمون الروايات التي أوردها، وإذا انتقد فهو ينتقد السند.

٣ـ مصادر الطبري في الواقع مجموع أسماء المؤرخين والأخباريين، وخاصة كتب المدائني، ولهذا فهو يعتبر كتاباً جامعاً يمكن أن يستغنى به عن الكتب التاريخية الصغيرة[١].

٦ـ مروج الذهب للمسعودي ٣٤٦ هـ

ومؤلفه أبو الحسن، علي بن الحسين الهذلي، مؤرخ، رحالة، بحاثة، من أهل بغداد، أقام بمصر وتوفي فيها[٢].

قال الذهبي: «المسعودي صاحب مروج الذهب وغيره من التواريخ، أبو الحسن علي ابن الحسين بن علي من ذرية ابن مسعود، وكان أخبارياً، صاحب ملح وغرائب وعجائب وفنون، وكان معتزلياً»[٣].

ويصفه ابن خلدون بأنه إمام المؤرخين، قال: «المسعودي في كتاب مروج الذهب شرح فيه أحوال الأمم والآفاق لعهده في عصر الثلاثين والثلاثمائة، غرباً وشرقاً، وذكر نحلهم وعوائدهم، ووصف البلدان والجبال والبحار والممالك والدول وفرق شعوب العرب والعجم؛ فصار إماماً للمؤرخين، يرجعون إليه، وأصلاً يعوّلون في تحقيق الكثير من أخبارهم»[٤]. وقال في مورد آخر: «احتاج لهذا العهد من يدون أحوال الخليقة، والآفاق وأجيالها، والعوائد والنحل التي تبدلت لأهلها، ويقفو مسلك المسعودي لعصره؛ ليكون أصلاً يقتدي به من يأتي

---

(١) أنظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج١: ٢٥٦ـ ٢٥٨ ص.

(٢) خير الدين الزركلي، الأعلام: ج ٤ ص ٢٧٧.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٥ ص ٥٦٩. الذهبي، تاريخ الإسلام: ج ٢٥ ص ٣٤٠.

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٣٢.

من المؤرخين من بعده»[١].

وأورده السبكي في طبقات الشافعية، واصفاً إياه بالمفتي والعلّامة، قال: «علي بن الحسين بن على المسعودي، صاحب التواريخ، كتاب مروج الذهب في أخبار الدنيا، وكتاب ذخائر العلوم...قيل إنه من ذرية عبد الله بن مسعود رضى الله عنه، أصله من بغداد، وأقام بها زماناً، وبمصر أكثر، وكان أخبارياً مفتياً علامةً، صاحب ملح وغرائب»[٢].

يمثّل تاريخ المسعودي في الواقع خلاصة الفكر الإسلامي في أواسط القرن الرابع الهجري، وثقافته الموسوعية مع عقله الملحاح في الاطلاع يمثلان أوج ما بلغه العالم المسلم في تلك الفترة من سعة المعرفة؛ وإذا كان الطبري قد مثّل أوج الفكر التاريخي الإسلامي في مطلع القرن الرابع؛ سواء في جمع المعلومات أم في المنهج؛ فإنّ المسعودي قد استطاع أن يمثل توسع ذلك الفكر وامتداده على مختلف الآفاق[٣].

منهجه ومصادره

وضع المسعودي تاريخاً عالمياً في ١٣٢ باباً؛ أولها ذكر المبدأ والخليقة وآدم وإبراهيم، وآخرها في ذكر من حجّ بالناس من أول الإسلام إلى سنة ٣٣٥هـ

ابتدأ المسعودي بتاريخ بني إسرائيل والفترة ما بين السيد المسيح عليه السلام ومحمد صلى الله عليه وآله، وجملة من أخبار الهند وملوكها وعبادتها ثم الأرض والبحار

(١) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٣.

(٢) عبد الوهاب بن علي السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٣ ص ٤٥٦.

(٣) أُنظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج٢ ص٥١ـ ٥٣.

والأقاليم ثم أخبار الصين والفرس واليونان والروم ومصر والسودان، وذكر عاد وثمود ومكة واليمن وملوكها والحيرة وغسان وبوادي العرب ودياناتها وأساطيرها وعاداتها، ثم تقاويم الأمم في التاريخ وسنيها وشهورها والبيوت المعظمة لدى الأمم المختلفة، حتى يصل بعد ذلك كله إلى السيرة النبوية ثم الخلفاء الراشدين فالأمويين فالخلفاء العباسيين حتى خلافة المطيع لله.

ولعل أهم مصادر المسعودي في تاريخه وأخباره تجربته الشخصية في الأسفار من جهة والمطالعة والجدل من جهة أخرى، فما شاهد وجادل وسمع هو أهم ما في كتابه، وهذه ميزة صاحب مروج الذهب الأساسية التي اختلف فيها اختلافاً كبيراً عن سابقه محمد بن جرير الطبري[١]، فهو إذن يمزج بين المشاهدة الشخصية وبين ما طالعه وسمعه، يقول في كتابه: «**ليس من لزم جهة وطنه وقنع بما نُمي إليه من الأخبار عن إقليمه كمن قسّم عمره على قَطْعِ الأقطار، ووزّع أيامه بين تقاذف الأسفار، واستخراج كلّ دقيقٍ من معدنه، وإثارة كلّ نفيسٍ من مكمنه**»[٢]. ويمكن القول أيضاً أن المسعودي في تاريخه كان موضوعياً ولم يكن منحازاً أو متعصباً، ويروي بشكل عفوي بما يسجله من مشاهداته ومطالعاته التاريخية[٣].

كما أنه رتّب كتابه على ذكر الممالك والدول، وليس على ترتيب السنين كما جرت عليه الأمور من قبل العديد من المؤرخين السابقين له.

مصادر مادته التاريخية: اعتمد في تاريخه على عشرات الكتب التاريخية

---

(١) شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج٢، ص٥١.

(٢) مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي: ج ١ ص ٢٠.

(٣) المصدر نفسه: ص٥٢-٥٣.

التي كانت موجودة في زمانه، وقد سرد المسعودي في مقدمة كتابه أكثر من مئة مصدر من مصادره التاريخية التي اعتمد عليها[١].

وجدير بالذكر هنا أن تاريخ المسعودي لا يحظى بقبول كثير عند الجماعة السلفية المعاصرة، لا لطعن في شخصية المسعودي، بل لميله العلوي؛ ولسرده بعض المسائل التي تتقاطع مع الخطوط العامة عندهم في العقيدة، وقد صرح بذلك ابن حجر قائلاً: «**وكتبه طافحة بأنه كان شيعياً معتزلياً، حتى أنه قال في حق ابن عمر أنه امتنع من بيعة علي بن أبي طالب ثم بايع بعد ذلك يزيد بن معاوية والحجاج لعبد الملك بن مروان. وله من ذلك أشياء كثيرة**»[٢]. ولهذه الأسباب جعلت ابن تيمية يطعن في كتابه زاعماً أنّ فيه كثيراً من الكذب، يقول في منهاجه: «**وفي تاريخ المسعودي من الأكاذيب ما لا يحصيه إلا الله تعالى**»[٣].

وسوف يأتي في بحث التعامل مع المصادر التاريخية، أن المنهج التاريخي يختلف عن المنهج في الأحاديث، وأنّ وجود بعض الروايات الضعيفة في الكتاب لا يؤثر على عامة الكتاب ولا يؤثر على صاحب الكتاب، ولا يمنع من قبول أخبار المصنف عند العلماء؛ كما يقول ابن خلدون: «**وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز إلا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم، واقتفاء سننهم في التصنيف، واتباع آثارهم**»[٤].

---

(١) أُنظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج٢ ص٥١-٥٣.

(٢) ابن حجر، لسان الميزان: ج ٤ ص ٢٢٥.

(٣) ابن تيمية، منهاج السنة: ج٤، ص٤٠.

(٤) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٤.

٧ـ تاريخ الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ

تاريخ بغداد أو مدينة السلام، ألفه أبو بكر بن ثابت بن أحمد (٤٦٣هـ) وهو من أشهر الحفاظ وأشهر المؤرخين في الوقت نفسه، يتضمن تاريخ بغداد ١٤ مجلداً وهو أشهر مؤلفاته؛ جمع فيه خلاصة تراجم العلماء الإسلاميين الذين عرفتهم بغداد حتى أواسط القرن الخامس؛ تنيف صفحات الكتاب على السبعة آلاف صفحة، وفيه تراجم لأكثر من ٧٨٣١ ممن عاش في بغداد، أو مروا بها للتزود بالعلم[١] ومعظم هذه التراجم تخص المحدثين[٢] ولم يقتصر الخطيب على ترجمة علماء بغداد، بل ترجم أيضاً لأهل المناطق القريبة منها مثل سامراء، كما تعرض الخطيب في تاريخه لذكر المصنفات المتنوعة والتي بلغت ٣٣٦ مصنفاً ألفت جميعها في القرن الثالث والرابع والخامس[٣].

وقد أثنى عليه العلماء كثيراً، يقول الفقيه أبو إسحاق الشيرازي: «**أبو بكر الخطيب يشبه بالدارقطني ونظرائه في معرفة الحديث**»[٤].وقال السمعاني: «**كان الخطيب مهيباً، وقوراً، ثقة، متحريّاً، كثير الضبط، ختم به الحفاظ**»[٥]. وقال الذهبي: «**الإمام الأوحد، العلامة المفتي، الحافظ الناقد، محدث الوقت، صاحب التصانيف، وخاتمة الحفاظ**»[٦].

---

(١) أُنظر: تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد، المقدمة، ص٧. وأُنظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون، ج٢، ص١٠٢ـ١٠٣.

(٢) أُنظر: موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم العمري: ص٨٧.

(٣) المصدر نفسه: ص٩٠.

(٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٣، ص ١١٣٨.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ١٨، ص ٢٧٠.

وعدّ السبكي كتابه من محاسن الكتب الإسلامية[١]. وقال ابن خلكان: «لو لم يكن له سوى التاريخ لكفاه فإنه يدل على اطلاع عظيم»[٢]، وهذا كلّه يدل على اعتماد العلماء على تاريخه وعلى ثقتهم به وبمادته التاريخية.

منهجه ومصادره

أهم ما يميز الكتاب كثرة عدد التراجم، وغزارة المعلومات، وقد حرص الخطيب على تدوين أسانيد كثير مما رواه، وعني بإبراز العلم دون أسماء الكتب[٣].

لقد حاول الخطيب أن يقدم ترجمة كاملة ومختصرة لمن ترجم له، تتضمن اسمه ونسبه والشهرة التي يعرف بها وشيوخه وتلاميذه وأراء العلماء فيه ويبين رأيه فيه ويذكر له أن كان عنده شعر أو رواة ويبين مكان وسنة ولادته ومكان وسنة وفاته وفي أي مقبرة دفن[٤]. وقد راعي في ذلك أن تكون تراجم كتابه على أساس الحروف، لكنه لم يلتزم الترتيب الأبجدي دائماً، وكان يبدأ بتراجم المتقدمين ويقدمهم على المتأخرين ضمن الحرف الواحد أو الاسم الواحد[٥].

وكان يقوم بنقد وتمحيص الروايات وبين أوهام العلماء والمصنفين السابقين وتصحيحها ويكشف عن الروايات الشاذة ويرجح بين الروايات المتعارضة[٦].

---

(١) عبد الوهاب بن علي السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج ١ ص ٣٢٤.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان: ج ١ ص ٩٢.

(٣) تاريخ بغداد، تحقيق بشار عواد، المقدمة: ص٦.

(٤) أُنظر: إسهامات العلماء والمستشرقين في الفكر الإسلامي، د. محمد مختار المفتي: ص٣٧.

(٥) موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، د. أكرم العمري: ص١٠٣.

(٦) المصدر نفسه: ص٩٨.

وقد اعتمد في مادته التاريخية على المصنفات التي سبقته ومنها كتب تراجم المحدثين وأخرى في تراجم الخلفاء أو الأدباء أو الشعراء ومنها كتب الحوليات كما اهتم بتخريج أحاديث المترجمين فاستخدم كتب الحديث ومعاجم الشيوخ، وهكذا فقد استفاد من المؤلفات التي سبقته في تأليف كتابه حتى أن ما اقتبسه منها يشكل حوالي ثلاثة أرباع مادة كتابه[١].

٨ـ تاريخ ابن عساكر ٥٧١هـ

تاريخ "دمشق" مؤلفه: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (٥٧١ هـ)، وقد كان يحدث الناس حوالي أربعين سنة حتى وفاته ويقصده طالبو العلم من كلّ فج[٢].

يصفه الذهبي: «**الإمام العلامة الحافظ الكبير المجود، محدث الشام، ثقة الدين أبو القاسم الدمشقي الشافعي، صاحب " تاريخ دمشق "**»[٣].

وقال فيه الشيخ محي الدين النووي: «**هو حافظ الشام، بل هو حافظ الدنيا الإمام مطلقاً الثقة الثبت**»[٤].

خصص المؤلف القسم الأول من كتابه لذكر فضائل دمشق، ودراسة خططها ومساجدها وحماماتها وأبنيتها وكنائسها، وكان هذا كالمقدمة لكتابه الكبير، ثم أخذ في الترجمة لكل من نبغ من أبنائها أو سكن فيها، أو دخلها واجتازها من غير أبنائها من الخلفاء والعلماء والقضاة والقراء والنحاة والشعراء.

---

(١) المصدر نفسه: ص٩٧.

(٢) شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج٢، ص٢٤١.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٢٠، ص ٥٥٤.

(٤) عبد الوهاب بن علي السبكي، طبقات الشافعية الكبرى: ج ٧، ص ٢١٩.

منهجه ومصادره

أما منهجه فهو منهج المحدثين في ذكر السند مهما طال أو تعدد ثم ذكر الخبر، وقد اتبع في التراجم التنظيم الأبجدي الدقيق، كما أن ابن عساكر لم يتبع نظاماً واحداً في إيراد الترجمة، فلم تكن الوفاة أو الدراسة أو المؤلفات لها مكانها الخاص في حياة أصحاب التراجم، فالعمل الأعظم والأوضح في الكتاب هو الجمع الواسع المحيط.

أما مصادر مادته التاريخية: فقد اعتمد ابن عساكر في جمع مادته في تاريخ دمشق ثلاثة أنواع من المصادر، السماع من الشيوخ أولاً ثم المكاتبة معهم، ثم الكتب المخطوطة، ومؤلفات السابقين التي ربما تجاوزت الألف، وكان من بينها كتب البلاذري والواقدي والبخاري والجهشياري والقشيري وابن خراداذبة[1].

وليس من شك في أهمية هذا الكتاب؛ كونه يعتبر موسوعة حديثية؛ لما يتضمنه من آلاف الأحاديث النبوية والآثار، وهو أيضاً يعتبر موسوعة في علم الرجال والجرح والتعديل، فهو يترجم للرجال، ويذكر سيرهم، ويذكر مروياتهم، ويبين حالهم من ضعف أو توثيق، ويصحح أسماءهم أحياناً، ويذكر سنة الوفاة لهم بما يحقق الفائدة في معرفة طبقة الإسم المترجم له، وفيه خصوصية مفيدة أيضاً تتعلق بأحاديث الفضائل؛ فهو عندما يتعرض لذكرها نجده يستعرض جميع الروايات بأسانيدها المتعلقة بها.

---

(١) أُنظر: شاكر مصطفى، التاريخ العربي والمؤرخون: ج٢، ص٢٤١-٢٤٢.

٩ـ الكامل في التاريخ لابن أثير (٦٣٠هـ)

الكامل في التاريخ لمؤلفه ابن الأثير الجزري، وهو مؤرخ وعالم بالحديث وأنساب العرب، يعدُّ واحداً من أهم المؤرخين الإسلاميين؛ بل يمكن القول إنه يعدّ المؤرخ الثاني بعد الطبري ممن اهتم بتاريخ العالم الإسلامي بأقاليمه ومناطقه المختلفة وشعوبه وأمرائه إلى ما قبل وفاته.

ويعتبر كتابه "الكامل في التاريخ" أحد أهم وأشهر الحوليات التاريخية الإسلامية ومصدراً مهمًا لا يمكن الاستغناء عنه للباحثين في التاريخ القديم.

ولم يكن ابن الأثير في كتابه ناقل أخبار أو مسجل أحداث فحسب، وإنما كان محللاً ممتازًا وناقداً بصيراً؛ ويتضح ذلك من خلال حرصه على تعليل بعض الظواهر التاريخية.

مضافاً على ذلك فقد جمع المؤلف بين كونه محدِّثاً أديباً مؤرّخاً مما ساهم في أن يكون كتابه مميّزاً عن بقية كُتب التاريخ، وقد أثنى كثير من العلماء والباحثين عليه وعلى كتابه عند التعرض لترجمة حياته.

أقوال العلماء في الثناء عليه

قال ابن خلكان: «كان إماماً في حفظ الحديث ومعرفته وما يتعلق به، وحافظًا للتواريخ المتقدمة والمتأخرة، وخبيراً بأنساب العرب وأخبارهم وأيامهم ووقائعهم، صنّف في التاريخ كتاباً كبيراً سماه الكامل، ابتدأ فيه من أول الزمان إلى آخر سنة ثمان وعشرين وستمائة وهو من خيار التواريخ»[1].

وقال الذهبي: «العلاّمة، عزّ الدين، أبو الحسن، ابن الأثير أبي الكرم،

---

(١) وابن خلكان، فيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ج ٣ ص ٣٤٩.

الشّيبانيّ، الجزريّ، المؤرّخ، الحافظ. أخو اللّغوي مجد الدّين صاحب النّهاية وجامع الأصول... كان إماماً، نسّابةً، مؤرّخاً أخبارياً، أديباً، نبيلاً، محتشماً. وكان بيته مأوى الطّلبة»[١].

وقال في سيره: «الشيخ الإمام العلامة المحدث الأديب النسّابة... مصنف "التاريخ الكبير" الملقب بالكامل، ومصنّف كتاب "معرفة الصحابة"... وكان إماماً، علامة، أخبارياً، أديباً، متفنناً، رئيساً، محتشماً، كان منزله مأوى طلبة العلم»[٢].

وقال في تذكرته: «الإمام العلامة الحافظ فخر العلماء... وكانت داره مجمع الفضلاء، وكان مكملاً في الفضائل علامة نسّابة أخبارياً عارفاً بالرجال وأنسابهم، لا سيما الصحابة مع الأمانة والتواضع والكرم»[٣].

وقال اليافعي في حوادث سنة ستمائة وثلاثين: «وفيها توفي الإمام الحافظ ابن الأثير أبو الحسن علي بن محمد الجزري صاحب التاريخ، ومعرفة الصحابة، وغير ذلك، كان صدرًا معظماً، كثير الفضائل، كان بيته مجمع الفضل لأهل الموصل، وحافظًا للتواريخ، وخبيراً بأنساب العرب وأخبارهم وأيامهم ووقائعهم، صنف في التاريخ كتابًا كبيراً»[٤].

منهجه ومصادره

يقع كتابه في ١٢ مجلدًا، يبدأ منذ الخليقة وابتداء أول الزمان حتى عصره،

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام، ج ٤٥ ص ٣٩٦.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢٢ ص ٣٥٣ رقم ٢٢٠.

(٣) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ٤ ص ١٣٩٩.

(٤) اليافعي، مرآة الجنان وعبرة اليقظان: ج ٤ ص ٥٦.

حيث انتهى عند آخر سنة ٦٢٨ هـ قد تعرض فيه لتاريخ العالم القديم حتى ظهور الإسلام، ومن ثم تعرض للتاريخ منذ ظهور الإسلام حتى عصره.

التزم في كتابه المنهج الحولي في تسجيل الأحداث، فهو يسجل أحداث كل سنة على حدة، وكان الطابع العام للكتاب هو طابع التاريخ العام، لكنه مع ذلك اهتمّ أيضاً بالحوادث المحلية في كل إقليم، إلى جانب اهتمامه بالظواهر السماوية والأرضية وأثرها في الحياة المعاشية من رخص وغلاء وقحط ورخاء وأوبئة وزلازل.

اعتمد في كتابه على كبار المؤرخين الذين سبقوه، وعلى رأسهم الطبري، وقد اعتمد بشكل كبير عليه -كما سوف يتضح من كلامه في مقدمة كتابه- وكذلك اعتمد على مؤرخين آخرين كبار مثل ابن الكلبي والمبرد والبلاذري والمسعودي، وغيرهم.

ولم يتوقف ابن الأثير على تسجيل الأحداث في هذا الكتاب فحسب، بل كان يفسّر الأحداث السياسية والاجتماعية والأخلاقية ويحلّلها ومن ثَمّ يمارس نقداً لها؛ مما جعل شخصيته التاريخية واضحة البصمات في كتابة على الدوام.

وأكثر ما يميّز هذا الكتاب هو أنّ مؤلفه قام فيه باستكمال الأحداث التي توقف عندها ابن جرير الطبري؛ فبعد وفاة الطبري لم يظهر كتاب يغطي أخبار حقبة تمتد لأكثر من ثلاثة قرون؛ فقام بتلخيص تاريخ الطبري في القسم الأول من الكتاب حتى نهاية القرن الثالث الهجري، إلا أنه لم يقتصر على ذلك فحسب، بل ضمّنه معلومات تاريخية لم يتعرض لها الطبري؛ من خلال اعتماده على مؤرخين كبار غيره، وفي حالة التنافي بين الأحداث، كان يرجّح ما نقله الطبري. مضافاً للفارق بينه وبين الطبري في المنهج؛ فإن الطبري كان يذكر

الروايات المتباينة عن الحدث الواحد، بينما يقتصر ابن الأثير على إيراد خبر واحد انتقاءً. كما أن الطبري يقوم بتجزئة الأخبار على السنين بينما يقوم ابن الأثير بتوحيد الخبر واتصاله.

أما ما يخص التوثيق السندي وصحة الخبر؛ فقد عمد ابن الأثير إلى تجريد الخبر من السند في تاريخه إلا في مناسبات قليلة، كما اعتاد على تلخيص الخبر الطويل من دون إخلال في ذلك، ومن دون المساس بجوهر الوقائع التاريخية فيه. وكان المقياس عنده في الفصل بين صحة الخبر وكذبه هو الإسناد دون الاعتماد على غيره من المرجحات، وربما جاء ذلك؛ تأثراً منه بمنهج المحدّثين في النقل والتدوين.

كلام ابن الأثير في مميزات كتابه

ويمكن معرفة أكثر ما ذكرناه في منهجه؛ من خلال استعراض بعضٍ ما جاء في مقدمة كتابه، قال: «شرعتُ في تأليف تاريخ جامع لأخبار ملوك الشرق والغرب وما بينهم؛ ليكون تذكرةً لي أراجعه خوف النسيان، وآتي فيه بالحوادث والكائنات من أوّل الزمان متتابعةً يتلو بعضها بعضاً إلى وقتنا هذا.

قد جمعت في كتابي هذا ما لم يجتمع في كتاب واحد، فابتدأتُ بالتاريخ الكبير الذي صنّفه الإمام أبو جعفر الطبري؛ إذ هو الكتاب المعوّل عند الكافّة عليه، والمرجوعُ عند الاختلاف إليه، فأخذتُ ما فيه من جميع تراجمه، لم أخلّ بترجمة واحدة منها.

فلمّا فرغتُ منه وأخذتُ غيره من التواريخ المشهورة؛ فطالعتها وأضفت منها إلى ما نقلته من تاريخ الطبري ما ليس فيه، ووضعتُ كلّ شيء منها موضعه، إلاّ

ما يتعلّق بما جري بين أصحاب رسول الله (ص)، فإنّي لم أضف إلى ما نقله أبو جعفر شيئاً، إلاّ ما فيه زيادةُ بيان، أو اسم إنسان، أو ما لا يطعن على أحد منهم في نقله، وإنّما اعتمدت عليه من بين المؤرخين؛ إذ هو الإمام المتقنُ حقّاً. على أني لم أنقل إلاّ من التواريخ المذكورة، والكتب المشهورة، ممّن يُعلم بصدقهم فيما نقلوه، وصحّة ما دوّنوه، ولم أكن كالخابط في ظلم الليالي. ورأيتهم أيضاً يذكرون الحادثة الواحدة في سنين، ويذكرون منها في كلّ شهر أشياء، فتأتي الحادثةُ مقطّعة لا يحصل منها على غرض، ولا تُفهم إلاّ بعد إمعان النظر، فجمعت أنا الحادثة في موضع واحد، وذكرت كلّ شيء منها في أيّ شهر أو سنة كانت، فأتت متناسقة متتابعة، قد أخذ بعضها برقاب بعض.

وذكرت في كلّ سنة لكلّ حادثة كبيرة مشهورة ترجمة تخصّها، فأمّا الحوادث الصغار التي لا يحتمل منها كلّ شيء ترجمة؛ فإنّي أفردتُ لجميعها ترجمةً واحدةً في آخر كلّ سنة، فأقول: "ذكرُ عدة حوادث"، وإذا ذكرت بعض من نبغ وملك قطراً من البلاد ولم تطل أيّامه؛ فإنّي أذكر جميع حاله من أوّله إلى آخره، عند ابتداء أمره؛ لأنّه إذا تفرّق خبره لم يعرف؛ للجهل به. وذكرت في آخر كلّ سنة من توفّي فيها من مشهوري العلماء والأعيان والفضلاء، وضبطت الأسماء المشتبهة المؤتلفة في الخط المختلفة في اللّفظ الواردة فيه بالحروف ضبطاً؛ يزيل الإشكال؛ ويُغني عن الأنقاط والأشكال»[1].

١٠ـ البداية والنهاية لابن كثير ٧٧٤هـ

ألفه ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، مفسر ومحدث وفقيه ومؤرخ.

---

(١) انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ١ ص ٢ وما بعدها.

قال الذهبي عنه: «إسماعيل بن عمر بن كثير، الإمام الفقيه المحدث الأوحد البارع عماد الدين، البصروي الشافعي؛ فقيه متقن، ومتحدث متقن، ومفسر نقال، وله تصانيف مفيدة، يدري الفقه ويفهم العربية والأصول، ويحفظ جملة صالحة من المتون والتفسير»[١].

وقال البدر العيني: «كان قدوة العلماء والحفاظ، وعمدة أهل المعاني والألفاظ، وكان له اطلاع عظيم في الحديث والتفسير والتاريخ، واشتهر بالضبط والتحرير، وانتهى إليه علم التاريخ والحديث والتفسير»[٢].

ويعتبر كتاب ابن كثير من أهم الكتب التاريخية عند أهل السنة في مجال قصص الأنبياء، بل يعتبره بعض من "أمهات كتب التاريخ والتراجم التي تقوم عليها المكتبة الإسلامية والعربية، وهو من تصنيف عالم من علماء الحديث"[٣] جمع بين قصص وسير الأنبياء عليهم السلام، وسيرة النبي صلى الله عليه وآله وغير ذلك؛ كالملاحم والفتن وأشراط الساعة ووصف الجنة والنار.

منهجه ومصادره

منهجه - إجمالاً - يتمثل في اعتماده على الروايات المقبولة عند العلماء وما كان صحيحاً أو حسناً، وأما الضعيف فإنه يبين ضعفه وفقاً لرؤيته الخاصة في الأحاديث والجرح والتعديل، كما أنه ركز على تجنب الإسرائيليات فيه، قال: «فهذا كتاب أذكر فيه من ذكر مبدأ المخلوقات، وقصص النبيين، وما جرى مجرى ذلك إلى أيام بني إسرائيل وأيام الجاهلية حتى تنتهي النبوة إلى أيام نبينا محمد

(١) الذهبي، شمس الدين، المعجم المختص بالمحدثين: ص٧٥.

(٢) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، يوسف بن تغري الظاهري: ج ١١ ص ١٢٣.

(٣) أُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، مقدمة التحقيق، ص٥.

صلوات الله وسلامه عليه؛ فنذكر سيرته كما ينبغي، وغير ذلك وما يتعلق به، وما ورد في ذلك من الكتاب والسنة والآثار والأخبار المنقولة المقبولة عند العلماء. ولسنا نذكر من الإسرائيليات إلا ما أذن الشارع في نقله. وإنما الاعتماد والاستناد على كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما صح نقله أو حسن وما كان فيه ضعف نبينه»[١].

أما منهجه بنحو أكثر تفصيلاً: فيمكن القول إن ذلك متعدد بتعدد أقسام الكتاب، ففي القسم الأول (مبدأ الخلق وقصص الأنبياء) كان منهجه جمع الروايات من كتب التفسير والحديث واختيار ما يتفق مع رؤيته كمحدث وناقد، وفي القسم الثاني (السيرة النبوية والخلفاء الراشدون) كان منهجه الاعتماد على ما رواه أصحاب السير المتقدمون وما سجله ابن إسحاق والطبري وغيرهما ومن ثم انتقاد بعض ما يراه مخالفاً لرؤيته. وفي القسم الثالث: (التاريخ الإسلامي العام) والذي اشتمل على عشرة أجزاء والذي يعتبر أوسع الأقسام زمناً وأعظمها حجما وأغزرها مادة، مليء بالحوادث والحروب الخارجية والداخلية والفتن، وفيه قد تعدد المنهج، وأبرز ما فيه اتباعه طريقة الحوليات وذكر الحوادث مرتبة على السنين؛ وقد جمع فيه ابن كثير مادته التاريخية من دواوين المحدثين وكتب التاريخ القديمة التي لم تصلنا. أما في القسم الرابع (ذكر الآخرة وأحوالها) فقد كان منهجه تحشيد الروايات الحديثية ونقدها وتمحيصها واختيار الصحيح والحسن وبيان الضعيف منها[٢].

أما مصادر مادته التاريخية فقد اعتنى ابن كثير بجميع المصادر القديمة

---

(١) ابن كثير، البداية والنهاية: ج ١ ص٦-٧.

(٢) البداية والنهاية، تحقيق الأرناؤوط، مقدمة التحقيق: ص٧١، ص٧٥.

المتوفرة عنده في القرن الثامن الهجري، من كتب تفاسير وحديث وتراجم ومغازي وسير[١].

وجدير بالذكر الإشارة هنا إلى أن ابن كثير برغم أنه كان شافعي المذهب إلا أنه كان ذا طابع ونزعة سلفية متعصبة، لا تختلف كثيراً عن نزعة شيخه ابن تيمية الذي لازمه كثيراً وأحبه حباً عظيماً وأخذ عنه فأكثر من آرائه وكان مخلصاً له مفتوناً به خصوصاً فيما يراه ويعتقد به من ضلال وبدع [٢] يقول ابن حجر في ذلك: «**وأخذ عن ابن تيمية ففُتن بحبّه وامتُحن بسببه**»[٣].

فلا غرو ولا عجب أن يتنكر لبعض الروايات والوقائع الثابتة الصحيحة التي لا تنسجم مع ميوله، وسوف يجد المطالع لهذا الكتاب كثيراً من آثار تلك النزعة؛ خصوصاً فيما يتعلق ببعض فضائل أهل البيت عليهم السلام، كرفضه لحديث المؤاخاة[٤] وأحاديث تصدّق الإمام علي عليه السلام بخاتمه[٥]، وغير ذلك.

التعامل مع الروايات التاريخية

لا بد أن يعرف الطالب أن التعامل مع الأخبار التاريخية يختلف عنه في

---

(١) المصدر نفسه: ص٨١.

(٢) المصدر نفسه: ص٢٥.

(٣) ابن حجر العسقلاني، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ج ١ ص ٤٤٥.

(٤) أُنظر: كلامه بعد نقله لحادثة المؤاخاة، قال: «قد ورد في ذلك أحاديث كثيرة لا يصح شيءٌ منها، لضعف أسانيدها، وركة بعض متونها، فإن في بعضها " أنت أخي ووارثي وخليفتي وخير من أمر بعدي، وهذا الحديث موضوع ومخالف لما ثبت في الصحيحين». البداية والنهاية: ج ٧ ص ٢٥٠.

(٥) أُنظر على سبيل المثال؛ قوله بعد آية التصدق: «وهذا لا يصح بوجه من الوجوه لضعف أسانيده، ولم ينزل في علي شيء من القرآن بخصوصيته» البداية والنهاية، ج ٧ ص ٣٩٥. تحقيق علي شيري.

الأحاديث، فلا يكونان بذات المنهج في التعامل من حيث اشتراط النقد السندي في قبولها، والسبب في ذلك أن اشتراط ذلك في جميع الأخبار التاريخية فيه تعسّف كثير، ونتائجه خطيرة؛ لأنه سيفضي إلى وجود كثير من الفراغ في تاريخنا، وبالتالي يؤدي ذلك إلى اتساع الهوة بيننا وبين الماضي مما يولد الحيرة والضياع[١].

ومن هنا كان تساهل العلماء في كثير من الأخبار التاريخية؛ مع أنّ فيها ما لا يصحُّ سنده على طريقة المحدثين، كالروايات المرسلة أو المحكية بلا إسناد أو المروية بأسانيد لا تثبت؛ لكن تساهلهم هذا كان في حدود معينة، فهم لم يتساهلوا في الروايات التي تنقل حكماً شرعياً أو عقيدة، بل اقتصر تساهلهم على غير هذا النوع من الروايات:

يقول أحمد بن حنبل: «**إذا روينا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا في الأسانيد، وإذا روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم في فضائل الأعمال، وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد**»[٢].

ويروي الخطيب البغدادي عن أبي زكريا العنبري أنه يقول: «**الخبر إذا ورد لم يحرم حلال ولم يحلّ حراماً ولم يوجب حكماً وكان في ترغيب أو ترهيب أو تشديد أو ترخيص وجب الإغماض عنه والتساهل في رواته**»[٣].

وينقل النووي اتفاق أهل العلم على ذلك، يقول: «**إن أهل العلم متفقون على**

---

(١) أُنظر: د. أكرم ضياء العمري، دراسات تاريخية: ص ٢٧. ط١، ١٤٠٣هـ

(٢) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية: ص ١٦٣.

(٣) المصدر نفسه.

العمل بالضعيف في غير الأحكام وأصول العقائد»[١].

ومما يدل أيضاً على قبول العلماء لأخبار المؤرخين فيما تخصصوا فيه من السير والأخبار، وتساهلهم فيها، بعضُ أقوالهم في تراجم المؤرخين والاستشهاد بآرائهم، يقول مثلاً ابن حجر في محمد بن إسحاق: «إمام في المغازي صدوق يدلس»[٢] ويقول عن الواقدي: «متروك مع سعة علمه»[٣]. ويقول في سيف بن عمر: «ضعيف في الحديث، عمدة في التاريخ»[٤]. ويقول الذهبي في الواقدي: «إمام المؤرخين»[٥]. وغير ذلك.

بيد أن التساهل في هذا النوع من الروايات لا يعني التخلي مطلقاً عن نقد الأسانيد، وعن منهج المحدثين فيها، فهو الوسيلة أحياناً إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنه يساعد في تعيين قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام للتاريخ الإسلامي، ولكن مع ذلك ينبغي الاستفادة منه بمرونة لا بنفس الصرامة كما في الأحاديث[٦].

وجدير بالذكر هنا أن الحاجة لتطبيق المنهج النقدي للسند في خصوص الروايات التاريخية التي تنقل الأحكام أو العقيدة أيضاً لا يعني أن ما كان ضعيفاً سنداً منها وفق هذا المنهج ليس نافعاً؛ لأن هذه الروايات التاريخية تارة تنقل متناً ذا مضمون حكم شرعي قد ثبت بالقطع من طرق أخرى، وأخرى تثبت حكماً

---

(١) المجموع، محيي الدين النووي، ج ٥ ص ٥٩.

(٢) ابن حجر، تقريب التهذيب: ج ٢ ص ٥٥.

(٣) المصدر نفسه: ج ٢ ص ١١٧.

(٤) المصدر نفسه: ج ١ ص ٤٠٩.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٢، ص ٤٤١.

(٦) د. أكرم ضياء العمرية، دراسات تاريخية: ص ٢٧.

مما هو ثابت أيضاً لكنه ما دون القطع، وثالثة تثبت حكماً قد ثبت بنحو ضعيف، ورابعة تثبت حكماً شاذاً. وفي الأول والثاني تقبل الرواية التاريخية حتى مع ضعف سندها، لأنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن، وكذلك لا يلزم من صحة السند صحة المتن؛ فقد يكون السند ضعيفاً والمتن صحيحاً؛ لوروده من طرق أخرى تشهد بصحته، كما أنه قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة قادحة فيه. أما في الصورة الثالثة وهي ضعف الرواية التاريخية متنا وسنداً، فهنا أيضاً لا يصار إلى إلقائها، بل قد تشكل شاهداً ومؤيداً يدعم الرواية التي ثبتت بغير الطريق التاريخي. أما في الصورة الرابعة، فهنا يقال إن هذه الرواية التي تنقل حكماً شاذاً وغريباً إن كان هذا الشذوذ متفقاً عليه عند جميع المسلمين فسيكون طرحها مما لا بد منه. وهكذا يتضح أن ما يتشدد فيه من الأخبار التاريخية وما يتساهل فيه أمرٌ نسبي تحدده طبيعة الروايات.

على أن المرويات التاريخية عندما تنقل حكماً شرعياً أو عقيدة، فإنه غالباً لا تتمحض بذكر ذلك فحسب، بل إنها في سياق تعرضها للحكم الشرعي أو العقيدة تتعرض لجملة من التفاصيل والجزئيات، وهذه التفاصيل هي مورد اعتناء الباحث والمحقق.

وعلى هذا، فالمنهج التاريخي لا يُصار فيه إلى إنكار الواقعة ورفضها اعتماداً على ما كان صحيحاً سنداً فحسب، خصوصاً إذا كان المؤرخ ممن عاصر الحدث أو عاصر الحقبة الزمانية له، فإن معاصرته تعني حضوره ومشاهدته ومعاينته للواقعة الحادثة، وهذا يعتبر أحد المؤشرات القوية على صدق الواقعة، كما أن معاصرته للحقبة الزمنية كذلك؛ فهو وإن لم يعاين بنفسه الواقعة لكنه ممن عاش في حقبتها، وهذا يقتضي صدقها غالباً؛ لأن الناس عادة بطبيعتهم

يتناقلون الحادثة الجارية في هذه الحقبة المتقاربة زمنياً؛ مما تتناهى إلى أسماع المؤرخ عادة.

وعلى الباحث والطالب عند دراسته لأيّ واقعة تاريخية؛ ولكي يلزم الخصم بما يلتزم به، أن يقوم بجمع الشواهد والمؤيدات لها ويقارن فيما بينها، ويكون عنصر السند، وكذلك ضبط المؤرخ وصدقه وحياديته أحد العوامل التي تدخل في المرجحات.

المنهج التاريخي عند ابن خلدون

ما تقدم كان بياناً لتعامل المحدثين مع الروايات التاريخية، أما المؤرخون فهم أيضاً يتفقون معهم في خصوص ضرورة النقد السندي فيما يتعلق بما ينقله التاريخ من أحكام شرعية واعتقادات، وفيما عدا ذلك يتساهل فيه، ويحتج بقول المؤرخين وتقبل أخبارهم، حتى مع الطعن في بعضهم، يقول ابن خلدون: «**هذا وقد دوّن الناس في الأخبار وأكثروا، وجمعوا تواريخ الأمم والدول في العالم وسطروا، مثل ابن إسحاق والطبري وابن الكلبي ومحمد بن عمر الواقدي وسيف بن عمر الأسدي وغيرهم من المشاهير، وإن كان في كتب المسعودي والواقدي من المطعن والمغمز ما هو معروف عند الأثبات، ومشهور بين الحفظة الثقات، إلا أن الكافة اختصتهم بقبول أخبارهم واقتفاء سننهم في التصنيف واتباع آثارهم، والناقد البصير قسطاس نفسه في تزييفهم فيما ينقلون أو اعتبارهم**»[1].

لكن ابن خلدون يضيف المنهج العقلي أو الاجتماعي وما يصطلح عليه "بطبائع العمران" في تقييم الأخبار التاريخية، فكلّ واقعة قبل النظر في سندها،

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص ٤.

ينبغي أن تلحظ في ذاتها من حيث الإمكان وعدمه، فلو كانت ممكنة في ذاتها يصار إلى بحث صدقها وعدمه، أما إذا كانت في ذاتها مستحيلة وممتنعة من زاوية العقل ومن زاوية القواعد الاجتماعية، فينبغي طرحها حتى لو صح سندها.

وفي هذا السياق يقول ابن خلدون: «ولا يرجع إلى تعديل الرواة حتى يعلم أن ذلك الخبر في نفسه ممكن أو ممتنع؛ وأما إذا كان مستحيلاً فلا فائدة للنظر في التعديل والتجريح. وإنّما كان التعديل والتجريح هو المعتبر في صحة الأخبار الشرعية؛ لأنّ معظمها تكاليف إنشائية أوجب الشارع العمل بها حتى حصل الظن بصدقها؛ وسبيل صحة الظن، الثقة بالرواة بالعدالة والضبط. وأمّا الأخبار عن الواقعات؛ فلا بدّ في صدقها وصحتها من اعتبار المطابقة، فلذلك وجب أن يُنظر في إمكان وقوعه، وصار فيها ذلك أهم من التعديل، ومقدماً عليه؛ فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالإمكان والاستحالة؛ وكان ذلك لنا معياراً صحيحاً؛ يتحرّى به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه»[1].

هذا المنهج الخلدوني يفتح الباب واسعاً أمام التعامل مع المرويات التاريخية، وهو أوسع من منهج المحدثين السابق، فإنّ الحادثة التاريخية لو لم يتصف حدوثها بمبررات عقلائية ينبغي التشكيك فيها؛ فلا تثبت حتى لو كانت صحيحة وفق المعايير السندية عند المحدثين. وقد تكون الحادثة ذا طبيعة لها مبررات عقلائية واجتماعية في تحققها بدرجة قوية، هذا أيضاً يعزز فرضية قبولها، يقول: «فإنّ كلّ حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لابدّ له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله فإذا كان السامع عارفاً بطبائع

(١) المصدر نفسه: ج ١ ص ٣٧.

الحوادث والأحوال في الوجود ومقتضياتها أعانه ذلك في تمحيص الخبر على تمييز الصدق من الكذب وهذا أبلغ في التمحيص من كل وجه يعرض»[١].

وبما مرّ يتضح للطالب أن ثمة فرقاً بين الأحاديث وبين المرويات التاريخية، وأن المنهج في التعامل مع كلّ منهما مختلف عن الآخر.

(١) ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون: ج ١ ص٣٥.

أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الثالث/ أهم المصادر التاريخية

١ـ ما هو الهدف من التعرف على المصادر التاريخية لمن يريد التصدي للإجابة عن الشبهات؟

٢ـ ما هو المعيار في تحديد أهمية الكتاب التاريخي؟

٣ـ تكلم باختصار عن كتاب المغازي للواقدي، وكيف تستطيع رد تهمة التشيع؟

٤ـ ما هو منهج الطبري في كتابه التاريخي المعروف؟ وما هي أهم مصادر مادته التاريخية؟

٥ـ هل من الصحيح تطبيق المنهج السندي على جميع الروايات التاريخية؟ ولماذا؟

٦ـ ما هو منهج المحدثين في التعامل مع المرويات التاريخية؟ ادعم جوابك ببعض المؤيدات.

٧ـ تكلم باختصار عن المنهج الخلدوني في التعامل مع المرويات التاريخية.

المبحث الثالث/ المطلب الرابع:

التعرف على مصادر الحديث وضوابط الصحيح والضعيف منه

في هذا المطلب الرابع من المبحث الثالث سوف نقسم البحث فيه على قسمين، الأول في التعرف على مصادر الحديث عند أهل السنة، والثاني في التعرف على الصحيح والضعيف من الحديث عندهم، ومعرفة جملة من القواعد الحديثية المهمة.

المقصد الأول: التعرف على مصادر الحديث عند أهل السنة

ألف ـ أنواع المصنّفات الحديثيّة

قبل بيان أهمّ مصادر الحديث عند أهل السنّة، نقدّم تعريفاً مختصراً عن أنواع المصنّفات الحديثيّة، فقد انقسمت ـ بلحاظ الغرض والمنهج وطريقة التأليف ـ إلى عدّة أقسام، نوردها فيما يلي:

١ـ **الجوامع:** الجامع في اصطلاح المحدّثين: هو كتاب الحديث المرتّب على الأبواب الشاملة لجميع الموضوعات الدينية، وعدد هذه الأبواب ثمانية رئيسيّة هي: العقائد، الأحكام، السير، الآداب، التفسير، الفتن، أشراط الساعة، المناقب.

وكتب الجوامع كثيرة، أشهرها: الجامع الصحيح للبخاري، والجامع الصحيح لمسلم، وغيرها، وهي بخلاف المجامع الحديثية التي تضم مجموعة من الكتب، وسيأتي بيانها لاحقاً.

٢ـ **الصحاح:** المراد بالصَّحيح الكتاب الذي التزم فيه مؤلفه بألا يُدخل فيه

إلاّ الأحاديث الصَّحيحة، مثل صحيح البخاري وصحيح مسلم، وصحيح ابن خزيمة، وغيرها.

٣ـ **السُّنن:** وهي الكتب التي تجمعُ أحاديثَ الأحكام المرفوعة إلى النبيﷺ والمرتبة على أبواب الفقه، وأشهر كتب السنن هي: سنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه، ويطلق على هذه الكتب: بالسنن الأربعة. كما يطلق عليها مع الصحيحين بالكتب الستة، وبعضهم يعبّر عنها بالصحاح الستّة.

٤ـ **المصنّفات:** وهي كتب مرتبة على الأبواب الفقهيّة لكنّها لا تختص بالحديث المرفوع إلى النبيﷺ، بل تشمل أيضاً الحديث الموقوف على الصحابي والحديث المقطوع السند.

ومن أشهر المصنّفات: مصنّف عبد الرزاق الصنعاني ومصنّف أبي بكر بن أبي شيبة.

٥ـ **المسانيد:** والمسند هو الكتاب الذي تُذكر فيه الأحاديثُ وفقاً لترتيب أسماء الصحابة، بحيث يوافق حروف الهجاء، أو يوافق السبق في الإسلام، أو شرافة النسب، والمسانيد كثيرة أشهرها وأعلاها كتاب المُسند لأحمد بن حنبل.

٦ـ **المعاجم:** المعجم في اصطلاح المحدّثين: كتابٌ تُذكرُ فيه الأحاديثُ على ترتيب الشيوخ، أو الصحابة، والغالب عليها اتّباع الترتيب على حروف الهجاء، فيبدأ مؤلّف المعجم بالأحاديث التي يرويها عن شيخه ثم عن شيخ شيخه، وهكذا.

وأشهر مؤلفات هذا النوع: المعاجم الثلاثة للطبراني، وهي: المعجم الكبير، وقد جمعه على مسانيد الصحابة مرتّباً على حروف الهجاء، والمعجم الصغير

والمعجم الأوسط، وكلاهما مرتّب على أسماء شيوخه.

٧ـ **المجاميع:** وتسمى الجوامع أيضاً، وهي كتب تجمع بين بعض كتب الحديث، وهي مرتبة على طريقتين:

الطريقة الأولى: التصنيف على الأبواب، وأهم مراجعها: جامع الأُصول من أحاديث الرسول لابن الأثير الجزري، كنز العمّال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي.

الطريقة الثانية: ترتيب الأحاديث على أول كلمة فيها، حسب ترتيب حروف المعجم، وأهم المراجع فيها: الجامع الكبير للحافظ السيوطي، وهو أصل كتاب كنز العمال، والجامع الصغير لأحاديث البشير النذير للسيوطي أيضاً، اختصره من الجامع الكبير، وحذف منه التكرار وزاد فيه أحاديث، فبلغ عدد أحاديثه (١٠٠٣١) عشرة آلاف وواحداً وثلاثين حديثاً.

٨ـ **المستدركات:** المستدرك هو كتاب استدرك فيه ما فات من كتاب آخر على شرطه، كمستدرك الحاكم النيسابوري على الصحيحين.

٩ ـ **الزوائد:** وهي مصنّفات تجمع الأحاديث الزائدة في بعض الكتب على الأحاديث في كتب أُخرى، دون الأحاديث المشتركة بين المجموعتين. أو هي المصنّفات التي يجمع مؤلّفوها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أُخرى.

وبتعبير آخر: أنّ المؤلّف يلاحظ كتاب معيّن أو كتابين أو أكثر ويجعلهما أصلاً له، ثمّ يأتي إلى كتاب آخر أو أكثر ويستخرج منه الروايات غير الموجودة في ذلك الأصل، فيُسمّى ذلك بالزوائد، فلو فرضنا أنّ مؤلّفاً أراد أنْ يكتب في الزوائد على الصحيحين، فيأتي إلى الصحيحين ويجعلهما أصلاً له،

ثمّ يأتي إلى الكتاب الذي يريد استخراج الروايات الزائدة فيه على الصحيحين، فمثلاً يأخذ مسند أحمد، ويلاحظ رواياته، فيترك الروايات المشتركة ويثبت الروايات الزائدة، فهذا يسمّى زوائد أحمد على الصحيحين.

وقد أكثر العلماء من تصنيف الزوائد:

منها: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للحافظ نور الدين الهيثمي، قد جمع فيه ما زاد على الكتب الستّة من ستّة مراجع مهمة، وهي: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، ومسند البزار، والمعاجم الثلاثة للطبراني، وعني ببيان حال الأحاديث صحة وضعفاً، واتصالاً وانقطاعاً.

ومنها: المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر العسقلاني، جمع فيه الزوائد على الكتب الستة من ثمانية مسانيد، وهي لأبي داود الطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر، ومسدد، وأحمد بن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأضاف زيادات من مسند أبي يعلى، ومسند إسحاق بن راهويه، ليست في مجمع الزوائد.

١٠ـ **المستخرجات:** الكتاب المستخرج أو المخرج هو الذي يروي فيه مؤلفه أحاديثَ كتاب معين بأسانيد من نفسه، من غير أسانيد صاحب الكتاب الأصل، فيلتقي في أثناء السند مع سند صاحب الكتاب الأصل في شيخه أو من فوقه. ومن أمثلته: المستخرج على صحيح البخاري للجرجاني، والمستخرج على صحيح مسلم للحافظ أبي الفضل البزار.

١١ـ **الموطّآت:** جمع موطّأ، والموطّأ لغة: المسهّل المهيّأ، وهو كالمصنّف تماماً وإن اختلفت التسمية، أي أنّها مرتبة على الأبواب الفقهية، وتشمل مضافاً إلى الأحاديث المرفوعة، الأحاديث الموقوفة والمقطوعة، منها: موطأ الإمام

مالك بن أنس، وهو أشهرها عند أهل العلم[١].

ومن أنواع المصنّفات الحديثية أيضاً: الأجزاء والأطراف وغيرها[٢].

ب ـ أهم المصادر الحديثية عند أهل السنّة

يعدّ الصحيحان، البخاري ومسلم، في طليعة الكتب الحديثية من حيث الصحّة والأهميّة، وهما أصحّ الكتب عندهم بعد كتاب الله، والمشهور أنّ صحيح البخاري مقدّمٌ على صحيح مسلم، إلاّ أن أبا علي النيسابوري وبعض شيوخ المغرب ذهبوا إلى أنّ صحيح مسلّم هو المقدّم، ثم يليه صحيح البخاري[٣]، ومن بعدهما في الأهميّة تأتي كتب السنن الأربعة، وهي سنن أبي داود وسنن النسائي وسنن الترمذي وسنن ابن ماجه، وأبدل بعضهم ابن ماجه بـ(موطّأ مالك)، ورأى بعضٌ آخر أنّ الكتاب الرابع هو سنن الدارمي.

هذا مضافاً إلى مسند أحمد بن حنبل، والذي يعدّ من المصادر الحديثية المهمة أيضاً عند أهل السنّة؛ لذا سنتكلم عن تسعة كتب تعدّ من أهم المصادر الحديثية عندهم، وسنشير إلى بقية المصادر في آخر البحث، إن شاء الله تعالى.

---

(١) ينبغي ملاحظة أن الموطئات قد اندثرت؛ ولم يبق منها إلا موطأ مالك.

(٢) أُنظر للاستزادة: منهج النقد في علوم الحديث لنور الدين عتر: ص١٩٨ـ ٢١٠، ص٢٦١. تحفة الأحوذي، المقدمة: ص٤٧ـ ٥٥. الوجيز في تعريف كتب الحديث: ص٩، ١٩، ٢١، ٥٣، ٦٣، ٦٩، ٨١، ٨٩، ٩٣، ٢٢١، ٢٢٣.

(٣) أُنظر: ابن الصلاح ، مقدمة ابن الصلاح: ص ٢٠ـ ٢١. وأُنظر: شرح صحيح مسلم للنووي: ج١ ص١٤.

١ـ صحيح البخاري

وهو (الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيّامه)[١] لمحمّد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ).

أما سبب تأليفه، فعن إبراهيم بن معقل الثقفي، قال: سمعت محمّد بن إسماعيل يقول: «كنت عند إسحاق ابن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتاباً مختصراً لسنن النبي صلى الله عليه وآله وسلّم فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب؛ يعني الجامع»[٢] قال إبراهيم: وسمعته يقول: «ما أدخلتُ في كتابي الجامع إلاّ ما صحّ، وتركت من الصحاح؛ كي لا يطول الكتاب»[٣].

وقد ورد أنّه أخرج أحاديثه من زهاء ست مائة ألف حديث، وأنّه صنّفه في ستّة عشر سنّة، وقد قال: «جعلته حجّة فيما بيني وبين الله تعالى»[٤]. فكتابه كلّه صحيح ـ في نظره ـ وقد حظي بقبول العلماء، قال النووي: «اتفق العلماء (رحمهم الله) على أنّ أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان، البخاري ومسلم، وتلقتهما الأُمّة بالقبول»[٥].

ونقل ابن حجر عن ابن الصلاح: «أنّ الأمّة أجمعت على تلقيهما بالقبول من حيث الصحة»[٦].

---

(١) أُنظر: عبد الماجد الغوري، الوجيز في تعريف كتب الحديث،: ص٩.

(٢) أُنظر: تاريخ بغداد: ج٢ ص٨، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج٩ ص٤٢.

(٣) أُنظر: سير أعلام النبلاء: ج١٢ ص٤٠٢، ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج٩ ص٤٢.

(٤) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٢ ص١٤.

(٥) النووي، شرح صحيح مسلم: ج١ ص١٤.

(٦) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج١ ص٣٧١.

نعم، وقع الكلام في المعلّقات، والمراد بالتعليق: ما حُذف من مبتدأ إسناده راو واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد، قال النووي: «**وأما ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر فما كان منه بصيغة الجزم كقال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان كذا، فهو حكمٌ بصحته عن المضاف إليه، وما ليس فيه جزم كـ: يروى، ويذكر، ويحكى، ويقال، وروي، وذكر، وحكي عن فلان كذا، فليس فيه حكمٌ بصحته عن المضاف إليه، وليس هو بواه لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح، والله أعلم**»(١). وذكر فيه ابن حجر تفصيلاً طويلاً، فليراجع(٢).

وقد قام البخاري بترتيب كتابه حسب الأبواب الفقهية، ويمكن التعرّف على معنى الرواية وفهم البخاري لها من خلال الباب الذي وضعها فيه.

وقد بلغ عددُ أحاديث البخاري ـ مع المكرر ـ سوى المتابعات والمعلّقات، سبعة آلاف وثلاثمائة وسبعة وتسعين حديثاً، على ما ذكره ابن حجر(٣)، وأمّا مع استثناء المكررات، فقال: «**فجميع ما في صحيح البخاري من المتون الموصولة، بلا تكرير، على التحرير: ألفا حديث وستمائة حديث وحديثان، ومن المتون المعلقة المرفوعة التي لم يوصلها في موضع آخر من الجامع المذكور:**

---

(١) التقريب والتيسير للنووي: ص٢٨. ولتوضيح المعلق أكثر: مثلاً: يروي البخاري حديثاً عن شيخه إسماعيل بن أبي أويس عن مالك عن نافع عن بن عمر عن النبيﷺ. فهذا سند صحيح متصل، فإن رواه البخاري وحذف منه شيخه إسماعيل، أو شيخه إسماعيل مع مالك، أو شيخه إسماعيل مع مالك مع نافع، ومن ثم ينقل البخاري فيقول: وقال مالك عن نافع عن ابن عمر... فهذا معلق حذف فيه شيخه. أو يقول: قال نافع عن ابن عمر... فهذا معلق حذف فيه شيخه وشيخ شيخه. أو يقول: قال ابن عمر... فهذا معلق حذف فيه ثلاث رواة.

(٢) ابن حجر، مقدمة فتح الباري: ص١٤ـ ١٦.

(٣) المصدر نفسه: ص٤٦٨.

مائة وتسعة وخمسون حديثاً، فجميع ذلك ألفا حديث وسبعمائة وأحد وستون»[١].

هذا، ومن الجدير بالذكر أنّ البخاري ومسلماً وإنْ اتّفقا على أنّ من شروط الحديث الصحيح اتصال السند، إلاّ أنّ البخاري اشترط اللقاء بين الراوي وشيخه ولو مرّة، ولم يكتف بالمعاصرة، بخلاف مسلم الذي يرى المعاصرة كافية في حمل الرواية على الاتصال[٢]، بل ادّعى الإجماع على ذلك[٣].

وعلى صحيح البخاري شروح عديدة، منها: أعلام الحديث أو أعلام السنن لأبي سليمان الخطابي، وشرح ابن بطّال، وشرح الكرماني (الكواكب الدراري)، وإرشاد الساري للقسطلاني، وفتح الباري لابن رجب، وفتح الباري لابن حجر، وعمدة القاري للعيني.

٢ـ صحيح مسلم

وهو الجامع الصحيح لمسلم بن الحجّاج النيسابوري(ت: ٢٦١هـ). ويسمّى أيضاً (المسند المختصر من السنن بنقل العدل عن رسول الله ﷺ)[٤].

صنّف مسلم (المسند الصحيح) من ثلاثمائة ألف حديث[٥]، وهو من تلامذة البخاري، لكنّه لم يرو عنه في الصحيح ولا حديثاً واحداً[٦]، وعدد أحاديثه ـ

---

(١) المصدر نفسه: ص٤٧٨.

(٢) أُنظر: نزهة النظر شرح نخبة الفكر، ابن حجر: ص٦٣.

(٣) مسلم النيسابوري، صحيح مسلم: ج١ ص٢٣.

(٤) أُنظر: عبد الماجد الغوري، الوجيز في تعريف كتب الحديث: ص١٠.

(٥) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج١٣ ص١٠٢.

(٦) أُنظر: ابن كثير، البداية والنهاية: ج١١ ص٣١.

وفقاً لترقيم محمّد فؤاد عبد الباقي ـ بلغت ٣٠٣٣ حديثاً دون المكرّر، ومع التكرار بلغت ٥٧٧٧ حديثاً، عدا المتابعات والشواهد التي بلغت ١٦١٨ حديثاً، فيكون مجموع أحاديثه مع المكرر ٧٣٨٨ حديثاً[١].

استغرق في تأليفه مدّة خمس عشرة سنة[٢]، كما أنّه لم يذكر فيه كلّ صحيح عنده، بل اقتصر على ما أجمعوا عليه، حيث قال: «**ليس كلّ شيء عندي صحيح وضعته ههنا ـ يعني في كتابه الصحيح ـ إنّما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه**»[٣].

وعلى صحيح مسلم شروح عديدة، منها: صحيح مسلم بشرح النووي، والمُعلم بفوائد مسلم للمازري، وإكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض، والمفهم لما أشكل من تلخيص مسلم للقرطبي، وغير ذلك.

فوائد

١ـ الرواية المرفوعة بالإسناد المتّصل الواردة في أحد الصحيحين، لا تحتاج إلى بحث في السند، بل إنّ إخراجها من أحدهما هو دليل على صحّتها.

٢ـ قرّر كثيرٌ من علماء أهل السنّة بأنّ من أخرج له البخاري أو مسلم فهو ثقة عدل ينبغي قبول روايته، ولا يعدل عن ذلك إلاّ بحجّة بيّنة ظاهرة، قال ابن حجر: «**ينبغي لكلّ مصنف أنْ يعلم أنّ تخريج صاحب الصحيح لأيّ راو كان مقتض لعدالته عنده، وصحّة ضبطه، وعدم غفلته... وقد كان الشيخ أبو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يُخرّج عنه في الصحيح: هذا جاز القنطرة، يعنى**

(١) أُنظر: عبد الماجد الغوري، الوجيز في تعريف كتب الحديث: ص١١.

(٢) أُنظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٥٨٩.

(٣) ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص٢٢.

بذلك أنه لا يلتفت إلى ما قيل فيه، قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: وهكذا نعتقد وبه نقول، ولا نخرج عنه إلاّ بحجّة ظاهرة وبيان شافٍ»[١].

٣ـ قولهم بعد الحديث: (متّفق عليه)، يعني أنّ هذا الحديث رواه البخاري ومسلم، وهو يمثّل أصح الأحاديث عند أهل السنّة[٢].

٤ـ لا يقتصر وجود الحديث الصحيح عندهم على المروي في أحد الصحيحين؛ لأنه لم يكن غرض البخاري ومسلم حصر الحديث الصحيح في كتابيهما، بل كان غرضهما عدم إيراد غير الصحيح فيهما.

ولذا فإنّ الحديث الصحيح عندهم ينقسم على عدّة مراتب، أعلاها صحّة ما اتفق الشيخان على إخراجه، ثم يليه ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم ما توفر فيه شرطهما، ثم ما كان على شرط البخاري، ثم ما كان على شرط مسلم، ثم ما كان حائزاً لشروط الحديث الصحيح وإن لم يكن على شرط أحدهما.

٥ـ معنى على شرط الشيخين أو شرط أحدهما، هو أنْ يكون رجال سند الحديث، المروي في غير الصحيحين، كلّهم ممن قد احتُجَّ بهم في الصحيحين أو في خصوص أحدهما، فإنْ كانوا جميعاً من رجال الصحيحين، فالحديثُ عندئذ يصطلح عليه بالصحيح على شرطهما، وإنْ كانوا من رجال أحدهما فيكون صحيحاً على شرطه[٣]، مع ملاحظة الفارق بين الشرطين فالبخاري شرطه الملاقاة حصراً، بينما مسلم يكتفي بالمعاصرة، ومع ملاحظة توفر سائر شروط

---

(١) ابن حجر، مقدمة فتح الباري: ص٣٨١.

(٢) النووي، التقريب والتيسير: ص٢٨.

(٣) أُنظر: تدريب الراوي: ج١ ص١٢٧.

الحديث الصحيح.

وقيل في معنى (على شرط الشيخين أو أحدهما): أن تكون جميع سلسلة السند واردة بنفس الكيفية في الصحيحين أو أحدهما على تفصيل في ذلك [١].

٦ـ انتقد بعض العلماء عدّة من أحاديث البخاري ومسلم في الصحيحين، فقد ذكر ابن حجر أنّ الأحاديث التي انتقدت بلغت مائتي حديث وعشرة، اختص البخاري منها بأقلّ من ثمانين، والباقي يختص بمسلم [٢]. كما انتُقدا في عدّة من الرجال اتّهموا بالضعف، قال ابن حجر: «**الذين انفرد البخاري بالإخراج لهم دون مسلم أربعمائة وخمسة وثلاثون رجلاً، المتكلّم فيهم بالضعف نحو من ثمانين رجلاً، والذين انفرد مسلم بإخراج حديثهم دون البخاري ستمائة وعشرون رجلاً، المتكلّم فيهم بالضعف منهم مائة وستون رجلاً على الضعف من كتاب البخاري**» [٣].

٧ـ إنّ التحقيق العلمي يقضي بأنّ جملة من روايات البخاري وكذا مسلم هي روايات ضعيفة لا يمكن الركون إلى متونها، خصوصاً أنّ بعضها يوجب التجسيم، مثل ما ورد في البخاري من وضع الربّ تعالى رجله في جهنّم فتصيح: قط قط [٤]، وأنّ بعضها الآخر فيه إساءة إلى النبي الأكرم صلى الله عليه وآله، من قبيل التصريح

---

(١) أُنظر في هذا الموضوع: إتحاف النبيل للمأربي: ج١ ص٢١٥ ـ ٢١٩ وما بعدها، تحرير علوم الحديث للجديع: ج٢ ص٨٨٠ـ ٨٩٢

(٢) ابن حجر، مقدمة فتح الباري: ص١٠.

(٣) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ج١ ص٢٨٦ـ ٢٨٧.

(٤) البخاري، صحيح البخاري: ج٦ ص٤٧ـ ٤٨.

ببوله وهو قائم[١]، وطوافه على إحدى عشرة من نسائه في ليلة واحدة، بل في ساعة واحدة[٢]، ومحاولة انتحاره بإلقاء نفسه من فوق الجبل[٣] وغير ذلك مما هو كثيرٌ[٤].

٣ـ سنن النسائي (السنن الصغرى)

لمؤلفه أحمد بن شعيب النسائي (٣٠٣هـ)، وهو من أهم كتب الحديث عند أهل السنّة، بل هو ـ وفقاً لرأي بعض ـ أفضل كتب السنن بعد الصحيحين؛ لشدة تحري مؤلفه في الرجال[٥]، ويطلق عليه اسم (المجتبى) أو (المجتنى)؛ لأنّه اختصره من كتابه السنن الكبرى، وهذا الكتاب المختصر هو الذي يعدّ من السنن الأربعة.

وقد قيل: إنّ السنن الصغرى بأجمعه صحيح؛ لأنّ النسائي اجتباه من سننه

---

(١) المصدر نفسه: ج١ ص٦٢، عن حذيفة قال: «أتى النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) سباطة قوم، فبال قائماً. وأُنظر: صحيح مسلم: ج ١ ص ١٥٧.

(٢) عن أنس: «أن النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) كان يطوف على نسائه بغسل واحد». صحيح مسلم: ج١ ص١٧١، وفي صحيح البخاري: ج١ ص٧١، عن قتادة، عن أنس بن مالك أيضاً قال: «كان النبيّ (صلّى الله عليه وسلّم) يدور على نسائه في الساعة الواحدة من الليل والنهار وهنّ إحدى عشرة، قال: قلت لأنس: أوَ كان يطيقه؟ قال: كنا نتحدّث أنّه أُعطى قوة ثلاثين. وقال سعيد عن قتادة: إن أنساً حدثهم تسع نسوة».

(٣) البخاري، صحيح البخاري: ج٨ ص٦٨.

(٤) لذا على المحاور أنْ يميّز بين مقام الاحتجاج على الخصم وإبطال دليله وإسكاته، وبين مقام الاستدلال وإقامة البرهان على صحة عقيدة ما، ففي الأول يكتفي بإقرار الخصم بصحّة الروايات عنده، وفي مقام الاستدلال أو دفع الشبهة عن عقيدة، ينبغي معالجة الرواية ومناقشتها وفق الآليات العلمية الصحيحة.

(٥) أُنظر: مصطلح الحديث، ابن عثيمين: ص٥١.

الكبرى؛ تلبية لطلب أمير الرملة. ويرى بعضٌ ـ كالذهبي ـ أنّ النسائي لم يختصر كتابه، بل الذي اختصره تلميذه ابن السنّي[١].

وكيف ما كان، فقد ذكروا أنّ النسائي كان شديداً في تحرّي الرجال الذين ينقل عنهم، قال سعد بن علي الزنجاني: «**إن لأبي عبد الرحمن شرطاً في الرجال أشد من شرط البخاري ومسلم**»، قال الذهبي: «**صدق، فإنه ليّن جماعة من رجال صحيحي البخاري ومسلم**»[٢].

وقال الذهبي أيضاً: «**هو أحذق بالحديث وعلله ورجاله من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري، وأبي زرعة، إلاّ أنّ فيه قليل تشيع وانحراف عن خصوم الإمام علي، كمعاوية وعمرو، والله يسامحه**»[٣].

وقال النسائي نفسه: «**لمّا عزمت على جمع السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء، فوقعت الخيرة على تركهم، فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو[٤] فيها عنهم**»[٥]. ولذا ترك حديث ابن لَهِيعَة مع أنّ في سنده علواً؛ وذلك لوجود كلام فيه، حتى قال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر شيخ الدارقطني: «**من يصبر على ما يصبر عليه النسائي، كان عنده**

---

(١) أُنظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص١٣١، وقد بيّن الدكتور السعد الأقوال والخلاف في المسألة، في كتابه مناهج المحدثين: ص٢٥١ـ ٢٥٨، فليراجع.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص١٣١.

(٣) سير أعلام النبلاء: ج٤ ص١٣٣.

(٤) المراد بالإسناد العالي هو ما قلّ عدد رجاله إلى قائله، فالمحدّث قد يكون عنده حديث بسند قصير لكن أحد رواته ضعيف، فيعدل عن هذا السند إلى طريق آخر رجاله ثقات لكنّ عددهم أكثر، وهذا ما يسمّى بالإسناد النازل، أي كثرة عدد رجاله إلى قائله.

(٥) المزي، تهذيب الكمال: ج١ ص١٧٢.

حديث ابن لَهِيعَة ترجمة ترجمة[١] فما حدّث عنه بشيء»، وقال الحافظ ابن حجر: «وكان عنده عالياً عن قتيبة عنه، ولم يحدِّث به، لا في السنن ولا في غيرها»[٢].

ولعلّه لشدّة شرطه فقد أطلق مجموعة من العلماء اسم الصحيح على كتابه، منهم: ابن منده وابن السكن وأبو علي النيسابوري والدارقطني وابن عدي والخطيب وغيرهم[٣]، إلاّ أنّ كثيراً من المحقّقين لا يرتضون هذا الإطلاق؛ لوقوفهم على أحاديث ضعيفة في سننه، ولعلّ إطلاق الصحّة محمول على الأغلبية؛ لأنّ النسائي بنفسه يضعّف بعض الأحاديث في هذه السنن، لكنّ هذا لا يمنع أنْ يكون كتاب النسائي أحد أهم مظان الأحاديث الصحيحة؛ لذا قال ابن حجر: «وفي الجملة فكتاب النسائي أقلّ الكتب بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً ورجلاً مجروحاً، ويقاربه كتاب أبي داود وكتاب الترمذي»[٤].

وقد رتّب النسائي رواياته بحسب الأبواب الفقهية، وكرّر بعض الروايات في أكثر من موضع؛ لوجود دلالات عديدة لها تنسجم مع أكثر من عنوان؛ لذا يمكن استفادة معنى الرواية عنده بحسب العنوان الذي وضعها تحته. وقد بلغت عدد أحاديثه بحسب ترقيم أبي غدّة (٥٧٥٨) حديثاً[٥].

توجد للسنن الصغرى شروح مختصرة من أشهرها: زَهرُ الرُّبي على المجتبي للسيوطي، وروض الربى عن ترجمة المجتبى لوحيد الدين، وذخيرة العقبى في

---

(١) أي عنده أحاديثه حديثاً حديثاً.

(٢) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ج١ ص٤٨٣ـ ٤٨٤.

(٣) أُنظر: المصدر نفسه: ج١ ص٤٨١، ومناهج المحدثين للدكتور سعد آل حميد: ص٢٤٠.

(٤) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ج١ ص٤٨٤.

(٥) أُنظر: كتاب سنن النسائي بنسخته التي اعتنى بها ورقّمها أبو غدة.

شرح المجتبى لمحمّد بن علي الأثيوبي الولّويّ (معاصر)، كما أنّ عليه حاشية تسمّى: حاشية السندي لمحمد بن عبد الهادي السندي، وغير ذلك كثيرٌ.

٤ـ سنن أبي داود

لمؤلّفه سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ)، وهو من أهمّ الكتب الحديثية عندهم أيضاً؛ لأنّ من شرطه أنّ لا يروي عن متروك، وأنّ أحاديثه صحيحة أو قريبة من الصحيحة سوى ما بيّنه وأشار إليه، قال في ذلك: «**ذكرتُ في كتابي الصحيح وما يشبهه وما يقاربه**»[١]. وقال: «**وليس في كتاب السنن الذي صنَّفتُه عن رجل متروك الحديث شيء**»[٢]. وقال أيضاً: «**ما كان في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بيّنته، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصحّ من بعض**»[٣].

وقد اختلفت الآراء في قول أبي داود هذا، فهل يستفاد من أن ما سكت عنه في كتابه هو صالح للاحتجاج به، كأنّ يكون صحيحاً أو حسناً عنده، أو يشمل ما يكون صالحاً للاعتبار به في المتابعات والشواهد وإن لم يكن صحيحاً أو حسناً؟ اختار ابن الصلاح والنووي وغيرهما أنّه حسن ما لم ينص على صحّته أحد ممّن يُميِّز بين الصحيح والحسن[٤]، بينما ذهب ابن حجر والألباني وغيرهم

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٥٩٢.

(٢) رسالة أبي داود إلى أهل مكّة، أبو داود: ص٢٥.

(٣) ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص٣٦.

(٤) أُنظر: المصدر نفسه: ص٣٦. وأُنظر: التقريب والتيسير للنووي: ص٣٠.

إلى الثاني[١].

وقد انتقى كتابه من خمسمائة ألف حديث، واشتمل على أربعة آلاف وثمانمائة حديث[٢] من أحاديث الأحكام خاصّة؛ لذلك فهو مرجع للفقهاء في أحاديث الأحكام.

وقد أثنى العلماء على هذا الكتاب كثيراً، قال أبو زكريا الساجي: «**كتاب الله أصل الإسلام، وكتاب أبي داود عهد الإسلام**»[٣]. وقال محمّد بن مخلّد: «**كان أبو داود يفي بمذاكرة مائة ألف حديث، ولمّا صنّف كتاب السنن وقرأه على الناس صار كتابه لأصحاب الحديث كالمصحف؛ يتبعونه ولا يخالفونه، وأقرّ له أهل زمانه بالحفظ والتقدّم فيه**»[٤].

وعلى سنن أبي داود شروح عدّة، منها: عون المعبود للعظيم آبادي، وفتح الودود على سنن أبي داود للسندي، ومرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، وغير ذلك.

٥ـ سنن التِرْمِذي (جامع التِرْمِذي)

لمؤلّفه الحافظ أبي عيسى محمّد التِرْمِذي (ت: ٢٧٩هـ). رتّب الترمذي سننه حسب الأبواب الفقهية، وختمه بأبواب أُخرى غيرها، كالدعوات والمناقب والتفسير.

ومن مميزاته أنه أورد فيه الأحاديث وبيّن من أخذ فيها من الصحابة والتابعين

---

(١) أُنظر: النكت على كتاب ابن الصلاح: ج١ ص٤٣٥. صحيح سنن أبي داود للألباني: ١٣ـ ١٩. منهج النقد في علوم الحديث للدكتور عتر: ص٢٧٦ـ ٢٧٧.

(٢) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: ج٩ ص٥٨.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٣ ص٢١٥.

(٤) المزي، تهذيب الكمال: ج١١ ص٣٦٥.

والفقهاء، وكشف فيه عن علل الحديث، كما أنه ختم سننه بكتاب أسماه: (كتاب العلل)، كشف فيه كثيراً من علل الأحاديث.

وقد صرّح الترمذي عن شرطه في كتابه، وهو أنّه جمع فيه الأحاديث التي احتجّ وعمل بها بعض الفقهاء، قال: «**جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم، ما خلا حديثين...**»[(١)].

وذُكِر أنّه عرض كتابه هذا على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به، وأضاف قائلاً: «**ومن كان في بيته هذا الكتاب ـ يعنى الجامع ـ فكأنّما في بيته نبي يتكلّم**»[(٢)].

وذهب صاحب كشف الظنون وتبعه الأحوذي إلى أنّ سنن الترمذي يأتي بعد الصحيحين، واعتبر الذهبي أنّ رتبة سنن الترمذي تكون بعد سنن أبي داود والنسائي، بينما اعتبر بعضهم أنّه يأتي بعد سنن أبي داود وقبل النسائي[(٣)].

بلغت عدد أحاديث سنن الترمذي (٣٩٥٦) حديثاً.

كما أنّ الترمذي كثيراً ما قد بيّن الحديث الصحيح والحسن والضعيف والغريب، وبيّن الوجوه المختلفة التي روي فيها الحديث، فيذكر بعد الحديث قوله مثلاً: وفي الباب عن فلان وفلان، كما أنّ له اصطلاحات اختلف العلماء في تفسيرها، كقوله: هذا حديث حسن صحيح، أو هذا حديث حسن صحيح غريب، أو هذا حديث حسن غريب، وقد تفنّن العلماء في توجيه هذه العبارات،

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٣٩٢.

(٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج٢ ص٦٣٤.

(٣) أُنظر: مقدمة كتاب تحفة الأحوذي، المباركفوري: ص٢٥٢ـ ٢٥٣.

فلتراجع في مظانها[١].

وقد أوضح أحمد شاكر أهمّ ما امتاز به كتاب الترمذي، وهي أمور ثلاثة:

أوّلها: أنّ الترمذي بعد أن يروي حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رويت عنهم أحاديث في هذا الباب، سواءً أكانت بنفس مضمون الحديث الذي رواه، أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد.

ثانيها: أنّه في أغلب الأحيان يذكر اختلاف الفقهاء وأقوالهم في المسائل الفقهية، وكثيرًا ما يشير إلى دلائلهم، ويذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة.

ثالثها: أنه يُعْنَى عناية فائقة في كتابه بتعليل الحديث، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف، ويفصّل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيّدًا[٢].

وعلى سنن الترمذي شروح عديدة، منها: عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لابن العربي، والنفح الشذي لابن سيد الناس، وتحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري، وغير ذلك.

٦ـ سنن ابن ماجه

لمؤلفه محمّد بن ماجه القزويني(ت: ٢٧٣هـ)

ويعتبر خاتمة الكتب الستّة، وقد أثنى عليه أبو زرعة كثيراً، حينما عرضه عليه ابن ماجه، فقال: «**أظنّ إنْ وقع هذا في أيدي الناس تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها**»، ثمّ قال: «**لعلّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً ممّا في إسناده ضعف**»[٣].

---

(١) أُنظر: المدخل إلى مناهج المحدثين، أ.د. رفعت فوزي: ص٢٤٨ـ ٢٥١. مناهج المحدثين للدكتور سعد آل حميد: ص١٠٠ـ ١٠٦.

(٢) سنن الترمذي بتحقيق أحمد شاكر، المقدّمة: ص٦٦ـ ٧٠.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٣ ص٢٧٨.

وأمّا عدد أبواب السنن وأحاديثه، فقد قال أبو الحسن القطان: «**في السنن ألف وخمس مئة باب، وجملة ما فيه أربعة آلاف حديث**»[١].

وقد ذكرنا سابقاً أنّ هناك خلافاً في عدّ سنن ابن ماجه من الكتب الستّة، فبعضهم عدّ سنن الدارمي وبعضهم عدّ الموطّأ مكانه، ويمكن مراجعة ذلك في كتاب مناهج المحدثين للدكتور سعد آل حميد[٢].

يحتوي كتاب ابن ماجه على مجموعة من الزوائد لم يروها ابن ماجه، بل رواها تلميذه ابن القطّان، فهذه لا تعدّ من سننه، وإنما من الزيادات على السنن، وتعرف من خلال السند، فإذا لم يروها القطان عن ابن ماجه فهي من زياداته.

وعلى سنن ابن ماجه شروح عدّة، منها: شرح مُغُلْطَاي، وحاشية السِنْدي، وإهداء الديباجة بشرح سُنَن ابن ماجه لصفاء العَدَوِي (معاصر) وغير ذلك.

٧ـ الموطّأ

لمؤلفه مالك بن أنس الأصبحي (ت: ١٧٩هـ). ويعتبر من أهم الكتب الحديثية عند بعض من علماء أهل السنّة، حتّى قال بعضهم بصحّته أجمع، بل قال بعضهم بأفضليته على صحيح البخاري:

قال أبو بكر بن العربي: «**الموطأ هو الأصل واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب**»[٣].

وقال الشافعي: «**ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصحّ من كتاب**

---

(١) المصدر نفسه: ج١٣ ص٢٨.

(٢) مناهج المحدثين، الدكتور سعد آل حميد: ص٢٢٥ـ ٢٢٨.

(٣) نقله السيوطي في: تنوير الحوالك: ص٦.

مالك»[١].

وقد أجاب ابن الصلاح على قول الشافعي بأنّه: «إنّما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم»[٢]، فيكون المُوطّأ حينئذٍ أصحّ الكتب التي أُلّفت في زمنه، قبل وجود الصحيحين، خصوصاً أنّ مالكاً ضمّن كتابه الأحاديث والآثار ورأيُ نفسه، كما وقع في أسانيد أحاديثه المتصل والمرسل والمنقطع والبلاغات، فلم يجرَّد للحديث الصحيح المتصل[٣].

ويرى بعضٌ أنّ جميع ما في الموطّأ صحيح، قال السيوطي: «ما فيه من المراسيل فإنّها مع كونها حجّة عنده بلا شرط، وعند من وافقه من الأئمّة على الاحتجاج بالمرسل فهي أيضاً حجّة عندنا؛ لأنّ المرسل عندنا حجّة إذا اعتضد، وما من مرسل في الموطأ إلاّ وله عاضد أو عواضد كما سأبيّن ذلك في هذا الشرح، فالصواب إطلاق أنّ الموطأ صحيح لا يستثنى منه شيء»[٤].

وقال أبو زرعة: «لو حلف رجل بالطلاق على أحاديث مالك التي بالموطأ أنها صحاح كلها لم يحنث، ولو حلف على حديث غيره كان حانثاً»[٥].

ويذهب الشيخ أحمد محمّد شاكر إلى صحّة أحاديثه المسندة، بل هي بمنزلة أحاديث الصحيحين، قال: «إنّ ما في الموطأ من الأحاديث الموصولة المرفوعة إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم) صحاحٌ كلّها، بل هي في الصحّة

---

(١) السيوطي، تنوير الحوالك: ص٧.

(٢) أُنظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: ص٢٠.

(٣) أُنظر: الجديع ،تحرير علوم الحديث: ج٢ ص٨٣٦.

(٤) السيوطي، تنوير الحوالك: ص٧.

(٥) القاضي عياض، ترتيب المدارك: ج٢ ص٧٦.

كأحاديث الصحيحين، وأنّ ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها يعتبر فيها ما يعتبر في أمثالها، مما تحويه الكتب الأخرى، وإنما لم يُعد في الكتب الصحاح لكثرتها [المراسيل والبلاغات]، وكثرة الآراء الفقهية لمالك وغيره»[١].

كما يرى الشيخ الجديع[٢] أيضاً صحّة المتّصل المسند دون غيره، قال: «(الموطّأ) من كتب الحديث الصحيح، وليس فيه حديث مسند إلاّ وهو صحيح»[٣].

والموطّأ مُرتّب حسب الأبواب الفقهيّة كالسنن، ويحتوي على الروايات المرفوعة والآثار الموقوفة من كلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم، كما يحتوي على آراء واجتهادات المؤلف نفسه.

وقد ذكر ابن الهباب أنّ مالكاً روى مائة ألف حديث، جمع منه في الموطّأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة ويخبرها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة، وهناك أقوال أُخرى ذكرها السيوطي، فليراجع[٤].

وعلى الموطّأ شروح عديدة، منها: الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار، والتمهيد لما في الموطّأ من المعاني والأسانيد، كلاهما لابن عبد البر، وشرح الزرقاني على الموطّأ، وكشف المغطّى في شرح الموطّأ للسيوطي، واختصره في شرحه: تنوير الحوالك على موطّأ الإمام مالك، وغير ذلك.

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أحمد شاكر: ج٢ ص١١٥.

(٢) أحد شيوخ السلفية المعاصرين، واسمه عبد الله بن يوسف، له كتاب: العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردية، وكتاب تحرير علوم الحديث، وغيرها.

(٣) أُنظر: تحرير علوم الحديث، الجديع: ج٢ ص٨٣٦

(٤) أُنظر: السيوطي، تنوير الحوالك: ص٦.

٨ـ سنن الدارمي

لمؤلّفه عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ). واشتهرت سننه عند المحدّثين بالمسند، قال العراقي: «**واشتهر تسميته بالمسند كما سُمي البخاري المسند الجامع الصحيح، وإنْ كان مرتّباً على الأبواب؛ لكون أحاديثه مسندة**»[(١)].

وقد بلغ عدد أحاديثه؛ وفق ترقيم المحقّق فواز أحمد وخالد السبع: (٣٥٠٣) حديثاً، وحسب نسخة حسين أسد (٣٥٤٦) حديثاً.

وعدّه جملة من العلماء من الكتب الستّة لكونه أفضل من سنن ابن ماجه، فعن الشيخ العلائي أنّه قال: «**ينبغي أنْ يُعدّ كتاب الدارمي سادساً للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه، فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة، فهو مع ذلك أولى من كتاب ابن ماجه**»[(٢)].

وذكر ابن حجر أنّ هذا كتاب ليس دون السنن في المرتبة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجة؛ فإنّه أمثل منه بكثير[(٣)].

وقال الكتّاني: «**وقال قوم من الحفّاظ، منهم ابن الصلاح والنووي وصلاح الدين العلائي والحافظ ابن حجر: لو جعل مسند الدارمي سادساً كان أولى**»[(٤)].

بل أطلق عليه غير واحد من الحفّاظ اسم الصحيح[(٥)]، وقد أجاب على ذلك

---

(١) العراقي، التقييد والإيضاح: ص٥٦.

(٢) المصدر نفسه: ج١ ص٤٨٦.

(٣) تدريب الراوي، السيوطي: ج١ ص١٧٤.

(٤) الرسالة المستطرفة، الكتاني: ص١٣.

(٥) المصدر نفسه: ص٥٧.

الحافظ العراقي بأنّه لا يخفى ما فيه من الضعيف؛ لحال رواته أو لإرساله، وذلك كثير فيه[١].

وذكر الحافظ ابن حجر بأنّ دعوى إطلاق غير واحد الصحّة على سنن الدارمي ذكرها مُغُلْطَاي، فإنّي لم أر ذلك في كلام أحد ممّن يعتمد عليه، ثمّ وجدت بخطّ مُغُلْطَاي أنّه رأى بخطّ الحافظ أبي محمد المنذري ترجمة كتاب الدارمي بالمسند الصحيح الجامع، وليس كما زعم، فلقد وقفت على النسخة التي بخط المنذري، وهي أصل سماعنا للكتاب المذكور، والورقة الأولى منه مع عدة أوراق ليست بخط المنذري، بل هو بخط أبي الحسن ابن أبي الحصني، وخطه قريب من خط المنذري، فاشتبه ذلك على مُغُلْطَاي وليس الحصني من أحلاس هذا الفن حتى يحتج بخطّه في ذلك، كيف ولو أطلق ذلك عليه من يعتمد عليه لكان الواقع يخالفه؛ لما في الكتاب المذكور من الأحاديث الضعيفة والمنقطعة والمقطوعة[٢].

لم نقف على شرح للكتاب من المتقدمين، وقد شرحه من المعاصرين أبو عاصم نبيل بن هاشم الغَمْري في عشرة مجلّدات، وسمّاه: فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن. وألحقه بمجلد ضمّ أربعة رسائل سمّاه: إتمام الاهتمام بمسند أبي محمد بن بهرام.

٩ـ مسند أحمد

لمؤلّفه أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ). وهو من أهمّ الموسوعات الحديثية

---

(١) المصدر نفسه: ص٥٨.

(٢) ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ج١ ص٢٨٠ـ ٢٨١.

عند بعض علماء أهل السنة، رتّبه أحمد على مسانيد الصحابة، وقد احتوى على ثمانية عشر مسنداً، وقد ابتدأه بمسند العشرة المبشرة، ثمّ مسند أهل البيت، وختمه بمسند عائشة[١]. وقد روي أنّه قال لابنه عبد الله: «**احتفظ بهذا المسند، فإنه سيكون للناس إماماً**»[٢].

وعن حنبل بن إسحاق ابن عم أحمد بن حنبل وتلميذه، قال: «**جمعنا أحمد بن حنبل، أنا وصالح وعبد الله، وقرأ علينا المسند، ما سمعه غيرنا، وقال: هذا الكتاب: جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة ألف وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فارجعوا إليه. فإنْ وجدتموه فيه، وإلا فليس بحجّة**»[٣].

لكنّ الدهلوي ذكر أنّ هناك أحاديث صحيحة مشهورة ليست في المسند[٤]، وذكر الذهبي أنّ فيه جملة من الأحاديث الضعيفة، كما أن فيه أيضاً أحاديث معدودة، شبه موضوعة، تكاد تكون قطرة في بحر[٥]، لكن هناك دعوى أنه تضمن جملة من الأحاديث الموضوعة لا أنها نادرة، وقد تصدّى الحافظ ابن حجر لإثبات عدم وجودها فيه، فألّف كتاباً في ذلك أسماه (القول المسدّد في الذبّ عن المسند)، وله كلام يتضمّن خلاصة رأيه في المسند، قال: «**ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحّة وكذا في شيوخه، وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً، والحق أنّ أحاديثه غالبها جياد والضعاف منها إنّما يوردها**

---

(١) أُنظر: بستان المحدثين، عبد العزيز الدهلوي: ص٦٩.

(٢) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١١ ص٣٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ج١١ ص٣٢٩.

(٤) الدهلوي، بستان المحدثين: ص٧١.

(٥) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١١ ص٣٢٩.

للمتابعات، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد، أخرجها ثمّ صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً وبقى منها بعده بقية. وقد ادّعى قوم أنّ فيه أحاديث موضوعات، وتتبع شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي من كلام ابن الجوزي في الموضوعات تسعة أحاديث، أخرجها من المسند وحكم عليها بالوضع، وكنت قرأت ذلك الجزء عليه ثمّ تتبعت بعده من كلام ابن الجوزي في الموضوعات ما يلتحق به، فكملت نحو العشرين، ثم تعقبت كلام ابن الجوزي فيها حديثاً حديثاً، فظهر من ذلك أن غالبها جياد، وأنّه لا يتأتى القطع بالوضع في شيء منها، بل ولا الحكم بكون واحد منها موضوعاً إلاّ الفرد النادر مع الاحتمال القوي في دفع ذلك، وسميته: (القول المسدد في الذبّ عن مسند أحمد)»[1].

وقد نقل المسند أبو بكر القطيعي عن عبد الله بن أحمد عن أحمد، وفيه زيادات لعبد الله لم يروها عن أحمد، بل رواها عن شيوخه، وكذلك فيه زيادات للقطيعي لم يروها عن عبد الله، بل رواها عن شيوخه، وهذه تسمّى زيادات القطيعي أو عبد الله على المسند.

والمسند يحتوي على ثلاثين ألف حديث[2] وقيل: بل أكثر. وقد قام بتحقيقه العلامة أحمد محمّد شاكر وحكم على بعض أحاديثه بالضعف، لكنه توفي قبل أن يتمّ عمله، فأكمله الشيخ حمزة أحمد الزين، والكتاب مطبوع بتحقيقيهما كاملاً، كما حققه كاملاً الشيخ شعيب الأرنؤوط، وأوضح صحيحه من ضعيفه بحسب اجتهاده.

توجد عدّة أعمال على مسند أحمد، فقد قام الهيثمي بجعل زوائد له، سمّاها

---

(١) ابن حجر العسقلاني، تعجيل المنفعة: ص٦.

(٢) المصدر نفسه: ج١١ ص٣٢٧ـ ٣٢٨.

(غاية المقصد في زوائد المسند) وللشيخ عبد الهادي السندي حاشية عليه، وللسيوطي تعليقات بعنوان: (عقود الزبرجد على مسند أحمد)، وغير ذلك.

ج ـ مصنّفات في الأحاديث الصحيحة

تقدّم أنّ صحيحي البخاري ومسلم يُعدّان من أصحّ الكتب الحديثية، وقد تلقاهما العلماء بالقبول، لكن هذا لا يعني حصر الأحاديث الصحيحة في كتابيهما، كما أشرنا سابقاً، فإنّ هناك كثيراً من الأحاديث الصحيحة لم يذكراها، وهناك كثيرٌ من علماء الحديث التزموا في كتبهم بحسب شروطهم ذكر الأحاديث الصحيحة دون غيرها، منها ما هو في الصحيحين، ومنها ما هو خارج عنهما، غير أنّ هذه المصنّفات لم تكن موضع قبول ووفاق لدى الجميع، بل وقع الخلاف فيها، بحسب الاجتهادات المختلفة لعلماء الحديث والرجال، إلاّ أنّه من المؤكّد أنّ هذه الكتب صحيحة عند مؤلفيها؛ لاشتراطهم والتزامهم ذكر الصحيح دون غيره، ومن هذه المصنّفات: صحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم وغيرها، وسيأتي ذكرها لاحقاً عند التطرّق لأقوال أهل العلم في التصحيح والتضعيف.

د ـ مصنّفات أُخرى

وهناك كثيرٌ من المؤلفات الحديثية عند أهل السنّة نشير إلى بعضها فيما يأتي:

١ـ مسند أبي يعلى الموصلي. ٢ ـ المصنف لعبد الرزاق الصنعاني. ٣ـ المصنف لابن أبي شيبة. ٤ـ معاجم الطبراني (المعجم الكبير، المعجم الأوسط، المعجم الصغير). ٥ـ السنن الكبرى للبيهقي. ٦ـ مسند الحميدي. ٧ـ مسند البزار. ٨ـ مسند

عبد بن حميد. ٩ـ معجم الإسماعيلي. ١٠ـ معجم الدمياطي. ١١ـ سنن سعيد بن منصور. ١٢ـ سنن الدار قطني. ١٣ـ الأمالي للمحاملي. ١٤ـ معرفة السنن والآثار للبيهقي. ١٥ـ مسند أبي داود الطيالسي. وغير ذلك من كتب الحديث [١].

فائدة

قد ذكرنا ـ بعد التعرض لصحيحي مسلم والبخاري ـ مجموعة من الفوائد التي ينتفع بها في عالم الحوار والمناظرة، ونضيف هنا ملاحظة هامّة جدّاً، وهي أنّ تصريحهم بأنّ الكتاب أو الحديث صحيح أو ضعيف لا يعني الصحّة والضعف الواقعي أو الصحّة والضعف من منظور شيعي، بل هو تصحيح أو تضعيف مبنيّ على اجتهادات معيّنة، ولذا فإنّ الانتفاع بذلك التصريح إنّما يكون في عالم الاحتجاج على الآخر، فحينما يعترف بأنّ الحديث صحيحٌ أو ضعيفٌ فهو بمنزلة الإقرار، فيمكن للشيعة الاحتجاج به عليهم، ولا يحقّ لهم الاحتجاج به على الشيعة؛ لعدم تسليمهم بصحّة ذلك أو ضعفه، فربّما يقتضي التحقيق العلمي أنّ ما قالوا بصحّته هو ضعيف واقعاً، أو ما نسبوه للضعف هو صحيح واقعاً، وإنّما قاموا بتضعيفه أو تصحيحه لأغراض معيّنة ككون الحديث في أمر عقدي لا يتناسب مع توجهاتهم، وهذا ما سيتّضح لاحقاً عند الإجابة عن مجموعة من الشبهات، فسنرى أنّهم ضعّفوا عدّة من روايات الفضائل، وهي صحيحة وفق التحقيق العلمي، وكذلك صحّحوا روايات أُخرى تتناسب مع توجهاتهم مع أنّ التحقيق يقتضي ضعفها.

---

(١) أُنظر في ذلك: كتاب الوجيز في تعريف كتب الحديث لعبد الماجد الغوري، وبستان المحدثين للدهلوي.

لذا ينبغي على المحاور أنْ يكون على بيّنة من هذه المسألة، وأنْ يُميّز بين عالم الاحتجاج على الآخر، وبين عالم الاستدلال.

أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الرابع/ المقصد الأول

١ـ وضح هذه المصطلحات: (الصحاح، السنن، المسانيد، المستدركات، الزوائد).

٢ـ اذكر خمساً من أهم المصادر الحديثية ـ مرتباً ـ عند أهل السنة.

٣ـ ما المقصود بالتعليق في صحيح البخاري؟

٤ـ وضح شرط البخاري وبماذا يختلف عن شرط مسلم في صحيحيهما؟

٥ـ اذكر ثلاثة من أهم الشروح على صحيح البخاري.

٦ـ ذكر البخاري ومسلم كلاماً يمكن أن يستدل به على أن الصحيح من الروايات لا يقتصر على ما في كتابيهما، دلَّ عليه.

٧ـ ماذا يترتب من ثمرات عملية فيما لو وردت الرواية في صحيح البخاري أو صحيح مسلم؟

٨ـ ماذا يعني مصطلح (متفق عليه) وماذا يمثل؟

٩ـ رتب الحديث بحسب الأقوى مرتبة في الصحة: فيما لو: (انفرد به مسلم)، (متفق عليه عند الشيخين)، (انفرد به البخاري)، (توفر فيه شرط البخاري ومسلم)، (توفر فيه شرط البخاري)، (توفر فيه شرط مسلم)، (توفر فيه شروط الصحيح ولم يكن حائزاً على شرط البخاري أو مسلم)).

١٠ـ ما معنى أن يكون الحديث على شرط الشيخين أو على شرط أحدهما؟

١١ـ اذكر أهم مميزات سنن الترمذي التي أوضحها أحمد شاكر.

المقصد الثاني: التعرف على ضوابط الحديث الصحيح والضعيف

مقدّمة

من الضروري جدّاً لمن يلج ميدان الشبهات، ويحاول الإجابة عنها أنْ يتعرّف على الحديث المقبول من عدمه عند الفريق الآخر، ويتحقّق ذلك بأحد أمور:

الأوّل: الرجوع إلى الكتب التي صرّح مؤلّفوها بصحّتها.

الثاني: الرجوع إلى تصحيح أهل العلم.

الثالث: القيام بدراسة الحديث وفق القواعد الحديثيّة والرجاليّة عند أهل السنّة.

ومن أجل تحقيق ما تقدّم لا بدّ من تسليط الضوء في هذا المبحث على خمسة أمور أساسية:

أولاً: في تعريف الحديث المقبول وغير المقبول.

ثانياً: في التعرّف على القواعد المؤثّرة في التصحيح والتضعيف.

ثالثاً: التعرّف على حال الرواة من خلال كلمات علماء الجرح والتعديل.

رابعاً: التعرّف على ألفاظ الجرح والتعديل.

خامساً: التعرف على أقوال أهل العلم في التصحيح والتضعيف.

الأمر الأول: في تعريف الحديث المقبول والضعيف

قسّم العلماء الحديث باعتبارين، فتارة باعتبار طرق نقله إلينا، وأُخرى باعتبار قبوله وعدمه، أمّا باعتبار طرق نقله، فقسّموه إلى المتواتر والآحاد، ومن ثمّ

قسّموا الآحاد إلى الغريب والعزيز والمشهور[١].

وأمّا باعتبار قبوله وعدمه، فهو مختص بالآحاد، وقد قسّموه إلى الصحيح والحسن والضعيف، والصحيح والحسن كلاهما ينقسم إلى صحيح أو حسن لذاته، أو لغيره[٢].

وهذا التقسيم الأخير شامل لكلّ حديث لم يبلغ رتبة التواتر، سواء كان مشهوراً أو عزيزاً أو غريباً (فرداً)، بمعنى أنّ هذه الصفات الثلاثة للحديث لا تكسبه الصحّة ولا الضعف، فكلّ واحد منها بما فيها المشهور قد يكون صحيحاً وقد يكون ضعيفاً.

أمّا المتواتر، فيجب العمل به من دون البحث عن آحاد إسناده[٣].

وأمّا الحديث الموضوع، فهو ليس من أقسام الحديث، لأنّه مختلق مصنوع على النبيّ ﷺ، وإنّما سمّي حديثاً بالنظر لزعم راويه[٤]. هذا من حيث نفس الأمر والواقع، وإلا فقد تختلف الأنظار في تشخيص الحديث خارجاً؛ فقد يزعم بعضهم أنّه موضوع، لكنّ التحقيق يقتضي صحّته أو حسنه أو ضعفه.

وما يهمّنا في هذا البحث أنْ نتعرّف على الحديث المقبول والضعيف، وقد تبيّن من خلال ما تقدّم أنّ الحديث باعتبار قبوله وعدمه ينقسم إلى خمسة أقسام: الصحيح لذاته، والصحيح لغيره، والحسن لذاته، والحسن لغيره، والضعيف،

---

(١) المشهور ما رواه ثلاثة في أقل طبقاته، والعزيز: ما رواه اثنان فقط، والغريب: ما تفرّد به واحد، على تفصيل وبيان مذكور في كتب الدراية.

(٢) أُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر: ص٥٠، ٥١، ٥٨. الوسيط في علوم مصطلح الحديث لأبي شهبة: ص١٨٩، ١٩٨، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٦٥، ٢٦٦. مصطلح الحديث لابن عثيمين: ص٦-٧.

(٣) أُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر: ص٤٥.

(٤) أُنظر: الدكتور عتر، منهج النقد في علوم الحديث،: ص٣٠١.

وسنبيّن كلّ قسم من هذه الأقسام إن شاء الله تعالى:

ألف ـ الصحيح لذاته: هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً.

هكذا عرّفه ابن الصلاح، وقال بعده: «**فهذا هو الحديث الذي يحكم له بالصحّة بلا خلاف بين أهل الحديث**»[١].

ومن خلال هذا التعريف، يتّضح أنّ شروط الصحيح خمسة:

١ـ الاتّصال، ومعناه: أن يكون كلّ واحد من رواة الحديث قد تلقاه ممن فوقه من الرواة وهكذا إلى أنْ يبلغ التلقّي قائله، بحيث لا يكون هناك راو محذوف[٢].

وقد خرج بقيد الاتصال المرسل[٣] والمنقطع والمعضل والمعلّق والمدلّس[٤].

٢ـ عدالة الرواة، والعدل: مَن له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[٥].

وقد خرج بقيد العدالة، الضعيف لكذب أو فسق.

---

(١) ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص١٥ـ ١٦.

(٢) أُنظر: ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص٤١. منهج النقد في علوم الحديث للدكتور عتر: ص٢٤٢. الوسيط في مصطلح وعلوم الحديث، أبو شهبة: ص٢٢٥.

(٣) هناك جملة من العلماء يرون حجيّة الحديث المرسل، وعليه؛ لا يكون الإرسال قادحاً في صحّة الحديث، وسيأتي الكلام عن ذلك لاحقاً، إن شاء الله.

(٤) أُنظر: ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص١٨، تدريب الراوي للسيوطي: ج١ ص٦٣. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة: ص٢٢٥. وسوف يأتي توضيح هذه المصطلحات في بحث الضعيف إنْ شاء الله.

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص٥٨.

وسيأتي تفصيل ما يتعلّق بالبدعة والمبتدع لاحقاً إنْ شاء الله.

٣ـ الضبط، والمراد هنا هو الضبط التام، وهو قسمان: ضبط صدر. وضبط كتاب؛ فالأوّل: هو أنْ يحفظ ما سمعه من شيخه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء.

والثاني: هو محافظته على كتابه، وصيانته عن أنْ يتطرّق إليه تغيير ما من حين سماعه فيه وتصحيحه إلى أن يؤدي منه ويروي، ولا يعيره إلاّ لمن يثق فيه ويتأكد من أنه لا يغيّر فيه[١].

وخرج بقيد الضبط مَنْ كان سيئ الحفظ أو مختلطاً وغيرهما ممّن ليس بضابط، والميزان في معرفته هو مَنْ كثرت مخالفته لرواية الثقات المتقنين، وخرج عنه أيضاً من ليس بضابط ولكنه لم يبعد عن درجة الضابط؛ فإنه إذا روى حديثاً كان حسناً ولم يكن صحيحاً[٢].

٤ـ عدم الشذوذ، والمراد من الشذوذ: هو مخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه، أو لما هو أكثر عدداً[٣].

٥ـ عدم العلّة، والمراد من العلّة: هي العلّة الخفيّة القادحة، مع كون ظاهر الحديث السلامة، وقد تكون تارة في السند، وأُخرى في المتن، وتعرف بجمع طرق الحديث، والنظر في الأسانيد والمتون، فقد يتبيّن وقف المرفوع، أو إرسال

---

(١) أُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص٥٨. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار، الصنعاني: ج١ ص٨. الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة: ص٢٢٨.

(٢) الزركشي النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج١ ص٩٨.

(٣) أُنظر: ابن حجر ، النكت على ابن الصلاح: ج١ ص٢٣٦.

الموصول، أو غير ذلك[١].

ب ـ الصحيح لغيره، عرّفه بعضهم: بأنّه الحسن لذاته إذا تعدّدت طرقه[٢].

لكنّ الظاهر شموله للحسن لذاته إذا انضمت إليه طرق أُخرى ولو كانت ضعيفة، بل هو شامل للطرق الضعيفة إذا كانت عديدة وإنْ لم يكن فيها طريقٌ حسنٌ لذاته، بشرط ألاّ تكون شديدة الضعف، قال الألباني: «**الصحيح لغيره: هو الذي تقوّى بكثرة طرقه التي لم يشتدّ ضعفها**»[٣].

حكم الحديث الصحيح:

أجمع العلماء من أهل الحديث ومن يُعتدُّ به من الفقهاء والأصوليين على أنّ الحديث الصحيح حجّة يجب العمل به[٤].

ج ـ الحسن لذاته: هو الحديث المتوفرة فيه شروط الحديث الصحيح باستثناء الضبط، فما خفّ فيه ضبط الراوي سمّي بالحسن، فهو إذن: ما رواه عدل خفيف الضبط بسند متصل وسَلِمَ من الشذوذ والعلة القادحة[٥].

د ـ الحسن لغيره: عرّفه بعضهم بأنّه الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه على وجه يجبر بعضها بعضاً، بحيث لا يكون فيها كذاب، ولا متهم بالكذب[٦]. بل

---

(١) أُنظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر: ج٢ ص٧١٠ـ ٧١١. والمقنع في علوم الحديث لابن الملقن: ص٢١٢. والوسيط في علوم مصطلح الحديث لأبي شهبة: ص٣٠٦ـ ٣٠٩.

(٢) أُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص٦٦ ومصطلح الحديث لابن عثيمين: ص٨ والوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبو شهبة: ص٢٣٠.

(٣) أُنظر: مقدمة صحيح الترغيب والترهيب، الألباني: ج١ ص٩.

(٤) أُنظر: منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور عتر: ص٢٤٤.

(٥) أُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص٦٥، مع ملاحظة تعليق الدكتور عتر أيضاً، والتوضيح الأبهر للسخاوي: ص٣٣. ومصطلح الحديث لابن عثيمين: ص٩.

(٦) أُنظر: مصطلح الحديث، لابن عثيمين: ص٩.

ولا فيها مغفل كثير الخطأ[١]، وسيأتي بيان ذلك بصورة أوضح عند الحديث عن قاعدة تقوّي الطرق بعضها مع بعض.

حكم الحديث الحسن:

ذهب الجمهور إلى أنّ الحديث الحسن حجة يجب العمل به، قال ابن كثير: «**وهو في الاحتجاج به كالصحيح عند الجمهور**»[٢].

هـ ـ الضعيف: وهو ما لم تتوفر فيه أحد شروط الصحيح أو الحسن، وهي على ما تبيّن ممّا سبق ستة:

العدالة، والضبط ـ ولو لم يكن تامّاً ـ والاتصال، وعدم الشذوذ، وعدم العلّة، والعاضد عند الاحتياج إليه، كما في حالات الحسن لغيره[٣].

وحيث إنّ الأحاديث الضعيفة عديدة ومتنوعة، فلا بأس أنْ نبيّن ـ مختصراً ـ ما نرى في اصطلاحه نوعاً من الغموض، ونترك التفصيل للطالب.

١ـ المرسل: والمشهور في تعريفه: هو رواية التابعي عن رسول الله ﷺ من دون ذكر الصحابي، وخصّه بعضهم بالتابعي الكبير دون غيره.

وقد يطلق المرسل على كلّ انقطاع في الإسناد، وهو مذهب الفقهاء والأصوليين، وإليه ذهب الخطيب من أهل الحديث[٤].

٢ـ المنقطع: هو ما سقط من إسناده راوٍ واحد غير الصحابي، وكذا ما سقط

---

(١) ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص٣٣.

(٢) أُنظر: الباعث الحثيث شرح مختصر علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أحمد شاكر: ج١ ص١٢٩.

(٣) أُنظر أيضاً: ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: ج١ ص٤٩٣.

(٤) أُنظر: ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص٤٨.

منه اثنين أو أكثر بشرط عدم التوالي[١].

هذا حسب تعريف ابن حجر، أمّا الجمهور فذهب إلى أنّ المنقطع هو ما سقط منه راو أو أكثر من أي موضع من السند، فيكون المنقطع أصلاً عاماً تندرج تحته أنواع الانقطاع[٢].

٣ـ المعضل: ما سقط من سنده اثنان فصاعداً على التوالي سواء كان في أوّل السند أو وسطه أو منتهاه[٣].

٤ـ المعلّق: هو ما سقط في أول إسناده واحد أو أكثر؛ لذا فبينه وبين المعضل عموم وخصوص من وجه، فيلتقيان فيما سقط من أوله اثنان أو أكثر فهو معضل ومعلق، ويفترق المعلّق فيما سقط منه واحد في أوّل السند، أو حذف السند كلّه، وينفرد المعضل فيما إذا سقط منه اثنان أو أكثر في وسط السند أو منتهاه[٤].

٥ـ المدلّس: وهو أنواع منها: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ، وتدليس التسوية، ومن أراد التفصيل فليراجع الكتب المختصّة بذلك[٥].

٦ـ الحديث الذي فيه راو ضعيف وهو أنواع، منها:

ألف ـ سيئ الحفظ: وهو من لم يرجح جانب إصابته على جانب خطئه[٦].

---

(١) أُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص٨٤.

(٢) أُنظر: منهج النقد في علوم الحديث للدكتور عتر: ص٣٦٧.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص٨٣ منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور عتر: ص٣٧٨.

(٤) أُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر، بتحقيق الدكتور عتر: ص٨٠ـ ٨١

(٥) أُنظر مثلاً: تمام المنة للألباني: ص١٨.

(٦) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص١٠٤.

يعني إذا كان خطؤه ونسيانه أغلب أو مساوياً لصوابه وإتقانه[١].

ب ـ المختلط: هو الذي ساء حفظه بنحو طارئ؛ لكبره أو ذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدَمِها: بأنْ كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء[٢].

ج ـ المجهول: وهو الذي لم يُوثّق ولم يُجرح، وهو قسمان:

١ـ مجهول العين: هو الراوي الذي عُرف اسمه، ولم يرو عنه إلاّ واحد[٣].

وأمّا الذي لم يعرف اسمه، كقولهم: حدّثني رجل، أو حدّثني شيخ، فهو المبهم[٤].

٢ـ مجهول الحال: وهو المستور: وهو من روى عنه اثنان فصاعداً، ولم يوثّق ولم يُجرح، وقد ذهب فريق إلى قبول روايته[٥] على ما سيأتي بيانه لاحقاً.

د ـ الكذّاب: هو من ثبت كذبه في الحديث النبوي[٦].

هـ ـ المتّهم بالكذب: وهو الذي يكون مشهوراً بالكذب، ومعروفاً به في كلام الناس، ولم يثبت كذبه في حديث النبيّ ﷺ[٧].

وهناك اصطلاحات عديدة، لا يسع هذا المختصر ذكرها فليرجع فيها إلى كتب المصطلح والدراية.

---

(١) مقدّمة في أُصول الحديث، الدهلوي: ص٧٨ـ ٧٩.

(٢) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص١٠٤. ومعنى عدمها: فقدان الكتب بمعنى أنها كَانَت حاصِلة له ثم صارت مَعْدُومة، وهو من قبيل ذكر العام بعد الخاص.

(٣) أُنظر: المصدر نفسه: ص١٠١.

(٤) أُنظر: المصدر نفسه: ص١٠٠ـ ١٠١.

(٥) أُنظر: المصدر نفسه: ص١٠١.

(٦) أُنظر: مقدّمة في أُصول الحديث، الدهلوي: ص٧١.

(٧) أُنظر: المصدر نفسه: ص٧٢.

الأمر الثاني: التعرّف على القواعد المؤثّرة في التصحيح والتضعيف

سنقف في هذا البحث على عدّة من القواعد ذات الأهمية الكبيرة في التصحيح والتضعيف:

القاعدة الأولى: تقوّي الحديث بكثرة طرقه

نصّ على هذه القاعدة عدّة من العلماء، وأوضحوا كثيراً من المصاديق التي تصلح في المتابعات والشواهد:

قال الترمذي: «**كلّ حديث يروى لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذاً. ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن**»[(١)].

ومضافاً للمتّهم بالكذب، ما كان مغفّلاً كثير الخطأ[(٢)]، فإنّ من اجتمعت فيه هاتان الصفتان: الغفلة وكثرة الخطأ لا يصلح في التقوية[(٣)]. أمّا كثرة الخطأ لوحدها مع كون الغالب على رواياته الصحّة فهذا ممّا يستشهد به[(٤)].

ومن المصاديق التي تصلح في المتابعات والشواهد هي: حديث مجهول الحال (المستور)، وسيّئ الحفظ، والمختلط[(٥)]، والحديث المرسل، والمنقطع، والمبهم، والمدلّس الذي لم يصرّح بالتحديث، وغير ذلك، ويمكن تصيّد ذلك إما من خلال تصريح العلماء، أو تتبع طرقهم في التصحيح والتضعيف والوقوف من خلال ذلك على ما حسّنوا أو صحّحوا حديثه بالمتابعة أو لا. ونحن نذكر

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج٥ ص٤١٣.

(٢) أُنظر: ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص٣٣.

(٣) أُنظر: التعريف بأوهام من قسّم السنن إلى صحيح وضعيف، محمود سعيد ممدوح: ج١ ص٣١٠. دار البحوث للدراسات الإسلامية.

(٤) أُنظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى: ج١٨ ص٢٦.

(٥) إذا لم يكن تحديثه في حالة ما قبل الاختلاط، وإلا قبل حديثه.

الآن بعض عباراتهم في ذلك:

قال ابن الصلاح: «ليس كلّ ضعف في الحديث يزول [هذا الضعف] بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر عرفنا أنّه ممّا قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك، كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ؛ إذ فيه ضعف قليل يزول بروايته من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متّهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث، فاعلم ذلك فإنّه من النفائس العزيزة، والله أعلم»[(١)].

وقال ابن حجر: «ومتى تُوبع سيّئ الحفظ بمُعتَبِرٍ[(٢)] كأنْ يكون فوقه أو مثله لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميّز، والمستور، والإسناد المرسَل، وكذا المدلِّس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسناً لا لذاته، بل وصْفه بذلك باعتبار المجموع من المتابِع والمتابَع...»[(٣)]. وبنحوه قال رضي الدين الحنفي[(٤)].

---

(١) ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص٣٥.

(٢) يقصد به المعتَبر في المتابعات والشواهد. أي ما يصلح حديثه في ذلك.

(٣) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص١٠٥.

(٤) ابن الحنبلي ، قفو الأثر: ج١ ص٥٠.

وأضاف ابن حجر في نكته ما كان في سنده انقطاعٌ خفيفٌ[١] أو خفي[٢].

فمن خلال ما تقدّم اتّضح أنّ مصاديق الحديث خفيف الضعف عديدة، وهي: المرسل، وما فيه راو مستور، والمدلَّس، والمنقطع، وما فيه راو سيئ الحفظ، وما فيه المختلط.

لكن في المرسل اشترطوا، فيما إذا عاضده مرسلٌ آخر، أنْ يكون هذا الآخر قد أُخذ من غير رجال الأوّل[٣].

ومن مصاديق الضعف الخفيف، الحديث الذي في سنده مبهم لم يُسمّ، وقوّى بعضهم الحديث الضعيف إذا كان في سنده مجهول العين، وهذه أُمور تحتاج إلى تتبع أقوال علمائهم وتطبيقاتهم في التصحيح والتضعيف، من قبيل مراجعة سلسلة الأحاديث الصحيحة، وسلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، ويمكن أيضاً مراجعة الكتب المختصة ببيان ما يصلح في المتابعات والشواهد من عدمه، مثل كتاب: مناهج المحدثين في تقوية الأحاديث الحسنة والضعيفة، للدكتور المرتضى الزين أحمد.

تنبيه مهم

احتجاج طائفة بالمرسل والمجهول

عرفنا فيما سبق أنّ الحديث المرسل وكذا ما فيه المجهول من أقسام الحديث الضعيف، وأنّهما ممّا يتقّوى بهما في المتابعات والشواهد، غير أنّه من

---

(١) الانقطاع: هو ما سقط من سنده واحد أو أكثر، فلا شكّ في أنّ كلام ابن حجر شامل لصورة الانقطاع براو واحد، أمّا إذا كان الساقط اثنين أو أكثر، فلم يتّضح من كلامه.

(٢) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج١ ص٤٩٣.

(٣) أُنظر: ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص٣٤.

الضروري أنْ ننّبه أنّ هناك من يرى حجيّة المرسل، وهناك من يرى حجيّة ما فيه المجهول.

فأمّا ما يتعلّق بالمرسل، فقد قال بحجيّته مالك وأبو حنيفة، ومن تبعهما، وقال به أحمد في رواية، وجماعة من المحدّثين، وكثيرٌ من أهل الأُصول والفقه، قال السخاوي: «(واحتجّ) الإمام مالك هو ابن أنس في المشهور عنه، (وكذا) الإمام أبو حنيفة (النعمان) بن ثابت، وتابعوهما المقلدون لهما ـ والمراد الجمهور من الطائفتين ـ بل وجماعة من المحدّثين والإمام أحمد في رواية حكاها النووي، وابن القيم وابن كثير وغيرهم به ـ أي بالمرسل ـ ودانوا بمضمونه، أي جعل كلّ واحد منهم ما هو عنده مرسل ديناً يدين به في الأحكام وغيرها وحكاه النووي في شرح المهذب عن كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم، قال: ونقله الغزالي عن الجماهير.

وقال أبو داود في رسالته: وأمّا المراسيل فقد كان أكثر العلماء يحتجّون بها فيما مضى مثل سفيان الثوري ومالك والأوزاعي حتى جاء الشافعي رحمه الله فتكلم في ذلك...»[(١)].

وأمّا حديث المجهول (المستور): فقد احتجّ به جماعة «وهو قول بعض الشافعيين، وبه قطع منهم الإمام سليم[(٢)] بن أيوب الرازي»[(٣)].

قال ابن الصلاح: «ويشبه أنْ يكون العمل علي هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت

---

(١) السخاوي ، فتح المغيث: ج١ ص١٣٩.

(٢) وهو أبو الفتح الرازي الشافعي سليم بن أيوب، فقيه، مقرئ محدّث، توفي سنة ٤٤٧هـ

(٣) ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح: ص٨٩.

الخبرة الباطنة بهم، والله أعلم»[١].

وممّن قال بالاحتجاج برواية المستور: الدارقطني، والبزار[٢]، والنووي[٣]، وغيرهم[٤].

وأمّا حديث مجهول العين فقد حكي الاحتجاج به عن الحنفية[٥]. ثمّ إنّ لبعض العلماء كلاماً في مجهول العين إذا كان من التابعين، باعتباره من العصور الثلاثة التي وصفت بأنّها خير القرون، وعدم تفشي الكذب في تلك الفترة[٦].

القاعدة الثانية: بعض الموقوفات على الصحابي لها حكم الرفع

المراد من الحديث المرفوع هو الحديث المضاف إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، وأمّا الحديث الموقوف فهو ما وقف فيه على الصحابي، أي أنّ القول أو الفعل فيه منسوباً لأحد الصحابة من دون إسناده إلى النبيّ صلى الله عليه وآله، إلاّ أنّ هناك حالات يأخذ فيها الموقوف حكم الرفع، فيحتج به عند توفر سائر الشرائط الأُخرى، ومن هذه الحالات:

١ـ إذا كان الحديث في أمر غيبي غير اجتهادي، من قبيل الإخبار عن الأمم الماضية أو الملاحم والفتن الآتية، فهذا لا بدّ أنْ يكون الصحابي قد استقاه من

---

(١) المصدر نفسه: ص٩٨.

(٢) أُنظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي: ج٣ ص٣٧٦.

(٣) أُنظر: تدريب الراوي، السيوطي: ج١ ص٣١٧.

(٤) على الطالب مراجعة ذلك والتعرّف على العلماء القائلين بالاحتجاج بالمجهول؛ فإنّه نافع في مجالات كثيرة.

(٥) أُنظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي: ج٣ ص٣٧٥.

(٦) مثلاً، قال السرخسي: «المجهول من القرون الثلاثة عدل بتعديل صاحب الشرع إيّاه ما لم يتبيّن منه ما يزيل عدالته، فيكون خبره حجّة على الوجه الذي قررنا». أُصول السرخسي: ج١ ص٣٥٢.

النبيّ، فيأخذ حكم الرفع، واشترط بعضهم أنْ لا يكون الصحابي معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب، وإلا لم يحكم على حديثه بالرفع؛ لاحتمال أخذه عنهم[١].

٢ـ لو قال الصحابي: من السنّة كذا، أُمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو كنّا نفعل كذا، فإنّ الأكثر على أنّ هذا حديث مرفوع. وكذا لو حكم الصحابي على فعل معيّن بأنّه طاعة لله أو لرسوله، فهو حديث مرفوع[٢].

القاعدة الثالثة: الجرح المفسّر مقدم على التعديل دون غيره

من أهمّ المسائل التي واجهت العلماء هي مسألة تعارض الجرح والتعديل في الراوي، فلم يسلم من الرواة إلاّ القليل الذين لم يرد في حقّهم جرح، لذا لجأ العلماء إلى إيجاد قاعدة يتمّ على ضوئها تقديم أحد القولين على الآخر، فقالوا بتقديم الجرح على التعديل، واستندوا في ذلك إلى أمور، لعلّ أهمّها هو اطّلاع الجارح على أمر خفيّ لم يطّلع عليه المعدّل، قال النووي: «ولو تعارض جرح وتعديل قدّم الجرح، على المختار الذي قاله المحققون والجماهير، ولا فرق بين أن يكون عدد المعدلين أكثر أو أقل، وقيل: إذا كان المعدلون أكثر قُدِّم التعديل، والصحيح الأول؛ لأن الجارح اطلع على أمر خفيّ جهله المعدّل»[٣].

غير أنّ تقديم الجرح على التعديل ليس على إطلاقه، إنّما ذلك يختصّ بالجرح المفسّر، قال النووي: «**ولا يقبل الجرح إلاّ مفسّراً، وهو أن يذكر السبب**

---

(١) أُنظر: مقدّمة في أُصول الحديث، الدهلوي: ص٤٥.

(٢) أُنظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص١٠٦ـ ١١٠. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أحمد شاكر: ص١٤٩ـ ١٥١.

(٣) النووي، شرح صحيح مسلم: ج١ ص١٢٥.

الذي به جرح، ولأنّ الناس يختلفون فيما يفسّق به الإنسان، ولعلّ من شهد بفسقه شهد على اعتقاده»[١] وهذا الرأي عليه مشهور أهل العلم، قال الحافظ العراقي: «**وهو الصحيح المشهور**»[٢]، وقال العلامة أحمد محمد شاكر: «**وهو المشتهر عند كثير من أهل العلم**»[٣].

وقد فصّلنا القول في هذه المسألة وأوضحنا شرائطها في كتابنا: قصّة الحوار الهادئ، فلتراجع[٤].

القاعدة الرابعة: المعيار في قبول الراوي هو صدقه دون عقيدته

تقدّم سابقاً أنّ العدل: مَن له ملكة تحمله على ملازمة التقوى والمروءة، والمراد بالتقوى: اجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة[٥].

وهذا يعني أنّ البدعة أحد الأسباب الموجبة لردّ رواية الراوي، والمراد من البدعة: هو ما أحدث في الدين وليس له أصل في الشرع[٦]. وتطبيق ذلك عند أهل الجرح والتعديل، إنّما هو فيما ينتحله ويؤمن به بعض الرواة من عقائد تخالف ما عليه عقيدة علماء الجرح، كالتشيع والرفض والنصب والإرجاء والقدر وغيرها.

وقد حاول كثيرٌ من السلفية التمسّك بهذه القاعدة خصوصاً إذا كان الراوي داعية أو كانت الرواية موافقة لمذهبه، وضعّفوا كثيراً من روايات فضائل الأئمة

---

(١) المجموع، النووي: ج٢٠ ص١٣٦.

(٢) شرح التبصرة والتذكرة، العراقي: ج١ ص٣٣٦.

(٣) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، أحمد شاكر: ج١ ص٢٨٧.

(٤) قصّة الحوار الهادئ، الدكتور القزويني: ج٣ ص٣٥٥ـ ٣٧٥.

(٥) نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ابن حجر: ص٥٨.

(٦) أُنظر: فتح الباري، ابن حجر: ج١٣ ص٢١٢.

من أهل البيت عليهم السلام بناءً على ذلك.

إلاّ أنّ التحقيق يقتضي أنّ في المسألة أقوالاً عديدة، وأنّ الراجح منها والذي عليه الجمهور، هو عدم الاعتداد بالعقيدة، وأنّ المعيار هو: الصدق والضبط لا غير؛ ولذا فإنّ الشيخين البخاري ومسلم أخرجا في صحيحيهما لمن كان مبتدعاً بنظرهم، بل لمن كان داعية إلى عقيدته ومذهبه، قال الزركشي في نكته على مقدمة ابن الصلاح، معلّقاً على ما قاله ابن الصلاح: «وفي الصحيحين الرواية عن المبتدعة غير الدعاة»، قال: «قلت: بل والدعاة، منهم: عمران بن حطان الخارجي، مادح عبد الرحمن بن ملجم قاتل علي بن أبي طالب (رض) وهذا من أكبر الدعوة إلى البدعة، خرّج عنه البخاري، وزعم جماعة أنه من دعاة الشراة[1]، ومنهم عبد الحميد بن عبد الرحمن، أخرج له الشيخان، وقال فيه أبو داود السجستاني: كان داعية إلى الإرجاء، وغير ذلك»[2].

وقال طاهر الجزائري: «وقد احتج الشيخان بالدعاة أيضاً، وقد وقع لأُناس ممن يفرّقون بين الداعية وغيره حيرةً في ذلك»[3]، كما أن ابن حزم قد انتقد بشدّة، الرأي القائل بعدم قبول رواية الداعية إلى بدعته على ما حكاه عنه طاهر الدمشقي، قال: «وهذا قول في غاية الفساد؛ لأنّه تحكّم بغير دليل... ولأن الداعية أولى بالخير وحسن الظن؛ لأنه ينصر ما يعتقد أنه حق عنده، وغير الداعية كاتم للذي يعتقد أنه حق، وهذا لا يجوز؛ لأنه مقدّم على كتمان الحق، أو يكون معتقداً لشيء لم يتيقّن أنه حق، فذلك أسوأ وأقبح... فسقط الفرق المذكور، وصحّ أنّ

---

(١) يقال للخوارج: محكّمة وشراه.

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي: ج٣ ص٤٠٠ـ ٤٠١.

(٣) توجيه النظر إلى أُصول الأثر، طاهر الجزائري: ج٢ ص٨٨٩

الداعية وغير الداعية سواء»[١].

وقال الحاكم: «القسم الخامس من الصحيح المختلف فيه روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء، فانّ رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين، فقد حدّث محمّد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح عن عباد بن يعقوب الرواجنى، وكان أبو بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة يقول: حدّثنا الصدوق في روايته المتّهم في دينه عباد بن يعقوب، وقد احتجّ البخاري أيضاً في الصحيح بمحمّد بن زياد الألهانى، وحريز بن عثمان الرحبى، وهما ممّا اشتهر عنهما النصب، واتّفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمّد بن حازم، وعبيد الله بن موسى وقد اشتهر عنهما الغلو»[٢].

القاعدة الخامسة: من روى عنه المشايخ ولم يُجرح فحديثه مقبول

عرفنا سابقاً أنّ مجهول الحال يصلح في المتابعات والشواهد، بل إنّ ثلّة من العلماء على الاحتجاج به، إلاّ أنّ كثرة الرواة عن المجهول تدخله في حيز الاحتجاج عند كثير من علماء الفن، فيكون بمنزلة الثقة أو الصدوق.

قال الذهبي: «والجمهور على أنّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه أنّ حديثه صحيح»[٣].

وقال الألباني: «نعم يمكن أن تقبل روايته إذا روى عنه جمع من الثقات ولم يتبين في حديثه ما ينكر عليه، وعلى هذا عمل المتأخرين من الحفاظ، كابن كثير

---

(١) المصدر نفسه: ج٢ ص٨٩٠.

(٢) المدخل إلى كتاب الإكليل، الحاكم النيسابوري: ص٤٩.

(٣) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج٣ ص٤٢٦.

والعراقي والعسقلاني وغيرهم»[1].

تنبيه:

هذه القواعد الخمس لا تمثل إلاّ نزراً يسيراً من قواعد الحديث والرجال، وإنّما ذكرناها لأهميّتها البالغة في علم الحديث، وهناك العشرات بل المئات من القواعد التي لها تأثير في التصحيح والتضعيف ينبغي على الطالب تعلّمها بصورة تدريجية، وهي متفرقة في كتب الرجال ومصطلح الحديث.

الأمر الثالث: التعرّف على حال الرواة من كلمات علماء الجرح

لأجل تصحيح حديث معيّن أو تضعيفه، لا بدّ من دراسة رجاله فرداً فرداً، ويتمّ ذلك بالرجوع إلى كتب التراجم والرجال، وجمع الأقوال في الراوي الواحد، ثمّ الترجيح فيما بينها، بحسب القواعد المقرّرة، فمثلاً يُلحظ إذا كان التضعيف بسبب انتمائه المذهبي فلا يؤخذ به، وإذا كان الجرح مجملاً غير مفسّرٍ قدّم التعديل عليه، وإذا كان الراوي ممّن احتج به البخاري أو مسلم فهذا قد جاز القنطرة عند كثير، وهكذا.

كما أنّه من الضروري بعد جمع الكلمات في الراوي الواحد الرجوع إلى علمائهم المتأخرين ومعرفة النتيجة التي وصلوا إليها في خصوص هذا الراوي، فيُلحظ قول ابن حجر في التقريب مثلاً، ويلحظ قول الذهبي في كتبه المختلفة، ويلحظ قول الألباني من خلال مراجعة كتبه: كالسلسلة الصحيحة والضعيفة وغيرهما، وهكذا لا بدّ من الوقوف على رأي عدّة من العلماء في الراوي محلّ البحث ولو من خلال حكم العلماء بصحّة سند روايات أُخرى ورد هذا الراوي

(١) تمام المنّة في التعليق على فقه السنّة، الألباني: ص٢٠.

في سندها، فإنّ تصحيح السند يساوق توثيق رجاله فرداً فرداً، وبعد ذلك يتمّ الحكم على الراوي بالتوثيق أو التضعيف؛ إذ قد يكون في كلماتهم إشارة تنفعك في الحكم على الراوي أو يكون رأيهم مؤيّداً لما توصلت إليه من نتائج، فيعطي لرأيك قوّة أكثر.

فالخطوة الأولى هي جمع الأقوال في الراوي الواحد، والأسهل في ذلك هو الرجوع أوّلاً إلى الكتب المتأخرة زماناً؛ لأنّها جمعت أقوال من تقدّمهم، فمثلاً في كثير من الأحيان تجد جميع الأقوال الواردة في الراوي قد جمعها ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب، أو جمعها الذهبي في ميزان الاعتدال أو في سير أعلام النبلاء وهكذا، فالمصدر المتأخّر يدلّك على قول المتقدّم، لكنّ هذا لا ينافي ضرورة الرجوع إلى المصدر الأُمّ إنْ وجد والتأكّد من قوله.

أهم الكتب المؤلفة في تراجم الرجال

لذا لا بدّ أنْ نذكر أهمّ الكتب المؤلّفة في تراجم الرجال، وقد قسّمت الكتب بتقسيمات مختلفة، ونحن نمازج فيما بينها بحسب ما نراه مناسباً:

(ألف): الكتب الجامعة بين الثقات والضعفاء، ومن أهمّها:

١ـ الطبقات لابن سعد (ت: ٢٣٠هـ).

٢ـ التاريخ الكبير للبخاري (ت: ٢٥٦هـ).

٣ـ التاريخ الأوسط للبخاري (ت:٢٥٦هـ).

٤ـ التاريخ لأبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو (ت: ٢٨٠هـ).

٥ـ المعرفة والتاريخ للفسوي (ت: ٢٧٧هـ).

٦ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧هـ).

(ب): الكتب الخاصة بالثقات: ومن أهمها:

١ـ معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي (ت: ٢٦١هـ).

٢ـ الثقات، محمّد بن حِبّان البستي (ت: ٣٥٤هـ).

٣ـ مشاهير علماء الأمصار، محمّد بن حِبّان البستي (ت: ٣٥٤هـ).

٤ـ تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين عمر بن أحمد (ت: ٣٨٥هـ).

٥ـ الرواة الثقات المتكلّم فيهم بما لا يوجب ردهم، محمّد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).

٦ـ ذكر من تكلّم فيه وهو موثق، محمّد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).

(ج): الكتب الخاصّة بالضعفاء، ومن أهمّها:

١ـ الضعفاء الصغير، محمّد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ).

٢ـ الضعفاء الكبير، محمّد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢هـ).

٣ـ كتاب المجروحين، محمّد بن حِبّان البستي (ت: ٣٥٤هـ).

٤ـ الكامل في ضعفاء الرجال، عبد الله بن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥هـ). وقد ينتهي بنتيجة أنّ الراوي حسن الحديث أو ثقة، وهكذا.

٥ـ كتاب الضعفاء والمتروكين، أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ).

٦ـ الشجرة في أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني(ت: ٢٥٩هـ).

٧ـ تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين عمر بن أحمد (ت: ٣٨٥هـ).

٨ـ كتاب الضعفاء والمتروكين، علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).

٩ـ المدخل إلى الصحيح، محمّد عبد الله الحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ).

١٠ـ الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت: ٤٣٠هـ).

١١ـ المغني في الضعفاء محمّد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).

(د): كتب تواريخ البلدان المعتنية بأحوال الرواة:

ومن أهم هذه الكتب:

١ـ تاريخ بغداد، أحمد بن علي، الخطيب البغدادي، (ت: ٤٦٣هـ).

٢ـ تاريخ مدينة دمشق، علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر (ت: ٥٧١هـ).

(هـ): الموسوعات المتأخرة، ومن أهمها:

١ـ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجّاج، يوسف المزي (ت: ٧٤٢هـ).

٢ـ ميزان الاعتدال، محمّد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).

٣ـ تاريخ الإسلام، محمّد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).

٤ـ سير أعلام النبلاء، محمّد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).

٥ـ الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمّد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).

٦ـ تذهيب التهذيب، محمّد بن أحمد الذهبي (ت: ٧٤٨هـ).

٧ـ إكمال تهذيب الكمال لعلاء الدين مغلطاي (ت:٧٦٢هـ).

٨ـ لسان الميزان، أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

٩ـ تهذيب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

١٠ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

١١ـ تقريب التهذيب، أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ).

١٢ـ الثقات ممّن لم يقع في الكتب الستّة، زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحَنَفِي (ت: ٨٧٩هـ).

(و): كتب السؤالات[١]:

١ـ سؤالات تلاميذ يحيى بن معين له، وهي كتب عدّة، منها: سؤلات عثمان بن سعيد ليحيى بن معين، المسمّى (تاريخ عثمان الدارمي عن يحيى بن معين (ت:٢٣٣هـ).

ومنها: تاريخ ابن معين برواية عباس الدوري.

ومنها: معرفة الرجال عن يحيى بن معين، برواية ابن محرز.

ومنها: سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين.

ومنها: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال برواية طهمان.

ومنها: سؤالات عثمان بن طالوت البصري ليحيى بن معين، وهو تاريخ هشام بن مرثد الطبراني عن يحيى بن معين.

٢ـ سؤالات عثمان ابن أبي شيبة لعلي بن المديني في الجرح والتعديل، علي بن المديني (ت: ٢٣٤هـ).

٣ـ سؤالات أبي داود لأحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) في جرح الرواة وتعديلهم.

٤ـ سؤالات أبى بكر الأثرم لأحمد بن حنبل في الجرح والتعديل وعلل الحديث.

---

(١) السؤالات: عبارة عن مجموعة من الأسئلة قد طرحها تلميذ على شيخه فيما يتعلق برجال حديث، أو علل متن إلى آخره، فأجاب عليها، منهم من دون تلك السؤالات أو بعضها، ومنهم من لم يدون ذلك.

٥ـ العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، (وهما كتابان أحدهما برواية ابنه عبدالله، والآخر برواية المروذي، أحمد بن محمّد بن الحجّاج، وصالح بن أحمد، ابنه، والميموني، عبد الملك بن عبد الحميد).

٦ـ الضعفاء وأجوبة الرازي على سؤالات البرذعي، لأبي زرعة الرازي (ت: ٢٦٤هـ)

٧ـ سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني (ت: ٢٧٥هـ).

٨ـ سؤالات تلاميذ الدارقطني له في الجرح والتعديل، ومنها: سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني (ت: ٣٨٥هـ).

ومنها: سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني.

ومنها: سؤالات حمزة السهمي، وغيره من المشايخ للدارقطني.

ومنها: سؤالات السلمي للدارقطني.

ومنها: سؤالات أبي عبدالله بن بكير البغدادي للدارقطني.

٩ـ سؤالات مسعود السجزي للحاكم النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ).

١٠ـ سؤالات الحافظ السلفي لخميس الحَوزي عن جماعة من أهل واسط، خميس بن علي الواسطي الحوزي (ت: ٥١٠هـ).

(ز): كتب في معرفة المدلسين

١ـ كتاب تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس (طبقات المدلّسين)، أحمد بن حجر (ت: ٨٥٢هـ).

٢ـ ذكر المدلسين، أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ).

٣ـ التبيين لأسماء المدلّسين، سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ).

٤ـ المدلّسين، أحمد بن عبد الرحيم، ولي الدين، أبو زرعة العراقي (ت:

٨٢٦هـ).

٥ـ أسماء المدلّسين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ).

٦ـ التأنيس بشرح منظومة الذهبي في التدليس، عبد العزيز بن محمّد الصديق الغماري (ت: ١٤١٨هـ).

(ح): كتب في معرفة ذوي الإرسال

١ـ المراسيل، عبد الرحمن بن محمّد بن إدريس(ابن أبي حاتم، ت: ٣٢٧هـ).

٢ـ المراسيل، أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت: ٢٧٥هـ).

٣ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل، خليل بن كيكلدي، أبو سعيد العلائي (ت: ٧٦١هـ).

٣ـ تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم، ولي الدين، أبو زرعة العراقي (ت: ٨٢٦هـ).

(ط): كتب في معرفة المختلطين

١ـ كتاب المختلطين، خليل بن كيكلدي، أبو سعيد العلائي (ت: ٧٦١هـ).

٢ـ الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ).

٣ـ الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، محمّد بن أحمد، المعروف بابن الكيال (ت: ٩٣٩هـ).

(ي): كتب في معرفة الوضاعين

من قبيل كتاب: الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، سبط ابن العجمي (ت: ٨٤١هـ).

بحث في طبقات أهل الجرح والتعديل

بعد أنْ عرفنا أهمّ وأكثر المصادر التي اعتنت بتراجم الرواة، والتي نحصل من خلالها على أقوال علماء أهل الجرح والتعديل في توثيق الرواة وتضعيفهم، رأينا من الضروري أنْ نشير مجملاً إلى أنّ علماء الجرح والتعديل يُقسَّمون إلى مراتب وطبقات كما صرّح ابن حجر بذلك، فقال: «إنّ كلّ طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط، فمن [الطبقة] الأولى: شعبة وسفيان الثوري، وشعبة أشدّ منه، ومن [الطبقة] الثانية: يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحيى أشدّ من عبد الرحمن، ومن [الطبقة] الثالثة: يحيى بن معين وأحمد، ويحيى أشدّ من أحمد، ومن الرابعة: أبو حاتم والبخاري، وأبو حاتم أشدّ من البخاري»[1].

كما سبقه الذهبي إلى ذلك حين قسّم الرجال إلى ثلاث أصناف، فقال: «قسمٌ منهم متعنّتٌ في الجرح، متثبّتٌ في التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث ويلين بذلك حديثه، فهذا اذا وثّق شخصاً فعضّ على قوله بناجذيك وتمسّك بتوثيقه، وإذا ضعّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه؟ إنْ وافقه ولم يوثّق ذلك أحد من الحذّاق فهو ضعيف، وإنْ وثّقه أحدٌ فهذا الذي قالوا فيه لا يقبل تجريحه إلاّ مفسّراً، يعني لا يكفي أنْ يقول فيه ابن معين مثلاً هو ضعيف ولم يوضح سبب ضعفه، وغيره قد وثّقه، فمثل هذا يتوقف في تصحيح حديثه، وهو إلى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجاني مُتعنّتون.

وقسمٌ في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي مُتساهلون. وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل وأبي زرعة وابن عدي

---

(١) ابن حجر، النكت على ابن الصلاح: ج١ ص٤٨٢.

مُعتدلون ومنصفون»[١].

هذا وقد ذكر الذهبي جميع أئمّة أهل الجرح والتعديل إلى زمنه، وقسّمهم إلى اثنين وعشرين طبقة، في رسالة له باسم: ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، فليراجع[٢].

الأمر الرابع: التعرّف على ألفاظ الجرح والتعديل

قسّم العلماء عبارات الجرح والتعديل إلى مراتب مختلفة، وقد اختلفت عباراتهم وتنوعت فيه؛ لذا ينبغي على المناظر والمجيب عن الشبهات أنْ يتعرّف على العبارات التي تفيد قبول الراوي أو تفيد ضعفه أو تفيد التوقّف فيه، كما ينبغي أنْ يلاحظ أنّ اللفظ نفسه قد يختلف مدلوله من عالم إلى آخر، فلربّما يُحتجّ به عند عالم، ولا يُحتجّ به عند آخر، أو أنّه يفيد التصحيح عند عالم وقد يفيد التحسين عند آخر، أو أنّه شديد الضعف عند عالم، وقد يكون خفيف الضعف عند آخر، فهذه مطالب مهمّة للغاية وبحاجة إلى تمرين ومتابعة كبيرة لكلمات العلماء وتصرفاتهم في التصحيح والتضعيف.

ونحن هنا ـ ومراعاةً للاختصار ـ نقتصر على ألفاظ الجرح والتعديل التي ذكرها الذهبي في ميزان الاعتدال، ونتبعها بتعليق وجيز، فقد قال في ميزان الاعتدال: «**فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبت**[٣] **حجّة، وثبت حافظ، وثقة**

---

(١) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل المطبوع، ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث، الذهبي: ص١٧١ـ ١٧٢.

(٢) علماً أنّ الرسالة مطبوعة الآن مع رسائل أُخرى تحت عنوان: أربع رسائل في علوم الحديث.

(٣) قال السخاوي في فتح المغيث: ج١ ص٣٦٣: ثبتٌ بسكون الموحدة: «الثابت القلب واللسان والكتاب والحجة». وأمّا بالفتح: «فما يثبت فيه المحدّث مسموعه مع أسماء المشاركين له فيه؛ لأنه

متقن، وثقة ثقة، ثمّ ثقة صدوق، ولا بأس به، وليس به بأس، ثمّ محلّه الصدق، وجيد الحديث، وصالح الحديث، وشيخ وسط، وشيخ حسن الحديث، وصدوق إنْ شاء الله، وصويلح، ونحو ذلك.

وأردى عبارات الجرح: دجال كذاب. أو وضّاع يضع الحديث. ثمّ متّهم بالكذب. ومتّفق على تركه، ثمّ متروك ليس بثقة، وسكتوا عنه، وذاهب الحديث. وفيه نظر، وهالك، وساقط، ثمّ واهٍ بمرة[١]، وليس بشيء، وضعيف جدّاً. وضعّفوه. ضعيف وواه [ومنكر الحديث] ونحو ذلك، ثم يضعف، وفيه ضعف. وقد ضعف، ليس بالقوِي، ليس بحجة. ليس بذاك. يُعرَف ويُنكَر[٢]، فيه مقال. تكلّم فيه. ليّن[٣]. سيئ الحفظ. لا يحتجّ به. اختلف فيه. صدوق لكنّه مبتدع. ونحو ذلك من العبارات التي تدلّ بوضعها على اطراح الراوي بالأصالة، أو على ضعفه، أو على التوقّف فيه، أو على جواز أنْ يحتجّ به مع لين ما فيه»[٤].

وما نريد الإشارة إليه هنا أنّ بعض هذه العبارات قد يقع الاختلاف فيها أو أنّها موهمة ولم يتّضح القصد منها، ومن أمثلة ذلك:

١ـ قولهم: ليس بالقوي، فقد يُتصوّر بدواً أنّها دالّة على الضعف، غير أنّ

كالحجة عند الشخص لسماعه وسماع غيرة». وقال أبو هارون الخريبي: «سمعت يحيى بن معين يقول: هما ثبتان: ثبت حفظ، وثبت كتاب». ابن حجر، تهذيب التهذيب: ج٥ ص٢٢٨.

(١) أي قولاً واحداً لا تردّد فيه، أُنظر: تدريب الراوي للسيوطي: ج١ ص٣٥٠.

(٢) أي أنّ هذا الراوي يأتي مرّة بالمَنَاكير، ومَرّة بالمَشَاهير. أُنظر: تدريب الراوي للسيوطي: ج١ ص٣٥٠.

(٣) هو تضعيف خفيف للراوي، وليس بجرح يسقط العدالة، بل هو ضعف من جهة سوء الحفظ. أُنظر: تحرير علوم الحديث للجديع: ج١ ص٥٨٨.

(٤) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج١ ص٤.

بعض العلماء لهم تفسير آخر لها، وهو أنّ الراوي ليس بالقوي الثبت، قال الذهبي في الموقظة: «وبالاستقراء إذا قال أبو حاتم: (ليس بالقوي)، يُريد بها: أنّ هذا الشيخ لم يَبلُغ درَجَة القويِّ الثَّبْت. والبخاريُّ قد يُطلقُ على الشيخ: (ليس بالقوي)، ويريد أنّه ضعيف»[(١)].

وقال الذهبي أيضاً: «وقد قيل في جَمَاعاتٍ: ليس بالقويِّ، واحتُجَّ به. وهذا النَّسائيُّ قد قال في عِدَّةٍ: ليس بالقويّ، ويُخرِجُ لهم في كتابه، قال: قولُنا: (ليس بالقوي) ليس بجَرْحٍ مُفْسِد»[(٢)].

وقال الألباني: «قال الدارقطني: (ليس بالقوي)، وهذا يعني أنّه وسط حسن الحديث»[(٣)].

نعم، بعضهم يفرق بين قول الناقد (ليس بالقوي) وبين قوله (ليس بقوي) فيضعّف الراوي باللفظ الثاني دون الأوّل، وهذا ما ذهب إليه العلامة المعلّمي[(٤)]، وبهذا التفصيل قال الألباني أيضاً، فجاء في صحيحته: «فإنّ ثمّة فرقاً أيضا بين قول الحافظ: (ليس بالقوي)، وقوله: (ليس بقوي)؛ فإنّ هذا ينفي عنه مطلق القوة، فهو يساوي قوله: (ضعيف)، وليس كذلك قوله الأول: (ليس بالقوي)؛ فإنه ينفي نوعاً خاصّاً من القوة، وهي قوّة الحفاظ الأثبات»[(٥)].

٢ـ قولهم في الراوي: منكر الحديث، فهي قد لا تكون جرحاً عند بعض

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث: ص٨٣.

(٢) المصدر نفسه: ص٨٢.

(٣) النصيحة، الألباني: ص٩٢.

(٤) أُنظر: التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ج١ ص٤٤٢.

(٥) سلسلة الأحاديث الصحيحة: ج٢ ص٢٨.

العلماء كأحمد والبَرْدِيْجي، قال ابن حجر: «وروى أبو عبيد الآجري عن أبي داود عن أحمد أنه قال: منكر الحديث. (قلت): هذه اللفظة يطلقها أحمد على من يُغرب [أي ينفرد] على أقرانه بالحديث، عُرف ذلك بالاستقراء من حاله»[١].

وقال الحافظ البَرْدِيْجي[٢] في تعريف المنكر: «هو الفرد الذي لا يُعرف متنه عن غير راويه»[٣].

وقال ابن حجر أيضاً: «المُنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا مُتابع له»[٤].

٣ـ قولهم في الراوي (منكر الحديث) غير قولهم في الراوي (روى مناكير)، قال في النكت: «وممّا أجمله ابن الصلاح قولهم: (روى أحاديث مناكير)، قال الشيخ في شرح الإلمام: لا يقتضي بمجرده ترك روايته، حتّى تكثر المناكير في روايته، وينتهي إلى أنْ يقال فيه: (منكر الحديث)، فَلْيُتَنبّه للفرق بين قولهم: (منكر الحديث)، (وروى مناكير). وقال في الإلمام: من يقال فيه: (منكر الحديث) ليس كمن يقال فيه: (روى أحاديث منكرة)؛ لأن (منكر الحديث)؛ وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأُخرى تقتضي أنه وقع له في حين لا دائماً، وقد قال أحمد بن حنبل في محمد بن إبراهيم التيمي: (يروي أحاديث منكرة) وقد اتّفق عليه الشيخان، وإليه المرجع في حديث: (إنّما الأعمال بالنيّات).

---

(١) مقدمة فتح الباري: ص٤٥٣.

(٢) هو أبو بكر، أحمد بن هارون البرديجي (ت ٣٠١هـ)؛ يعدُّ من ثقات رجال الحديث وحفّاظهم. انظر: الذهبي، تذكرة الحفاظ: ج ٢ ص ٧٤٧.

(٣) التقريب للنووي: ص٤١.

(٤) مقدمة فتح الباري: ص٤٣٦.

انتهى»[١].

٤ـ قول ابن معين في الراوي: (ليس بشيء)، فقد يعني التضعيف، وقد يعني أنّ الرجل قليل الرواية، قال ابن حجر: «وذكر ابن القطان الفاسي أن مراد ابن معين بقوله في بعض الروايات ليس بشيء يعنى أنّ أحاديثه قليلة جداً»[٢].

٥ـ قولهم في الراوي: (يُعتبر به)، يقصدون به صلاحيته في المتابعات والشواهد لا في الاحتجاج[٣].

٦ـ قول أبي حاتم في الراوي: (يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به)، يعني صلاحية الرجل في المتابعات والشواهد، قال أبو إسحاق الحُوَيْني: «وهو يعني بهذه العبارة: يكتب حديثه في المتابعات والشواهد، ولا يُحتجُّ به إذا انفرد، وقد رأيتُ في كلام أبي حاتم ما يُصوِّبُ هذا الفهم»[٤].

٧ـ قول أبي حاتم في الراوي: (صدوق) قد تعني أنّه ثقة عند غيره، قال المُعَلّمِي: «وأبو حاتم معروف بالتشدّد، وقد لا تقل كلمة «صدوق» منه عن كلمة «ثقة» من غيره، فإنّك لا تكاد تجده أطلق كلمة «صدوق» في رجل إلاّ وتجد غيره قد وثّقه، هذا هو الغالب»[٥].

٨ـ قولهم في الراوي: (مقارب الحديث)، يُراد به تعديل الراوي حسب ظاهر كلماتهم، قال الترمذي عند كلامه عن أحد الرواة: «ورأيت محمد بن إسماعيل

---

(١) بدر الدين، النكت على مقدمة ابن الصلاح: ج٣ ص٤٣٦.

(٢) مقدمة فتح الباري: ص٤٢٠. وأُنظر: الرفع والتكميل للكنوي: ص٢١١ـ ٢١٢.

(٣) أُنظر: مقدمة ابن الصلاح: ص٦٦، تحرير علوم الحديث للجديع: ج١ ص٥٩٣.

(٤) بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي للحويني الأثري: ج١ ص٢٦.

(٥) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: ج٢ ص٥٧٤.

يُقوّي أمره، ويقول: هو مقارب الحديث»[١].

وقال عن إسماعيل بن رافع: «قد ضعّفه بعض أهل الحديث. وسمعت محمداً يقول: هو ثقة مقارب الحديث»[٢]. وقال المباركفوري حول مقارب الحديث: «هذا من ألفاظ التعديل...»[٣].

٩ـ قول ابن حجر في الراوي: (صدوق يخطئ) ، يعني أنّ حديثه حسن، قال الألباني: «إنّ قوله فيه: صدوق يخطئ، ليس نصاً في تضعيفه للراوي به، فإنّنا نعرف بالممارسة والتتبع أنّه كثيراً ما يُحسِّن حديث مَن قال فيه مثل هذه الكلمة»[٤].

وليس غرضنا هنا بيان وشرح جميع المصطلحات، بل أحببنا التنويه إلى أنّه ينبغي على الطالب والمناظر أنْ يراجع ويتأمل ويتعرف على الاصطلاحات بصورة صحيحة؛ حتى يتمكن من الوصول إلى نتائج مقبولة، وأنْ لا يغتر بظواهر بعض الألفاظ؛ ويبني على ذلك من دون مراجعة ولا تدقيق.

الأمر الخامس: التعرف على أقوال العلماء في التصحيح والتضعيف

كلّ ما تقدّم إنّما يتعلّق بتصحيح الحديث أو تضعيفه أو نقْد حديثٍ صُحّح أو ضُعّف من قبل العلماء، من خلال القواعد والشرائط التي يتبيّن من خلالها صحّة الحديث من عدمه.

غير أنّ المناظر أو المُحاجج قد يُريد تصحيح حديث، ويجد أنّ الفريق

---

(١) الترمذي، سنن الترمذي: ج١ ص١٢٨.

(٢) المصدر نفسه: ج٣ ص١٠٨.

(٣) المباركفوري، تحفة الأحوذي: ج١ ص٣٥.

(٤) الألباني، محمّد ناصر الدين، تمام المنة: ص٢٠٣.

الآخر قد اعترف بصحّته سابقاً، أو يُريد تضعيف حديث قد أقرّ الفريق الآخر بضعفه أيضاً، لذا لا بدّ من الوقوف على رأي العلماء في الحديث قبل الدخول في دراسة سنده مفصّلاً؛ لما في ذلك من مؤيّد قويّ لما تدعيه من ضعف الحديث أو صحّته، بل قد لا تحتاج للبحث أساساً فيما إذا اتّفق كبار أهل الفن على الرأي فيه، كما لو اتّفق البخاري ومسلم على تخريجه، وهو موافق لما يدّعيه المناظر، فلا معنى لبحثه مفصّلاً حينئذ.

لذا كان من المناسب أنْ نبيّن مظان الحصول على تصحيح الحديث أو تضعيفه، وكيف يمكن للطالب الوصول إليه.

والتصحيح والتضعيف تارة نحصل عليه من المؤلّف نفسه إمّا بإلزام نفسه بأنّه لا يذكر إلاّ الصحيح أو أنّه خصّص كتابه لإيراد الضعيف أو الموضوع مثلاً، أو تعرّض للحديث تصحيحاً أو تضعيفاً بصورة ضمنية. وتارة نحصل عليه من محقّق الكتاب الذي تكفّل ببيان أحكام الأحاديث المخرّجة في الكتاب المحقّق.

وهنا يمكن أنْ نقسّم الكتب إلى عدّة أصناف، يتمكّن الطالب من خلالها الوقوف على صحّة الحديث أو ضعفه، وهذه الأصناف:

١) ـ الكتب المتّفق على صحّتها عند جمهور العلماء، وهي:

ألف ـ صحيح البخاري، وهو أصحّ الكتب عندهم بعد كتاب الله.

ب ـ صحيح مسلم، ومرتبته بعد صحيح البخاري على المشهور.

٢) ـ الكتب التي صرّح مؤلّفوها بصحّتها، وهي عديدة، وروايات هذه الكتب ليس بالضرورة أنْ تكون صحيحة عند الكلّ، فقد تخضع للاجتهادات المختلفة، لكنّها غالباً ما تكون صحيحة عند كثير، ومن هذه الكتب:

ألف ـ صحيح ابن خزيمة، للحافظ أبي بكر محمّد بن إسحاق بن خزيمة أسماه: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي (صلى الله عليه وسلم) بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه (صلى الله عليه وسلم) من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار التي نذكرها بمشيئة الله تعالى)[١].

ب ـ صحيح ابن حبّان، للحافظ محمّد بن حبان التميمي البُستي، وقد أسماه: (المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها)[٢].

ج ـ صحيح الحاكم[٣] (المستدرك على الصحيحين)، لمحمّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، وقد علّق عليه الذهبي في (تلخيص المستدرك) واختلف معه في الحكم على بعض الأحاديث، فما وافقه الذهبي فيه من التصحيح يكاد يكون صحيحاً عند كثير من علمائهم، وما خالفه فيه يحتاج إلى مراجعة وتأمّل، إلاّ أنّه يبقى صحيحاً في نظر الحاكم نفسه.

د ـ الأحاديث المختارة ممّا ليس في الصحيحين أو أحدهما، للضياء المقدسي (محمّد بن عبد الواحد المقدسي).

---

(١) صحيح ابن خزيمة: ج١ ص٣.

(٢) أُنظر: صحيح ابن حبان بتحقيق: شعيب الأرنؤوط: ج١ ص٣٤.

(٣) فإنّ الحاكم اشترط الصحّة في كتابه، وقال: «وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواتها ثقات، قد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أنّ الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة». المستدرك: ج١ ص٣. وقد أطلق غير واحد من العلماء اسم الصحيح عليه، كابن تيمية، وابن حجر والعيني وغيرهم، أُنظر مثلاً: كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية: ج٢١ ص١٢١، ج٣٣ ص١٣. تلخيص الحبير لابن حجر: ج٤ ص٢٢٢. عمدة القاري للعيني: ج٦ ص٢٤٢.

قال الكتاني: «وهو مُرتّب على المسانيد على حروف المعجم لا على الأبواب في ستّة وثمانين جُزءاً ولم يكمل، التزم فيه الصحّة وذكر فيه أحاديث لم يسبق إلى تصحيحها وقد سُلِّمَ له فيه إلاّ أحاديث يسيره جدّاً تُعُقّبت عليه»[١].

هـ ـ صحيح أبي عوانة، (المسند الصحيح المستخرج على صحيح مسلم)، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. قال الذهبي في ترجمته: «صاحب (المسند الصحيح) الذي خرجه على (صحيح مسلم)، وزاد أحاديث قليلة في أواخر الأبواب»[٢].

و ـ صحيح ابن السكن، لأبي علي، سعيد بن عثمان بن السكن، والكتاب مفقود فعلاً، واسمه على ما ذكر السبكي: (السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ)، وقد ذكر السبكي أيضاً أنّه قال في مقدّمته: «أمّا بعد، فإنّك سألتني أن أجمع لك ما صحّ عندي من السنن المأثورة التي نقلها الأئمّة من أهل البلدان، الذين لا يطعن عليهم طاعن فيما نقلوه، فتدبّرت ما سألتني عنه، فوجدت جماعة من الأئمّة قد تكلّفوا ما سألتني من ذلك، وقد وعيت جميع ما ذكروه، وحفظت عنهم أكثر ما نقلوه، واقتديت بهم، وأجبتك إلى ما سألتني من ذلك، وجعلته أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من أحكام المسلمين...»[٣].

ز ـ صحيح الإسماعيلي، لأبي بكر، أحمد بن إبراهيم الجرجاني الإسماعيلي، وهو مستخرج على صحيح البخاري، وغير مطبوع إلى الآن.

ح ـ الإلزامات، لعلي بن عمر الدارقطني، وهو من قبيل كتب المستدركات،

---

(١) الرسالة المستطرفة: ص٢٤.

(٢) سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٤١٧.

(٣) شفاء السقام: ص٨٨.

فهو يُلزم البخاري ومسلم أو أحدهما بالحديث الذي لم يذكروه مع أنّه على شرطهما أو شرط أحدهما، وقد قال في مقدّمته: «**ذكرُ ما حضرني ذكرُه ممّا أخرجه البخاري ومسلم أو أحدهما من حديث بعض التابعين وتركا من حديثه شبيهاً به، ولم يخرجاه، أو من حديث نظير له من التابعين الثقات ما يلزم إخراجه على شرطهما ومذهبهما**»[١].

ط ـ المنتقى (المختار من السنن المسندة عن رسول الله في الأحكام)[٢] لعبد الله بن علي بن الجارود، وهو كتاب مستخرج على صحيح ابن خزيمة، وتدور رواياته بين الصحيح والحسن، قال الذهبي: «**لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلاّ في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد**»[٣].

ي ـ المنتقى، للحافظ أبي محمّد قاسم بن أصبغ القرطبي المالكي، وهو على شاكلة منتقى ابن الجارود، قال الكتّاني: «**وهو على نحو كتاب المنتقى لابن الجارود، وكان قد فاته السماع منه ووجده قد مات، فألّفه على أبواب كتابه بأحاديث خرّجها عن شيوخه، قال أبو محمّد ابن حزم: وهو خير انتقاء منه**»[٤].

ك ـ كتب الشيخ الألباني الصحيحة، وهي كثيرة جدّاً، منها:

ك ـ ١ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة.

ك ـ ٢ـ صحيح سنن النسائي.

ك ـ ٣ـ صحيح سنن أبي داود.

ك ـ ٤ـ صحيح سنن الترمذي.

---

(١) الإلزامات والتتبع، الدارقطني: ص٦٤.

(٢) الرسالة المستطرفة، الكتاني: ص٢٥.

(٣) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج١٤ ص٢٣٩.

(٤) الرسالة المستطرفة، الكتاني: ص٢٥.

ك ـ ٥ـ صحيح سنن ابن ماجه.

ك ـ ٦ـ صحيح الترغيب والترهيب.

ك ـ ٧ـ صحيح الجامع الصغير وزياداته.

ك ـ ٨ـ صحيح الأدب المفرد.

وله غير ذلك كتب عديدة.

٣) ـ الكتب التي صَرّح فيها مؤلّفوها بتصحيح بعض الروايات أو تضعيفها، وإنْ لم تختص بنوع خاص منها، بل بعضها لم يكن الغرض منها التصحيح والتضعيف، لكن ذُكرت فيها عدّة من التصحيحات والتضعيفات، إمّا لأهميّة المورد أو استطراداً، وهكذا.

ومن كتب هذا النوع ما يأتي:

ألف ـ مجمع الزوائد للهيثمي.

ب ـ الترغيب والترهيب للمنذري.

ج ـ سير أعلام النبلاء للذهبي.

د ـ تاريخ الإسلام للذهبي.

هـ ـ فتح الباري لابن حجر.

و ـ المطالب العالية لابن حجر.

ح ـ نتائج الأفكار لابن حجر.

ط ـ إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري.

ي ـ الجامع الصغير للسيوطي.

وغيرها كثيرٌ من الكتب التي تعرّض مؤلفوها ضمناً إلى التصحيح والتضعيف.

٤) ـ الكتب التي اختصّت بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وهي عديدة، وليس ضرورياً أنْ يكون الحديث الذي أوردوه هو موضوع واقعاً، فلربّما وضعوه فيها تعصّباً، أو لعدم وقوفهم على طرق أُخرى صحيحة، ومن هذه الكتب:

ألف ـ تذكرة الموضوعات لمحمّد الفتني.

ب ـ الأباطيل (الموضوعات من الأحاديث المرفوعات) للجوزقاني.

ج ـ الموضوعات لابن الجوزي.

د ـ المنار المنيف، لابن قيم الجوزية.

هـ ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي.

و ـ النكت البديعات في الأحاديث الموضوعات للسيوطي.

ز ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق الكناني.

ح ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني.

ط ـ الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، للملا علي القاري.

ي ـ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للملا علي القاري.

ك ـ كتب الشيخ الألباني في الأحاديث الضعيفة، وهي كثيرة، منها:

ك ـ ١ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

ك ـ ٢ـ ضعيف سنن النسائي.

ك ـ ٣ـ ضعيف سنن أبي داود.

ك ـ ٤ـ ضعيف سنن الترمذي.

ك ـ ٥ـ ضعيف سنن ابن ماجه.

ك ـ٦ ـ ضعيف الترغيب والترهيب.

ك ـ٧ـ ضعيف الجامع الصغير وزيادته.

ك ـ٨ـ ضعيف الأدب المفرد.

٥) ـ الكتب التي حُقّقت وشُرحت وبُيّن فيها حكم الأحاديث، ومنها:

ألف ـ مسند أحمد بتحقيق شعيب الأرنؤوط.

ب ـ مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر، وأكمله حمزة أحمد الزين.

ج ـ مصباح الزجاجة في زوائد سنن ابن ماجة للبُوْصِيري.

د ـ سنن ابن ماجه بتحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرين.

هـ ـ سنن أبي داود، بتحقيق: شُعَيب الأرنؤوط ومحَمَّد كامِل.

د ـ كتاب السنّة بتحقيق الشيخ الألباني.

هـ ـ التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان للألباني.

و ـ بداية السُّوْلِ في تفضيل الرّسُولِ بتحقيق الألباني.

ز ـ تمام المنّة في التعليق على فقه السنّة للألباني. وغير ذلك كثيرٌ.

أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الرابع/ المقصد الثاني

١ـ اذكر شروط الحديث الصحيح الخمسة. ٢ـ الضبط قسمان: صدر وكتاب، وضح معناهما. ٣ـ بماذا يفترق الحديث الصحيح لذاته عن الصحيح لغيره وعن الحسن لغيره؟ ٤ـ متى يُحكم بكون الحديث ضعيفاً؟ ٥ـ عرف المرسل عند أهل الحديث وبماذا يفترق عن المنقطع؟ ٦ـ عرف الحديث المدلس واذكر أنواعه. ٧ـ اذكر أنواع الحديث الذي في سنده راو ضعيف. ٨ـ عرف الحديث المجهول وبين أقسامه. ٩ـ ما هي مواصفات الحديث الذي يمكن أن يتقوى بكثرة الطرق؟ ١٠ـ تكلم باختصار عن الاحتجاج بالمرسل والمجهول. ١١ـ ما معنى أن الحديث الموقوف على الصحابي له حكم الرفع؟ وفي أي الحالات يكون؟ ١٢ـ عندما يتعارض الجرح مع التعديل، فما هو المقدم وما شرط التقديم؟ ١٣ـ هل الصحيح أن المعيار في قبول الراوي صدقه أم عقيدته، وكيف تبرهن على ذلك؟ ١٤ـ اذكر ثلاثاً من: (ألف): الكتب الجامعة بين الثقات والضعفاء. (ب): الكتب الخاصة بالثقات. (ج): الكتب الخاصة بالضعفاء. (د): الموسوعات الحديثية المتأخرة. (هـ): كتب السؤالات. (و): كتب المدلسين. (ز): كتب معرفة المختلطين. ١٥ـ تنوع نقّاد الرجال بين متشدد ومتساهل ومعتدل، اذكر مثالاً لكل نوع؛ وفقاً لرأي ابن حجر والذهبي. ١٦ـ اذكر خمساً مما اتُفق عليه من ألفاظ التعديل، وخمساً من ألفاظ الجرح. ١٧ـ عبارة: (ليس بالقوي) و (منكر الحديث) هل هما من العبارات التي يحتج بهما؟ ١٨ـ يحتمل في قولهم: (ليس بشيء) احتمالان، اذكرهما. ١٩ـ ما الفرق بين قولهم: (منكر الحديث) وقولهم: (روى المناكير)؟ ٢٠ـ ما هو المقصود من قولهم: (مقارب الحديث)؟

المبحث الرابع: الخطوات العمليّة في الإجابة عن الشبهات

بعد أن عرف من يريد الإجابة عن الشبهات - في المباحث السابقة - ما يحتاجه من مستلزمات نظريّة ومعلومات ضروريّة لإنجاح مهمّته؛ تبرز الحاجة إلى بيان الآليّة العمليّة والخطوات الواجب مراعاتها في الإجابة.

والكلام عن هذه الآليّة في منهج الإجابة يعدُّ غاية في الأهميّة؛ لأنّ التعرُّف على المفاصل العمليّة ومحاولة ترتيبها وتطبيقها بصورة منطقيّة وصحيحة يضع معه المتصدّي قدمه الأولى على الطريق الصحيح، ومعه يبدأ رحلة تعلّم فنِّ الإجابة عن الشبهات وصنعة الحوار والجدل بالتي هي أحسن.

أقسام الخطوات العمليّة

ويمكن تقسيم الآليّات العمليّة للمُجيب على قسمين:

الأوّل: خطوات عمليّة تهدف إلى الحصول على جواب عن الشبهة من خلال التركيز على محيطها الخارجي؛ وذلك بالبحث عمّا له تأثير في الجواب بما لا يرتبط بأصل كيان الشبهة، ولنصطلح على هذا القسم بالجواب من خارج الشبهة.

الثاني: الخطوات العمليّة للإجابة من خلال التركيز على كيان الشبهة وبما يقع ضمن دائرتها المتصوّرة، ولنصطلح عليه بالجواب من داخل الشبهة، ولكلّ من هذين القسمين خطواته ووسائله العمليّة.

القسم الأوّل: خطوات الإجابة من خارج الشبهة

في هذا القسم من آليات الإجابة على المُجيب أن يراعي عدّة أمور، لها

ارتباط بنحو ما في تكوّن الشبهة وخلقها، وتساهم بشكل كبير في عمليّة الإجابة.

أمور ينبغي مراعاتها في القسم الأول

ويمكن إبراز ثلاثة أمور مهمّة:

الأمر الأوّل: التعرُّف على خلفيّات الشبهة وظروفها الزمانيّة والمكانيّة وسياقاتها الموضوعيّة

لا يمكن أن تنفصل أيّ قضيّة أو مسألة حادثة عن زمانها وبيئتها التي نشأت فيها، كما لا يمكن أن تنفصل أيضاً عن عللها وأسبابها التي كان لها دور مؤثّر في وجودها.

والشبهة، كأيّ حادثة أُخرى لا تخرج ولا تشذّ عن ذلك؛ فلو أمكن التوصّل إلى معرفة هذه الأمور وتحليلها فيما يتعلّق بالشبهة، فسوف يفضي ذلك إلى نتائج مهمّة تؤثر إيجاباً في صياغة الجواب عنها.

فمن حيث الزمان والسياق التاريخي لوجود الشبهة نجد أنّ لكلّ حقبة زمنيّة من تاريخنا الإسلاميّ سمات ثقافيّة معيّنة، ومظاهر فكريّة خاصّة؛ كأن تبرز بعض الخلافات الفكريّة أو العقديّة في ذلك الزمن حول مسألة عقديّة أو قرآنيّة أو تاريخيّة ما، فتظهر السجالات بين الأطراف على شكل شبهات وتشكيكات، كما حدث الخلاف في مسألة القدر في صدر الإسلام، والخلاف حول مرتكب الكبيرة، الذي يرى بعض الباحثين أنّه بدأ في عهد الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، لمّا وقع التحكيم بينه وبين ومعاوية في حرب صفّين.

أو كما حدث في مسألة خلق القرآن، وهل هو قديم أو حادث، والتي نشأ الخلاف فيها في عصر المأمون العباسيّ، المتوفّى سنة ٢١٨ هـ، وكثر الجدل

حولها، وغيرها من الأمثلة.

وما ذكرناه من أمثلة قد لا يرتبط بنحو مباشر ببحث الشبهات بين الشيعة والسنّة، لكن ربّما يكون له تأثير في مسألة جرح الرواة وتعديلهم، التي لها تأثير في قبول الرواية وعدمه، وهو أمر مهمّ في بحث الشبهات.

وعلى كلّ حال؛ فقد ذكرنا تلك الشواهد من باب المثال على ضرورة معرفة تاريخ ظهور الشبهة، وأهميّة تحديد ظرفها الزماني.

وكما يُبحث عن الظرف الزمانيّ المحتمل لبروز الشبهة، كذلك ينبغي على المُجيب أن يُعيِّن ويتعرَّف على الظرف المكاني والبيئة التي نشأت فيها هذه الشبهة مهما أمكن؛ فإنّ لبعض الأماكن أجواء تسود فيها مدارس فكريّة وعقديّة معيّنة، خلقتها أسباب سياسيّة أو اجتماعيّة أو فكريّة، كما حصل في الشام من تفشّي عقيدة النصب والعداء لأهل البيت عليهم السلام في زمن بني أميّة مثلاً.

قال الذهبي: «**قد كان النصب مذهباً لأهل دمشق في وقت، كما كان الرفض مذهباً لهم في وقت، وهو في دولة بنى عُبيد**»[1]، وقد ورد عن أبي موسى الأشعري أنّه قال: «**إنّ أهل العراق لا يحبّون معاوية أبداً، وإنّ أهل الشام لا يحبّون عليّاً أبداً**»[2].

وفي الطرف الآخر نجد أنّ التشيّع سمة طاغية على الكوفة، فنادر جدّاً أن ترى من يُناصب العداء لأهل البيت عليهم السلام وهو يقطن في الكوفة، ويشهد لذلك تعجّب الذهبي من كون (الفأفاء) خالد بن سلمة ناصبيّاً ينال من عليٍّ عليه السلام وهو من أهل الكوفة، فيقول: «**وهو من عجائب الزمان كوفيّ ناصبيّ، ويندر أن تجد**

(١) الذهبي، ميزان الاعتدال: ج ١ ص ٧٦.

(٢) مروج الذهب ومعادن الجوهر، المسعودي: ج ١ ص ٣٥٤.

كوفيّاً إلاّ وهو يتشيّع»[1].

فمعرفة زمن الشبهة وموطن انطلاقها يساعد كثيراً في توضيح الصورة أكثر لدى المُجيب، وتفتح له آفاق الإجابة، ويحصل على مساحة وحريّة من الحركة في الإجابة، وقد يصل إلى نتيجة أنّ الشبهة قد تلاشت وتمّ تلافيها، ولم يعد لها ما يُبرِّرها بانتهاء زمانها، أو ربما يستعين بالردود التي قيلت آنذاك.

ومن جانب آخر؛ ينبغي على المتصدّي للجواب أن يجتهد في تلمّس الأسباب والعلل المؤثّرة في نشوء الشبهة، فقد توجد هناك أسباب وعلل اجتماعيّة، كالفتن والصراعات التي تحدث بين الطوائف في التاريخ، مثلما حصل في بغداد في القرن الرابع الهجري، من تناحر ومشاجرات بين الشيعة والسنّة أيّام حكم البويهيين، وأغلب المؤرِّخين الذين تناولوا تلك الحقبة التاريخيّة لم يكونوا على قدر من الإنصاف في تدوين أحداثها، بل كانت سمة الانحياز وعدم الحياديّة هي الطاغية في مدوّناتهم، فألصقوا كثيراً من التهم الباطلة بالشيعة آنذاك لا يسع المجال لذكرها.

وكذلك تلعب الظروف السياسيّة دوراً مؤثّراً في تكوين بعض الشبهات والتشكيكات في حقّ طائفة أو جماعة تُعارض السلطة الحاكمة أو تحاول تغييرها، وهذا الأمر جرى بحقّ الشيعة كثيراً، لوقوفهم في صفّ المعارضة للحكومات على مرّ التاريخ، انطلاقاً من رفضهم المبدئيّ للظلم والجور، ومحاولة تغيير الواقع الفاسد للأمّة والمجتمع، فاستخدمت السلطات ضدّهم سلاح التشكيك بعقائدهم وما يؤمنون به، وهذا ما حصل فعلاً في بعض الفترات في عهد الدولة الأمويّة والعباسيّة.

---

(١) الذهبي، سير أعلام النبلاء: ج ٥ ص ٣٧٤.

وقد يتّفق أن يحدث الصراع بين دولتين تدينان بمذهبين مختلفين، فيحصل بينهم تدافع وصراع سياسيّ على السلطة والنفوذ، فيُستخدم سلاح التشكيك وإلقاء الشبهات بوصفه أحد الأدوات المهمّة في إدارة دفّة هذا الصراع، ومن أوضح الأمثلة على ذلك ما جرى من نزاع بين الدولة العباسيّة والدول المرتبطة بها أيديولوجياً من جهة، والدولة الفاطميّة المحسوبة على التشيّع بشكل عام من جهة أُخرى.

وفي القرون المتأخّرة كان للصراع بين الدولة العثمانيّة والدولة الصفويّة طابعٌ طائفيٌّ في بعض مراحله، بعد أن رفعت الدولة الصفويّة لواء التشيّع، وحملت الدولة العثمانيّة راية التسنُّن، فعانى الشيعة في ظلّ هذا التنافس العسكريّ كثيراً من الظلم والاضطهاد، ودفعوا ثمنه في بعض المناطق قتلاً وتشريداً وتضييقاً، وقد استعانت السلطة العثمانيّة ببعض علماء أهل السنّة المؤيِّدين لها، من أجل إضعاف معتقدات الشيعة، فصدرت الفتاوي بتكفيرهم، كما ذكرنا سابقاً، وأُلّفت الكتب في الطعن بعقائدهم، والتشكيك في انتمائهم للإسلام والمسلمين.

وهذا ما حدث أيضاً في وقتنا الراهن، وبعد قيام الجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، وحملها لواء التشيّع والدفاع عن حقوق المظلومين والمقهورين في العالم الإسلامي والدولي.

وأخيراً، لا يغيب عن البال؛ بإنّ معرفة طبيعة أسباب ومناشئ الشبهات، لا سيّما إذا كانت سياسيّة أو نتيجة الصراع المذهبيّ، يُسهم في إضعاف الشبهة، ويُدرجها في قسم الشبهات المغرضة، غير النابعة من واقع علميّ صحيح.

الأمر الثاني: التعرّف على منهج ملقي الشبهة وآرائه

قد لا يُمكن في كثير من الأحيان معرفة شخصيّة ملقي الشبهة في بادئ الأمر، لكن في بعض الأحيان يمكن رصد وتشخيص الملقي لها بأيّ نحو كان، كما لو أنّه قد ذكرها في كتابه، أو أنّه قد ألقاها بواسطة وسيلة إعلاميّة مرئيّة أو مسموعة، أو كان يتحدّث بها أمام الناس، في حوار أو محاضرة أو مناظرة.

ومعرفة هذا الجانب من الشبهة يساعد كثيراً في تكامل الإجابة عن الشبهة وتقويتها؛ لأنّ أيّة فكرة هي نتاج ذهن وفكر معّين يتأثّر ببيئته ومحيطه وخلفيّته، ومعرفة هذه الخصائص ـ كما مرّ سابقاً ـ يساهم كثيراً في صياغة الجواب على أحسن وجه.

فقبل التفكير في تحليل الشبهة، والبحث في مكوّناتها يلزم على المُجيب أن يفتّش عن مصدر هذه الشبهة وقائلها، فإن تيسّر له ذلك، فعليه أن يأخذ بالتعرّف عليه عن كثب، فإن كان من الشخصيّات المعروفة، والتي تمّ تداولها والحديث عنها، فيبحث حينئذٍ عن ميوله وأفكاره العلميّة، ومدرسته التي ينتمي إليها، وخصوصاً ما يذهب إليه في الموضوع المبحوث عنه، وعلى سبيل المثال: لو كان موضوع الشبهة مرتبطاً بصفات الأئمّة وبعض مقاماتهم وعلومهم وحالاتهم مع الله سبحانه وتعالى، فيختلف حينئذٍ مسار الجواب وأُسلوبه مع السلفيّ الوهابيّ عنه مع السنّي الذي لديه ميول صوفيّة، والذي يؤمن في حدود معيّنة بمقامات الأولياء.

كما يُؤخذ بعين الاعتبار مكانته بين قومه وأهل نحلته وآراءهم فيه؛ فإنّ ذلك مؤثّر جدّاً في فهم طبيعة تفكيره. وقد يكون لميوله السياسيّة وارتباطه بالسلطة ـ إن وجد ـ أثر في معرفة دوافع شبهاته وتشكيكاته. وقد يتّفق أيضاً أن تكون

دواعي الشبهة شخصيّة لعداوة بينه وبين علماء المذهب الآخر، أو لمصالح دنيويّة خاصّة.

وإذا لم يتسنَّ مزيد اطلاع على صاحب الشبهة؛ فيصار إلى حصر بيئته الزمانيّة والمكانيّة؛ لاستجلاء غوامض الخلفيّات الفكريّة والثقافيّة لملقي الشبهة ومؤسِّسها، وقد تقدّم أنّ لكلّ زمان ومكان سماته الفكريّة والثقافيّة والسياسيّة، التي غالباً ما تُلقي بظلالها على ملامح العلماء والباحثين المتواجدين آنذاك.

وأقلّ ما يُمكن أن تقدّمه معرفة مثل هذه الأمور أنّها تُسقط الشبهة في عين المجيب، وتكسر هيبتها أمامه، وتشجّعه على دحضها وتفنيدها.

الأمر الثالث: ملاحظة الردود والأجوبة السابقة

في الجملة، تكون أكثر الشبهات والتشكيكات المثارة ضد المذهب الشيعي ليست بالجديدة، فهي سبق وإن أُلقيت؛ لقدم الصراع واحتدامه بين مذهب أهل البيت عليهم السلام وأعدائه وخصومه، فبعض الشبهات قد تبدو حديثة في شكلها وأسلوبها لكنّها عند التدقيق والملاحظة يتضّح أنّها ترجع في روحها وجوهرها إلى شبهات سالفة قد أُلبست ثوباً جديداً، هذا من جهة، ومن جهة أُخرى، فإنّ أهل البيت عليهم السلام وأتباعهم طالما كانوا يصدحون بالحقّ، ويدفعون عن طريقه كلّ ضالّ ومفتر، وهو ما اعترف به حتى المناوئين من السلفيّة الوهابيّة، فقد قال القفاري في كتابه (أُصول مذهب الشيعة) أنّ من دواعي تأليفه لكتابه هذا، هو أنّ الشيعة لها اهتمام كبير بالدفاع عن مذهبها... ولها تتبعٌ كبير لكتب أهل السنّة ومحاولة الردّ عليها ممّا لا يوجد مثله في طائفة أُخرى[1]، فبناءً على ذلك؛ ترى

(١) أُصول مذهب الشيعة، ناصر القفاري: ج١ ص١١، المقدمة.

كثيراً من الشبهات قد أُجيب عنها من قبل علماء مدرسة أهل البيت عليهم السلام.

فمن هنا تبرز أهميّة هذه الخطوة العمليّة في طريق الإجابة الصحيحة، وهو مراجعة الأجوبة السابقة للشبهة ـ إن وجدت ـ والتي يمكن أن نشير إجمالاً إلى بعض فوائدها:

١ـ الاستفادة من الالتفاتات والنكات العلميّة التي تزخر بها إجابات علمائنا ومتكلّمينا.

٢ـ تلافي الإشكالات والردود عن الأجوبة السابقة، ومحاولة إيجاد الحلول لتلك الإشكالات، وهذه مسألة مهمّة، فلا يصحّ الاكتفاء بأجوبة علمائنا على تلك الشبهات، بل لا بد من تتبع ما أُجيب عنها ومحاولة نقضه وإبطاله.

٣ـ عطفاً على النقطة الثانية، لو كان الجواب السابق غير تام، فينبغي العمل على تتميمه، ومحاولة سدّ ثغراته وجبر ضعفه إن وجد، وإعادة عرض الجواب بلغة عصريّة جديدة، وبأسلوب يتناسب مع متطلّبات هذا الزمان؛ فهناك أجوبة متينة ودقيقة لعلمائنا، ولكنّها كُتبت بلغة صعبة وبأسلوب يُناسب ذلك الزمان؛ ما أفقدها كثيراً من رونقها وبريقها.

٤ـ تجنُّب التكرار في الأجوبة ممّا يفضي إلى استثمار الوقت، وتفادي الوقوع بتقديم ردّ أضعف ممّا هو مطروح منذ زمن بعيد.

٥ـ مراجعة الإجابات تكشف عن تتبُّع المتصدّي وإفراغه الوسع للاهتداء إلى الجواب الشافي والردّ الكافي. وبعكسه فقد تترك عدم المراجعة ـ فيما لو وجدت هناك أجوبة ـ انطباعاً لدى المتابع بضعف المُجيب، وقلّة بضاعته في سوق الإجابة عن الشبهات.

٦ـ الإيحاء للقارئ والمطالع بأنّ نسبة كبيرة من الشبهات قد تصدّى لها

علماؤنا وأجابوا عنها، ومن ثمَّ فإنَّ إعادة طرحها ما هو اجترار لما لفظه الآخرون، ولا يكشف ذلك عن موضوعيّة في طرح الشبهة، بل يكشف عن مستوى عميق من الحقد والعداء.

وللوصول إلى الأجوبة السابقة يتعيّن على العامل في هذا المضمار أن يتحرّى مظانّها ومصادرها، وهي كتب الردود والإجابات والمناظرات، التي ذكرنا قسماً كبيراً منها في المقدّمة، وعليه الابتعاد ما استطاع عن نقل الأجوبة والردود بالواسطة ومن مصادر ثانويّة نقلتها؛ للاحتمال القوي بحصول الاشتباه والخطأ فيها.

القسم الثاني: الآليّة العمليّة للإجابة من داخل الشبهة

بعد أن قارب المُجيبُ الشبهة، وتتبّع جذورها، وعرف مناخات نموّها، وشخّص أوّل من بذرها ـ إن وجد ـ يعود مرّة أُخرى ليواجه الشبهة وجهاً لوجه، ويبدأ خطواته العمليّة المهمّة في الإجابة، غير غافل عن تضمينها ما جمعه من معلومات في القسم الأوّل، مستفيداً منه إمّا في مقدّمة الجواب؛ ليعطي القارئ فكرةً أوليّة عن ظروف تكوّن هذه الشبهة، وكيف تبلورت وتطوّرت، أو في تعيين مرتكزات الشبهة وتشخيصها بدقّة ـ وستأتي الإشارة إلى هذه المرتكزات ـ أو في إبطال أدلّة الشبهة، أو غير ذلك، حسب ما تستدعيه متطلّبات الجواب.

مراحل الإجابة العمليّة عن الشبهة

ويمكننا هنا أن نُحدِّد أربعة مراحل في ممارسة الإجابة عن الشبهة في هذا القسم، وهذه المراحل الأربعة ليس بالضرورة أن يتميّز بعضها عن بعض في عملية الجواب، فقد يندمج بعضها مع بعضها الآخر:

المرحلة الأولى: فهم الشبهة وتحليلها

من المهم جداً أن يعمد الشخص المُجيب إلى فهم الشبهة فهماً دقيقاً، مستعيناً بما يمتلك من رصيد على مستوى الخبرة والأدوات اللازمة؛ كتسلّطه الواسع على اللغة وأدبيّاتها التي ذُكرت بها الشبهة، وقدرته على فهم ومعرفة المصطلحات العلميّة الواردة فيها، كلّ ذلك يكون في دائرة وإطار ما ذكرناه من مؤهّلات ذاتيّة واكتسابيّة يمتلكها المُجيب، لا سيّما فيما يرتبط بالتعرّف على تراث الخصم وأُسس تفكيره وقواعده، وبطبيعة الحال؛ ستكون معلومات القسم الأوّل معيناً له في هذا الفهم.

وينبغي عليه ألاّ يتردّد في المراجعة والاستفسار والمباحثة مع من له القدرة العلميّة متى ما أشكل عليه شيء وعسر عليه فهمه، فإنّ ذلك سيساهم حتماً في بلورة أفكاره ونضجها وتمتينها.

المرحلة الثانية: استخراج الأدلّة والمرتكزات وعزلها وتصنيفها

بعد الفهم الكامل والدقيق للشبهة ومفادها، يصل المُجيب إلى مرحلة استخراج مرتكزات الشبهة وأدلتها.

وتتنوّع الأدلة التي يعتمدها المستشكل وصاحب الشبهة، فقد يكون الدليل فهماً لآية قرآنية أو لرواية، أو دليلاً عقلياً، أو إجماعاً، أو قاعدة أصولية أو عرفية أو حتى أقوالاً لعلماء. وأمّا المرتكزات فيقصد بها: كلّ ما له دخل في صياغة الشبهة وتكوّنها في ذهن مُلقيها، فهي تعبير آخر عن مستند الشبهة، وتكون بذلك أعم من الأدلة؛ إذ قد يكون المرتكز هو الدليل الظاهر من آية أو رواية أو قول أو قاعدة من القواعد أو غير ها، أو يكون المرتكز أمراً مخفياً غير مذكور في

الكلام، وتتضح دقة المجيب في اقتناص تلك المستندات الخفية، ومحاولة التعرّف عليها، وطبيعة تأثيرها في صياغة الشبهة.

وتأسيساً عل ما سلف يمكننا تقسيم المرتكزات والمستندات المخفيّة على عدّة أمور:

١ـ الدليل الظاهر، كالآية والرواية والدليل العقلي وغيره.

٢ـ قاعدة من قواعد البناء الفكري الخاصّ لدى ملقي الشبهة، كما لو كان يؤمن بأنّ جميع الصحابة عدول ولا يمكن تطرُّق الخطأ العمدي أو المعصية إليهم، وهذا في الحقيقة يمثّل ارتكازاً يحمله الخصم من دون وعي والتفات منه بأنّ مُخالفه يرفضه ولا يراه صحيحاً؛ اعتقاداً منه بأنّ هذا المرتكز لا يُمكن ـ بأيّ حالٍ ـ أن يكون خاطئاً. أو قد يكون مُعتقداً بأنّ السنّة النبويّة هي فقط التي دوِّنت في كتب أهل السنّة وما وجِد في غير كتبهم لا قيمة له عنده، فتأتي بعض الشبهات استناداً إلى هذه القواعد، وسوف يرى الطالب لاحقاً، في نماذج تطبيقيّة، أنّ اكتشاف مثل هذه المرتكزات ومناقشتها يسِّهل عليه كثيراً تفنيد الشبهة وتضعيفها.

٣ـ قد يكون المرتكز هو سوء فهم وقع فيه صاحب الشبهة، استند فيه إلى عرف خاص في مكان ما أو زمان معين، أو شهرة معينة، أو أي سبب آخر، لا أصل له، كما لو اعتقد خطأً: أنّ التقيّة تساوق الكذب، أو أنّ زواج المتعة لا يعدو الزنا المحرَّم، ونحو ذلك.

٤ـ قد يكون المرتكز ناتجاً عن جهل في الخريطة الفكريّة للمخالف له، فيجهل مثلاً أنّ الشيعة لا تلتزم بصحّة أيّ كتاب بتمامه وكماله، بما فيها الكتب الأربعة وكتاب نهج البلاغة، أو يجهل أن الإمامة عند الشيعة لا تساوق الخلافة

والحكومة السياسية، بل هي عندهم قيادة عامة في أمور الدين والدنيا، ومنصب إلهي وجعل رباني، وما الخلافة السياسية والحكومة التنفيذية إلاّ شأن من شؤونها ووظيفة من وظائفها، وعليه لا تسقط الإمامة بتعطيل هذا الجانب أو التنازل عنه لأمر ما، فتنشأ من جهل هذا المعنى كثير من الشبهات.

وبعد بيان هذه الركائز وتوضيحها وتشخيص الأدلة وتصنيفها، تأتي مرحلة نقد الأدلة وتقويمها كلّ بحسبه؛ وهو ما سنتعرّف عليه في المرحلة الثالثة.

المرحلة الثالثة: نقد الأدلة والمرتكزات وتقويم الاستدلال

بعد اجتياز مرحلة استخراج الأدلة وتصنيفها وتشخيص المرتكزات تأتي مرحلة مهمّة في سياق الإجابة، وهي ممارسة النقد الموضوعي المنهجي لها، عبر إخضاعها للمعايير المنطقيّة والعقليّة والشرعيّة، واتّباع الآليات العلمية الصحيحة في علم الجدل والمناظرات، كالاعتماد على ما يؤمن به الخصم من قواعد وأسس في مختلف فروع العلم كالتفسير والحديث وغيرها.

وكل دليل أو مرتكز يُعامل في النقد والتقويم حسب طبيعته؛ فالاستدلال بالآية القرآنية يتم من خلال اتّباع طرق فهم الآية وأدواته، كالقواعد اللغوية والعرفية المتفق عليها، أو أقوال المفسرين المعتمدين، وغير ذلك.

وكذلك الحال فيما يتعلّق بالأحاديث والروايات والأخبار، فإن الاستدلال بها يقوّم على أساس صحة صدور هذه الأحاديث وبيان مداليلها، ومدى صحة الاستدلال بها وبمضامينها على المطلوب؛ إذ قد يكون الدليل صحيحاً في نفسه، ولكن الخلل يكمن في صحة الاستدلال به وتطبيقه على المراد، أو إنه ضم إلى مقدمات فاسدة؛ فلا يحصل معها المطلوب، وقد تقدم الحديث عن ذلك في بحث سابق.

فمثلاً يقوّم الاستدلال بإجماع الشيعة أو بالضروري من مذهبهم عن طريق التأكد من وجود مثل هذا الإجماع أو هذا الضروري، وصحة الاستدلال به ـ إن وجد ـ وما هو مصبّه وحدوده.

وأما اعتماد الخصم عل أقوال علماء الشيعة ومحققيهم في الاستدلال على ما يسوقه من شبهات ـ وهي الحصة الأكبر في مجال الشبهات ـ فيقوّم بالتأكّد من صحة هذه الأقوال ونسبتها إلى أصحابها بالرجوع إلى المصادر الأساسية، وهل تمثّل المشهور والمتعارف من المذهب أم أنها أقوال شاذة وآراء ضعيفة لا تمثّل إلاّ وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر عن روح المذهب وتوجهه العام؟ فإن كلّ دين أو طائفة أو مذهب لا يخلو من وجود أقوال شاذّة أو آراء متطرفة لا سيما إذا كانت هذه الطائفة كبيرة جداً بتراثها وأتباعها، ولها تاريخ طويل مرّ بكثير من المنعطفات والتعرّجات، كالشيعة الإمامية الاثني عشرية أيّدهم الله.

وكذلك عند الرجوع إلى مصادر هذه الأقوال لا بد من فهمها جيداً وضمن السياق والجو الذي قيلت فيه؛ فغالباً ما تقتطع الأقوال من سياقاتها، فتعطي معاني مغايرة لمعانيها التي سيقت من أجلها، وهذا ما وجدناه في كثير من الشبهات التي أثيرت ضد مذهب أهل البيت عليهم السلام.

ومن المهم كذلك في عملية النقد بيان الخلل في تأليف مقدمات الاستدلال وصورته، كعدم تكرر الحدّ الأوسط، أو اختلال أحد شروط مقدمات البرهان المنتج، وهذا ما يمكن فهمه جيداً بدراسة علم المنطق كما بيّنا.

وفي بعض الأحيان قد يكون الدليل الذي يسوقه الخصم ليس صافياً نقيّاً، بل قد يكون مشوّشاً وغير واضح، ولهذا ينبغي دراسته وتحليله بنحو دقيق، ومحاولة التعرُّف على أساس التشويش والاضطراب فيه، فقد يكون الخصم في

هذا التشويش عامداً بهدف التعمية والتمويه، أو قد يكون عن جهل وعدم معرفة، فيتخذ الردّ المناسب في الحالَين.

وقد يكون اهتمام الخصم في حجّته منصبّاً على شكل الحجّة، وعلى ظاهرها وأسلوبها، مع أنّ المحتوى هزيلٌ جداً، ولهذا ينبغي كشف ضعف هذه الحجّة، بالتركيز على المضمون من دون التأثُّر برصانة الظاهر والشكل.

كما قد تتضمن حجّة الخصم قياسات من النوع المضمر أو الخفي، فلا بدّ أن يفتّش الطالب عن تلك القياسات المضمرة التي لم تتّضح في الدليل، ويحاول إبرازها وإضعافها بالكيفيّة المناسبة.

وغالباً ما يتضمّن دليل الخصم حلقات ومقدّمات تختلف قوّة وضعفاً، فينبغي على الطالب أن يبحث عن الحلقة الأضعف ويفنّدها ويسفّهها ـ كما لو عثر على تدليس أو افتراء واضح على الشيعة ـ ثمّ بعد ذلك يعمل على مناقشة المقدّمات الأقوى.

ثم إنّ بعض الشبهات يكفي في إبطالها الطعن في مصداقيّتها وتكذيبها، من دون تكلّف عناء مناقشة الدليل؛ لأنّها مجرّد افتراءات ومحض أكاذيب ولا تحتاج إلى استدلال.

ومثلما توضع أدلة الخصم في ميزان النقد والتقويم كذلك تعرّض مرتكزات شبهته ـ إن وجدت ـ إلى مقياس النقد والتحليل، كبيان خطأ القاعدة أو الأساس الذي آمن به وبنى عليه شبهته، أو توضيح ما وقع فيه من سوء فهم أو جهل لمفصل من المفاصل الفكرية والعقدية للشيعة، وهكذا.

كشف المغالطات

يبقى هناك عنصر مهم جداً في عملية نقد الأدلة وتقويمها أحببنا التركيز عليه، وهو كشف المغالطات المنطقية؛ لأنه أولاً: قلّما يخلو دليل من وجود نوع من المغالطة، وثانياً: خفاء كثير منها وصعوبة كشفها، وثالثاً: كثرة المغالطات في مسألة إلقاء الشبهات والإجابة عنها بشكل فاحش.

وسنقوم بتعريف موجز للمغالطة وفائدة التعرف إليها، ثم نشير إلى أهم أنواعها.

تعريف المغالطة

ينقسم الخطأ من الناحية النفسيّة إلى خطأ غير مقصود، ويسمى حينئذٍ غلَطاً، وتارة يكون مقصوداً، من أجل التمويه على الخصم؛ لينتصر المرء لرأيه بأيّ ثمن، ويسمى حينئذٍ مُغالطة أو أغلوطة[1]. وعلى هذا التفسير ثمّة فارق بين الغلط الواقعي غير المقصود، والذي له مبرِّرات كثيرة، وبين المغالطة التي تستبطن قصداً مضلّلاً، فالأوّل لا يدخل في دائرة المغالطة. ويرى بعضٌ أنّ المغالطة تشمل كلا القسمين؛ لأنّ كلّ قياس إذا لم تكن مادّته من اليقينيّات أو المشهورات والمسلّمات، أو كانت منهما لكنّ صورة القياس لم تكن صحيحة، فهو إمّا شبيه بالبرهان، فيصطلح عليه بالسفسطة، أو شبيه بالجدل فيسمّى بالمشاغبة، وعلى كلا التقديرين: إمّا أن يكون السبب هو غلط حقيقيّ صادر من القائس، أو تعمّد تغليط الغير مع التفاته إلى ذلك، وعلى كلّ منهما يُطلق

---

(١) عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري: ص ٢٤١.

مغالطة[١].

وعلى أيّة حال؛ ينبغي على المُجيب البحث عن كلا الخطأين، والتنبيه عليهما في تحليله ونقده لحجّة الخصم.

فائدة التعرُّف على المغالطة

لا تنفك المغالطات عن كونها نمطاً من الحجج الباطلة التي تتّخذ مظهر الحجّة الصحيحة، وليس ثمّة ما يحول دون كشفها أثناء ممارسة تقييم الاستدلال غير الصوري، فهي انحراف عن القواعد الضمنيّة التي تحكم أصناف التداول الحواري.

ومن دون أيّ شكّ؛ فإنّ التعرُّف على هذه المغالطات وكشفها، وبيان ذلك الانحراف؛ له من الفائدة الكبيرة، تصبّ في صالح قوّة الإجابة عن الشبهات، فحينما يسعى الطالب في تحقيق ذلك، عند دراسته لدليل الخصم وحججه، يكون كمن يأخذ صورة أشعّة للحجّة، بهدف الوقوف على هيكلها الصوريّ المطمور، ومن ثمّ تقييم الصحّة والخطأ، وإنّ من شأن كشف المغالطة وتحليلها وتسميتها أن يُقصي الحجّة الباطلة من ساحة الجدل إقصاءً نهائيّاً، ولا يكتفي بإضعافها وتحجيمها[٢].

ومعرفة المغالطات كذلك يفيد في تجنب الوقوع في الغلط وعدم الوقوع في الباطل؛ لأن من يعرف مواقع المغالطة ومداخلها يعرف طريق تجنبها والهرب منها[٣].

---

(١) المنطق، محمّد رضا المظفر: ص٤٧١-٤٧٢.

(٢) أُنظر: عادل مصطفى، المغالطات المنطقية: ص١٥-١٨.

(٣) المنطق، محمّد رضا المظفر: ص٤٧٤.

كما أنّ التعرف على المُغالطات؛ لا ينفكّ عن أن يشكّل ركيزة مهمّة في بنية التفكير النقدي، الذي ينبغي أن يتحلّى به المُجيب عن الشبهات.

ومن هنا، يتوجَّب على من يدخل مضمار الشبهات؛ أن يتعرَّف على أنواع المُغالطات؛ لأنه من المحتّم أن يُصادف أحدها يوماً ويضطرّ للتعامل معها، فلا بدّ أن يلُمّ الطالب بها إلماماً جيداً؛ حتى يتمكّن من تجنُّب الطرق المسدودة أثناء الإجابة، ويتعرّف على النقلات الخاطئة في الجدل، كلّ ذلك من شأنه إضعاف حجّة الخصم، كما ذكرنا.

أهم المغالطات المنطقية

المغالطة تارة تقع في صورة القياس، وتارة في مادته، والمهم هنا هو الثاني، والمادة هي مضمون المقدمات في دليل وحجة الخصم التي يراد الوصول بها للنتيجة، فإن عالم الدليل والحجة في مجال الشبهات يزخر بالمغالطات، وهي تارة تكون لفظية وأخرى معنوية، أو كما يعبر آرسطو: أغاليط في القول وأغاليط خارج القول، والأولى قد يكون مصدرها اللغة وقد لا يكون ذلك.

ومثال الأغاليط في القول: ١ـ الاشتراك. ٢ـ الاشتباه. ٣ـ التركيب. ٤ـ التقسيم. ٥ـ النبرة. ٦ـ صور الكلام.

ومثال الأغاليط في المعنى: ١ـ إيهام الانعكاس. ٢ـ أخذ ما بالعرض بدلاً عن الذات. ٣ـ تجاهل المطلوب. ٤ـ المصادرة على المطلوب. ٥ـ جميع المسائل في مسألة. ٦ـ أخذ ما ليس بعلة علة.

هذه هي أنواع المغالطات المشهورة، لكننا سوف لن نقتصر على حرفيتها، بل ـ مضافاً إلى الاقتصار على ما هو الأهم من هذه الأنواع ـ سوف نتجاوز ذلك

إلى أن نضيف أنواعاً أُخرى لم تُذكر، أكثر فائدة وأكثر توظيفاً في الجدال، ويمكن للطالب مراجعة موضوع المغالطات في الكتب المنطقية التي درسها في المراحل العلمية السابقة، ومما سوف نتعرض له من هذه المغالطات:

مغالطة المصادرة على المطلوب

أحد شروط الاستدلال هو أن يؤدي إلى نتيجة جديدة ليست متضمنة في المقدمات، فلا يصح أن يفترضَ الشخصُ المستدلُّ صحّةَ ما يُرادُ البرهنةُ عليه من أجل أن يبرهن عليه[١]، ولهذا لو لم يتضمن البرهان على أي نتيجة جديدة، بل كانت النتيجة ـ أو المدعى أو ما يراد إثباته ـ مذكورة في إحدى المقدمات، صريحاً أو ضمناً أو بنحو من الأنحاء، فهذه مصادرة على ما هو المطلوب إثباته.

وقد ورد في التعريفات: «**أن المصادرة على المطلوب هي التي تجعل النتيجة جزء القياس أو تلزم النتيجة من جزء القياس، كقولنا الإنسان بشر وكل بشر ضحاك، ينتج أن الإنسان ضحاك، فالكبرى ها هنا والمطلوب شيء واحد؛ إذ البشر والإنسان مترادفان وهو اتحاد المفهوم، فتكون الكبرى والنتيجة شيئاً واحداً**»[٢].

وهكذا تتحقق المصادرة بثبوت الخلل الناشئ في المقدمات، بملاحظة النتيجة؛ باعتبار أنها ثابتة أو منفية ضمن إحدى المقدمات[٣].

ويمكن تصور تضمّن النتيجة في المقدمات بأربعة صور:

١ـ أن تكون عين المقدمة. ٢ـ أن تكون أحد أجزاء المقدمة. ٣ـ أن تكون

---

(١) أُنظر: عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري: ص٢٤٤.

(٢) عبد الرحمن بدوي ، التعريفات: ج١: ص٢٧٧.

(٣) أُنظر: المنطق، محمد رضا المظفر: ص٤٨٦.

مما يتوقف عليها صحة المقدمة. ٤ـ أن تكون مما يتوقف عليها صحة جزء من أجزاء المقدمة.

والكل باطل؛ للزوم الدور؛ لأنه يفترض أن النتيجة قد تم الاعتراف والقبول بها في المقدمات، فصحة النتيجة يتوقف على صحة المقدمة والعكس صحيح.

وغالباً تكون المصادرة في الاستدلال ليست واضحة للعيان وليست سهلة الانكشاف والاصطياد، بل هي بحاجة في موارد كثيرة إلى دراسة وتحليل وقد يتسم ذلك بالصعوبة أحياناً، فيجب على الطالب المتصدي للجواب عن الشبهات أن يكون دقيقاً في تحليله لحجة الخصم، باحثاً عن المصادرة فيها بكثير من التأمل والصبر، حتى لا يقع تحت تأثيرها، فهي قد تخدع حتى قائلها فضلاً عن متلقّيها؛ لأن المرء حينما يكون مُشبعاً منذ البداية بموقف عقدي مثلاً، فمن السهل أن يتراءى له كلّ مكافئ أو صنو لهذا الموقف كأنه برهان عليه[1].

والمجيب حينما يتصدى للإجابة عن شبهات أهل السنة ـ أو شبهات غير المسلمين ـ سيعثر على كثير من المصادرات والمغالطات ذات الطابع الدائري الباطل، فهم كثيراً ما يستدلون بمقدمات إما هي ذات المتنازع فيه أو تتضمنه، فعلى الطالب أن يشخصها ويتعامل معها بشكل صحيح قبل أن يشرع بتدوين إجابته، فمعرفتها تمثل النقطة الجوهرية في الإجابة.

مغالطة تجاهل المطلوب

يقصد بها أن يتجاهل المخالف ـ في سياق الجدال مع خصمه ـ ما يجب أن يستدل عليه نفياً أو إثباتاً، بل يسعى للبرهنة على شيء آخر غيره، موهماً أنه قد

---

(١) أُنظر: عادل مصطفى ، المغالطات المنطقية: ص٢٥ـ ٢٦.

أجاب على المطلوب، وقد يكون برهانه في ذاته صحيحاً تاماً، لكنه لا علاقة له بمورد النزاع.

ولهذه المغالطة عدة صور:

١ـ أن يقوم بتحريف كلام مخالفه: إما بتغيير اللفظ في بعض كلام حجته أو قلب المعنى أو فرض معنى جديد، ومن ثم يبرهن على بطلان كلامه، وهذه المغالطة شائعة في السجالات العلمية.

٢ـ أن ينسب الشخص إلى خصمه نتائج وأمور يزعم أنها الزامات وضروريات ومسلّمات عند خصمه، مع أن هذا الخصم لا يقول بها مطلقاً، بل ينكرها.

٣ـ أن يلجأ إلى إثارة العاطفة بدلاً عن الاستدلال العلمي الصحيح، فيستخدم كلاماً يخاطب فيه المشاعر مستعيضاً بذلك عن أصل الحجة والبرهان أو عن نقاط الضعف فيه حجته، ويسمى ذلك عندئذ بالحجة المؤثرة [١].

مغالطة الاحتكام إلى عامة الناس

موافقة الكثرة في الحقائق التي تتطلب كشفاً وبرهاناً لا يعد دليلاً ذا قيمة في عالم الجدل والمناظرة، كما أن معتقداً لو حظي بالانتشار على نطاق واسع فلا يعد انتشاره كذلك دليلاً على صوابه وعدم بطلانه في نفسه، فاعتقاد الكثرة بحقيقة ما كثيراً ما يكون باطلاً، ولهذا شواهد كثيرة، ويوجد في القرآن ما يشير إلى هذه الحقيقة.

فاحتكام المخالف إلى أن عامة الناس يعتقدون باعتقاده والسعي لانتزاع

---

(١) عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري: ص٢٤٣ـ ٢٤٤.

التصديق عن هذا الطريق هو من المغالطات التي ينبغي على الطالب ملاحظتها وعدم التأثر بها، بل عليه أن يطلب من الخصم الاحتكام إلى العقل وتقديم حجة منطقية صائبة.

مغالطة الاحتكام للجهل

في هذا النوع من المغالطات يسعى الخصمُ أن يستنجد على صحة قضية بدليل سلبي، وهو ادعاء أن هذه القضية حقٌّ بالضرورة ما دام لم يبرهن على أنه باطل، والعكس أيضاً صحيح، أي أن شيئاً ما هو باطل بالضرورة مادام لم يثبت الدليل أنه حق.

وفي كلا الحالين يُعتمد غيابُ الدليل دليلاً وبرهاناً، ويتم التذرع بعدم المعلومات التي تثبت شيئاً ما كدليل على بطلان ذلك الشيء، أو المحاجة بأنه ما دام الخصم لا يستطيع أن يدحض دعوى ما فإن هذه الدعوى هي حق بالضرورة، مع أن الجهل جهل مهما تغيرت موارده، وهو ليس دليلاً على شيء إلاّ على جهلنا.

ولتقريب الفكرة: يقول الخصم ـ مثلاً ـ إن ابن أبي الحديد شيعي؛ لأنه لا يوجد ما يثبت أنه ليس شيعياً، ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى كلامه ومصادره التي ينقلها في نهج البلاغة وجعلها دليلاً من كتب أهل السنة.

وهو كما ترى لا يعدو أن يكون استدلالاً بدليل سلبي، وهو باطلٌ بالضرورة.

مغالطة إيهام عكس اللوازم

عادة ما تكون الحجة متكونة من مقدم بمثابة الشرط وتالي بمثابة لازمه، وبصحة المقدم يثبت صحة التالي، وفي هذه المغالطة يتم الانتقال فيها بالاتجاه

العكسي، يعني من التالي إلى المقدم، وذلك بتوهم أن الشرط ولازمه متعاكسان.

ومثال على ذلك: كلّ معتقد صحيح لازمه أن يدوم زماناً طويلاً، وهنا يقال: كلّ ما استمر طويلاً من معتقد فهو صالح وصحيح. ويمكن تمثيل الفكرة كما يلي: إذا كان معتقد أهل السنة صالحاً للمسلمين لاستمر طويلاً، وبما أنه قد استمر طويلاً دون أن يزول، فهو فكر صالح وصحيح.

ويمكن تمثيله في الحسيات: كلّ عسل فهو أصفر وسيال، إذن كلّ ما هو أصفر وسيال فهو عسل.

وهذا في الواقع استنتاج خاطئ إلاّ إذا جزمنا في المثال الأول أن صحة المعتقد السني هو التفسير الوحيد لاستمراره، ولا دخل لظاهرة أُخرى ـ كدعم السلطات الحاكمة له مثلاً ـ ساعدت في استمراره وبقائه. وجزمنا كذلك في المثال الثاني: أن حالة الاصفرار والسيولة منحصرة بالعسل فقط[1].

مغالطة التركيز على مظهر الحجة لا مضمونها

يقع المرء في هذه المغالطة عندما يُولي أهمية زائدة للأُسلوب الذي تم به عرض الحجة، بينما يهمّش أو يتغافل مضمون الحجة ومحتواها؛ لضعف المحتوى، ويقال: إن للذهب دائماً رونقٌ يموّه الأنظار عما تحته من ثغرات، وإن للبيان الجميل سحراً يعمل عمله بمعزل عن المحتوى، ويفتن المرء عن المضمون الحقيقي، وهكذا يؤثر مظهر الحجة في قيمة صدقها.

ولهذا ينبغي على الطالب التركيز على مضمون الدليل، وألا يتأثر بالأُسلوب الذي عُرض به ذلك الدليل، من تشكيل وصياغة حسنة للمقدمات، وفي الوقت

---

(١) أُنظر: عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري: ص ٢٤٦، وأُنظر: المنطق، محمد رضا المظفر: ص ٤٨٨.

ذاته ينبغي الانتباه ـ عندما يريد أن يستدل على الخصم ـ لئلاّ يقع في نفس المغالطة، بل عليه أن يُراعي المظهر والمحتوى معاً.

مغالطة التعميم المتسرع

التعميم المتسرع من أكثر المغالطات شيوعاً، فهو يستبطن غالباً تحيزات ذات طابع عرفي أو عرقي أو عنصري أو طائفي أو طبقي أو تعصب ديني أيديولوجي.

من الأمثلة الحسية: استطلعنا عشرة آراء من طلاب المدرسة الفلانية حول امتحان مادة الفقه؛ فقالوا: إن الامتحان كان عسيراً وصعباً للغاية؛ فقدمنا طلباً لمدير المدرسة بتعديل النتائج أو إعادة الامتحان.

وهنا بلا شك لا يكون هذا العدد كافياً للجزم بصعوبة الامتحان، كما أن العيّنة المأخوذة ربما يكون قد وقع فيها تحيّز، فلم يكن من ضمنهم مثلاً مجموعة من الطلاب المتميزين والأذكياء[1].

ومثاله في الإطار الديني: أن يستند الخصم إلى رأي أحد علماء المذهب الشيعي بالقول بتحريف القرآن مثلاً، ومن ثم يقرر ويعمم أن المذهب الشيعي كافة يعتقد بالتحريف، متجاهلاً ـ عن قصد ـ أن مشهور علمائهم يُنكر التحريف ويستدل على بطلانه.

مغالطة تضليل المخاطب أو (مغالطة رجل القش)

وهي مغالطة تتمثل في أن يستدل الخصم بحجة هشة سهلة المنال، غير حجة الخصم الحقيقية، ومن ثم يزعم انتسابها لمخالفه فيشرع فيها بمعاول الهدم

---

(١) أُنظر: عادل مصطفى، المغالطات المنطقية: ص٥٢ـ٥٦.

والتقويض والتشهير، فيضفي انطباعاً زائفاً بأنه نجح في التفنيد، ويعلن انتصاره على مخالفه.

والتمويه على السامع والقارئ بنسبة غير حجة المخالف له، ومناقشة ذلك ودحضه، فيتناول أحياناً جزءاً صغيراً من اعتقاد مخالفه ويجعله أكبر من حجمه ويفرط في تعميمه، ويعامله على أنه موقف كلي، بينما هو لا يمثل شيئاً ذا قيمة؛ والهدف من ذلك هو تبديد الطاقة الفكرية وإجهاض الجدل. فالسعي لتفنيد جانب هامشي من المذهب أو صيغة ضعيفة مفرطة في التبسيط لموقف الخصم يعد من المغالطات.

ولهذا ينبغي على الطالب أن يلاحظ ذلك وأن يتجنب الوقوع في ذات المغالطة، بل عليه أن يناقش الجوانب القوية في أدلة الخصم ويسعى لهدمها وتفنديها. كما ينبغي على الطالب أيضاً لكي يفند حجة الخصم أن يمثّل رأيه تمثيلاً أميناً وكاملاً، بأن يحدد التزامات الخصم بكاملها التي يلتزم بها في الجدال والتي يعترف بها كمعايير له[1].

مغالطة قطع الطريق على الخصم (أو مغالطة تسميم البئر)

يمكن تلخيص هذه المغالطة بكلمة موجزة بأنها عبارة عن الضربة الوقائية للمخالف بتسميم الأفكار بنحو استباقي، ووصفه بأنه لا يولي الحقيقة أي اعتبار، فينتج عن هذا الوصف أنه مهما يقل المخالف فلن يثق به أحد.

وهذا التسميم تارة يكون بالسبّ الشخصي، وتارة بالتعريض بالظروف الشخصية.

---

(١) المصدر السابق: ص١٦٣ وما بعدها.

ومثاله في الحسّيات: عملية الإجهاض لا يتفهمها الرجال بحكم موقعهم الذكوري، فلا يملكون الرؤية الأنثوية تجاهه؛ ولهذا لا ينبغي أن يصدروا فيه حكماً، فهاهنا تسميم لكل حكم قد يأتي من الرجال وسلب الثقة بمصداقيته.

ومثاله في الاعتقادات: الشيعة أكذب الناس، ودائماً يستعملون التقية في كلامهم، أو أنهم يعتقدون بتحريف القرآن فلا قيمة لاستدلالهم القرآني.

وهاهنا أصبح تسميماً للأفكار التي يمكن أن تصدر من الشيعة لاحقاً.

مغالطة تحويل الدليل عن مساره أو (مغالطة الرنجة الحمراء)

ونختم المغالطات بمغالطة معروفة يعبر عنها باصطلاح قد يكون غريباً لكنها ليست غريبة في المضمون، وهي حيلة كان يعمل بها المجرمون الفارون؛ لتضليل كلاب الحراسة التي تتعقبهم، وذلك عن طريق سحب سمكة رنجة حمراء عبر مسار المطاردة، فتجتذب الكلاب رائحتها الشديدة عن رائحة الطريدة الأصلية.

وهكذا أصبحت استعارة للتعبير عن كلّ محاولة لتحويل الانتباه عن المسألة الرئيسة في الجدل؛ وذلك بإدخال تفصيلات غير مهمة أو بإلقاء موضوع لافت أو مثير للانفعالات، وإن يكن غير ذي صلة بالموضوع الأصلي ولا يشبهه إلاّ سطحياً.

وهنا يحقق الخصم في هذه المغالطة استهلاك مخالفه في ترهات خارجة بعيدة عن الموضوع، فيتحول مسار الجدل عن مساره الحقيقي، ويظهر بمظهر المنتصر.

تنبيه

يجب علينا ألاّ نتسرع بالحكم على عدم صحة الاستنتاج بسبب سوء تقديم الحجة أو احتوائها على مغالطات منطقية، فقد تكون النتيجة صحيحة وإن كان الاستدلال على ثبوتها أو صحتها متضمناً بعض المغالطات.

المرحلة الرابعة: صياغة الجواب وترتيبه

وفي آخر المطاف، لا بدّ أن يُترجم الطالب جميع ما تقدّم، ويشرع في تدوين الجواب وصياغته بأحسن وجه، مستعيناً بما توفر لديه من معلومات حول خلفيات الشبهات وظروفها الزمانية والمكانية وسياقاتها الموضوعية، ولهذا المفصل من الإجابة أهميته التي سلف الحديث عنها.

وهناك جملة من الأمور يستحسن مراعاتها عند صياغة الجواب:

١ـ أن يكون جواباً متّسماً بالدقّة، متضمّناً عبارات واضحة، يحسن فيها استعمال وتوظيف الاصطلاحات بشكل صحيح، سواء كانت الاصطلاحات أصوليّة أم حديثيّة أم فقهيّة، ونحو ذلك.

٢ـ أن يقدّم أقوى الأجوبة وأمتنها وأكثرها وضوحاً وإقناعاً فيما لو تعدّدت الأجوبة، ثم يُلحقها بالأجوبة الأخرى، إن كانت هناك ضرورة لذلك.

٣ـ بداية يفضّل اعتماد الجواب النقضي في الإجابة، وهو في الحقيقة لا يجيب عن الشبهة إنما يؤتى به لإسكات الخصم وإفحامه وكسر سورة الشبهة وحدتها، كأنك تقول له بهذه الجواب: إنه يرد عليك مثلما أوردته في قضية كذا وكذا، ويصبح هو أيضاً مطالباً بالجواب كما كنت سابقاً، فتوقعه في الحيرة نفسها التي أراد أن يوقعك فيها. والجواب النقضي له فائدة في الإجابة عن الشبهات التي غالباً ما لا يبحث المستشكل عن الحقيقة بقدر ما يهدف إلى

الانتقاص من الخصم والتغلّب عليه بشتى الوسائل، فيتكفل الجواب النقضي بإسكاته ودفع شرّه.

٤ـ لا ينبغي الاستناد إلى الأدلّة الشيعيّة في الاستدلال على بطلان عقيدة الخصم، فليس من الصحيح في فنّ الجدل أن تستدلّ بمصادرك على خصمك، كيف ذلك وهو لا يعترف بقيمتها عنده، ولهذا ينحصر الاعتماد فقط على الأدلّة عند الطرف المخالف. نعم، لو كان هناك ضرورة تستلزم التعرُّض للأدلّة الشيعيّة مضموناً وسنداً فلا ضير فيه، بل أحياناً يلزم ذلك.

٥ـ مراعاة الاختصار مهما أمكن في الجواب، والتركيز فقط على كلّ ما هو متعلّق بالشبهة، دون الخوض في أمور جانبيّة هامشيّة، تضيع معها قوّة الدليل، وتجعل الخصم يهتمّ لها ـ بسبب هشاشتها مثلاً ـ ويترك غيرها.

٦ـ الابتعاد عن الأسلوب التهجُّمي الذي يتضمّن ألفاظاً جارحة، قد تجعل القارئ يترك الاستمرار في القراءة والاستماع.

٧ـ من الضروري أن يستند الجواب إلى أمور معلومة، سواء بالبداهة أو بالتواتر ونحو ذلك، أو إلى أمور صحيحة أو مقبولة عند الخصم، بيد أنّ ذلك يستلزم الدقّة والحذر، فلا ينبغي التساهل في توظيف الجزميّات والمتواترات وما شابه ذلك من دون دراية ومعرفة صحيحة؛ حتى لا يتورّط في المخالفة، فحين يستعمل ألفاظاً من قبيل: يقيناً وقطعاً وجزماً، ومعلومٌ بالضرورة ومتواترٌ ونحو ذلك، ينبغي عليه أن يتأكّد كثيراً من صحّة ذلك قبل استعمال هذه الألفاظ.

٨ـ أن لا يكون ثمّة تناقض في الجواب، قد يعثر عليه الخصم؛ فيشكّل ذلك أحد أهمّ نقاط الضعف، فلا بدّ من ملاحظة الجواب ومراجعته بدقّة بالغة، وما يتبعه من مدلولات تضمنيّة أو التزاميّة قد تُعارض أصل الجواب.

٩ـ ملاحظة ألاّ يفضي الجواب إلى التعارض مع مسلّمات المذهب الشيعي، فلا ينبغي أن يؤدّي الجواب إلى نفي عقيدة شيعيّة ما أو توهينها.

١٠ـ لا ينبغي للطالب أن يترك الأفكار التي اقتبستها من الآخرين من دون أن يعزوها لأصحابها حتى يكون لجوابه قيمة علميّة، وحتى لا ينكشف فيما بعد أنّه قد نسب أفكاراً لنفسه، هي لغيره.

١١ـ لو اعتمد الطالب على أجوبة سابقة لبعض العلماء، فعليه أن يُطيل التأمُّل فيها؛ فمن المحتمل أن يكون الجواب ذا فائدة في خصوص المقطع الزمني السابق، وعديم النفع في الزمان الحاضر، أو قد يكون الجواب متضمّناً لمقدّمات كانت تعدُّ صحيحة في وقتها، لكنّ الخصم بعد مرور الزمان قد أجاب عنها. وعلى أيّة حال، ينبغي على الطالب مراجعة تلك الأجوبة وتحليلها قبل الاعتماد عليها، كما عليه مراجعة المصادر الأساسيّة لها، ولا يعتمد على المصادر الثانويّة، فقد يختلف النقل أو أن يكون غير موجود أساساً.

١٢ـ من ضمن الأدلّة التي يُمكن الاعتماد عليها هي أقوال وآراء علماء الخصم، وحينئذٍ ينبغي على الطالب أن يعتمد على مشهور علمائهم أو آراء كبار العلماء، وممّن يعتدّ بقوله عندهم في المسألة المتنازع عليها، حتى يتجنّب التفاف الخصم من أنّ هذا الرأي ليس رأياً للمذهب والطائفة، بل هو مختصّ بصاحبه، وهذا قد تقدّم الحديث عنه مفصّلاً في المبحث الثالث.

أسئلة المبحث الرابع/ الخطوات العمليّة في الإجابة

١ـ تكلم باختصار عن كيفية الإجابة عن الشبهات؛ بالاستفادة من عنصر التعرف على خلفياتها المكانية والزمانية وسياقاتها الموضوعية.

٢ـ تكلم باختصار عن كيفية الإجابة عن الشبهات بالاستفادة من التعرف على منهج ملقي الشبهة وآرائه.

٣ـ ما هي أهمية مراجعة الأجوبة السابقة للشبهة التي يُراد الإجابة عنها؟

٤ـ عدد المراحل الأربعة للإجابة العملية عن الشبهات.

٥ـ ما هو المقصود من مرتكزات الشبهة وما هي أنواعها؟

٦ـ ما معنى المغالطة، وما هي فائدة التعرف عليها في مجال الإجابة عن الشبهات؟

٧ـ وضح ما يلي: (ألف): مغالطة المصادرة على المطلوب. (ب): مغالطة تجاهل المطلوب. (ج): مغالطة الاحتكام للجهل. (د): مغالطة التعميم المتسرع.

٨ـ اذكر خمساً مما ينبغي مراعاته في صياغة الجواب الأخير عن الشبهات.

فهرس المحتويات

مقدمة ٩

أربعة مباحث لبيان المنهج ١٣

المبحث الأوّل: أفكار عامّة عن الشبهات ١٣

مذهب أهل البيت عليهم السلام وهجمات الخصوم ١٦

مؤلّفات ومصنّفات تهاجم عقائد الشيعة ١٨

تعريف الشبهة لغةً واصطلاحا ٢٧

أولاً: في اللغة ٢٧

ثانيا: في الاصطلاح ٢٧

أنواع الشبهات ٢٨

مناشئ الشبهات ٢٩

المنشأ الأوّل ٣٠

دواعي المنشأ الأول ٣٠

١ـ تحجيم المذهب المخالف للخصم ٣٠

دواع أُخرى ٣٧

دواعي المنشأ الثاني ٣٨

أضرار الشبهات ٣٨

أسئلة المبحث الأول ٤٣

المبحث الثاني ٤٥

شرائط المتصدّي للإجابة عن الشبهات ومؤهّلاته الذاتيّة ٤٥

مقدّمة ٤٥

ثواب المتصدّي للإجابة عن الشبهات ٤٥
مؤهلات المجيب عن الشبهات..... ٤٨
نوعان من الصفات والمؤهلات ٤٩
النوع الأوّل: الصفات والمؤهّلات الذاتيّة ٤٩
النوع الثاني: المؤهّلات الاكتسابيّة ٦٠
الأوّل: تحصيل العلوم الدينيّة والشرعيّة..... ٦١
الثاني: سعة الاطلاع والثقافة العامّة..... ٦١
الثالث: تعلّم فنّ الإقناع والتأثير..... ٦٢
الرابع: تنمية الحسّ النقدي وإعماله ٦٣
الخامس: معرفة آليات البحث وأصوله ٦٤
السادس: المعرفة الكافية لتراث الخصم ٦٥
أسئلة المبحث الثاني..... ٦٧
المبحث الثالث: المستلزمات النظريّة للإجابة عن الشبهات..... ٦٩
المطلب الأول/الفرق العقَديّة والمذاهب الفقهيّة عند أهل السنّة ٧٠
أولاً: الفرق العقديّة..... ٧٠
المعتزلة ٧٢
أصولهم الخمسة ٧٤
الأشاعرة..... ٧٦
مجمل اعتقادات الأشاعرة ٨٠
الماتُريديّة ٨٢
معتقدات الماتريديّة..... ٨٣
العقيدة السلفيّة..... ٨٨

جذور السلفيّة ٩٠
الوهابيّة ٩٦
أهم منطلقات الفكر الوهابي ١٠٠
أبرز سمات الفكر الوهابي ١٠٢
الفرق بين السلفيّة والوهابيّة في العصر الراهن ١٠٦
أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الأول/ الفرق العقدية ١٠٩
ثانيا: المذاهب الفقهيّة عند أهل السنّة ١١١
مذاهب فقهيّة منقرضة ١١٢
أهم وأشهر المذاهب المنقرضة ١١٢
١ـ مذهب عبد الرحمن الأوزاعي (ت ١٥٧هـ) ١١٣
٢ـ مذهب داود الظاهري (ت ٢٧٠هـ) ١١٤
٣ـ مذهب الليث بن سعد (ت١٧٥هـ) ١١٥
٤ـ مذهب سفيان الثوري (ت١٦١هـ) ١١٧
٥ـ مذهب ابن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ١١٨
المذاهب الفقهيّة الأربعة ١٢٠
الأوّل: مذهب أبو حنيفة النعمان (ت ١٤٠هـ) ١٢٠
الثاني: مذهب مالك بن أنس (١٧٩هـ) ١٢٢
الثالث: مذهب محمّد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) ١٢٤
الرابع: مذهب أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) ١٢٧
أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الأول/ المذاهب الفقهية ١٣١
المبحث الثالث/ المطلب الثاني: ١٣٣
التعرف على أهم المصادر التفسيرية عند أهل السنة ١٣٣

التفسير لغة: ١٣٣
التفسير في الاصطلاح ١٣٣
نشوء علم التفسير وبيان طرق ومناهج التفسير ١٣٤
طرق التفسير عند أهل السنّة ١٣٨
أهمّ التفاسير عند أهل السنّة ١٤٢
١ـ تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) ١٤٢
٢ـ تفسير ابن أبي حاتم: (تفسير القرآن العظيم) ١٤٤
٣ـ تفسير معالم التنزيل (تفسير البغوي) ١٤٦
٤ـ المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ١٤٨
٥ـ تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٥٠
٦ـ تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) ١٥٢
تفاسير أُخرى ١٥٤
أهم كتب مناهج التفسير ١٥٥
أهم كتب أسباب النزول ١٥٥
أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الثاني/ التفسير عند أهل السنة ١٥٧
المبحث الثالث/ المطلب الثالث ١٥٩
التعرف على أهم المصادر التاريخية ومنهج التعامل مع مروياتها ١٥٩
التاريخ لغة: ١٥٩
التاريخ اصطلاحا ١٥٩
موضوع التاريخ ١٦١
أصناف كتب التاريخ ١٦١
فائدة التاريخ العامة ١٦٣

الهدف من التعرّف على المصادر التاريخية ١٦٤
أهمّ المصادر التاريخية مع نبذة مختصرة عنها ١٦٥
أوصاف أهمية الكتاب التاريخي ١٦٥
١ـ السير والمغازي لابن إسحاق (١٥١هـ) ١٦٦
منهجه ومصادره ١٦٧
سيرة ابن هشام تلخيصٌ لسيرة ابن إسحاق ١٦٨
القدح في ابن إسحاق ١٦٩
٢ـ مغازي الواقدي ٢٠٧هـ ١٧٠
منهجه ومصادره ١٧٢
القدح في الواقدي ١٧٣
تهمة التشيّع ١٧٤
٣ـ تاريخ خليفة بن خياط ٢٤٠ هـ ١٧٥
منهجه ومصادره ١٧٦
٤ـ أنساب الأشراف للبلاذُري ٢٧٩هـ ١٧٧
منهجه ومصادره ١٧٩
٥ـ تاريخ الطبري ٣١٠هـ ١٨٠
منهجه ومصادره ١٨١
٦ـ مروج الذهب للمسعودي ٣٤٦ هـ ١٨٤
منهجه ومصادره ١٨٥
٧ـ تاريخ الخطيب البغدادي ٤٦٣هـ ١٨٨
منهجه ومصادره ١٨٩
٨ـ تاريخ ابن عساكر ٥٧١هـ ١٩٠

منهجه ومصادره ١٩١
٩ـ الكامل في التاريخ لابن أثير (٦٣٠هـ) ١٩٢
أقوال العلماء في الثناء عليه ١٩٢
منهجه ومصادره ١٩٣
كلام ابن الأثير في مميزات كتابه ١٩٥
١٠ـ البداية والنهاية لابن كثير ٧٧٤هـ ١٩٦
منهجه ومصادره ١٩٧
التعامل مع الروايات التاريخية ١٩٩
المنهج التاريخي عند ابن خلدون ٢٠٣
أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الثالث/ أهم المصادر التاريخية ٢٠٧
المبحث الثالث/ المطلب الرابع: ٢٠٩
التعرف على مصادر الحديث وضوابط الصحيح والضعيف منه ٢٠٩
المقصد الأول: التعرف على مصادر الحديث عند أهل السنة ٢٠٩
ألف ـ أنواع المصنّفات الحديثيّة ٢٠٩
ب ـ أهم المصادر الحديثية عند أهل السنّة ٢١٣
١ـ صحيح البخاري ٢١٤
٢ـ صحيح مسلم ٢١٦
فوائد ٢١٧
٣ـ سنن النسائي (السنن الصغرى) ٢٢٠
٤ـ سنن أبي داود ٢٢٣
٥ـ سنن التِرْمِذي (جامع التِرْمِذي) ٢٢٤
٦ـ سنن ابن ماجه ٢٢٦

٧ـ الموطّأ ٢٢٧
٨ـ سنن الدارمي ٢٣٠
٩ـ مسند أحمد ٢٣١
ج ـ مصنّفات في الأحاديث الصحيحة ٢٣٤
د ـ مصنّفات أُخرى ٢٣٤
فائدة ٢٣٥
أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الرابع/ المقصد الأول ٢٣٧
المقصد الثاني: التعرف على ضوابط الحديث الصحيح والضعيف ٢٣٩
مقدّمة ٢٣٩
الأمر الأول: في تعريف الحديث المقبول والضعيف ٢٣٩
الأمر الثاني: التعرّف على القواعد المؤثّرة في التصحيح والتضعيف ٢٤٧
القاعدة الأولى: تقوّي الحديث بكثرة طرقه ٢٤٧
احتجاج طائفة بالمرسل والمجهول ٢٤٩
القاعدة الثانية: بعض الموقوفات على الصحابي لها حكم الرفع ٢٥١
القاعدة الثالثة: الجرح المفسّر مقدم على التعديل دون غيره ٢٥٢
القاعدة الرابعة: المعيار في قبول الراوي هو صدقه دون عقيدته ٢٥٣
القاعدة الخامسة: من روى عنه المشايخ ولم يُجرح فحديثه مقبول ٢٥٥
تنبيه: ٢٥٦
الأمر الثالث: التعرّف على حال الرواة من كلمات علماء الجرح ٢٥٦
أهم الكتب المؤلفة في تراجم الرجال ٢٥٧
(ألف): الكتب الجامعة بين الثقات والضعفاء، ومن أهمّها: ٢٥٧
(ب): الكتب الخاصة بالثقات: ومن أهمها: ٢٥٨

(ج): الكتب الخاصّة بالضعفاء، ومن أهمّها: ٢٥٨
(د): كتب تواريخ البلدان المعتنية بأحوال الرواة: ٢٥٩
(هـ): الموسوعات المتأخرة، ومن أهمها: ٢٥٩
(و): كتب السؤالات[٥]: ٢٦٠
(ز): كتب في معرفة المدلسين ٢٦١
(ح): كتب في معرفة ذوي الإرسال ٢٦٢
(ط): كتب في معرفة المختلطين ٢٦٢
(ي): كتب في معرفة الوضاعين ٢٦٢
بحث في طبقات أهل الجرح والتعديل ٢٦٣
الأمر الرابع: التعرّف على ألفاظ الجرح والتعديل ٢٦٤
الأمر الخامس: التعرف على أقوال العلماء في التصحيح والتضعيف ٢٦٩
أسئلة المبحث الثالث/ المطلب الرابع/ المقصد الثاني ٢٧٧
المبحث الرابع: الخطوات العمليّة في الإجابة عن الشبهات ٢٧٩
أقسام الخطوات العمليّة ٢٧٩
القسم الأوّل: خطوات الإجابة من خارج الشبهة ٢٧٩
أمور ينبغي مراعاتها في القسم الأول ٢٨٠
الأمر الأوّل: التعرُّف على خلفيّات الشبهة وظروفها الزمانيّة والمكانيّة وسياقاتها الموضوعيّة ٢٨٠
الأمر الثاني: التعرّف على منهج ملقي الشبهة وآرائه ٢٨٤
الأمر الثالث: ملاحظة الردود والأجوبة السابقة ٢٨٥
القسم الثاني: الآليّة العمليّة للإجابة من داخل الشبهة ٢٨٧
مراحل الإجابة العمليّة عن الشبهة ٢٨٧

المرحلة الأولى: فهم الشبهة وتحليلها ٢٨٨
المرحلة الثانية: استخراج الأدلّة والمرتكزات وعزلها وتصنيفها ٢٨٨
المرحلة الثالثة: نقد الأدلة والمرتكزات وتقويم الاستدلال ٢٩٠
كشف المغالطات ٢٩٣
تعريف المغالطة ٢٩٣
فائدة التعرُّف على المغالطة ٢٩٤
أهم المغالطات المنطقية ٢٩٥
مغالطة المصادرة على المطلوب ٢٩٦
مغالطة تجاهل المطلوب ٢٩٧
مغالطة الاحتكام إلى عامة الناس ٢٩٨
مغالطة الاحتكام للجهل ٢٩٩
مغالطة إيهام عكس اللوازم ٢٩٩
مغالطة التركيز على مظهر الحجة لا مضمونها ٣٠٠
مغالطة التعميم المتسرع ٣٠١
مغالطة تضليل المخاطب أو (مغالطة رجل القش) ٣٠١
مغالطة قطع الطريق على الخصم (أو مغالطة تسميم البئر) ٣٠٢
مغالطة تحويل الدليل عن مساره أو (مغالطة الرنجة الحمراء) ٣٠٣
تنبيه ٣٠٤
المرحلة الرابعة: صياغة الجواب وترتيبه ٣٠٤
أسئلة المبحث الرابع / الخطوات العمليّة في الإجابة ٣٠٧
فهرس المحتويات ٣٠٩
مصادر الكتاب / القسم الأول ٣١٩

مصادر الكتاب/ القسم الأول

١. القرآن الكريم.

٢. **ابن أحمد فريد (باشا)**، محمد فريد (بك)، **تاريخ الدولة العلية العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، دار النفائس ـ بيروت، ط١، ١٤٠١هـ

٣. **ابن إسحاق**، محمد بن إسحاق المطلبي، **السير والمغازي (سيرة ابن إسحاق)**، تحقيق سهيل زكار، نشر دار الفكر، بيروت، ط١، ١٣٨٩هـ

٤. **ابن الأثير الجزري**، عز الدين أبو الحسن علي بن محمد، **الكامل في التاريخ**، دار صادر ـ بيروت، طبعة عام ١٣٨٦هـ

٥. **ابن الجوزي**، عبد الرحمن بن علي، **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**، دار ابن خلدون، تحقيق: د. عبد الله التركي.

٦. **ابن الحنبلي**، رضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي، **قفو الأثر في صفوة علوم الأثر**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط٢، ١٤٠٨هـ

٧. **ابن الصلاح**، عثمان بن عبد الرحمن، **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، تعليق وشرح وتخريج: أبي عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٦هـ

٨. **ابن المرتضى**، أحمد بن يحيى، **طبقات المعتزلة**، مؤسّسة ديفيلد ـ بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ

٩. **ابن الملقن**، سراج الدين عمر بن علي بن أحمد، **المقنع في علوم الحديث**، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار فواز ـ السعودية، ط١، ١٤١٣هـ

١٠. **ابن النديم**، محمد بن إسحاق الوراق، **كتاب الفهرست**، تحقيق إبراهيم رمضان، نشر دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٤١٧هـ

١١. ابن بشر، عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي، **عنوان المجد في تاريخ نجد**، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، مطبوعات دار الملك عبد العزيز، ط٤- ١٤٠٢هـ.

١٢. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الردّ على المنطقيّين**، دار المعرفة، بيروت.

١٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الصفدية**، تحقيق: محمد رشاد، ط٢، ١٤٠٦هـ.

١٤. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **بيان تلبيس الجهميّة في تأسيس بدعهم الكلاميّة**، مطبعة الحكومة- مكّة المكرّمة، ط١، ١٣٩٢.

١٥. ابن تيميّة، أحمد بن عبد الحليم، **قاعدة جليلة في التوسّل والوسيلة**، مكتبة الفرقان، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٦. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، دار الوفاء، ط٣، ١٤٢٦هـ، ونسخة ثانية: تحقيق: عبد الرحمن بن محمد العاصمي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

١٧. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مقدمة في أُصول التفسير**، تحقيق: عدنان زرزور، ط٢، ١٣٩٢هـ.

١٨. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **منهاج السنة**، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١- ١٤٠٦هـ.

١٩. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **نقد مراتب الإجماع**، مكتبة القدسي، ط١٣٥٧هـ.

٢٠. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **كتب ورسائل وفتاوى الشيخ الإسلام ابن تيمية**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد النجدي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.

٢١. ابن حبّان، التميمي البستي، محمد، **صحيح ابن حبّان بترتيب ابن بلبان**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط٢- ١٤١٤هـ.

٢٢. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **الدرر الكامنة في أعيان**

المائة الثامنة، مجلس دائرة المعارف العثمانيّة، الهند، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٢٣. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **العجاب في بيان الأسباب**، دار ابن الجوزي ـ الدمام، ط١، ١٩٩٧م.

٢٤. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٤هـ.

٢٥. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **تعجيل المنفعة**، دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٢٦. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر ـ بيروت، ط١ـ ١٩٨٤م.

٢٧. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة ـ بيروت، ط٢.

٢٨. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، تحقيق نور الدين عتر، مطبعة الصباح ـ دمشق، ط٣، ١٤٢١هـ.

٢٩. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **هدي الساري مقدمة فتح الباري**، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١ـ ١٤٠٨هـ.

٣٠. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **طبقات المدلسين**، تحقيق الدكتور عاصم القريوني، ط١، نشر مكتبة المنار.

٣١. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **التلخيص الحبير في تخريج الرافعي الكبير**، دار الفكر.

٣٢. ابن حزم الظاهري، أبو محمد، علي بن أحمد بن سعيد، **المحلى**، دار الفكر ـ بيروت.

٣٣. ابن حنبل، أحمد، **أصول السنّة**، دار المنار ـ السعوديّة، ط١، ١٤١١هـ.

٣٤. ابن خزيمة، أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري، **صحيح ابن خزيمة**، تحقيق وتعليق وتخريج وتقديم: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط٢- ١٤١٢هـ.

٣٥. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد الحضرمي، **تاريخ ابن خلدون**، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط٤.

٣٦. ابن درباس، عبد الملك بن عيسى، **رسالة في الذب عن أبي الحسن الأشعري**، جمعية دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد، ط٢، ١٣٦٧هـ.

٣٧. ابن سعد، أبو عبد الله، محمد بن سعد بن منيع، **الطبقات الكبرى**، دار صادر - بيروت.

٣٨. ابن سيد الناس، محمد بن عبد الله بن يحيى، **عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير**، نشر مؤسسة عز الدين، بيروت، ط١٤٠٦ هـ.

٣٩. ابن طولان، شمس الدين، **ذخائر القصر في نبلاء العصر** - نسخة مخطوطة.

٤٠. ابن عبد الوهاب، محمد، **مجموعة رسائل في التوحيد والإيمان**، تحقيق: إسماعيل بن محمد الأنصاري، مطابع الرياض.

٤١. ابن عبد الوهاب، محمد، **مؤلّفات الشيخ الإمام محمّد عبد الوهاب**، تحقيق: عبد العزيز زيد الرومي، د. محمد بلتاجي، د. سيد حجاب، جامعة الإمام محمّد بن سعود، الرياض.

٤٢. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **مصطلح الحديث**، مكتبة العلم - القاهرة، ط١، ١٤١٥هـ.

٤٣. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ مدينة دمشق**، تحقيق: علي شبري، دار الفكر - بيروت - طبعة عام ١٤١٥هـ.

٤٤. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، **تبيين كذب المفتري**، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٣- ١٤٠٤هـ.

٤٥. ابن فارس، أحمد، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الإعلام الإسلامي، طبعة عام ١٤٠٤ هـ

٤٦. ابن فرحون، إبراهيم بن علي، **الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب**، تحقيق: محمد الأحمدي، دار التراث ـ القاهرة.

٤٧. ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، **غريب الحديث**، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، دار الكتب العلمية، ط ١ـ ١٤٠٨هـ

٤٨. ابن قيّم الجوزيّة، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، **إعلام الموقّعين عن رب العالمين**، دار الجيل، بيروت، ط ١٩٧٣م.

٤٩. ابن قيّم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب، **الصواعق المرسلة، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل**، دار العاصمة ـ الرياض، ط٣، ١٤١٨ هـ

٥٠. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، تحقيق الأرناؤوط، نشر: دار ابن كثير ـ دمشق، بيروت. ط ٢.

٥١. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، تحقيق الدكتور عبد الله التركي، نشر دار هجر، ط ١، ١٤١٨هـ

٥٢. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، **البداية والنهاية**، تحقيق: على شيري، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط ١ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٣. ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان، **خمس رسائل في الفرق والمذاهب**، تحقيق د. سيد باغجوان، دار السلام، ط ١، ١٤٢٥هـ

٥٤. ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدين بن مكرم، **لسان العرب**، دار صادر ـ بيروت، ط ١.

٥٥. ابن هشام، عبد الملك بن هشام، **السيرة النبوية**، تحقيق السقا، نشر، مكتبة

الحلبي، مصر. ط٣، ١٣٧٥هـ

٥٦. **أبو حيان الأندلسي**، محمد بن يوسف، **تفسير البحر المحيط**، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، ط١- ١٤٢٢هـ

٥٧. **أبو داود**، سليمان بن الأشعث، **رسالة أبي داود إلى أهل مكّة في وصف سننه**، تحقيق: محمد الصباغ، دار العربية - بيروت.

٥٨. **أبو زهرة**، محمد، **ابن حنبل حياته وعصره آراؤه وفقهه**، دار الفكر العربي.

٥٩. **أبو زهرة**، محمد، **تاريخ المذاهب الإسلاميّة**، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٦م. ونسخة ثانية، دار الفكر العربي، القاهرة.

٦٠. **أبو شهبة**، حمد بن محمد بن سويلم، **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**، دار الفكر العربي.

٦١. **أبو عذبة**، الحسن، **الروضة البهيّة فيما بين الأشاعرة والماتريديّة**، دائرة المعارف النظاميّة- الهند، ط١، ١٣٢٢هـ

٦٢. **أبو نعيم الأصفهاني**، أحمد بن عبد الله، **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**، دار الكتاب العربي - بيروت، ط٤- ١٤٠٥هـ

٦٣. **أبو يعلى**، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء، **الأحكام السلطانيّة**، تصحيح: محمد حامد الفقي، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط٢، ١٤٢١هـ

٦٤. **الأتابكي**، يوسف بن تغري، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، نشر وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

٦٥. **أحمد أمين**، أحمد أمين إبراهيم، **فجر الإسلام**، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١٠، ١٩٦٩م.

٦٦. **أحمد شاكر**، أحمد محمد شاكر، **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم**

الحديث لمؤلفه الحافظ ابن كثير، مكتبة المعارف ـ الرياض، ط١، ١٤١٧هـ
٦٧. أحمد شاكر، أحمد محمد شاكر، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير (مختصر تفسير ابن كثير)، إداد: أنور الباز، دار الوفاء.
٦٨. أحمد فريد، السلفيّة قواعد وأصول، دار العقيدة، ط١، ١٤٢٤هـ
٦٩. الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
٧٠. الأشعري، علي بن إسماعيل، الإبانة عن أُصول الديانة، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة. ط١، ١٣٩٧هـ
٧١. آل حميد، سعد بن عبد الله، مناهج المحدثين، اعتنى به: أبو عبيدة ماهر صالح آل مبارك، دار علوم السنّة، ط١، ١٤٢٠هـ
٧٢. الألباني، محمد ناصر الدين، النصيحة بالتحذير من تخريب ابن عبد المنان لكتب الأئمة الرجيحة، دار ابن عفان، ط٢، ١٤٢١هـ
٧٣. الألباني، محمد ناصر الدين، تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، المكتب الإسلامي ـ بيروت. ط٤.
٧٤. الألباني، محمد ناصر الدين، تمام المنة في التعليق على فقه السنة، المكتبة الإسلامية، دار الراية، ط٣، ١٤٠٩هـ
٧٥. الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، ١٤١٥هـ
٧٦. الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح سنن أبي داود، مؤسسة غراس ـ الكويت، ط١، ١٤٢٣هـ
٧٧. الألباني، محمد ناصر الدين، مقدمة صحيح الترغيب والترهيب، مكتبة المعارف، ط١، ١٤٢١هـ
٧٨. ألبير نصري نادر، فلسفة المعتزلة، دار نشر الثقافة ـ الإسكندرية.

٧٩. الخميس، محمد بن عبد الرحمن، الفقه الأكبر (الشرح الميسر على الفقهين الأبسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة)، مكتبة الفرقان - الإمارات العربية، ط١٤١٩هـ.

٨٠. الخميس، محمد بن عبد الرحمن، منهج الماتريدية في العقيدة، دار الوطن للنشر - الرياض، ط١، ١٤١٣هـ.

٨١. الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد الشافعي، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل - بيروت، ط١- ١٩٩٧م.

٨٢. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح)، دار الفكر - بيروت، طبعة عام ١٤٠١هـ.

٨٣. بدوي، عبد الرحمن، المنطق الصوري، دار الذخائر، إيران. ط١، ١٣٦٨ هـ ش.

٨٤. البغدادي، عبد القاهر بن طاهر بن محمد، الفَرق بين الفِرق، عناية وتعليق: الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة - بيروت.

٨٥. البغوي، الحسين بن مسعود الشافعي، تفسير البغوي (معالم التنزيل)، تحقيق: محمد عبد الله النمر؛ عثمان جمعة ضميرية؛ سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، ط٤، ١٤١٧هـ.

٨٦. البلاذري، أحمد بن يحيى، أنساب الأشراف، تحقيق الدكتور سهيل زكار والدكتور رياض زركلي، نشر دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

٨٧. البوطي، محمد سعيد رمضان، السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي، دار الفكر- دمشق.ط١، ١٤٠٨هـ.

٨٨. البياضي، أحمد بن حسن بن سنان الدين، إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان، تخريج: أحمد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

٨٩. البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، دار الفكر - بيروت.

٩٠. ترحيني، د. محمد أحمد، **المؤرخون والتاريخ عند العرب**، نشـر دار الكتب العلمية، بيروت.

٩١. **الترمذي**، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة، **سنن الترمذي**، تحقيق وتصحيح وعبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر - بيروت، ط٢- ١٤٠٣هـ ونسخة ثانية: تحقيق: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ

٩٢. **التسولي**، أبو الحسن علي بن عبد السلام، **البهجة في شرح التحفة**، دار الكتب العلميّة - بيروت، ط١، ١٤١٨هـ

٩٣. **التلمساني**، أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى المقري، **نفخ الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، دار صادر، ط ١٣٨٨هـ

٩٤. **التهانوي**، محمد بن علي الفاروقي الحنفي، **موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، تحقيق: د. علي دحروج، مكتبة لبنان، بيروت، ط١، ١٩٦٦م.

٩٥. **تيمور باشا**، أحمد، **المذاهب الفقهيّة الأربعة**، دار الآفاق العربية، ط١، ١٤٢١هـ

٩٦. **الجديع**، عبد الله بن يوسف، **تحرير علوم الحديث**، مؤسسة الريان - بيروت، ط١، ١٤٢٤ هـ

٩٧. **الجرجاني**، الشريف علي بن محمد، **التعريفات**، دار الكتاب العربي - بيروت ط١، ١٤٠٥هـ

٩٨. **الجزائري الدمشقي**، طاهر، **توجيه النظر إلى أصول الأثر**، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، ط١، ١٤١٦هـ

٩٩. **الجوهري**، إسماعيل بن حماد، **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط٤ - ١٤٠٧هـ

١٠٠. **حاجي خليفة**، مصـطفى بن عبد الله، **كشـف الظنون**، نشـر دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠١. **الحاكم الجشمي**، أبو سعد المحسّن بن محمد؛ **القاضي عبد الجبار**، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد؛ **البلخي**، أبو القاسم، (**فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**)، تحقيق: فؤاد سيد، الدار التونسية.

١٠٢. **الحاكم النيسابوري**، محمد بن عبد الله، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم، الإسكندرية.

١٠٣. **الحاكم النيسابوري**، محمد بن عبد الله، **المستدرك على الصحيحين**، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، إشراف: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة ـ بيروت.

١٠٤. **الحر العاملي**، محمد بن الحسن، **تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة**، نشر وتحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم المشرفة، ط٢ـ ١٤١٤هـ

١٠٥. **الحراني**، الحسن بن علي بن الحسين بن شعبة، **تحف العقول عن آل الرسول**، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين ـ قم، ط٢، ١٤٠٤هـ

١٠٦. **حسن فرحان**، حسن بن فرحان المالكي، **داعية وليس نبياً (قراءة نقدية لمذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في التكفير)**، دار الرازي، الأردن، ط١، ١٤٢٥هـ

١٠٧. الحسيني، جلال الدين، فيض الإله في ترجمة القاضي نور الله، جابخانه شركت سهامي، طبعة عام ١٣٦٧هـ

١٠٨. **الحلاف**، عبد العزيز بن سعد، **فقه الإمام ابن جرير الطبري في العبادات** (رسالة دكتوراه)، إشراف سيد سابق، ط١، ١٤٠٥هـ

١٠٩. **الحموي**، ياقوت بن عبد الله، **معجم الأدباء**، نشـــر دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٠هـ

١١٠. **الحويني**، أبو إسحاق حجازي محمد يوسف شريف، **بذل الإحسان بتقريب سنن النسائي أبي عبد الرحمن**، مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامي، ط١، ١٤١٠ هـ

١١١. **الخازن**، علي بن محمد بن إبراهيم، **تفسير الخازن**، تحقيق: عبد السلام محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١- ١٤١٥هـ

١١٢. **الخالدي**، صلاح عبد الفتاح **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**، دار القلم - دمشق، ط٢، ١٤٢٩هـ

١١٣. **الخالدي**، صلاح عبد الفتاح، **تعريف الدارسين بمناهج المفسرين**، دار القلم - دمشق، ط٣، ١٤٢٩هـ

١١٤. **الخرشي**، محمد بن عبد الله، **شرح مختصر خليل للخرشي** وبهامشه حاشية علي بن أحمد العدوي، دار الفكر - بيروت.

١١٥. **الخضري بك**، محمد، **تاريخ التشريع الإسلامي**، الخضري، دار الفكر، ط٨ ١٣٨٧هـ

١١٦. **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **الكفاية في علم الرواية**، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١- ١٤٠٥هـ

١١٧. **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ بغداد**، تحقيق وتعليق الدكتور بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٢هـ

١١٨. **الخطيب البغدادي**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت، **تاريخ بغداد**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١- ١٤١٧هـ

١١٩. **الخن**، مصطفى سعيد، **أثر الاختلاف في القواعد الأصوليّة في اختلاف الفقهاء**، مؤسَّسة الرسالة، ط٣، ١٤٠٢هـ

١٢٠. **الخياط**، عبد الرحيم بن عثمان، **الانتصار**، الدار العربيّة للكتاب، ط٢، ١٤١٣هـ

١٢١. **الدارقطني**، أبو الحسن علي بن عمر، **الإلزامات والتتبع**، تحقيق مقبل بن

هادي، دار الكتب العلمية.
١٢٢. **الدسوقي**، شمس الدين محمد عرفه، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار الفكر.
١٢٣. **الدقر**، عبد الغني، **الشافعي فقيه السنّة الأكبر**، دار القلم - دمشق، ط٦، ١٤١٦هـ
١٢٤. **الدهلوي**، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد، **مقدّمة في أُصول الحديث**، تحقيق: سلمان الحسيني الندوي والسيد عبد الماجد الغوري، دار ابن كثير - دمشق وبيروت، ط١، ١٤٢٦هـ
١٢٥. **الدهلوي**، عبد العزيز، **بستان المحدثين في بيان كتب الحديث وأصحابها الميامين**، ترجمة: محمد النداوي، تقديم: أبو الحسن الندوي، دار الغرب العربي.
١٢٦. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **العلو للعلي الغفار**، تحقيق محمد بن حسن السقّاف، دار الإمام الروّاس - بيروت، ط٣، ١٤٢٨هـ
١٢٧. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **المعجم المختص بالمحدثين**، تحقيق د. محمد الحبيب، نشر مكتبة الصديق، الطائف، ط١، ١٤٠٨هـ
١٢٨. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الموقظة في علم مصطلح الحديث**، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢هـ
١٢٩. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - بيروت، ط١- ١٤٠٧هـ
١٣٠. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**، تصحيح: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٣١. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **ذكر من يعتمد قوله في**

الجرح والتعديل (المطبوع ضمن كتاب أربع رسائل في علوم الحديث)، اعتنى به عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط٥، ١٤١٠هـ.

١٣٢. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ط٩ـ ١٤١٣هـ.

١٣٣. **الذهبي**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة ـ بيروت، ط١ـ ١٣٨٢هـ.

١٣٤. **الذهبي**، محمد حسين، **التفسير والمفسرون**، مكتبة وهبة ـ القاهرة.

١٣٥. **الرازي**، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي، **التفسير الكبير**، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١ـ ١٤٢١هـ.

١٣٦. **الرازي**، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط١ـ ١٣٧١ هـ.

١٣٧. **الرازي**، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، **تفسير ابن أبي حاتم (تفسير القرآن)**، تحقيق: أسعد محمد الطيب، المكتبة العصرية ـ صيدا.

١٣٨. **الراغب الأصفهاني**، أبو القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، دفتر نشر الكتاب ـ إيران، ط٢ـ ١٤٠٤هـ.

١٣٩. **الربيعي**، فالح، **تاريخ المعتزلة فكرهم وعقائدهم**، دار الثقافة للنشر.

١٤٠. **رشيد رضا**، محمّد، **الوهابيّون والحجاز**، مطبعة المنار، مصر، ط١، ١٣٤٤هـ.

١٤١. **الرومي**، فهد بن عبد الرحمن، **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**، مكتبة التوبة، ط٤، ١٤١٩هـ.

١٤٢. **الريشهري**، محمد، **ميزان الحكمة**، نشر: دار الحديث، ط١، ١٣٧٥هـ.ش.

١٤٣. **الزركشي**، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١ـ ١٩٥٧م.

١٤٤. **الزركشي**، أبو عبد الله، محمد بن بهادر بن عبد الله، **النكت على مقدمة ابن**

الصلاح، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف ـ الرياض، ط١ـ ١٤١٩هـ

١٤٥. **الزمخشري**، محمود بن عمر، **أساس البلاغة**، دار ومطابع الشعب ـ القاهرة، طبعة عام ١٩٦٩ م.

١٤٦. **الزناتي**، أنور محمود، **دراسات تحليلية في مصادر التراث العربي**، نشر دار زهران للنشر، الأردن، ط١، ١٤٣٢ هـ ١٤٠٤هـ

١٤٧. زيني دحلان، أحمد بن زيني بن أحمد دحلان المكي الشافعي، الدرر السنيّة في الرد على الوهابية، دار غار حرّا، ط١، ١٤٢٤هـ

١٤٨. **السبحاني**، جعفر، **بحوث في الملل والنحل**، جماعة المدرّسين ـ قم، ط ١٤٠٨ هـ وطبعة أخرى: نشر مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط١، ١٤٢٧هـ

١٤٩. **السبكي**، تقي الدين علي بن عبد الكافي، **شفاء السقام في زيارة خير الأنام**، ط٤ ـ ١٤١٩م.

١٥٠. **السبكي**، تاج الدين بن علي بن عبد الكافي، **طبقات الشافعية الكبرى**، تحقيق: د. محمود محمد القناعي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة، ط٢، ١٤١٣هـ

١٥١. **السبكي**، تقي الدين علي بن عبد الكافي، **الدرّة المضيّة في الردّ على ابن تيميّة**، مكتبة الترقّي ـ دمشق، ١٣٤٧هـ

١٥٢. **السخاوي**، محمد بن عبد الرحمن بن محمد، **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**، مكتبة أضواء السلف، ط١، ١٤١٨هـ

١٥٣. **السخاوي**، محمد بن عبد الرحمن، **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ**، تحقيق: المستشرق فرانز روزنثال، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ

١٥٤. **السخاوي**، محمد بن عبد الرحمن، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية ـ لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ

١٥٥. السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهيل، **أصول السرخسي**، تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١- ١٤١٤هـ.

١٥٦. سعيد ممدوح، محمود، **التعريف بأوهام من قسم السنن إلى صحيح وضعيف**، دار البحوث للدراسات الإسلامية، ط٢، ١٤٢٣هـ.

١٥٧. السقاف، حسن بن علي، **السلفية الوهابية أفكارها الأساسية وجذورها التاريخية**، دار الإمام الرواس - بيروت.

١٥٨. السمعاني، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور، **الأنساب**، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان - لبنان، ط١- ١٤٠٨هـ.

١٥٩. السيوطي، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١- ١٤١٨هـ.

١٦٠. السيوطي، أبو الفضل، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، ط١- ١٤١٦هـ.

١٦١. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر المكتبة العصرية - صيدا.

١٦٢. السيوطي، جلال الدين، **ذيل طبقات الحفاظ**، دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٦٣. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة - الرياض.

١٦٤. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **طبقات المفسرين، تحقيق ومراجعة: علي محمد عمر مكتبة وهبة- القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ**

١٦٥. الشاطبي، إبراهيم بن موسى اللخمي، **الاعتصام**، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان - السعودية، ط١، ١٤١٢هـ.

١٦٦. الشافعي، محمد بن إدريس، **الرسالة**، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر،

المكتبة العلمية - بيروت.

١٦٧. **الشافعي**، محمد بن إدريس، **كتاب الأم**، دار الفكر، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١٦٨. **الشال**، أحمد خليل، **التاريخ في الإسلام**، نشر دار السقيفة، مصر، ط١، ١٤٣٣هـ.

١٦٩. الشريف الرضي، أبو الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي البغدادي، نهج البلاغة، شرح الشيخ محمد عبده، دار الذخائر - قم، ط١- ١٤١٢هـ.

١٧٠. **الشنقيطي**، محمد الأمين بن محمد بن المختار، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، ١٤١٥هـ.

١٧١. **الشهرستاني**، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت.

١٧٢. **الشوكاني**، محمد بن علي، **البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع**، دار المعرفة- بيروت.

١٧٣. **الصدوق**، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، **الخصال**، تحقيق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٣هـ.

١٧٤. **الصدوق**، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، **كمال الدين وتمام النعمة**، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرّسين - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ.

١٧٥. **الصدوق**، محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي، **من لا يحضره الفقيه**، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، جماعة المدرّسين - قم، ط٢.

١٧٦. **الصفّار**، محمد بن الحسن، بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد عليهم السلام، تصحيح وتعليق وتقديم: ميرزا كوجه باغي، منشورات الأعلمي - طهران، طبعة عام ١٤١٤هـ.

١٧٧. **الصفدي**، أيبك، **أعيان العصر وأعوان النصر**، دار الفكر المعاصر، بيروت،

ط١، ١٤١٨ هـ

١٧٨. **الصنعاني**، محمد بن إسماعيل، **توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية ـ المدينة المنوّرة.

١٧٩. **الطباطبائي**، عبد العزيز، مكتبة العلامة الحلي، إعداد ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ـ قم، ط١٤١٦هـ

١٨٠. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق وتخريج: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، ط٢ـ ١٤٠٤هـ

١٨١. **الطبرسي**، أبو علي، الفضل بن الحسن، **مجمع البيان في تفسير القرآن**، تحقيق وتعليق: لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت، ط١ـ ١٤١٥هـ

١٨٢. **الطبرسي**، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، **الاحتجاج**، تعليق وملاحظات: السيد محمد باقر الخرسان، دار النعمان ـ النجف الأشرف، طبعة عام ١٣٨٦هـ

١٨٣. **الطبري**، أحمد بن عبد الله، **ذخائر العقبى**، مكتبة القدسي ـ القاهرة، طبعة عام ١٣٥٦هـ

١٨٤. **الطبري**، محمد بن جرير، تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)، مراجعة: نخبة من العلماء، مؤسسة الأعلمي ـ بيروت، ط٤ـ ١٤٠٣هـ

١٨٥. **الطبري**، محمد بن جرير، **تاريخ الطبري**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر دار المعارف، مصر، ط٢.

١٨٦. **الطبري**، محمد بن جرير، **تفسير الطبري** (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تقديم: الشيخ خليل الميس، ضبط وتوثيق وتخريج: صدقي جميل العطار، دار الفكر ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٥هـ

١٨٧. **الطيار**، مساعد بن سليمان، **فصول في أصول التفسير**، تقديم: محمد بن صالح

الفوزان، دار ابن الجوزي، ط٢، ١٤٢٣هـ

١٨٨. الظواهري، محمد، التحقيق التام في علم الكلام، مكتبة النهضة المصرية، ط١، ١٣٥٧هـ

١٨٩. عادل مصطفى، المُغالطات المنطقيّة المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة: ط١ ٢٠٠٧م.

١٩٠. عباسي، محمد عيد، بدعة التعصّب المذهبي، المكتبة الإسلاميّة ـ عمان.

١٩١. عبد الحليم محمود، الليث بن سعد إمام أهل العصر، دار المعارف ـ القاهرة.

١٩٢. عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، دار الفكر ـ دمشق، ط٣، ١٤١٨هـ

١٩٣. العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، التقييد والإيضاح، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمّد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩هـ

١٩٤. العراقي، زين الدين عبد الرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، دار الكتاب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ

١٩٥. العصفري، خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق أكرم ضياء العمري، نشر دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٥هـ

١٩٦. الع صفري، خليفة بن خياط، تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق الدكتور سهيل زكار، نشر دار الفكر بيروت، ١٤١٤هـ

١٩٧. عمارة، محمد، السلفية، دار المعارف ـ تونس.

١٩٨. العمري، الدكتور أكرم ضياء، موارد الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، نشر دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٠٥هـ

١٩٩. العمري، د. أكرم ضياء، **دراسات تاريخية**، نشر الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

٢٠٠. العيني، بدر الدين أبو محمد، محمود بن أحمد الحنفي، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار إحياء التراث العربي.

٢٠١. غنام، حسين، **تاريخ نجد**، تحقيق: د. ناصر الدين الأسد، دار الشروق، ط٤، ١٤١٥هـ

٢٠٢. الغوري، عبد الماجد، **الوجيز في تعريف كتب الحديث**، دار ابن كثير- دمشق، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ

٢٠٣. الفتال النيسابوري، محمّد بن الحسن بن علي بن أحمد، **روضة الواعظين**، تقديم: محمد الخرسان، منشورات الشريف الرضي، قم.

٢٠٤. الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسين القرشي، **مناقب الإمام الشافعي**، مكتبة الكليّات الأزهريّة، مصر، ط١، ١٤٠٦هـ

٢٠٥. فرانز روزنثال، **علم التاريخ عند المسلمين**، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ

٢٠٦. فوزي، رفعت، **المدخل إلى مناهج المحدثين**، دار السلام - مصر، ط١، ١٤٢٩هـ

٢٠٧. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، مؤسَّسة الرسالة-بيروت، ط٨، ١٤٢٦هـ

٢٠٨. الفيومي، محمد بن علي، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي**، المكتبة العلمية - بيروت.

٢٠٩. القاضي عبد الجبار، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد، **شرح الأُصول الخمسة**، تحقيق: عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة.

٢١٠. القاضي عياض، أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، **ترتيب المدارك وتقريب المسالك**، مطبعة فضالة، المحمدية ـ المغرب، ط١.

٢١١. القرافي، شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس، **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام**، اعتنى به أبو غدّة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤١٦هـ

٢١٢. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)**، تحقيق: إبراهيم أبو طفيش، دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، طبعة عام ١٤٠٥هـ

٢١٣. القزويني، محمد الحسيني، **قصة الحوار الهادئ**، مؤسسة وليّ العصر ـ قم، ط١ـ ١٤٢٧هـ

٢١٤. القفاري، ناصر بن عبد الله بن علي، **أُصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية عرض ونقد**، دار الرضا ـ الجيزة، ط٣ـ ١٤١٨هـ

٢١٥. قلعجي، محمد، **معجم لغة الفقهاء**، دار النفائس ـ بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ

٢١٦. القندوزي الحنفي، سليمان بن إبراهيم، **ينابيع المودة لذوي القربى**، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، دار الأسوة، ط١ـ ١٤١٦هـ

٢١٧. القواسمي، أكرم، **مدخل إلى الفقه الشافعي**، دار النفائس ـ الأردن.

٢١٨. الكافيجي، محيي الدين، **المختصر في علم التاريخ**، تحقيق: د. محمد كمال الدين، نشر عالم الكتب، ط١، ١٤١٠ هـ

٢١٩. **الكتاني**، محمد بن جعفر، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، تحقيق: محمد المنتصر، دار البشائر الإسلامية ـ بيروت، ط٤، ١٤٠٦هـ.

٢٢٠. **الكليني البغدادي**، أبو جعفر، محمد بن يعقوب، الكافي، تعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية.

٢٢١. **اللالكائي**، أبو القاسم، هبة الله بن الحسن بن منصور، الطبري الرازي، الشافعي، **شرح أُصول اعتقاد أهل السنة**، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة ـ الرياض، طبعة عام ١٤٠٢هـ.

٢٢٢. **اللكنوي**، أبو الحسنات محمد عبد الحي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية ـ حلب، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٢٢٣. **الماتريدي**، أبو منصور، **التوحيد**، تحقيق: د. فتح الله خليف، دار الجامعات المصريّة ـ الإسكندرية.

٢٢٤. **المأربي**، أبو الحسن مصطفى إسماعيل، **إتحاف النبيل بأجوبة أسئلة علوم الحديث والعلل والجرح والتعديل**، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، مكتبة الفرقان، طبعة عام ١٤٢١هـ.

٢٢٥. **المباركفوري**، أبو العلاء، محمد عبد الرحمن، تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي، دار الحديث ـ القاهرة. ونسخة ثانية: دار الكتب العلمية ـ بيروت، ط١، ١٤١٠هـ.

٢٢٦. مجلة البيان، دار ابن الجوزي ـ الدمام، ١٤١٤هـ

٢٢٧. المجلسي، محمد باقر، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تحقيق: محمد باقر البهبودي، مؤسسة الوفاء ـ بيروت، ط٢ المصححة ـ ١٤٠٣هـ

٢٢٨. مجموعة من المؤلّفين، المُعجم الوسيط، تحقيق: مجمع اللغة العربيّة، دار الدعوة.

٢٢٩. مجموعة من علماء نجد، الدرر السنيّة على الأجوبة النجدية، جمع وتحقيق: عبد الرحمن بن محمّد بن قاسم، ط٦، ١٤١٧هـ

٢٣٠. محمّد إبراهيم علي، اصطلاح المذهب عند المالكيّة، دار البحوث للدراسات، دبي، ط١، ١٤٢١هـ

٢٣١. محمد العبده؛ طارق عبد الحليم، المعتزلة بين القديم والحديث، دار الأرقم، ط١، ١٤٠٨هـ

٢٣٢. محمد كامل ضاهر، الدعوة الوهابيّة وأثرها في الفكر الإسلامي الحديث، دار السلام، ط١، ١٤١٤هـ

٢٣٣. محمد كرد، محمد بن عبد الرزاق بن محمد كرد علي، خطط الشام، مكتبة النوري، دمشق، ط٣، ١٤٠٣هـ

٢٣٤. مختار المفتي، محمد، إسهامات العلماء والمستشرقين في الفكر الإسلامي، نشر: أمواج للنشر، عمان، ط١، ٢٠١٢م.

٢٣٥. المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال،

تحقيق وضبط وتعليق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ـ بيروت، طبعة عام ١٤١٣هـ

٢٣٦. المسعودي، أبو الحسن علي بن الحسين، **مروج الذهب ومعادن الجواهر**، اعتنى به: محمد هشام النعسان؛ عبد المجيد حلبي، دار المعرفة- بيروت، ط١، ١٤٢٦هـ

٢٣٧. مصطفى الشلبي، محمّد، **مدخل إلى الفقه الإسلامي**، الدار الجامعيّة، بيروت، ط١٠، ١٤٠٥هـ

٢٣٨. مصطفى، شاكر، **التاريخ العربي والمؤرخون دراسة في تطور علم التاريخ**، نشر دار العلم للملايين، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٢٣٩. المظفر، محمد رضا، **المنطق**، محمّد رضا المظفر، مطبعة النعمان، النجف، ط٣، ١٩٦٨م.

٢٤٠. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**، مكتبة المطبوعات ـ حلب، ط٣، ١٤٠٧هـ

٢٤١. المغربي، د. علي عبد الفتاح، **الفرق الكلامية الإسلامية مدخل ودراسة**، مكتبة وهبة، ط١٤٤٥هـ

٢٤٢. المفيد، العكبري البغدادي، أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان، **تصحيح اعتقادات الإمامية**، دار المفيد ـ بيروت، ط٢ـ ١٤١٤هـ

٢٤٣. المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط**

والآثار (خطط المقريزي)، مكتبة مدبولي، ط١٩٩٨م.

٢٤٤. مؤسسة آل البيت، مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت (ع) لإحياء التراث - قم، طبعة عام ١٤٠٥هـ.

٢٤٥. مؤنس، حسين، التاريخ والمؤرخون دارسة في علم التاريخ، نشر دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤م.

٢٤٦. النجدي، أبو عبد الله محمد الحمود، القول المختصر المبين في مناهج المفسرين، مكتبة دار الإمام الذهبي، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٤٧. النسفي، أبو المعين ميمون بن محمد، تبصرة الأدلة في أُصول الدين، تحقيق: د. حسين آتاي، طبعة أنقرة، ١٩٩٣م.

٢٤٨. النسفي، أبو المعين ميمون بن محمد، التمهيد في أصول الدين، تحقيق: محمد عبد الرحمن، المكتبة الأزهرية للتراث.

٢٤٩. النقراشي، محمود، مناهج التفسير من العصر الأول إلى العصر الحديث، مكتبة النهضة - القصيم، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٥٠. النقراشي، محمود، مناهج المفسرين من العصر الأول إلى العصر الحديث، مكتبة النهضة، القصيم، ط١، ١٤٠٧هـ.

٢٥١. النقوي، حامد، خلاصة عبقات الأنوار، مؤسسة البعثة - قسم الدراسات الإسلامية - طهران، طبعة عام ١٤٠٥هـ.

٢٥٢. **النووي**، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ

٢٥٣. **النووي**، أبو زكريا محيي الدين بن شرف، شرح صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج)، دار الكتاب العربي - بيروت، طبعة عام ١٤٠٧هـ

٢٥٤. **النووي**، أبو زكريا، محيي الدين، **المجموع (شرح المهذب)**، دار الفكر - بيروت.

٢٥٥. **النيسابوري**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج، **صحيح مسلم (الجامع الصحيح)**، دار الفكر - بيروت.

٢٥٦. الهيتمي، ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي المكي، الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، تقديم: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة القاهرة، ط٢، ١٣٨٥هـ

٢٥٧. **الهيتمي**، ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي المكي، **الفتاوى الحديثية**، دار الفكر.

٢٥٨. **الواحدي، علي بن أحمد**، أسباب نزول القرآن، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٤١١ هـ

٢٥٩. **الواسطي**، علي بن محمد الليثي، **عيون الحكم والمواعظ**، تحقيق: الشيخ حسين الحسيني البيرجندي، دار الحديث - قم، ط١، ١٣٧٦هـ ش.

٢٦٠. الواقدي، محمد بن عمر، كتاب المغازي، تحقيق الدكتور مارسدن جونس، نشر دار الكتب، ط٣.

٢٦١. اليافعي، عبد الله بن أسعد، مرآة الجنان وعبرة اليقظان، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٤١٧هـ